عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

حرب واستراتيجية

نهوج ومفاهيم (الجزء الأول)

تحت إشراف:
جوزيف هينروتين
أوليفييه شميت
ستيفان تايات
ترجمة: أيمن منير



عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت
صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

حرب واستراتيجية

نهوج ومفاهيم (الجزء الأول)

تأليف:
جوزيف هينروتين
أوليفييه شميت
ستيفان تايّات
ترجمة: أيمن منير



مايو 2019
472



سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب: 28613 - الصفاة

الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

هاتف: 22431704 (965)

www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ

وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 638 - 6

العنوان الأصلي للكتاب

Guerre et stratégie

Approaches et concepts

By

Stephane Taillat, Joseph Henrotin & Olivier Schmitt

PUF, 2015

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

رمضان 1440 هـ ـ مايو 2019

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

مقدمة المترجم

> «يضم هذا الكتاب بين دفتيه أفكار مجموعة من أفضل الخبراء الفرنسيين وغير الفرنسيين، الذين اجتهدوا في تقديم نظرة شاملة عن الدراسات الاستراتيجية. ويتبنى إمكانات بحث استراتيجيات شاملة من أجل معالجة التهديدات الأمنية التي تستهدف البشر والدول»

يعد كتاب «حرب واستراتيجية.. مقاربات ومفاهيم» أول كتاب باللغة الفرنسية يتعرض لقضية الدراسات الاستراتيجية، وهي الدراسات التي تحظى باهتمام المؤسسات الكبرى في الدول العظمى، وذلك لما تتمتع به من صلة وثيقة بمجريات السياسات الدولية. تُشارك الدراسات الاستراتيجية بفاعلية كاملة في مشروع «فهم العالم من أجل تغييره» كما أكد ذلك بيير فافر Pierre Favre. ولا تتعلق القضية الأساسية بالتفسير، بل بالتغيير من خلال إحداث تغييرات عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية، إلخ.

تعتمد النظرة الغربية لهذه الدراسات على معادلات تتشابك فيها الحرب مع استراتيجية

الحرب. يكفي أنْ نلتفت إلى عبارة «إذا أردت السلم فعليك بالحرب» التي تُنسب إلى فيغيس Végèce لكي نلاحظ أن الظلال التي خلّفتها معادلة تشابك الحرب مع استراتيجية الحرب لا يمكن أن تقتصر أبدا على العمليات في زمن الحرب فقط ولا على العوامل العسكرية وحدها: فالاستراتيجية إذن هي «فن خلق القوة». لقد عمدت الدراسات الاستراتيجية، منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، إلى تقديم تفسيرات مقنعة ومرشدة، في غاية الأهمية، عن الإرهاب الجهادي ومدى انتشاره، وعن الاستراتيجيات المعنية ببناء التحالفات والحفاظ على الائتلافات، وحول العمليات الأمريكية في العراق وأفغانستان، وديناميكية التمرد، والحفاظ على القدرات العسكرية الكبيرة للدول (وطبيعتها أيضا)، وعن بناء الاستراتيجية السيبرانية كموضوع وهدف للعلاقات الدولية، والحفاظ على القدرات النووية، وأيضا عن التوترات المتصاعدة في بحر الصين الجنوبي وعلى نطاق أوسع في آسيا، بالإضافة إلى أمور أخرى كثيرة.

يتناول هذا الكتاب مفاهيم كثيرة للاستراتيجية، سنحاول فيما يلي الإشارة إلى مجموعة من أبرز هذه المفاهيم. يتحدث كارل فون كلاوزفيتز Carl von Clausewitz عن الاستراتيجية بوصفها نظرية استخدام الاشتباك بغرض الوصول إلى الحرب. أما ليدل هارت Liddell Hart، فيتعرض للاستراتيجية من خلال طرائق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية. ووفقا لتعريف لورانس فريدمان Lawrence Freedman، تعني الاستراتيجية «فن خلق القوة»[1]، إذ إنها تدخل في صميم تحليل العلاقات بين الكيانات السياسية (الدول والشركات متعددة الجنسيات... إلخ) التي تشكل المشهد الدولي. يمكن ملاحظة أن هذه المفاهيم وغيرها تربط الاستراتيجية بالحرب بشكل مباشر، وذلك بغرض تحقيق أهداف الدولة القوية.

يضم هذا الكتاب بين دفتيه أفكار مجموعة من أفضل الخبراء الفرنسيين وغير الفرنسيين الذين اجتهدوا في تقديم نظرة شاملة عن الدراسات الاستراتيجية. ويتبنى إمكانات بحث استراتيجيات شاملة من أجل معالجة التهديدات الأمنية التي تستهدف البشر والدول. مِن خلال أبواب الكتاب الثلاثة، ناقش الباحثون جملة من المواضيع تتعلق بإطار الفعل الاستراتيجي (حيث يهتم الجزء الأول من هذا الكتاب بعملية انتشار الدراسات الاستراتيجية وكيفية التعامل مع الجهات الفاعلة والنظر إلى مواقفها ومرجعياتها)؛ والتحليل الاستراتيجي (يحلل الجزء الثاني سلسلة من وسائل التعبير

الاستراتيجية لهذه الجهات الفاعلة من خلال مجموعة من المفاتيح التي تتيح تقديم تحليل مقارن)؛ والمفاهيم الاستراتيجية (يقدم الجزء الأخير تحديدا دراسة دقيقة عن المراجع المتخصصة، بشكل مستمر، المرتبطة بممارسات القوى العسكرية).

يقع موضوع هذا الكتاب، الدراسات الاستراتيجية، في صلب الحقل المنهجي للعلاقات الدولية، ويختص في المقام الأول بالقدرة على إدارة جميع الموارد وتوظيفها لتحقيق أفضل عائد في ظل الظروف المتاحة خصوصا عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة في الحرب والآثار التدميرية المترتبة عليها. فالحرب باعتبارها ظاهرة عسكرية لها ظروفها الخاصة التي تنشأ عنها إشكاليات اجتماعية وسياسية واقتصادية وبيئية.

في الوقت الذي تتزايد فيه الأزمات التي تهدد سلامة العالم على نطاق لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب الباردة، يتعيَّن على الباحثين وصانعي السياسات والعسكريين أن يعملوا معا لتبادل المعارف واستيعاب طبيعة التحولات السياسية التي قد تؤدي إلى نشوب نزاعات بأشكال مختلفة واندلاع الحروب. لطالما كان اندلاع الحروب هو الموضوع الذي شغل مساحة كبيرة ضمن الكتابات الأدبية التي يعود تاريخها إلى آلاف السنين وتشمل جميع الحضارات. ومع ذلك، فإن الجانب الاستراتيجي على وجه التحديد، أي الجانب الذي يهتم باستخدام القوة في الغرض السياسي أو الذي يسعى إلى وضع نظرية الحرب، سرعان ما عرف تطورا كبيرا يُستعرض على صفحات هذا الكتاب.

افتتاحية

هل يجب الخوف من الاستراتيجية؟

باسكال فانسون **Pascal Vennesson**

> «يساعد التفكير الاستراتيجي على فك شفرة العلاقات الاجتماعية والسياسية، كما يمكنه أيضا أن يكون جزءا من مشروع نقدي يحلل الوضع الراهن ويغير من موازين القوى. وخلافا للفكرة الخاطئة الشائعة عن عدم وجود أي توافق بين عملية البحث عن تحرير الإنسانية ومنطق الاستراتيجية فإن العكس هو الصحيح»

مارس التفكير الاستراتيجي بأشكال مختلفة - ولايزال - تأثيرا كبيرا على دراسة مجموعة متنوعة من الظواهر الاجتماعية والسياسات المحلية والدولية. من هذا المنطلق، يتعين علينا إمعان النظر، على سبيل المثال، في أعمال ريمون آرون Raymond Aron وميشيل كروزيير Michel Crozier وتوماس شيلنغ Thomas Schelling وميشيل فوكو Michel Foucault وألبرت هيرتشمان Albert Hirschman وميشيل دي سيرتو Michel de Certeau وجيمس سكوت James Scott وفريدريك جورج بايلي Frederick George Bailey، وحديثا أعمال كل من جيمس جاسبير James

Jasper ومارشال غانز Marshall Ganz[1]. تظهر نصوص هذا الكتاب أفكار جيل جديد من الباحثين أفاد من هذا التراث وبنى عليه وحدّث وجهات النظر حول الموضوع، بأسلوب جذاب، ووسيلة متميزة. سيكون من الخطأ تماما استنتاج أن هناك توافقا يتعلق بأهمية وجدوى الاستراتيجية على العكس، قد يُساء فهم استخدامات وأغراض الاستراتيجية، وقد يسبب ذلك إثارة تحفظات جدية في هذا الصدد.

عادةً ما يتخوف المتشككون من العقلانية والمادية «والممارسات العملية» التي تقترحها الاستراتيجية والتفكير الاستراتيجي بالتالي. إن مفهوم المعرفة بالدراسات الاستراتيجية يخضع بشكل حصري للعقلانية كما تفسرها نظرية المنفعة المتوقعة، وذلك بتجنب تعدد مظاهر وحدود العقلانية وتداخل عوامل غير عقلانية: وهذه هي الخطيئة الأولى الكبرى لافتراضية المتشككين[2].

الافتراض الثاني يجعل من التفكير الاستراتيجي تفكيرا ماديا بحيث لا يقبل على وجه الحقيقة إلا المادة[3]. أخيرا تُتهم الاستراتيجية بأنها تتبنى بعفوية مذهب «الممارسات العملية»: علم السلوك الفعال الذي لايزال يتمتع بالطابع الإجرائي، أي العلم التطبيقي الذي يتميز عن العلوم الاجتماعية ذات الطابع التفسيري[4]. ثمة دافع يحثنا على التقدم خطوة إلى الأمام عن طريق إثارة الشكوك حول القادة والمنظرين الاستراتيجيين - الذين يتخيلون أنفسهم بشكل عفوي على الحياد - بما في ذلك العمل على تحقيق مصالح المهيمنين وخدمة الأنظمة الحالية بشكل عشوائي وتبرير الحرب والقدرات العسكرية[5]. كل واحدة من هذه الأفكار السابقة لا تستعصي على التحليل، كما أن الغرض من هذه الافتتاحية هو تجاوز هذه المعوقات عن طريق المعرفة والاستعانة بالاستراتيجية.

الاستراتيجية والعقل

يعود ارتباط المنطق العقلاني بالتفكير والفعل الاستراتيجيين إلى فترة طويلة تمتد إلى زمن ما قبل الردع النووي ونظرية الاختيار العقلاني اللذين غالبا ما كانا يشكلان ملامح العقل الأكثر تميزا منذ أواخر العام 1940. إن السرد الذي يقدمه ثوسيديدس Thucydide(*) عن الحرب البيلوبونيسية Péloponnèse(**)، على سبيل المثال، يستند إلى المنطق الاستراتيجي الذي يهدف إلى وضع توضيح

جيد للعلاقة التي تربط العقل بعلوم الهندسة والتقنيات المتعلقة بالتحصينات والتسليح وفق ما يذكر فوبان Vauban في كتابه. ليس من قبيل المصادفة أن يكون عصر التنوير هو أيضا عصر إعادة خلق مصطلح ومفهوم الاستراتيجية. أن تشن الحرب، كما يقول بول جيديون جولي دو ميزوري Paul-Gédéon Joly de Maizeroy: «[...] يعني أن تفكر وأن تجمع بين الأفكار وأن تتوقع وأن تتدبر بعمق وأن توظف الوسائل[...]»[6].

تتمثل إحدى المسلّمات الرئيسة في التفكير والفعل الاستراتيجيين في أن يتهيأ الفاعلون للتصرف بعقلانية أو، تحديدا، باللجوء إلى المنطق. إذ يتعين عليهم بذل قصارى الجهد من أجل وضع تقييم يقارن بين توقعاتهم عن الربح، أي الرهان، وفرص الفوز به ومدى إمكانية التغلب عليه، وبين المخاطر التي يواجهونها، وهذا يعني احتمال دفع تكاليف العمليات المخطط لها بهدف الحصول أو الحفاظ على الرهان رغما عن خصومهم[7].

هل تنطوي العقلانية الاستراتيجية على شكل من أشكال «التيار العقلاني»؟[8] من المعروف أن العديد من الظواهر الدولية، بما في ذلك ظاهرة الردع والحرب، تُناقَش وتُدرس بالاتفاق ضمن ما يُسمى بنظرية الحرب كنوع من التفاوض المبني على أساس نظرية الاختيار العقلاني (خاصة نظرية المنفعة المتوقعة) والنمذجة ونظرية الألعاب[9]. مهما كانت أبعاد هذه الإشكالية تحديدا، «التي هي في الأصل عقلانية»، فإن الخلط بينها وبين الاستراتيجية إجمالا، وهو ما لا يمكن على الإطلاق، يعني أن يحمل الجزء على الكل.

مادمنا نتكلف عناء مشقة دراستها من كثب، فإننا ندرك أن العلاقة بين الاستراتيجية والعقلانية دقيقة للغاية أكثر مما توحي الانتقادات التي تتوقف عند حد استنكار المظاهر الخارجية للعقلانية في شكلها الصريح. فالعلاقات الوثيقة بين الاستراتيجية والعقل لا يقصد بها «التيار العقلاني» أو حتى مسلمة أساسية من مسلمات العقلانية[10].

(*) ثوسيديدسيس (460 ق.م. - 395 ق.م.) مؤرخ إغريقي شهير، صاحب كتاب تاريخ الحرب البيلوبونيسية، ويعد أول المؤرخين الإغريق الذين أعطوا العوامل الاقتصادية والاجتماعية أهمية خاصة. [المحرر].

(**) نسبة إلى جزيرة بيلوبونيسيا في اليونان. [المحرر].

قد نجد من بين القادة الاستراتيجيين من يوجه انتقادات بالغة الحدة للتيار العقلاني، ويقدم تقييمات لاذعة جدا لحدود العقل الاستراتيجي.

> كتب أمير منطقة ليني في منتصف القرن الثامن عشر عن سبب وفاة الحارس الشخصي: سقوط من فوق الحصان، وقال آخر، بطريقة خاطئة في نطق واحدة من اللغات الرسمية التي تتحدث بها قواتنا على وجه الخصوص، الوقوع دفعة واحدة، أهو جنون العبقرية أم إنه حسابات عقلية[11].

يعارض كارل فون كلاوزفيتز بشدةٍ غير العقلانيين من معاصريه، أمثال هاينريش فون بولوف Heinrich von Bülow الذي يدعي أن الاستراتيجية تنزع إلى أن تكون مجرد عملية حسابية هندسية. فالحرب بالنسبة إليه لا تندلع تتم إلا من خلال مجموعة من التفاهمات: أي تفاعل العواطف مع الحسابات والاحتمالات الفنية العسكرية، وأيضا مع الغاية العقلانية التي تشمل الفعل. بالإضافة إلى ذلك، احتل مفهوم «التوتر» (أو الاحتكاك) مكانة جوهرية في النسق المفاهيمي بغرض تحديد العوامل غير المتوقعة، مثل النقص في المعرفة وعدم اليقين المتعلق بالتسليح الشخصي وبتسليح العدو والافتقار إلى الوضوح المكاني والزماني، أو ما يتعلق بالمقاومة المرتبطة بخصائص المنظمات، الأمر الذي يتداخل مع الحسابات العقلانية للجهات الفاعلة السياسية والعسكرية ومدى تنفيذها[12]. حتى إن توماس شيلنغ Thomas Schelling - من أجل عرض نموذج متداول عن المنظر الاستراتيجي، وهو النموذج الخاطئ الذي يتبناه أيضا أنصار التيار العقلاني المتطرف - لم يخلط قط بين الإجراء المستنير والإجراء العقلاني للحرب[13]. بيد أن مفهومه عن العقلانية يمتد إلى أفعال تبدو غير عقلانية، ويمتد أيضا إلى تأثيراتها غير العقلانية إلى درجة أن بعض المناصرين لنظرية الألعاب، مثل جون هارساني John Harsanyi، يأخذون عليه تمييعه هذا المفهوم. تكمن الإضافة الرئيسة لشيلنغ Schelling في عدم اعتبار عقلانية ولاعقلانية اللاعبين من المكتسبات بصورة نهائية، كما تكمن هذه الإضافة أيضا في مقترح له يتعلق بدراسة الديناميكيات الخاصة بالتفاعل الاستراتيجي فيما يمكن التحكم فيه وما يمكن أن يكون مثيرا للقلق. يتناول شيلنغ القرارات المشتركة التي تؤدي إلى شراكات يعتريها قصور أو مواجهات عدائية غير مكتملة. فمن غير

الممكن ألبتة التنبؤ بالمواقف والاستراتيجيات، كما لا يمكنها أيضا أن تتصف بالاستقرار كما يعتقد الفاعلون أو المراقبون. إن إشعال فتيل الحرب، حتى عندما يراد لها أن تكون محدودة ومسيطَرا عليها، لا يمكن أبدا أن يتحول إلى نشاط يمكن التحكم فيه تماما، لهذا فإن الأطراف الفاعلة يمكن أن تستغل احتمال إفلات زمام الأمور تحديدا لعمل نوع من التأثير المتبادل.

علاوة على ذلك، أشار إدوارد لوتواك Edward Luttwak إلى أن البحث المنهجي للسلوك الفعال - العقلاني على ما يبدو - لا يعتبر دائما فعالا من الناحية الاستراتيجية لأنه قابل للتنبؤ في كثير من الأحيان، ويمكن توقعه أو تحييده أو الالتفاف عليه[14]. إن منطق النتائج موجود بقوة في التفكير والفعل الاستراتيجي، ولكنه من دون مسار خطي: يبحث القادة الاستراتيجيون عن عنصر المفاجأة والابتكار الذي يحوِّل ما يبدو أنه مستحيل من الناحية العقلانية إلى فعل ممكن. في المجمل، يتحدث القادة والمنظرون الاستراتيجيون عن أن مستوى المقياس المعرفي بمبادئ الحرب والرغبة في العقلانية عند صناع القرار لا يضمن على الإطلاق تجنب أخطاء التقييم والتواصل غير المكتمل أو خطورة الانخراط طواعية في عملية قد تكون غير قابلة للسيطرة، كما أنه لا يضمن أيضا احتمال الوقوع في قلب الفعلين السياسي والعسكري. ولهذا السبب، وبالتوازي مع النماذج المنطقية واللوغاريتمية مثل أنظمة المعادلات عند فريدريك لانتشيستر Frederick Lanchester ولويس ف. ريتشاردسون Lewis F. Richardson، يظل البحث الميداني وتاريخ النزاعات ودراسات الحالات والأصول الاستراتيجية يظل من المكونات الأساسية للدراسات الاستراتيجية ومناهجها. فبينما توجد طرائق مختلفة لتناول العقلانية الاستراتيجية ودراستها من الناحية النظرية والتجريبية، يشير بيير فيندريز Pierre Vendryès ضمنيا إلى الاستدلال العقلاني والاحتمالي، وإلى الدور الذي تمارسه الحسابات والمُفَاهمات بشكل أساسي[15].

إن بعض المفاهيم الاستراتيجية مستوحى من نموذج العقلانية لنظرية المنفعة المتوقعة. والبعض الآخر، الأكثر اتصالا بسلوك القادة الاستراتيجيين، مستوحى من نموذج «العقلانية المحدودة» أو من النموذج «الإجرائي» لهربرت سيمون Herbert Simon[16]. في المجمل، لا يتجاهل التفكير الاستراتيجي «المصادفة التي لا يمكن أبدا

أن تفقد قانونها، فعلى الرغم من الإجراءات الجيدة التي تعتمد على مجموعة من القواعد العامة فإن هناك دائما حالة من الريبة تتعلق بالأحداث الجارية[17]».

الاستراتيجية: مادية أم مثالية؟

يعود التيار المادي، الذي تقترحه الاستراتيجية والتفكير الاستراتيجي، في جزء من أصله النظري إلى العلاقة القوية مع الواقعية والواقعية الجديدة(*)، أي تأثير التقاليد البحثية عند دراسة العلاقات الدولية القائمة بشكل كبير في المادية، التي تشدد من الناحية التجريبية على أهمية التسليح، وبشكل أعم على أهمية الوسائل العسكرية. تشير الحتمية التكنولوجية الأساسية إلى أن طبيعة الأسلحة الحديثة سوف تعمل على تغيير طريقة فهم الاستراتيجية. عندما يُربط بين هذا الواقع التكنولوجي الحتمي ومفهوم «الحاضرية» فيما يتعلق بقضية الحداثة أو تيار التطور الساذج، يمكن أن نستنتج بسرعة، تتسم بالبساطة والسذاجة، أن التفكير الاستراتيجي «القديم» يفقد أهميته من حيث السيطرة على الحروب الحالية والمستقبلية.

إن دمج الاستراتيجية مع «التيار المادي»، لا معنى له، في الواقع. في كثير من الأحيان يضع المفكرون الاستراتيجيون في صميم أنظمتهم المفاهيمية عوامل أخرى غير المادية. وعلى الرغم من شيوع هذه الفكرة مسبقا، فإن كلاوزفيتز يصر على تضمين مفهوم المعنويات (للجيش) أو القوى المعنوية في النظرية الاستراتيجية. إن القدرات الأخلاقية الثلاث التي يبني عليها كلاوزفيتز نظريته تعتمد على الأخلاق العسكرية للجيش، والحماس الشعبي، وعبقرية القائد العسكري[18].

فيما يتعلق بالحرب، يؤكد نابليون أن ثلاثة أرباع عوامل النصر تعتمد على القوى المعنوية والربع الأخير لتوازن القوى الحقيقية[19]». ففي النظرية

(*) الواقعية الجديدة (أو الواقعية البنيوية) هي نظرية في العلاقات الدولية تقول إن السلطة هي العامل الأكثر أهمية في العلاقات الدولية. ذكر ذلك مبدئيا كينيث والتز في العام 1979 في كتابه «نظرية السياسة الدولية». تعتبر الواقعية الجديدة والتحريرية الجديدة أكثر النُهج المعاصرة تأثيرا في العلاقات الدولية، وهيمنت وجهتا النظر الاثنتان هاتان على نظرية العلاقات الدولية في العقود الثلاثة الماضية. خرجت الواقعية الجديدة إلى النور من منهج أمريكا الشمالية في العلوم السياسية وأعادت صياغة تقاليد الواقعية الكلاسيكية لكل من دوارد هاليت كار وهانز مورغنثاو وراينهولد نيبور. وكما هي الحال مع جميع النظريات فإن هناك العديد من الأشياء التي فشلت الواقعية الجديدة في توضيحها. في الحقيقة معظم أنواع سلوك الدولة وتفاعل الدولة لا يمكن أن تعلل بشكل مفيد بواسطة نظرية والتز غير المكتملة. الواقعية الجديدة تقسم إلى واقعية جديدة دفاعية وواقعية جديدة هجومية «التعريف كما يرد في ويكيبيديا». [المحرر].

الواقعية الهجومية، المادية إلى حد كبير، تعتبر الاستراتيجية أحد أهم العوامل غير المادية القادرة على إزالة تأثيرات التوازن البسيط للسلطة. يؤكد فرديناند فوش Ferdinand Foch أن «الاستخدام المشترك للعوامل المعنوية والمادية من مميزات الممارسات الاستراتيجية»[20]. كما أن الدمج بين الاستراتيجية والتيار المادي يعني اتهامها بعدم فهم الانقسام الحاصل بين القادة والمنظرين الاستراتيجيين، فمنهم من يفضل الحقائق الفنية والمادية، ومنهم من يولي اهتماما بالقوى المعنوية. على سبيل المثال، إن الانتقاد الموجه لمفهوم «الثورة فيما يخص الشؤون العسكرية» عند ستيفن بيدل Stephen Biddle ومفهوم القوة الناتجة عن ذلك يعتمد على المفهوم غير المادي للكفاءة أو المهارة من خلال اللجوء إلى التشتت والتمويه والمناورة لمواجهة آثار قوة النيران[21].

الاستراتيجية: الممارسة العملية في ظل الوضع الراهن

الافتراض الثالث الذي ينبغي استبعاده هو التحول الحتمي لمسار الاستراتيجية إلى الجانب العملي، وبالتالي بغض النظر عن طريقتها في التحليل أو في الاستنتاج المبني ليس فقط على الناحية المهنية «والبراغماتية» ولكن أيضا على التحيز الذي يهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن[22]، فإن القادة والمنظرين الاستراتيجيين يناقشون منذ فترة طويلة علاقة الاستراتيجية بالجانبين العملي والنظري[23].

من خلال التفكير في الفعل والتفكير الناتج عن الفعل، تحافظ الاستراتيجية على علاقة وثيقة مع ممارسات الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية. لقد بُني هذا التقارب الفكري والدعوة إليه: بيد أن خطر التيار الفكري يصطدم مع من يكتفي بدراسة الفعل ويفضل البقاء على مسافة آمنة من منطق الفعل وقيوده. تتساءل الاستراتيجية وتفكر في الفعل والممارسات، كما أنها تساعد في إعادة بناء نسق العمليات العقلية المستحدثة وتنفيذ الفعل السياسي العسكري.

دعونا نلاحظ، بدايةً، أن هذه العلاقة مع الممارسات العملية لا تختص بالعمل العسكري فقط، بل تميز أيضا العمل السياسي، وأنصار التيارات الحزبية، أو تنظيمات الحركات الاجتماعية، أو حتى السعي إلى تحقيق الربح الاقتصادي، على سبيل المثال. ولكن، وبشكل جوهري، فالثابت أنه لا يمكن اختزال الاستراتيجية بأي حال من

الأحوال في ممارسة نقية أو براغماتية مطلقة تعتمد على إلهام اللحظة. فتاريخ التفكير الاستراتيجي لا يتسم فقط، بغياب النظرية أو التنظير، بل برفض النتائج غير المخطط لها الناجمة عن ممارسات عن طريق رفض منظومات الأفعال الإرادية. يجتهد الممارسون والمفكرون (في المجال العسكري أو غيره من المجالات) في استخلاص ممارسات متنازع عليها ومتعارضة وغير منتظمة من سياق ممارسات أخرى منتظمة تسمح لهم، في ظل ظروف معينة، بوضع نظريات الحرب أو الاستراتيجية[24]. يعتبر القادة الاستراتيجيون في كثير من الأحيان ممارسين بالسليقة مثل توماس إدوارد لورانس (يعرف باسم لورانس العرب أيضا) Thomas Edward Lawrence، الذي هُيئَ في البداية بشكل مبسط لممارسة دور سياسي أو عسكري وذلك بانغماسه في متابعة الانتفاضات العربية، ثم بشروعه في الانخراط في الفعل بوضع نظرية الحرب الأنسب لشعب ولجغرافية منطقة الحجاز، والتي أدت إلى نتائج لا تتفق مع الوسائل البسيطة التي مُنحت له. الاستراتيجية إذن هي مشروع للمعرفة وللتنظير وليست مجرد فعل أو ممارسة، إنها تعتمد على الحوار بين التجربة والنظرية، وبين المثالية وما يمكن تطبيقه عمليا.

فعندما يتميز أسلوبها في التفكير ويتحدد نطاقها الزمني، لن يكون في مقدور الذين يفكرون في الفعل ولا الممارسين المنخرطين في هذا الفعل أن ينفضوا عن أنفسهم النظريات التي تتسم بعدم الوضوح في بعض الأحيان. فالممارسة العملية الاستراتيجية تعني إذن العمل المفاهيمي المستمر.

يساعد التفكير الاستراتيجي على فك شفرة العلاقات الاجتماعية والسياسية، ويمكنه أيضا أن يكون جزءا من مشروع نقدي يحلل الوضع الراهن ويغير من موازين القوى. وخلافا للفكرة الخاطئة الشائعة عن عدم وجود أي توافق بين عملية البحث عن تحرير الإنسانية ومنطق الاستراتيجية، فإن العكس هو الصحيح. حيث لم تتوقف التقاليد الماركسية والماركسية الجديدة، على سبيل المثال، منذ إنجلز Engels وماركس Marx، مرورا بلينين Lénine وتروتسكي Trotsky وماو تسي تونغ Mao Zedong وتشي جيفارا Che Guevara، عن التفكير معا في اضطراب العلاقات الاجتماعية والسياسية والاستراتيجية. سيكون من الخطأ اعتقاد أن المسلمات العقلانية ونظرية الألعاب ستؤدي حتما إلى نتائج تضفي شرعية على الحرب والقوة

العسكرية. من زاوية أخرى، في 1950، عمد كينيث بولدينغ Kenneth Boulding وأناتول رابوبورت (Anatol Rapoport، وكذلك كارل دويتش «Karl Deutsch» أو يوهان جالتونغ «Johan Galtung»، كل وفقا لمنهجه) إلى تنفيذ حقيقي للمجموعة المفاهيمية والمنهجية نفسها، وفي بعض الأحيان استخدام مزيد من المكونات الرياضية بغرض إدانة سباق التسلح والردع النووي وحيازة الأسلحة، كما أنهما اقترحا وسائل أخرى للتنبؤ بوقت اندلاع الحرب العالمية الثالثة. من بين أولئك الذين يدرسون الاستراتيجية، يرتبط البعض بالسياسة وبأوساط القادة، مثل هنري كيسنغرHenry Kissinger، والبعض الآخر يبتعد أكثر فأكثر وهو ينتقد الحقل السياسي، مثل ريمون آرون. في واقع الأمر، وبدلا من الارتباط المتين بالأقوياء تُعتبر الاستراتيجية، من زاوية أخرى، من ضمن موارد الضعفاء نسبيا ومن يحارب في وضع غير متميز ومن يحيط به الأعداء أو من يكون طموحه غير محسوب. يجب عليهم جميعا محاصرة قوات العدو واستغلال نقاط ضعفه من خلال الاستجابة للمنطق المتناقض والذي يبدو في حد ذاته مناقضا للاستراتيجية[25].

في نهاية المطاف، يمكن للاستراتيجية أن تسهم بشكل فعال في إعادة النظر في الوضع الراهن وفي اضطراب علاقات القوة القائمة.

لا يمكن أن نزعم، في حدود ما ورد في هذه الافتتاحية، الإلمام بجميع جوانب العلاقة بين التفكير الاستراتيجي والعلوم الاجتماعية أو حل جميع الصعوبات، بل على العكس تماما، لقد بدأنا في الكشف عن مجموعة من الأفكار السائدة التي تُعتبر عقبة في طريق المعرفة الاستراتيجية وفي تفاعلها مع العلوم الاجتماعية، لاسيما علم الاجتماع والعلوم السياسية. من الواجب على المبادئ والقوانين التي صاغها الاستراتيجيون على اختلاف توجهاتهم، وبينها على سبيل المثال تلك الأدوات المتعلقة بتركيز الجهود وأفعال الأقوياء باللجوء إلى استخدام القوة وقرار الحرب على مسرح العمليات في شكل دفاعي هجومي (كلاوزفيتز) وتشتيت الخصم باستخدام النهج غير المباشر (ليدل هارت)، أن تساعد في إثراء الطريقة التي ينتهجها المتخصصون في العلوم الاجتماعية من أجل دراسة التفاعلات بين الجهات الفاعلة. وبإمكان المتخصصين استكمال استفادتهم عندما ينتهجون نهج القادة الاستراتيجيين، وحين يستثمرون في إثراء إنتاجهم المفاهيمي الذي وضعوه مثل القطبية وصعود

العنف إلى أقصى مدى (كلاوزفيتز) وحرية الفعل (ميار Maillard وفوش وبيوفر Beaufre)، والنهج غير المباشر لليدل هارت، أو التوقعات السياسية الاستراتيجية لبوارييه Poirier. وإجمالا، وعلى عكس أوهام التوسع المفرط في «الدراسات الأمنية الجديدة»، فإن الاستراتيجية تذكر المتخصصين في العلوم الاجتماعية بالطبيعة غير العادية لقوى العنف وللقيود المادية، كما أنها تذكرهم بالحاجة الماسة إلى دراسة هذه الطبيعة والاستفهام عن عواقبها السياسية. وبشكل عام، يمكن أن يساعد الاستدلال الاستراتيجي المتميز في دراسة مجموعة واسعة من الظواهر الاجتماعية والسياسية. وسوف تتوافر بين دفتي هذا الكتاب عدة فصول توضح بصورة جلية أهمية وحيوية مثل هذه البرامج البحثية.

مقدمة

الاستراتيجية: دراسات وتحليلات استراتيجية

جوزيف هينروتين **Joseph Henrotin**

وأوليفييه شميت **Olivier Schmitt**

وستيفان تايّات **Stéphane Taillat**

«إن المشروع الذي يتبناه أي علم - من الناحية الإنسانية - يعني إحراز تقدم عن طريق المعرفة والفعل: فالطبيب أو الاقتصادي لا يفكران إلا في أعمالهما. وبذلك فإن الدراسات الاستراتيجية تشارك بفاعلية كاملة في مشروع فهم العالم من أجل تغييره»

تتموضع الدراسات الاستراتيجية، موضوع هذا الكتاب، في صُلب الحقل المنهجي للعلاقات الدولية والذي يختص في المقام الأول بالقوة، أي القدرة على إدارة الموارد مهما كانت وفي ظل الظروف المتاحة خصوصا عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة[1]. لقد برز منهج العلاقات الدولية في أعقاب الحرب العالمية الأولى عندما طُرحت قضية الظروف المحيطة باندلاع وبقرار

الحرب وبالصراع الدولي. ثم ظهرت الدراسات الاستراتيجية في وقت لاحق، في أثناء الحرب العالمية الثانية، خصوصا في ظل أعمال كوينسي رايت Quincy Wright وإدوارد ميد ايرل Edward Mead Earle[2]. وحتى ذلك الحين، كانت الحرب تعتبر «الصندوق الأسود» في أدبيات الأساتذة الأكاديميين الذين عهدوا إلى المؤلفين العسكريين بمهمة التفكير في اندلاع شرارة الحرب. ومع ذلك، فإن هذه المقدمة عن الدراسات الاستراتيجية تجعل من الممكن إلقاء مزيد من الضوء على ظروف اندلاع الحرب واتخاذ قراره، والقيود التي تفرضها الحرب على الوضع السياسي الراهن. فالاستراتيجية، وفقا لتعريف لورانس فريدمان Lawrence Freedman، تعني «فن خلق القوة»[3]، إذ إنها تدخل في صميم تحليل العلاقات بين الكيانات السياسية (الدول والشركات متعددة الجنسية... إلخ) التي تشكل المشهد الدولي.

من المناسب أن نميّز، كما ذكر هيرفي كوتو - بيجاري Hervé Coutau-Bégarie، بين القائد الاستراتيجي والمُنَظر الاستراتيجي[4]. فالقائد الاستراتيجي ينتج استراتيجية عسكرية ويقود الحرب - هو إذن ممارس لهذا الفن. يستطيع هذا القائد أن يستفيد مما أنتجه الآخرون قبله، وقد تنحصر وظيفته، في نهاية الأمر، في إدارة المعركة وتغذية المكتبة الاستراتيجية بالمعلومات، كما ذكر لوسيان بواربيه Lucien Poirier[5]. وبالمقارنة - فإن المُنظِّر الاستراتيجي وذلك الذي يدرس الحرب طبقا للمبادئ العلمية التي تُطبّق على العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية. من الممكن أن يكون المُنَظِّر الاستراتيجي رجلا مدنيا وليست لديه معرفة بإطلاق النيران ويمكن أن يكون رجلا عسكريا مُتمرسا، الأمر إذن ليس من الأهمية بمكان: ولأن مجال تخصصه ينحصر في تحليل ما يسمى «الصندوق الأسود» وتحليل مكوناته، فإن ما يجب أن يأخذه في الاعتبار فقط هو كفاءة العمل الذي يُنجز. قليلة جدا هي حالات القادة الاستراتيجيين الذين يكونون أيضا مُنظِّرين استراتيجيين: الكتابة وحدها ليست كافية، «فمن النادر أن تكون [للأعمال] ذات الطبيعة التوضيحية قيمة نظرية استثنائية»[6]. يعكس القادة والمُنظِّرون الاستراتيجيون بشكل محدد الطبيعة التجريدية المزدوجة للاستراتيجية على اعتبار أنها فن وعلم، على حد سواء، يخص العلوم الاجتماعية والعلوم

الإنسانية، وهذا ما يجعلها «فنا قائما على العلم»، الأمر الذي يُقَرّب الاستراتيجية من الطب أكثر من قربها من الفيزياء من دون شك.

عن مدى ملاءمة الهدف

إن دراسة «الصندوق الأسود» للحرب تتطلب منهجا متعدد التخصصات، حيث [...] يُبحث ضمن الحقل النظري لواحدة من التخصصات الآنية، ومن ثَم العمل على تطوير الإشكاليات والفرضيات التي تتقاطع بشكل جزئي مع الإشكاليات والفرضيات الأخرى التي يضعها تخصص آخر. يتعلق الأمر إذن [...] بالتمحور حول المعارف التي تتطلب، من خلال جملة المقاربات المُتتابعة كما هي الحال في أدب الحوار، إعادة تنظيم جزئي للحقول النظرية الآنية[7].

من الضروري إذن اللجوء إلى العلوم السياسية والعلاقات الدولية والتاريخ - في مختلف الحقول الفرعية المتخصصة وكذلك الانطلاق نحو التاريخ القديم وحتى التاريخ الاجتماعي وأيضا التاريخ العسكري - والقانون والاقتصاد والجغرافيا وعلم الاجتماع وأيضا، على سبيل المثال لا الحصر، علم الأعراق البشرية. فيما وراء هذه الطائفة من التخصصات العريقة جدا، تهتم الدراسات الاستراتيجية بالضرورة، بما يعني أنه الشرط الأساسي الذي يستند إلى طبيعة وجودها، بدراسة الحرب واحتمال اندلاع شرارتها كممارسة بشرية، وهو ما يصفه الأدب الأنجلوسكسوني بالدراسات الحربية. يجب أن تُضاف إلى كل هذا دراسة المجال العسكري، من الناحية الاجتماعية السياسية، في شكل فرع للدراسات العسكرية.

لا يمكن لنا أن نتصور تاريخا عسكريا «كاملا»- يتجاوز مجرد العرض التاريخي لمعركة وحيدة قديمة[8] - يُهمِل دراسة التكتيكات أو دراسة الاستراتيجية ويتجاهل دراسة علاقات القوة بين الجهات الفاعلة الاستراتيجية (سواء تعلق الأمر بالدول أو بالجهات الدولية الفاعلة الفرعية). إن هذا الوضع لا يمكن أن يُفهَم من دون الاستعانة بالتفكير الاستراتيجي والاستراتيجية العسكرية والفن العملياتي والعقائد الوطنية، إضافة إلى التكتيكات والمصطلحات التي تؤثر تأثيرا بالغا في التاريخ العسكري. تعمل عمليات الردع والإكراه والاستهداف الفكري والحرب الخاطفة وحرب العصابات أو الاستراتيجية البحرية، على سبيل المثال لا الحصر، على تشكيل

الكثير من الوقائع الاجتماعية بصورة جيدة وتعتبر ثمرة مسارات تاريخية خاصة ترتبط بعناصر مفسرة للصراعات وأيضا لأطراف الصراع الفاعلة الذين يُطيلون أمد هذا الصراع أو يُقصّرونه أو يجعلونه أكثر أو أقل تعقيدا.

وبالتالي فإنه يبدو من غير المُجدي الحديث عن التحليل الشامل لاستقلال كينيا وللحرب في فيتنام أو لنشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) في نطاق منطقة الساحل من دون الأخذ بعين الاعتبار، جملة أمور أخرى من بينها، مفاهيم العملية النفسية والصراع المزدوج وتنوع الأعمال التي لها طابع العمليات غير المنتظمة أو عمليات المقاومة غير النظامية أو، من دون أن نأخذ في الحُسبان، الخصوصيات الاجتماعية السياسية وأيضا الثقافية لمختلف القوات المحاربة. لنحاول إعادة صياغة ما قاله كارل فون كلاوزفيتز عن الحرب من حيث إنها تعد استمرارا للعملية السياسية بوسائل أخرى، ومن ثم يمكن أن تشتعل، في الوقت نفسه، بسبب منطقها الخاص، ولهذا سيكون من غير المفيد بل والخطير تجنب الاستدلال العقلي. ولأن الاستراتيجية مرتبطة وجوديا بالسياسة، فإن العلوم السياسية التي تتجاهل الاستراتيجية والدراسات الاستراتيجية تدين نفسها بوضع حد لإثراء ولدقة تحليلاتها.

مما لا شك فيه أن هذا الاندماج الخاص بالعوامل العسكرية في المجال البحثي يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لإهمال الدراسات الاستراتيجية، الأمر الذي يسمح بالتمييز بين الدراسات الاستراتيجية ونوعين آخرين من المناهج. من ناحية، تركز الدراسات الأمنية security studies على دراسة الصراعات بالمعنى الشامل، كما أنها، أيضا، تركز على مفهوم الأمن وكذا الاهتمام بالعوامل غير العسكرية وفق العلاقات القائمة على القوة. وفقا لهذا النهج، يجب أن يكون التعاون والترابط بين مختلف الجهات الفاعلة في النظام الدولي متينا لتلافي انتشار الصراعات التي يجب السيطرة عليها، في نهاية الأمر، بموجب القانون. إذا لم يُستبعد استخدام القوة، فإن تجنب الصراع يتطلب إيجاد حلول دائمة. نعم، لا يوجد تناقض بين الدراسات الاستراتيجية والدراسات الأمنية، حيث يشير تشارلز فيليب دايفيد Charles Philippe David في العام 2000 إلى أن القادة الاستراتيجيين والأمنيين في حالة تنافر. ومع ذلك، فإن تحليل الحروب [...] يحتاج إلى تضافر الجهود، كما أنه يحتاج أيضا إلى دمج المعارف الخاصة بهذه المجالات الدراسية[9].

الأصح من الناحية الأدبية أن يعد هذا التمييز من الفوارق المصطنعة بشكل جزئي. من الضروري الاهتمام بالمفاهيم المتصلة بالدولة وببناء الأمة أو بالقضايا الأمنية التي تطرحها تدفقات الهجرة أو الاحتباس الحراري من جانب الدراسات الاستراتيجية، لاسيما أن لهذه الدراسات تأثيرا مباشرا في العقائد العسكرية.

من ناحية أخرى، يركز علم السلام(*) بشكل فعّال على العوامل التي تقود إلى السلام والحفاظ عليه بما في ذلك الإشكاليات المتعلقة بنزع السلاح. بهذه المناسبة، فإن هذا الفرع من العلوم لا يتجاهل الاهتمام بالعوامل العسكرية مادامت هذه العوامل تسمح له بتنفيذ برنامجه كما يتضح من بعض الأعمال المرتبطة بالاستراتيجيات البديلة[10] أو ما يطلق عليه بشكل مجحف «عمليات السلام»[11] أو انتشار الأسلحة الذي يعد في حد ذاته خطرا يؤجّج الصراعات. تؤكد هذه الاستراتيجيات التعاون وحل النزاعات، حتى لو كانت نزاعات كامنة، كما تُركز على أهمية مفاوضات ما بعد الصراع وعمليات المصالحة. ومع ذلك تستحوذ الدراسات الاستراتيجية على هذه القضايا سواء تعلق الأمر بمعايير الثقة ونزع السلاح والتسليح والآثار السياسية والاستراتيجية أو ما يتعلق بآثار الصراعات في الموروثات الشعبية ونتائجها على تطور الثقافات الاستراتيجية للجهات الفاعلة.

تُشكل الدراسات الاستراتيجية والأمنية وعلم السلام ثلاثة منهجيات سائدة تتعلق بدراسة الصراعات في منهج العلاقات الدولية. بيد أن التمييز بينها لا يستند كثيرا إلى مواضيع يمكن أن يُعول عليها بشكل أساسي ولا إلى افتراضات منهجية ونظرية (أو حتى أيديولوجية) لباحثين متخصصين. يلاحظ آرثر جون ريتشارد غروم Arthur John Richard Groom أن «المنظّرين الاستراتيجيين» يميلون إلى أن يكونوا مُنظِّرين واقعيين في مجال العلاقات الدولية، في حين يكون الباحث في مجال الصراعات ليبراليا، في الأغلب، ويكون الباحث في علم السلام من أنصار النظرية البنيوية والمثالية[12].

بعيدا عن مظاهر الاستياء التي يمكن تفهمها جيدا فيما يخص الحرب نفسها، فمن دون شك، يجب البحث من خلال هذه الحدود الفاصلة عن النماذج الفكرية

(*) أبحاث السلام، أحد فروع علم الدراسات الأمنية.[المحرر].

الأقل جاذبية في المجتمع الأكاديمي (على الأقل في محيط القارة الأوروبية) فيما يتعلق بالدراسات الاستراتيجية، حيث لم يعد للمُنظِّرين الواقعيين في العلاقات الدولية هيمنة (وهو ما لم يحدث من قبل) على هذه الدراسات خصوصا منذ نهاية الحرب الباردة. ومع ذلك، تُظهر الممارسة أن هناك حلقات نموذجية فكرية تتجاوز المنهج الأوحد في العلاقات الدولية وتأخذ بعين الاعتبار نتائج تطور الصراعات[13].

وهكذا، فقد طُعن في شرعية الدراسات الاستراتيجية في أثناء الحرب الباردة، على عكس المشاريع المتبادلة، من خلال دراسات السلام التي ترى أن الدراسات الاستراتيجية غير قادرة على وضع نهاية للمواجهة بين الشرق والغرب، أو حتى المخاطرة بدخول العالم في هذه المواجهة. وإذا كانت الدراسات الأمنية قد هيمنت على المشهد الأكاديمي إلى حد بعيد، منذ سقوط الاتحاد السوفييتي وصولا إلى أحداث 11 سبتمبر، فإن الدراسات الاستراتيجية، منذ ذلك الحين، قد استعادت شرعيتها، حيث إنها عمدت إلى تقديم تفسيرات مقنعة ومرشدة في غاية الأهمية عن الإرهاب الجهادي ومدى انتشاره، وعن الاستراتيجيات المعنية ببناء التحالفات والحفاظ على الائتلافات، وعن العمليات الأمريكية في العراق وأفغانستان، وعن ديناميكية التمرد وعن الحفاظ على القدرات العسكرية الكبيرة للدول (وعن طبيعتها أيضا)، وعن بناء الاستراتيجية السيبرانية باعتبارها موضوعا وهدفا للعلاقات الدولية، وعن الحفاظ على القدرات النووية وأيضا عن التوترات المتصاعدة في بحر الصين الجنوبي وعلى نطاق أوسع في آسيا وعن أمور أخرى كثيرة.

الموضوع والمنهج

لقد عانت الدراسات الاستراتيجية أيضا بسبب طبيعة مشروعها الجماعي. فعندما تسعى الدراسات الاستراتيجية إلى فهم ديناميكيات علاقات القوة - على وجه الخصوص، وليس فقط عندما يتعلق الأمر بالقوة العسكرية - فإنها تهدف بذلك إلى التأثير المباشر في سياسة الجهات الفاعلة، كنوع من السيادة المطلقة، من أجل البقاء. ومع ذلك، فإن هذا التدخّل في سياسات الجهات الفاعلة من جانب المنظِّرين الاستراتيجيين أصبح محل انتقاد بما أنه جعل المُنظِّر الاستراتيجي وحقله الاستراتيجي يتراجع لمصلحة بيوت الخبرة التي يُنظَر إليها على أنها أقل جودة من حيث العملية

البحثية. في الجانب العملي، لا بد من الإشارة إلى أن هذا الطموح في الممارسة العملية غالبا ما يحدث في إطار العلوم السياسية خصوصا عندما يتعلق الأمر بالسياسات العامة. يضاف إلى ذلك أن المشروع الذي يتبناه أي علم – من الناحية الإنسانية - يعني إحراز تقدم عن طريق المعرفة والفعل: فالطبيب أو الاقتصادي لا يفكران إلا في أعمالهما. على هذا النحو، تُشارك الدراسات الاستراتيجية بفاعلية كاملة في مشروع «فهم العالم من أجل تَغييره» كما أكد ذلك بيير فافر Pierre Favre فيما يتعلق بالعِلم السياسي[14] بغرض زيادة الأدلة على الترابط الوجودي بين هذه المناهج. ومع ذلك، تفرض الرهانات الدولية ووسائل الدفاع رؤيتها، بما في ذلك الرؤية الإعلامية المهمة جدا، التي تتعلق بالمخاطرة من جذب النفعيين وأصحاب المصالح المتعجلين. يمكن ملاحظة أن العديد من المنشورات الرسمية في فرنسا تميل إلى إجراء دراسات استراتيجية ليس فقط بغرض تفعيل القدرة المعلوماتية والاستباقية ولكن أيضا، وهذا هو المدهش، من أجل التعبير عن السياسة الوطنية نفسها أو بغرض جعل المُنظِّر الاستراتيجي هو الممثل للموقف الوطني الرسمي[15].

نلاحظ، في هذا الإطار أو في غيره من الأُطر، أن التحليل يسبق الفعل وأن الغموض الوحيد الذي يلف مفاهيم «التفكير الاستراتيجي» و«الاستباقية» وأحيانا «النقاش الاستراتيجي» هو للأسف الغموض نفسه الحاصل بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية الذي يصيب حقل الدراسات الاستراتيجية وكل الحقول المنهجية الأخرى. وبما أن الغموض قائم بين هذه المفاهيم بسبب نقص المعرفة في الأغلب فإن هذا الوضع يتطلب كلمات توضيحية. لهذا يهتم النقاش الاستراتيجي بتطور العلاقات الدولية وبالصراعات التي تعمل على إنعاش هذا النقاش، ومن ثم إدراجه في مجال البحث التطبيقي، في حين ينطلق التفكير الاستراتيجي من سلسلة من المفاهيم المُترسِبة والمرتبطة بالتراث الذي خَلَّفه مؤلفون يمكن اعتبارهم ممن أحرزوا تقدما لمصلحة هذا الحقل المنهجي الذي يدخل ضمن إطار البحوث الأساسية. لنقرأ ما يلي: «لم يعد لدى فرنسا أي تفكير استراتيجي، ولأن التفكير استراتيجي كان الضحية لهزيمة 1940 وللعقيدة النووية التي جرى تبنيها في فترة الستينيات من القرن الماضي»[16]، فإنه يشكل في الوقت نفسه خروجا عن المسار - على الرغم من أن هزيمة 1940 والحقيقة النووية لا تنفيان الدور الذي لعبه كل من فولار Folard

وميزوري Maizeroy وجراندميزون Grandmaison وكاستيكس Castex وديغول de Gaulle وترينكييه Trinquier وجوان Juin وأيضا بوارييه الذي يعد من بين المهتمين الأساسيين بمفهوم الردع - كما أنه يشكل أيضا نوعا من الغموض الشديد الحاصل بين البحوث التطبيقية والبحوث الأساسية[17].

الصحيح أيضا أن البحوث الاستراتيجية في فرنسا تتميز تاريخيا بتحليلاتها العميقة وتنوع مناهجها البنيوية، سواء في مجال البحث أو فيما يخص نشر نتائجه، وقد أدى ذلك إلى نشاطها، أحيانا، وفتورها، أحيانا أخرى، وفقا للأوضاع السياسية[18].

وهكذا، اختفت معظم المجلات العسكرية في حقبة الستينيات نتيجة لفشل العسكريين بعد انقلاب الجزائر. وقد اتصفت هذه المجلات أيضا بعدم الاعتراف الأكاديمي الرسمي بها. يتضح المشهد الأخير في هذا الشأن من خلال محاولة إنشاء قسم لعلم الجريمة يتبع المجلس الوطني للجامعات ويعمل على تطوير التوصيات التي يتضمنها تقرير: «كشف ودراسة وتدريب». لقد فشل المسار الجديد للبحث الاستراتيجي[19] تقريبا بعد أكثر من خمسة أشهر من الشروع فيه في العام 2012. في الواقع، كان المشروع، من وجهة النظر المنهجية، معيبا من الناحية الوجودية نتيجة للتقارب الذي حصل بين علم الجريمة نفسه – بحكم أنه تابع للعلوم الإنسانية/ الاجتماعية المتعلقة بالسلوك الجانح – وما يمكن أن يتّصف «بالبحث الاستراتيجي» من دون وضع أي تعريف له. نُوقشت التهديدات والمخاطر ضمن مقررات «الأمن العالمي» بغرض تخفيض المظاهر الاستراتيجية مقارنة بما يتعلق بجوانب الأمن الداخلي. إن عدم المعرفة التامة، غير المقبول نهائيا، بالأعمال المنجزة في هذا الحقل يؤدي إلى ارتباك لا يرضي القانونيين أو الباحثين في قضايا الأمن الداخلي، ولا العاملين في مجال القضايا الدولية.

من الممكن إضافة خاصية أخرى إلى هذه السمات الخاصة بالدراسات الاستراتيجية في فرنسا والتي ترتبط جزئيا بالتقسيم البنيوي للبحث. بيد أن هذه الخاصية ترتكز على أوجه التباين الشديد فيما يخص الأعمال المنجزة وأحيانا على عدم الأخذ بأساسيات المنهج العلمي في الاعتبار. ولأنها تتصل بالعلوم الاجتماعية - على الرغم من المناقشات التي تدور حول مدى جدواها العلمية - فإن الدراسات الاستراتيجية لا يمكن أن تُهمِل هذه الأساسيات. هذا، على وجه الخصوص، هي الحال عند تناول مفهوم التّناص أو عند

التحقق من مستويات التطور الحاصل كأساس للتقدم في الحقل المنهجي. ومع ذلك، فعندما يتعرض هذا الحقل المنهجي لأي خلل في أثناء مناقشات الاستراتيجية الوطنية، عندئذ يمكن نشر هذه المناقشات، بحكم تعريفها، على المستوى العالمي، وربما بشكل أوسع من العلوم الاجتماعية الأخرى، وهكذا تتم عملية الدمج ضمن منظومة العلاقات الدولية بحيث تكون معظم النصوص ذات الصلة قابلة للنشر أيضا في الخارج.

عندما يقل الاعتماد على عملية التناص، يظهر التمركز حول كل ما هو فرنسي - أي التركيز على آليات الدفاع الفرنسية بإشكالياتها الخاصة، وبوصفها تعبيرا عن الدراسات الاستراتيجية باعتبارها دليلا على الخبرة - على الرغم مما يسببه ذلك من طرح لمشاكل خطيرة تتعلق بالتأثيرات المباشرة في السياسات المتبعة. إن عدم الاهتمام بالأدب وبالمناقشات العالمية يؤدي إلى لون من الخلل، بيد أن عملية نقل هذه الأدبيات إلى فرنسا سيُظهر ملامح التأخر عدة سنوات وسيؤدي إلى انتكاسة. أما عن المناقشات الأمريكية المتعلقة بالثورة في مجال الشؤون العسكرية، والتي اتخذت شكلا رسميا منذ نهاية العام 1991، فلم يُهتم بها بجدية إلا بعد العام 2000. ومع ذلك، ففي أعقاب هجمات 11 سبتمبر، لم تعد الولايات المتحدة تهتم بهذه المناقشات، في حين اعتمدت باريس، مع عواصم دول أوروبية أخرى، مفاهيم التحول التي تعتبر بمنزلة استعراض عملي في داخل القوات المسلحة، للمناقشات الأمريكية التي تمت في تسعينيات القرن الماضي.

يبدو هذا المثال متطرفا، ولكن قد تكون هناك حالات أخرى يمكن الاستعانة بها من خلال مجالات متخصصة جدا وتقنية مثل تلك التي تتعلق بنظام الدفاع المضاد للصواريخ الوطنية، ولمفهوم العربات المدرعة أو ما يتعلق بالمناقشات السياسية والاستراتيجية والأخلاقية حول الطائرات من دون طيار... إلخ. وتجدر الإشارة إلى أن هناك إشكالية تتعلق بمفهوم الأدب الفرنسي غير المتاح الاستفادة منه في كثير من الأحيان وبشكل كاف من قِبَل الباحثين. وبعيدا عن خطر التأخر عن «المسيرة المفهومية لهذا العالم» التي تُعرض لها بالفعل، فقد يقل الاعتماد على عملية التناص حتى يعاود الباحثون والمحللون باستمرار إعادة إنتاج النتائج التي يعتقد أنها جديدة، في حين يكون قد عفّى عليها الزمن بالفعل وغدت بعيدة عن التطبيق منذ فترة طويلة. قد يميل البحث الفرنسي إلى «اللامبالاة» وعدم التكيف، ما يسبب فقدان شرعيته والشعور بعدم الفائدة منه. في الواقع، فإن «المعرفة الفنية» تقع في قلب التناص، نطاق واسع من الأبحاث حول مسألة

محددة والتي تسمح بالتالي بمواصلة مسار الجدل بطريقة ملائمة إذ تسمح بتطور «المنهج - فرع المعرفة» وعدم تراجعه.

من الناحية العملية، يتميز الإنتاج الاستراتيجي الفرنسي في العادة بالعامل التجريبي، الأمر الذي يمكن تقديره إن وجد، ولكن في كثير من الأحيان يُقدم باعتباره عملا بحثيا بشكل مبالغ فيه[20].

يتعلق هذا الوضع، على الأرجح، ببنيوية حقل الدراسات الاستراتيجية في فرنسا: ففي غياب الاعتراف الأكاديمي الرسمي (على سبيل المثال من قبل قسم المجلس الوطني للجامعات الذي يتبعه هذا الحقل)، يقتصر البحث على بيوت الخبرة؛ على الرغم من المشاكل التي تعرض لها في السابق بالفعل: فمن اعتماد النتائج على احتمالية الوفرة المالية والمزاج السياسي إلى تأخير في استيعاب المفاهيم الغريبة، وكذلك استحالة تحديد مصطلحات النقاش الأكاديمي الدولي وغياب إرسال الكتب العلمية للطلاب... إلخ.

وهكذا تستحكم الحلقة حول حقل الدراسات الاستراتيجية: ولأنه غير مُعترف بها على هذا النحو، فإن الدراسات الاستراتيجية لم تحاول عمل بحوث منهجية أساسية تتطلب، في المقابل، إنتاجا متواضعا قد يؤدي إلى نزع الشرعية عنها في الوسط الأكاديمي. لعل القصد الذي أردناه، من خلال هذا الكتاب، أن نقدم للقارئ المهتم مستوى التقدم الحاصل لعدد من المظاهر الأكثر جاذبية في المجال المنهجي. لا يتعلق الأمر بتقديم نظرة شاملة للعمل الذي أُنجز في هذا المجال، ولكن بوضع سلسلة من المبادئ التوجيهية حول النُهج والأُطر المفهومية المركزية المرتبطة بالدراسات الاستراتيجية. لذلك، وبديلا من اللجوء إلى بيوت الخبرة الفنية، فإن حقل الدراسات الاستراتيجية يعد من الناحية الأكاديمية ثروة كبيرة تسمح بإثراء المناقشات العلمية الوطنية في مجال العلوم السياسية والتاريخ وعلم الاجتماع (ومجالات أخرى في تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية) شريطة أن يهتم الأساتذة الجامعيون به. يهتم الجزء الأول من هذا الكتاب بعملية انتشار الدراسات الاستراتيجية وكيفية التعامل بشكل أساسي مع الجهات الفاعلة والنظر إلى مواقفها ومرجعياتها. ويحلل الجزء الثاني سلسلة من وسائل التعبير الاستراتيجية لهذه الجهات الفاعلة من خلال مجموعة من المفاتيح التي تتيح تقديم تحليل مُقارن. أخيرا، يقدم الجزء الأخير دراسة دقيقة عن المراجع المتخصصة، المرتبطة بممارسات القوى العسكرية.

الجزء الأول

إطار الفعل

تاريخ التفكير الاستراتيجي

جوزيف هينروتين Joseph Henrotin
وأوليفييه شميت Olivier Schmitt
وستيفان تايّات Stéphane Taillat

«إن استخدام العلم يعد عنصرا أساسيا في تحديد الهوية العسكرية كتخصص احترافي. في كثير من الأحيان تعد التربية العلمية، بالإضافة إلى اعتقاد أن الحرب يمكن أن تُدرّس كعلم، من العوامل التي تسمح بخلق الهوية المهنية العسكرية عن طريق فصل العسكريين عن المدنيين»

لطالما كان اندلاع الحروب هو الموضوع الذي شغل مساحة كبيرة ووافرة في كتابات أدبية يعود تاريخها إلى آلاف السنين وتشمل جميع الحضارات[1]. ومع ذلك، فإن الجانب الاستراتيجي على وجه التحديد، أي الجانب الذي يهتم باستخدام القوة في غرض سياسي أو الذي يسعى إلى وضع نظرية الحرب، سرعان ما عرف تطورا كبيرا. تجدر الإشارة إلى أن مصطلح «استراتيجية»- الذي يرجع إلى الأصل اليوناني

agein (أي نشر القوات في ميدان القتال) واستُخدم في القرن الخامس قبل الميلاد - لم يُعاود الظهور إلا في عصر التنوير. ولأن الاستراتيجية تعتبر العامل الأكبر في فن الحرب (حيث يفضل موريس دي ساكس Mauricede Saxe والكونت دي غيبرت Guibert الحديث عن «المكونات الكبرى للحرب»)، فقد حدث توسع في الفكرة تدريجيا بحيث تُغطي كل أبعاد القوة والصراع[2].

ليس المقصود من هذا الفصل تناول كل هذه الكتابات، بل أن يقتصر العرض في المقام الأول على الفكر الغربي (في الأساس الأوروبي والأمريكي)، ثم نتعرض في المقام الثاني، لهؤلاء المفكرين الذين أثروا بشكل مُستدام الطريقة المهيمنة على التخطيط للحرب والاستراتيجية[3].

ولأنه لا يمكن للمرء التشكيك في إضفاء الطابع الشمولي على قضية التفكير في فن الحرب، فمن الضروري إعادة التفكير في الطابع الخاص لهذا الفن عند تناول الأدب الغربي له، وتحديدا في ظل التوتر القائم بين البحث عن عِلم للحرب يسعى إلى وضع قوانين يُمكن تطبيقها بشكل شامل ومستدام، وتيار «روائي» استراتيجي يستند إلى الخبرة والدراسة التاريخية[4]. في الواقع، وبسبب التداخل بين المعارف النظرية والتطبيقية، فإن التفكير الاستراتيجي تميز بأهدافه التي ترتكز على الفعل. وبطريقة ما، يستند التفكير الاستراتيجي إلى التأمل التطبيقي المرتبط بالأحداث وكيفية التأثير فيها.

إنّ التفكير الاستراتيجي لا يشتمل على الطابع الفني فقط، بل والسياسي والأخلاقي أيضا. وهذا هو السبب في ظهور وتطوير التفكير الاستراتيجي الغربي الحديث الذي يستند إلى أربعة تطورات تاريخية. يتعلق أولها بظهور التفكير العلماني، بما يعني تجنب أي تفسير للأحداث ينحو منحىً ميتافيزيقيا. أما الثاني، فهو تطور شكل التنظيم السياسي والاجتماعي الخاص بالدولة، بالإضافة إلى تطوّر التسليح لأغراض الحرب[5]. في حين أن التطور الثالث يعتمد على تعقيد الفن العسكري الذي لم يَعُد محصورا في التكتيكات وحدها، بل امتد إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الجوانب المرتبطة بالتكنولوجيا والخدمات اللوجستية والتوسع المكاني للعمليات. ويتعلق التطور الرابع، أخيرا، بظهور تفكير علمي يهدف إلى تصنيف وتنظيم وعقلنة الأنشطة البشرية.

التفكير الاستراتيجي ما قبل المَفاهيمي

على الرغم من أن إعادة ظهور وتعميم مصطلح الاستراتيجية يرجع إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، فسيكون من المهم أن نأخذ بعين الاعتبار المخطوطات التي تسبق هذا التاريخ. وتُشكل هذه المخطوطات الأساس الضمني والصريح للأفكار والمفاهيم التي تؤسس للنهج النظري والمنهجي الذي شاع بعد ذلك. عند التطرُّق إلى الأدب القديم، اليوناني والروماني، نجد أنه يتميز بالتركيز على الجوانب التكتيكية وعلى النهج البرغماتي لفن الحرب. يتعلق الأمر في معظم الأحيان بإعلان قواعد الحرب وبالمبادئ التقنية وبالتنظيم، بما في ذلك البيئات الحضرية، بالتطرق إلى بنود المعاهدة الاستراتيجية العسكرية للإمبراطور البيزنطي موريكيوس (602-539) Maurice وأيضا فيلون[6] Philon. ونجد أن معظم هذه البنود تستند إلى المؤلفات الأدبية المرتبطة بالخُدع الحربية. ومن دون شك، يُعَدُّ القائد الروماني فرونتين واحدا من أهم المؤلفين المؤثرين في الأجيال اللاحقة، حينما تولى حكم بريتاني Bretagne في نهاية القرن الأول الميلادي، ومنها وصلت إلينا مخطوطته الوحيدة عن فن الحرب، كما تعد مخطوطة فيغيس Végèce عن «الفنون العسكرية الرومانية» Epitoma Rei Militaris في نهاية القرن الرابع من أكثر المخطوطات التي يجري الاستشهاد بها والتعليق عليها وتحليلها حتى العصر الحديث. ومع ذلك، فقد اكتشف المؤرخون القدماء أبعادا أخرى متميزة تتعلق بفن الحرب خصوصا العلاقة بين فن الحرب والسياسة[7].

يتعرض ثوسيديدس Thucydide للقضية التي نُطلق عليها «استراتيجية» من زاوية المهارة السياسية وضروراتها[8].

بتحليله للحرب البيلوبونيسية باعتباره مؤرخا، يسعى ثوسيديدس إلى تسليط الضوء على الحدود والقيود المفروضة على النشاط الاستراتيجي. فهو لا يرى حتمية التفسير القديم للحرب بين أسبرطة وأثينا التي دارت رحاها في الفترة من 431 إلى 404 قبل الميلاد. فإذا كانت القوة المتنامية للمدينة القديمة تُثير مخاوف أسبرطة، فإن أسباب الصِدام ترجع إلى البحث في استراتيجية الإدارة عن تحالفات بقيادة المدينتين «الكبيرتين»[9]، فمن جهة، كان هناك الاقتراح الذي قدمته كروسير Corcyre للدخول في التحالف الأثيني، ومن جهة أخرى، قدمت كورنث Corinthe

مجموعة الطلبات التي دفعت أسبرطة إلى إظهار مزيد من الحزم. ويبين ثوسيديدس كيف أن هذه التفاعلات ولعبة الجماعات تُقلل من هامش مناورات القادة وتؤدي إلى التصعيد. بالطريقة نفسها، يبرز تحليله لاستراتيجية بريكليس Périclès مثالب هذه الاستراتيجية. ولرغبته في استنزاف قوة أسبرطة من أجل تعزيز جانب المصالحة، لا يقبل القائد الاستراتيجي النظر في فعل مباشر ضد مدينة ليستامونيا Lacedaemonian مفضلا المناوشات البحرية. بيد أن الغارات التي شنتها أسبرطة ضد المدينة القديمة قد أرهقت أثينا بأسرع مما كان يُتصور ودعّمت موقف الحلفاء والمستعمرات والمعارضين السياسيين لبريكليس، في حين أن سياسة ضبط النفس التي التزم بها بريكليس كانت السبب في إضعاف مدينته. أخيرا، يؤكد ثوسيديدس في مخطوطته أهمية البلاغة والسرد فيما يتعلق بالحرب على اعتبار أنهما يمثلان ضرورة حتمية في المداولات السياسية. ومع ذلك، فإن هذه المخطوطة لا تضع نظرية استراتيجية متميزة بالقدر الذي قدمه الخبراء التكتيكيون القدماء في العصور الوسطى، ولأن هناك استدلالا استراتيجيا منصوصا عليه في عموم المخطوطة، فمن الضروري إعادة النظر فيها مُجددا لكي تتضح الفائدة منها[10].

توضح مخطوطة فلورنتين نيكولاس ميكيافيلي Florentin Nicolas Machiavel- (1527-1469)[*] كيف عرف التفكير الاستراتيجي أول تطور مع نشأة الدولة الحديثة، كما أنها تسلط الضوء (بما أن الحديث يتعلق بالأمير) على ضرورة وضع القوات المسلحة في خدمته، وذلك لضمان استقلاله الخارجي أو لتعزيز سيادته الداخلية. في الواقع، عندما يركز فن الحرب على مبادئ تجميع وتنظيم وتسيير القوات المسلحة – ولأن المؤلف يتبنى الدعوة إلى تشكيل ميليشيات من المواطنين في أماكن وجود المرتزقة الكوندوتيير condottiere - فإن هذه التدابير تضمن، في المقابل، الطابع المدني والولاء للأمير والعمل على تعزيز شرعيته[11]. في كتابه الرئيسي،

(*) نيكولو دي برناردو دي ميكيافيلّي (بالإيطالية: Niccolò di Bernardo dei Machiavelli) (3 مايو 1469 - 21 يونيو 1527) ولد وتوفي في فلورنسا، كان مفكرا وفيلسوفا سياسيا إيطاليا إبان عصر النهضة. أصبح ميكيافيلي الشخصية الرئيسية والمؤسس للتنظير السياسي الواقعي، والذي أصبحت فيما بعد عصب دراسات العلم السياسي. أشهر كتبه على الإطلاق، كتاب الأمير، والذي كان عملا هدف ميكيافيلي منه إلى أن يكتب تعليمات لحكام، نُشر الكتاب بعد موته، وأيد فيه فكرة أن ما هو مفيد فهو ضروري، والتي كان عبارة عن صورة مبكرة للنفعية والواقعية السياسية. ولقد فصلت نظريات ميكيافيلي في القرن العشرين. [المحرر].

«الأمير»، يصف ميكيافيلي نفسه بالمُنَظِّر الاستراتيجي الذي يستولي ويحافظ على السلطة[12]. هنا تلاحظ الأجيال المعاصرة في هذا الفعل التداخل بين الفضيلة (التي تعني الخبث والدهاء) والثروة (التي تعني المصادفة) وبين التفسيرات الحديثة التي ترى أن هذه الأمور تتعلق، أولا وقبل كل شيء، بالتأسيس «لعلم الطاعة» الذي يستند بشدة إلى ممارسة القوة والمكر وصولا إلى القسوة «مرة واحدة وإلى الأبد»، ومن ثم البحث في نهاية المطاف عن القبول[13]. بهذا المعنى، يضع ميكيافيلي الاستراتيجية في صلب الفلسفة السياسية الحديثة.

المفاهيمية والمنهجية والتنظيرية

بعدم تجاهلهم لهذه التطورات، فقد اهتم الكتاب العسكريون في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الأول بتطوير التفكير التكتيكي العميق، انطلاقا من موريس دو ناسو (1625-1567) Maurice de Nassau إلى مونتكوكولي (1680- 1609) Montecucculiمرورا بتورين (1675-1611) Turenne وفولار Folard (1752-1669)، كما يوجد كاتب آخر هو المارشال ساكس (1750-1696)Saxe.

ومع ذلك، فقد برز البُعد الاستراتيجي في القرن الثامن عشر من خلال التطور المفاهيمي الذي أظهر كثافة التفكير الواضح جدا عند أزار غات Azar Gat[14]. يأتي هذا البُعد في أعقاب النقاش التكتيكي الذي أدى إلى تحفيز الضباط الأوروبيين على تَبني أفضل التدريبات من أجل التغلب على الانسداد الناتج عن قنوات الاتصال الإلكترونية وتعميم استخدام الأسلحة النارية[15]. أيضا، يأتي هذا البُعد ضمن عملية تقسيم وتعبئة الجيوش التي تسمح بأداء مهمات على نطاق واسع من مسرح العمليات، وبالتركيز على التفاعل الذي يجب أن يحدث بين الصدمة والمناورة.

تؤخذ الاستراتيجية بعين الاعتبار على ثلاث مراحل. في المرحلة الأولى، تعتمد الظروف الجديدة للقتال أسلوب التمييز بين التكتيكات من جهة، و«التكتيكات الكبيرة» التي تركز على تجميع الوحدات وعمل مناورات لها[16] من جهة أخرى. هنا يبدأ التفكير الإجرائي الأول الذي عُبِّر عنه في أثناء الاستخدام النابليوني للمناورة وتركيز القوات. أما في المرحلة الثانية، فيميل التفكير العسكري إلى التنظيرية والمنهجية. نجد هذا الأمر أيضا عند غيبير - الذي يسعى إلى جعل التكتيكات من

ضمن العلوم الخالدة - وأيضا عند جولي دو ميزوري Joly de Maizeroy الذي أعاد إدخال مصطلح استراتيجية في نظريته عن الحرب التي نُشِرت في 1777.

على المستوى الإجرائي، فإن النهج الهندسي لهنري لويد Henry Lloyd - الذي يُنسب إليه اختراع مصطلح «خطوط العمليات» في مذكراته العسكرية التي نُشرت في 1781 - ثم من خلال مذكرات ديتريتش فون بولو Dietrich von Bülow «عن روح نسق الحرب الحديثة في 1799»، فقد حدث تبني تأسيس مبادئ رياضية وهندسية وبالتالي إرساء المبادئ الحربية التي لا تتغير[17]. إن النهج العلمي للاستراتيجية الناشئة يتعلق أساسا بتخطيط وتنظيم القوات لغرض القتال وليس من أجل اختيار شكل وتوقيت إدارة دفة المعركة.

في المرحلة الثالثة، يبدأ الشروع في تأمل «المستوى الأعلى من التفكير العسكري»، أي ما يتعلق بالمستوى السياسي. يمكن استخلاص هذا التفكير، على سبيل المثال، من الطرح الذي قدمه غيبير عن معاهدة القوات العامة التي نُشرت بعد وفاته في 1790[18]، وفيها طور المؤلف تأملاته عن الحروب الجماعية - بينما يرى تورين أنه من الصعب الاستفادة من جيش مكون من أكثر من 25 ألف رجل، في حين ستشهد الثورة جيوشا مكونة من أكثر من 100 ألف رجل- وأيضا ما يتعلق بتأملاته عن الجيوش الوطنية، هي إذن رُؤية متعددة الزوايا. إن هذا التجاوز لحدود المجال العسكري الوحيد، في حال ظل هامشيا في أغلب المخطوطات التي تتعرض للتقنيات العملياتية، يعتبر متوسط الأجل بشكل أساسي عندما يتعلق الأمر بالتطورات المفهومية التي تم تبنيها بعد حروب الثورة والإمبراطورية[19].

من بين جميع الأعمال المنشورة، يبدو أن مخطوطة كارل فون كلاوزفيتز هي الأكثر إتقانا وغزارة وشهرة - حتى لو لم تكن، في وقت إصدارها، الأكثر مقروئية. لقد نُشرت مخطوطة عن الحرب بعد وفاة الجنرال البروسي، وفيها يتناول «كلاوزفيتز» بداية عواقب الاضطرابات الناجمة عن هذه الأحداث التاريخية التي ارتبطت بإدارة دفة الحرب، ليس فقط على المستوى العسكري ولكن بشكل أوسع على مستوى العلاقات الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، تندرج هذه المخطوطة العظيمة ضمن الجُهد المشترك الذي أسهم في إعادة بناء الدولة في بروسيا: من هذه الزاوية، تستند هذه المخطوطة إلى

تأملات ميكيافيلي وغيبير. ولهذا فإن فائدتها تتجاوز العصر الذي صدرت فيه لتصبح، في الواقع، المشروع الرائد للتفكير الاستراتيجي المعاصر على مستويات متعددة[20].

يعتقد كلاوزفيتز أن الحرب تشبه النشاط الاجتماعي السياسي ومن خلاله يتضح أن الاستخدام الجدلي للعنف - حيث يتحدث كلاوزفيتز عن «قانون الفعل المتبادل» - هو غاية الأهداف السياسية، («فالحرب تعني مواصلة السياسة بوسائل أخرى»). هنا نستنتج مفهومه عن الاستراتيجية، إذ إن التعريف الذي يقدمه (ويخص «النظرية المرتبطة باستخدام التعهدات لمصلحة الحرب») لايزال يحصره في المجال العسكري، علما بأن إصراره على علاقته بالسياسة لا يخلو من نتائج. من جهة فإن الحرب لديها قواعدها الخاصة وتستجيب لمنطق سياسي، ومن جهة أخرى، فإن التفاعل الديناميكي بين مجموعة العناصر التي يطلق عليها «الثلاثية اللافتة للانتباه» (العواطف وحرية اللعب بالاحتمالات والفرص والعقل السياسي) تفترض نشوب حرب خطيرة. من هنا دعت الحاجة إلى إخضاع الأغراض العسكرية لأهداف الحرب ولكن أيضا إلى التخطيط الاستراتيجي الدقيق. يؤكد كلاوزفيتز بشكل دقيق أن العلاقة بين الغايات والوسيلة لن تكون متناسبة بالضرورة، بيد أنه من المهم أن يكون التفاعل السياسي بين المتحاربين على درجة التوترات نفسها بينهم. لذلك، يدرك كلاوزفيتز Clausewitz وجوميني Jomini أن أهداف الحرب - التي يفترض أن تكون بمنزلة إرشاد للاستراتيجية - هي أهداف خارجة عن المجال العسكري. ومع ذلك، فإن تفكير كلاوزفيتز يشتمل بالضرورة على تماثل بين الأغراض العسكرية (أهداف من داخل أرض المعركة) والأهداف السياسية (أهداف الحرب). ليس بالضرورة أن تكون هذه الأهداف الأخيرة قابلة للقياس وواقعية مقارنة بالأغراض العسكرية، باستثناء إبادة الخصم باعتباره كيانا سياسيا. هذا ما يفسر تناول كلاوزفيتز لقضية الانتصار خصوصا في المجال العسكري، لا سيما من خلال المفاهيم، التي لاتزال تُستخدم حتى اليوم في مجال التخطيط وفي التحليل العسكري، «كنقطة الانهيار» و«ذروة النصر»[21] و«مركز الثقِل»[22].

هذه النقطة الجوهرية المتعلقة بنظرية الحرب تعتبر واحدة من الأسباب التي تكشف عن مدى قبولها وتفسيرها من قِبَل المُنظّرين العسكريين والاستراتيجيين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[23]. تبنى مولتك الأكبر Moltke رئيس أركان

بروسيا منذ العام 1857 ضرورة إخضاع الاستراتيجية العسكرية للأهداف السياسية. ولأنه يُصر على خصوصية الجوانب الفنية واللوجستية المرتبطة بإدارة دفة الحرب، فإنه يميل نحو استقلالية المجال العسكري بشكل كبير. جدير بالذكر أن مفهومه قائم على إبادة ساحة معركة العدو من خلال مناورة الالتفاف التي تجعل من يَخلُفُه - بدءا من شليفن Schlieffen - يُمعِن النظر في المستوى الإجرائي المستقل عن السياسة[24]. هذا النهج الاستراتيجي، الذي منع التفاعل المستمر بين قواعد ومنطق الحرب، نتج عنه بشكل طبيعي تضارب الغايات مع الوسائل التي تميزت بها خطط الحملة الألمانية عشية الحرب العالمية الأولى.

بشكل عام، فإن معظم الكتاب العسكريين الفرنسيين والألمان لا يتذكرون كلاوزفيتز إلا من خلال بعض سماته البارزة. لايزال توصيفه للحرب، يأتي في المرتبة الأولى، مصدرا للقلق في الوقت الحاضر. فالعمليات العسكرية تتأثر «بشح وغموض المعلومات الحربية»، الأمر الذي يجعل أي تحليل وأي قرار يمكن أن يُتخذ حساسا للغاية ويُسهم في انعدام اليقين العام. هذه هي حالة العمليات التي نادرا ما تتم بسلاسة، أو لنقُل أيضا إن هذه هي حال الفعل الذي يُحتَمل أن تعيقه توترات. لقد أسقط هؤلاء الكتاب من اعتباراتهم أهمية المعركة الحاسمة والوصول إلى أعلى مستوياتها، كمرتبة ثانية، طبقا لما يذكره كلاوزفيتز البروسي عن أهمية الدفاع أو كيفية التعامل مع المناوشات الحربية. بالطريقة نفسها، هُم يتجاهلون التمييز بين نوعين من الحروب ويصرون على طابعهما الكلي. كما أن باسيل ليدل هارت Basil Liddell Hart ربما يُوجّه اتهامه إلى كلاوزفيتز بهذه الانطباعات السيئة عن نزف الدم الذي حدث في الفترة -1914 1918، بقوله يجب علينا ألا ننسَى دور الكيانات السياسية والاجتماعية المعاصرة وحديثِهم عن الحرب الشاملة واستراتيجيات الإفناء[25].

يضاف إلى هذا الإرث طابع التفكير عند كلاوزفيتز الذي يتفق مع إنجلز وماركس. بالنسبة إليهما، فإن تبعية الحرب كأداة سياسية تعني اعتمادها على العوامل الاجتماعية. أما عن لينين Lénine، فالحرب هي الشرط الطبيعي للروابط الاجتماعية التي تؤدي إلى تغيير في علاقة الحرب بالسياسة[26]. وبالتالي فإن لها تأثيرا مباشرا ليس فقط في الكتّاب السوفييت من 1920 إلى 1930 ولكن أيضا في

الحرب الباردة. لقد سقطت المفاهيم والأفكار والمبادئ النظرية المستمدة من تفكير كلاوزفيتز في خضم تطور التفكير الاستراتيجي الجوي الأول، (حيث يُحدد «مركز الثقِل» في وقت مبكر جدا على حساب الروح المعنوية للسكان المدنيين)، والبحري (عند كوربيت Corbett خاصة)، وفي خضم النظريات التي تتناول حرب العصابات فيما يتعلق بالاستراتيجية النووية. مع ظهور «السلاح المطلق» كانت هناك الحاجة إلى تجاوز قيود الأمر الواقع وإلى فرض قيود جديدة عن طريق النفوذ السياسي المُحكم.

ومع ذلك، يبقى الخوف من التبسيط السياسي فيما يتعلق بمُجريات العمليات العسكرية ثابتا. لهذا كان سعي لوديندورف Ludendorff نحو إخضاع جميع القدرات الاقتصادية الألمانية إلى العقلانية العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى. أما عن الثقافة الاستراتيجية الأمريكية، فلاتزال تتصف بقطع الروابط، وليس باستمرارها، بين الحرب والسياسة. فبمجرد استيفاء التعهدات التي يقدمها السياسي، لن يكون هناك تدخل نهائي مع العسكريين، وهذا ما يمكن فهمه كنتيجة لما كتبه جوميني عن العلاقة بين الحرب والسياسة[27]. في عصرنا الحاضر، تتجدد الإشكالية بسبب وجود فجوة كبيرة تتعلق بالمهارات الاستراتيجية بين الكيان العسكري والكيان السياسي، الأمر الذي يؤدي إلى علاقات معقدة للغاية وتوترات تكنوقراطية.

من العلوم العسكرية إلى العلوم الاستراتيجية

سيكون كلاوزفيتز (في أقرب وقت مَحَل اهتمام عديد من الترجمات وستصبح، في العام 1870، الاستراتيجية مكونا أساسيا في تأهيل الضباط - على الرغم من أنها كانت هامشية جدا فيما مضى - وسوف تكون التجربة النابليونية مُلهِمة أيضا لأعمال أنطوان دو جوميني Antoine de Jomini (1779-1869)[28]. قد يختلف النهج الذي يُعتمد: لم تعد القضية تتعلق بفلسفة الحرب أو بدراسة شاملة للعمليات، ولكنها تتعلق، بالتأكيد، بخطوط العمليات وتشكيلات نشر القوات والخدمات اللوجستية (حقيقة «الإمدادات العسكرية») وتتعلق أيضا بالغموض والصدمة وأهمية معرفة العدو والمبادرة والهجوم والتركيز على تدمير العدو. بهذا المعنى،

يندفع جوميني إلى البحث، الذي لايزال جاريا حتى الآن، عن «مبادئ الحرب» غير المادية والتي سيكون مفهومها الوطني مُتباينا بشكل ملموس[29].

سوف يُركز جون فريدريك تشارلز فولر John Frederick Charles Fuller (1878 -1966)، بشكل خاص، على هذه الدراسة مع الاهتمام بعناصر القيادة والهجوم والمفاجأة والحشود والتوزيع والسلامة والحركة والتحمل والتصميم[30]. يضاف إلى ذلك، أنه مُنظِّر عملية الاختراق التي تطرح مفهوم الآلة الرئيسية (الدبابة الهجومية). فبينما يضغط فرديناند فوش (1929-1851) Ferdinand Foch هذه المبادئ في ثلاثة عناصر - حرية الفعل واقتصاد القوات والمفاجأة- تعتمد العقيدة الأمريكية ما بعد العام 1990 على المبادئ العملياتية بالإضافة إلى مبادئ الحرب.

ولأن فولر في غاية الأهمية، ولأنه ينتقد كلاوزفيتز ويعتبره مسؤولا عن الحروب الشاملة في القرن العشرين - حتى لو كان طابع هذه الحروب لايزال محل جدال - فإنه يفتح الطريق أمام مفهوم العمليات المحدودة. ولأن أهدافهم لم تعد مطلقة (البقاء أو التدمير) وبالتالي لم يعد هناك ما يبرِّر تعبئة جميع موارد الوطن، فقد شاع استخدام موضوع الحرب المحدودة عند ليدل هارت (وأيضا في فرنسا عند أندريه بوفر (1975-1902) André Beaufre بتوسع أكبر، خلال حروب إنهاء الاستعمار. في الحقيقة، لا يستبعد كلاوزفيتز بأي حال من الأحوال إمكانية حرب محدودة. بيد أنه عندما يتحدث عن «الوصول إلى أعلى المستويات»، فإنه يعتبر الديناميكية الطبيعية للحرب من الناحية النظرية غير مُتَحَكَم فيها، أي أنها تشبه الحالة التي لا يمكن السيطرة عليها إلا من خلال التعهد بقوة نووية ضخمة. ومع ذلك، فإن الرغبة في الوصول إلى أعلى المستويات «يرتبط» بالسياسة، مع العلم بأن الوظيفة الأساسية للقوات العسكرية هي تحقيق مكاسب، بغض النظر عن طبيعتها، الأمر الذي يستبعد التدمير الكامل.

في هذا الإطار، يلاحظ مفكر بريطاني آخر، هذه المرة في المجال البحري، نقطة التحول الكبير في الاستراتيجية، حيث يوضح جوليان كوربيت (1922-1854)Julian Corbett العلاقة بين السياسة الوطنية والاستراتيجية الوطنية واستراتيجية البيئة البحرية واستراتيجية الحرب البحرية استنادا إلى المنطق الاستمراري.

من خلال هذه القراءة الدقيقة لكلاوزفيتز، يعتقد كوربيت البريطاني بوجود انحراف في ديناميكية الحرب نتيجة للسياسة التي تعمل على تغيير مجرى العمليات وأيضا نتيجة للخيارات دون المستوى التي يمكن العمل بها. قَبْل ليدل هارت بوقت طويل - حيث كان التيار الأدبي يميل إلى جانب التشكيك بشكل متزايد[31] - يضع كوربيت في مقدمة اهتماماته، ليس فقط العمليات المحدودة (من دون التنبؤ بنهاية العمليات لأغراض مطلقة)، ولكن أيضا مفهوم الاستراتيجية الوطنية (أي الاستراتيجية الكبرى لليدل هارت). من ضمن الاعتبارات الضرورية في هذا السياق، يأتي التركيز على جميع عوامل القوة الواضحة، بشكل خاص، الأمر الذي لا يمكن أنْ يقتصر فقط على الجوانب العسكرية. هذه الرؤية، التي تضع السياسة على رأس المهمات التحكيمية في ظل موارد محدودة للغاية وأمام تعقيد سياسات القوة، تجد نفسها أيضا ضمن مفاهيم «الاستراتيجية العامة» (عند كاستكس، مفكر استراتيجية الحرب البحرية) و«الاستراتيجية التامة» عند بوفر[32]. ولأنها تعتبر مفيدة في زمن الحرب بشكل خاص، فقد حل مفهوم «الاستراتيجية الكاملة» محل «الاستراتيجية التامة» عند لوسيان بوارييه (1918-2013) Lucien Poirier التي تعتبر صالحة على الدوام، حيث إنها تأخذ في الاعتبار الاستراتيجيات العامة الديبلوماسية والاقتصادية وأيضا الثقافية وبالتأكيد العسكرية (التي تتضمن الاستراتيجيات المعلنة العملياتية واستراتيجية الوسائل، بالإضافة إلى استراتيجيات الحرب البحرية الخاصة والجوية والفضاء الجوي والإنترنت).

إن ديمومة هذا المفهوم مهم للغاية نتيجة للطابع الذي اتُّخذ في العمليات العسكرية في القرن العشرين وأيضا نتيجة لمختلف العوامل الاستراتيجية الواضحة. إن إعداد قوات بغرض القتال يعني أخذ البعد الزمني بعين الاعتبار حيث لم يعد من الممكن الاعتماد على «معرفة كيفية التعبئة»، في حين أصبح الاعتماد منصبا على معرفة الإعداد للحرب في زمن السلم. في الواقع، منذ نهاية القرن التاسع عشر، أخذ المفهوم المادي طابعا استراتيجيا - حين تحدث بيكام Becam عن «المناورة المسلحة» وتحدث بوارييه بعد ذلك عن «استراتيجية الوسائل التي تطرّق إليها ريغنالد كوستانس Reginald Custance المُنظِّر البحري البريطاني، وذكرها أيضا فولر. فالتسليح النووي يعمل على تعظيم امتداد زمن السلم استراتيجيا الاستراتيجي،

حيث يُعد خلال هذه الفترة لمناورة الردع (والقمع أيضا كنتيجة طبيعية) وتجريبه. يبدو أن تعريف الاستراتيجية الكاملة أصبح حتمية مُطلَقة. هذا هو الوضع الدائم الآن مع تزايد العمليات بمستوياتها المختلفة، الأمر الذي يفرض الاستغناء التام عن المنطق الخطي «كزمن السلام/ والأزمة/ والحرب/ والخروج من الحرب» بغرض التنبؤ بعقلانية مستديمة لاحتمالية إجراء عملية تكون لها نتائج مباشرة تتعلق بإعداد وحجم وتكيف القوات في ظل تهديدات الوقت الراهن. الحقيقة هي أن عديدا من المؤلفين تعرضوا لهذه القضية، ولهذا يكفي أن نلتفت إلى عبارة إذا أردت السلم فعليك بالحرب التي تُنسب إلى فيجيس Végèce كي نلاحظ أن الظلال التي خلفتها الاستراتيجية لا يمكن أن تقتصر أبدا على العمليات في زمن الحرب فقط ولا على العوامل العسكرية وحدها: فالاستراتيجية إذن هي «فن خلق القوة» حيث تعلق الأمر بديناميكية دائمة.

ومع ذلك، فلاتزال الاستراتيجية، من خلال رحلتها المفهومية عبر القرون تحاول الكشف عن مصدر التوتر المستمر بين الفن والعلم. أحدث الأمثلة على ذلك حتى الآن هي المناقشات المتعلقة بالثورة في مجال الشؤون العسكرية والتي تتمحور حول التكنولوجيا (خصوصا الحاسب الآلي والذخائر الدقيقة وأجهزة الاستشعار)، وتكشف عن عدم جدوى النهج الذي يركز على القضاء على الثوابت مثل انعدام اليقين وشح وغموض المعلومات الحربية. من هذا المنطلق، تعتبر التكنولوجيا أداة مفيدة على الرغم من أنه يجب ألا ننسَى - خطر الخلط بين الغايات والوسائل - فأولوية التأمل تعني أن النظرية بسيطة، أما عن وسيلة تنفيذها فهي ليست كذلك. هذا يعنى أنّ توصيف كلاوزفيتز للحرب بالحرباء يحظى بأهمية كبيرة.

الحالتان التقليديتان والهجين التِقني رومانسي

يمكن النظر إلى تاريخ التفكير الاستراتيجي بوصفه التاريخ الذي يناقش المكانة التي يجب أن تحتلها العلوم (خصوصا العلوم الأساسية) في أثناء وضع النظرية العسكرية. وقد كان البحث عن القوانين العامة للحرب وفقا للنموذج الإيجابي (المُؤَسَّس على القاعدة التجريبية وعلى التعميمات) في مواجهة دائمة مع الجانب الرومانسي الذي يضع في المرتبة الأولى العوامل غير القابلة للقياس باعتبارها معيارا

للنجاح العسكري: المعنويات والإبداع و«المراقبة» والإرادة والشجاعة... إلخ. من خلال هذين المحورين للنظرية العسكرية ظهر هجين تقني رومانسي للنظرية الاستراتيجية التي تميل بالتناوب بين الجانب الرومانسي والجانب العلمي وفقا للعامل الزمني. فنظريات الحرب الصناعية الآلية (كما طورها فولر على سبيل المثال) تشرح هذا التوتر بشكل كامل؛ حيث ترغب هذه النظريات، في الوقت نفسه، في أن تكون عِلمية (على اعتبار أن الشركات هي المصانع، كما أن الإنتاج الصناعي هو المستهدف الرئيسي، في حين تُعتبر التقنيات الجديدة مركزا للنصر النهائي) ورومانسية (عن طريق الاهتمام الفائق بالإرادة والقوى المعنوية كعوامل رئيسة لإحراز النصر).

إن استخدام العلم يُعتبر عنصرا أساسيا في تحديد الهوية العسكرية كتخصص احترافي. في كثير من الأحيان، تُعد التربية العلمية، بالإضافة إلى الاعتقاد في أن الحرب يمكن أن تُدرس باعتبارها عِلْما، من العوامل التي تسمح بخلق الهوية المهنية العسكرية عن طريق فصل العسكريين عن المدنيين، خصوصا قبل الحرب العالمية الأولى. لقد أتاح اختصاص العسكريين في «عِلْم» الحرب بخلق فضاء مستقل لتوليد المعرفة من دون تدخل من المدنيين، وبالتالي لتعزيز قوتهم في جهاز الدولة. واليوم، أصبح لميزان الهجين الاستراتيجي دلالة أخرى، حيث لم يَعُد إتقان «عِلْم» الحرب يَكْمُن في أي من العناصر الرئيسية للهوية المهنية العسكرية، ولكن في طرح متقدم للقيم الأخلاقية (كالشجاعة والقوة العقلية والخبرة بالنيران) التي تتطلب الخبرة التخصصية في حقل الدراسات الاستراتيجية. إنه المشروع العسكري المعني بتبنيه للخبرة الاستراتيجية من خلال تقديم تعريف «لعِلْم» الحرب أو من أجل تعزيز القيم الأخلاقية الرومانسية التي تتميز بالمثالية التي يطرحها «كبار المفكرين» الاستراتيجيين. ومن ثَم يُنظَر إلى التأمل الاستراتيجي على أنه خَلْق نوع من التفرد المتميز (عند كلاوزفيتز وفولر وفوش وجون بويد John Boyd... إلخ) بدراسة تاريخ الحرب بأكمله مرورا بالمُنظِّرين الأوائل ووصولا إلى نوع من التأمل يتعلق أساسا بالعلوم التاريخية وبالتجربة الخاصة. من خلال هذه الرؤية الساذجة للوضعية العِلمية، يتضح أن النظرية العسكرية قد وضِعت في إطار عرض كبير يحدد قوانين الحرب المتكررة وصعوبة تطبيقها لمواجهة التحديات المستقبلية. من هذا المنظور، يُفهم العِلْم على أنه إنجاز وليس مجرد مرحلة إجرائية تستهدف عبقرية رجل

عظيم: علما بأنه لا يوجد فريق بحثي ولا مختبر ولا تقييم يمكن أن يتحقق بين النظراء... إلخ. إن تاريخ النظرية الاستراتيجية يشكل إلى حد كبير خليطا ما بين الأسطورة الرومانسية لكبار المفكرين والبحث عن المبادئ العلمية للحرب من خلال فهم ساذج لهذه الوضعية. هذه الرؤية التي تتعلق بتطور التفكير الاستراتيجي تتفق تماما مع مفهوم التاريخ العسكري الذي يقتصر على استخدامات القادة الكبار التي عفى عليها الزمن من الناحية العلمية منذ أكثر من نصف قرن، ولكنها كانت دائما ولاتزال محل تقدير بين العسكريين.

إن تاريخ الاستراتيجية يمثل بدرجة كبيرة التأمل المعرفي الذي يدور حول طريقة دراسة الحرب، ومن ثم يُنتج النص الهجيني التقني الرومانسي بحيث يحدث التناوب، وفق كل عصر، بين المحور العلمي والمحور الرومانسي. ومع ذلك، أتاح تطوير العلوم الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية أتاح خلق أدوات منهجية ومفهومية محددة تعمل على إدراك الظواهر الاجتماعية بما في ذلك الظاهرة الأكثر تطرُّفا مثل الحرب، الأمر الذي يسمح للدراسات الاستراتيجية بأن تتخلص من القيود الفكرية للتاريخ العسكري، على الرغم من أن هذا الأخير يُعتبر المنهج الذي لا غنى عنه ولكنه غير كافٍ.

وبفضل هذه التأملات المتطورة عن المفاهيم التي تتعلق بالسببية والعامل والمُكَوِّن وبأدوات منهجية مختلفة (تتراوح بين النهج الكمية/الإحصائية والنهج النوعية المقارنة)، أتاحت العلوم الاجتماعية ظهور أدبيات استراتيجية خصبة تتنوع ما بين التجريبية الغنية والمفهومية المتطورة على حد سواء. ولأن الهجين التقني - الرومانسي موجود دائما، ولأنه لاتزال هناك محاولات لجعل الحرب تكنولوجية بشكل مبالغ فيه أو لجعلها مثالية لأجل اختبار الإرادة القائمة، فإن دمج الدراسات الاستراتيجية ضمن عائلة العلوم الاجتماعية الكبيرة يعد الطريق الثالث الواعد لتطويرها.

2

الاستدلال الاستراتيجي

Laure Bardiès لور بارديه

يُعَد الاستدلال الاستراتيجي من المواضيع التي قلما تتناولها الدراسات الاستراتيجية. إن ما يسترعي انتباه المؤلفين في العادة، مهما كان مدى تأهيلهم أو توجهاتهم المنهجية، هو تلك الموضوعات التي تتعلق بالأفكار والنظريات والمذاهب الاستراتيجية وتاريخها والأسئلة والمشكلات التي تطرحها. عندما نتعرض لموضوع تحليل وتأمل الاستدلال الاستراتيجي، يكون الطرح في هذه المرة عن طريق الإدراك والتفكير في هذه الظواهر التي تقع في نطاق الاستراتيجية، الأمر الذي يمنح هذا الطرح المعنى

«يشير الاستدلال إلى الإجراء المعرفي وإلى مجموعة العمليات العقلية والمنطقية والذرائعية التي تسمح بتنفيذ وتطوير التحليل الاستراتيجي»

المقصودَ ويُمَكِّنه من الفعل وهذا هو ما يُهمنا. حتى لو كان علم الاجتماع السياسي والمعرفي هو المُوَجِّه في الأساس لهذا الطرح، فإن دراسة الاستدلال الاستراتيجي لا تنتمي إلى أي منهج. إن موضوع هذه الدراسة لا يمكن اختزاله في أي من وجهات النظر المتعددة التي يمكن لها أن تُثري المعرفة. لقد تعرض بعض الكُتَّاب المشهورين، عسكريين أو أكاديميين مثل كارل فون كلاوزفيتز وسون تزو Sun Tsu، والجنرال لوسيان بوارييه وريمون آرون وتوماس شيلينغ للاستدلال الاستراتيجي، بآراء حاسمة، ولكن من دون وضع صياغة واضحة تتعلق بتناولهم موضوعاتها من زاوية الاستدلال. لا يمكن تجاهل مدى أهمية الاستدلال المرتبط بالدراسات الاستراتيجية، وكذلك بالنسبة إلى الممارسين والضباط والقادة السياسيين، على سبيل المثال.

يشير الاستدلال إلى الإجراء المعرفي وإلى مجموعة العمليات العقلية والمنطقية والذرائعية التي تسمح بتنفيذ وتطوير التحليل الاستراتيجي. ولكي يكون فعالا، يجب أن يستوعب الاستدلال بشكل مناسب الموضوع الذي يتعرض له، وأن يتهيأ لتبني خصائصه وأن يُعبِّر عن ذلك بطريقة منطقية مع مراعاة صفاته. إن الاستدلال بالعقل على الفعل الجماعي في حالات الحرب، في الوقت الذي يمكن أن يؤدي فيه الصراع السياسي إلى اندلاع الحرب، يَفترض أن يكون قادرا على استيعاب السمات المستقرة الرئيسة لظاهرة الصراع، أي كل ما له علاقة بطبيعتها، وقادرا على معرفة كيفية اكتشافها في ظل المظاهر التاريخية المتغيرة، وقادرا أيضا على تمييزها عن العناصر الفردية التي تجعل من كل حالة للحرب مظهرا فريدا للنشاط الاجتماعي القديم قِدَم وجود المجتمعات نفسها. إن دراسة الاستدلال الاستراتيجي ترجع إلى مجال الممارسة العملية، أي إلى عِلم الفعل البشري، ولكن من خلال الاهتمام بالبعد المعرفي للفعل والتركيز بشكل خاص على هذه القضية وفقا لدرجة الكفاءة والفاعلية[1].

ووفقا لتعريف الاستراتيجية الرئيسي، فإن اتساع حقل الدراسة يتغير تبعا لتقدير مستويات خصوصية الاستدلال الاستراتيجي[2]. إذا اعتبرنا أن الاستراتيجية تعتمد، بشكل كبير، على إدخال تعديلات على الغايات والوسائل من خلال الفعل، فإن الاستدلال الاستراتيجي يعني التنفيذ البسيط للعقلانية الذرائعية[3]. لقد بدأ الاهتمام بالاستدلال الاستراتيجي بوصفه موضوعا عندما جرى تمييزه عن مجرد الاستدلال الذرائعي. إن التعريف الموضوعي والتوافقي للاستراتيجية

يشوبه غموض - حيث إن الخيارات تُعتبر من خصائص التوافقات الذرائعية - الأمر الذي يستدعي الاتفاق التام على المدلول الواقعي الذي نتعامل معه. سيُعتمد التعريف الذي قدمه هيرفي كوتاو - بيجاري هنا بسبب اتصافه بالشمول والدقة، وأيضا بسبب إصراره على استحضار عنصر الذكاء، أي المواهب العقلية: «فالاستراتيجية تعني جدلية الذكاء في بيئة متنافرة تعتمد على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها للأهداف السياسية[4]».

إذا أخذنا في الاعتبار أن الاستراتيجية مَعنِية بالمجال البحثي وبطريقة وضع أفضل تعريف وتعبير عن الغايات والوسائل في سياق هذا الصراع، فإن الطابع التفاعلي الحتمي والديناميكي والجدلي للاستدلال العقلي يبدو كما يلي: سوف تَصطدم الإرادة بإرادة العدو التي ينبغي علينا أن نفهمها وأن نتغلب عليها، وسيُوجه الفعل ضد الفعل الآخر، وستُطوَّر وتُعدَّل الإرادات والأفعال المتبادلة بشكل دائم. إذا أضفنا إلى ذلك، استخدام العنف المسلح ضمن إطاره الحقيقي أو الافتراضي[5]، فإن الاستدلال الاستراتيجي سيلجأ إلى اعتبار أن العنف ليس وسيلة للفعل المطابق تماما للوسائل الأخرى. ومن المرجح أن تكون للعنف المتبادل نتائج غير متوقعة أو ضارة مثل أي تفاعل اجتماعي، ولكن من المحتمل أيضا أن يخضع لمنطق تنامي التطرف الذي يكون، في بعض الأحيان، ضد رغبات الفاعلين الذين يكافحون ويتجاهلون مجمل هذه الأهداف. من جهة أخرى، يمكن أن تكون للعنف الجماعي نتائج نفسية ورمزية على الجهات الفاعلة في الصراعات، محاربين أو غير محاربين، حيث تُقيَّم الدوافع وفقا لنسق معياري متغير، وقد يتعلق الأمر، قدر الإمكان، بعملية استباقية، من أجل توقُّع أفضل للأحداث، أو بوضع حد للآثار المترتبة على ذلك، أو على العكس بإبراز هذه الآثار. إن شرعية الجهات الفاعلة التي تستخدم العنف، وشرعية الغرض الذي يزعمون الدفاع عنه، وشرعية الأهداف التي يزعمون أنهم يسعون إليها وكذلك شرعية أفعالهم، على المستوى الوطني والدولي، تجعل من هذه الشرعية الرهان الأساسي في أي صراع بحيث يكون الحصول عليها وسيلة لحرمان الخصم منها.

ولأن موضوع الاستدلال الاستراتيجي يدخل ضمن إطار الواقع الاجتماعي، فلا يمكن فهمُه عن طريق القوانين العلمية. التاريخ لا يُعيد نفسه، حتى لو تمكنا من اكتشاف محاولات متكررة، بدرجات متفاوتة، ناتجة من اعتقاد الناس في تكرار

مُحتَمل للأحداث. الأكثر من ذلك، هل يُمكن أن نأمل فهمَ تأثير العوامل المختلفة في حالة ما، والآثار المترتبة على هذه العوامل، وأن نأمل تحديدَ نسبة من منطق الفعل المتكرر الذي يجب اكتشافه، في بعض الأحيان، من خلال نماذج تاريخية مختلفة. إن الحالة التاريخية الطارئة للأنشطة الاجتماعية، عندما يتعين وضع دليل الفعل الاستراتيجي، قد تتفاقم بفعل ديناميكيات التفاعل المتنازع عليها ونتائجها، وبفعل صعوبة التحكم في استخدام العنف، وبفعل تأثيرات العامل الأخلاقي[6]. إن انعدام اليقين فيما يتعلق بالآثار الناتجة عن الفعل واضح للعيان، كما أنه ليس من الممكن بتاتا تجاهل المنطق الاحتمالي للاستدلال.

الإطار العام للاستدلال الاستراتيجي: الفعل والتفاعل والتفاهم

لقد أظهرت الأعمال التلخيصية والتحليلية المتعلقة بالإنتاج الأمريكي والفرنسي التي تخص أبحاث العلوم الاجتماعية حول العامل العسكري[7] - بما في ذلك القضايا الاستراتيجية - أن أكثر النُّهج خصوبة وأكثرها تكيفا مع الحقائق والتي حازت، من خلال منافسة الأفكار، في نهاية الأمر نجاحا علميا، هي تلك الموروثة المرتبطة بتقاليد كل من فيبر (1864 – 1920) وسيمل (1858 – 1918)» wébérienne / simmelienne».

هذا التقليد القائم على عملية الفهم، أي بناء واستخدام المُثُل النموذجية لفهم أهدافها، وللتركيز على الفعل والتفاعل الاجتماعي، يتجاوز بشكل كبير إطار عمل علم الاجتماع.

إن مثل هذا النّهج، المبني على بِنية المواقف والمفاهيم التي منحتها لها الجهات الفاعلة، يسمح بالتفكير في كل من الصراع والتعاون والسلوكيات باعتبارها أعمالا عقلانية (غايات سياسية ووسائل تكتيكية أو استراتيجية) وغير عقلانية (الطابع الرفيع للمُهمة والدوافع والانتكاسات العنيفة عند الرأي العام والمكونات العاطفية للولاء المتبادل والتماسك الأساسي والعوامل الكاريزمية للقيادة من خلال المواقف المأساوية المحتملة – فلنكْتفِ بهذه الأمثلة القليلة) [...][8].

يمكن للفعل والتفاعل الاجتماعي - حتى إن كانت درجة الوعي مُتغيرة – أن يتمتعا عن قصد بدلالات يجب العمل على توضيحها بدلا من الحكم عليها، والغرض من ذلك هو تحقيق أهداف واضحة وثابتة ومشتركة من الضروري

تفهمها. ولفهم معنى سلوك الجهات الفاعلة، نحدد نوعا معينا من المفاهيم: كالمُثل النموذجية. إن المثال النموذجي (أو النموذج المثالي، المفهوم ليس له أي بعد معياري) عبارة عن «جدول يتصف بالسهولة وبالتخطيط لموضوع البحث الذي يقوم على الملاحظة المنهجية للواقع الذي تجب مواجهته»[9]. إن هذا المثال يسمح لنا بالتعبير بطريقة مجردة عن المعنى العام (أو المنطقي) لسلوك الجهات الفاعلة، الأمر الذي يجعل من الممكن تجنب الضياع المستمر في القوالب الغريبة التي تتشكل منها هذه الجهات. ومع ذلك، فإن المثال النموذجي ليس سوى أداة للفهم: يكون المفهوم مفيدا مادام هو، بالعودة إلى المواقف التاريخية، يساعد على إبراز هذه المواقف لا أن يحل محلها.

إن عرض أفعال أو تفاعلات الأفراد أو المجموعات في سياقات محددة، تفرض العديد من القيود والإمكانات بالنسبة إلى الجهات الفاعلة، حيث تكون هذه السياقات بدورها قابلة للتعديل باستمرار من خلال النشاط الاجتماعي. ولهذا من النادر أن تكون نتائج التفاعلات المتنازع حولها، سواء تعلق الأمر بتنفيذ العنف المسلح أو كان الأمر خلاف ذلك بحيث لا يمكن تحديد الهوية بدقة، مُتسقة مع النيَّات والأهداف المبدئية لأي من هذه الجهات.

إن الآثار الناشئة عن التداخل التفاعلي ضمن هذا السياق كثيرا ما تُعبر عن مجرد اختلاف في الرؤى، أو تسبب أضرارا محددة، أي أنها تتعارض مع الأهداف المقصودة. فإذا لم يكن في وسع المرء قط أن يتنبأ على نحو تام بهذه الآثار غير المرغوب فيها، فلايزال من الممكن محاولة توقعها بأفضل ما يمكن بغرض ضبط مشاريعه وتصرفاته الجارية ومحاولة إعادة تقييم الأهداف إذا اقتضى الأمر في أثناء حصول النزاع.

لهذا، فإن التمييز الذي وضعه ماكس فيبر بين أخلاق الاعتقاد وأخلاقيات المسؤولية (المُثل النموذجية)[10] يُعتبر أمرا أساسيا بالنسبة إلى التفكير أو المنطق الاستراتيجي. لا يعارض عالم الاجتماع الألماني بين الاعتقاد - أي النموذج السياسي والأخلاقي والديني على سبيل المثال - والمسؤولية - أي التجاوب ليس فقط مع الأفعال، بل مع العواقب أيضا. إنه يُمَيز بين نوعين «نقيين» ومجردين مرتبطين بالأخلاق ويمكن استعمالهما أدواتٍ تحليلية لتحديد وفهم السلوكيات الحقيقية.

فأخلاقيات الاعتقاد ترتبط بالاعتقاد ارتباطا مطلقا، كما أن أخلاقيات المسؤولية ترتبط بالاعتقاد الذي يُروِّج له من خلال توقع النتائج المحتملة للفعل. وإذا كان التعصب هو منتهى ما تصل إليه أخلاقيات الاعتقاد، فإن ذلك سيؤدي إلى الشلل عند اتخاذ القرار أو الفعل، أو إلى التنازلات، الأمر الذي سيُشكل مجمل المخاطر الكبرى للتفسير المتطرف لأخلاقيات المسؤولية.

السياسة والعنف

«ولأن استمرار العلاقات السياسية يحدث بمساندة أدوات أخرى[11]»، فإن استخدام العنف الحربي يُعتبر وسيلة محتملة لفرض إرادة الفرد على الخصم في أثناء التفاعل السياسي المتنازع حوله والذي لن يتلاشى بمجرد بدء العنف المسلح، بل قد يتغير جزئيا أو كليا من شكله - فالعلاقات الديبلوماسية يمكن أن تستمر بين الأطراف الفاعلة المتصارعة[12]. العنف ليس بديلا من السياسة، العنف يعني سياسة. لحسن الحظ، ليس من الضروري دائما استخدام العنف المسلح في النزاع. إن مجرد وجود قوة عسكرية كافية قد تؤدي أحيانا إلى تثبيط (منع) أو إعاقة (إقناع)[13] الخصم، وكذلك، إذا لزم الأمر، التهديد باللجوء إلى القوة.

أخيرا، إذا لم يكن الوجود العسكري أو التهديد حاسما، فلاتزال هناك إمكانية الإشارة إلى: افتراض التنفيذ المبكر للقوة الحقيقية.

ليس من المضمون بتاتا أن توجد غايات سياسية واضحة خلال الصراع ولا حتى أن توجد علاقة متماسكة بين تلك الغايات والوسائل التي تُنفَّذ لتحقيقها. فليست القضية أن نُؤكد أن العلاقة بين الوسيلة والغاية هي التي تربط العنف المسلح بالفعل السياسي، أو أن التقدير السليم للأوضاع والأحجام المُتبادَلة يُعتَبر من السمات المُمَيزة بشكل منهجي لعدد من الظواهر المتنازع عليها مثل تلك التي توجد في الواقع التاريخي، بل ينحصر جوهر القضية في تأكيد لاجدوى العنف إذا كان هو الهدف النهائي، الآن أو مستقبلا.. ومن الضروري أيضا أن ننتبه إلى أن العنف يُعَد، وفقا للأهداف المنشودة وطبيعة الخصم والظروف الخاصة بالموقف، من الوسائل التي يمكن أن تناسب، إلى حد ما، تحقيق الآثار السياسية المرغوب فيها. ونظرا إلى أن العنف يُعتبر الحل النهائي في العلاقات السياسية المتنازع حولها، فليست الحرب

دائما وسيلة تحقيق الأهداف، ولهذا يجب أن يتدخل المنطق الاستراتيجي بحكمة من خلال العناصر الأخرى المتاحة للسياسة التي يمكن أن تكون بديلة أو مُكملة لاستخدام العنف. لن يُتَعامل مع المشكلة من وِجهة نظر أخلاقية، بل وفق إمكانية تحقيق أقرب النتائج الممكنة من بين مجمل النتائج المستهدفة.

لا تقتصر السياسة على العلاقات بين الدول، ولن يقتصر العنف المسلح على الجيوش النظامية. يُشير مفهوم السياسة هنا إلى كل ما من شأنه أن يشارك في وجود وتقوية المجتمعات ذات السيادة أو تلك التي تسعى إلى أن تصبح كذلك[14]. إن طبيعة الدوافع الخاصة التي تُسْتدعى ذريعةً لتبرير استخدام العنف المسلح، بين آن وآخر، ليست لها أهمية على هذا المستوى، فهي دوافع سياسية بقدر ما تتضمنه، بدرجات متفاوتة، من شروط وجود، أو فرض سلطة، للكيانات المنظمة أو تلك التي تتطلع إلى ذلك مستقبلا.

يقودنا الحديث عن الفكرة التقليدية لاحتكار العنف المشروع من قِبَل الدولة من خلال التكوين التدريجي له في الغرب إلى تحليله بشكل واضح، الأمر الذي يؤدي إلى خطأ من ناحيتين أساسيتين.

ويتعلق الخطأ الأول بالخلط بين الدولة والسياسة. فمن الواضح أن المفهوم يفترض بشكل قاطع معالجة مسألة التنظيم الاجتماعي والسياسي الداخلي للكيانات الجماعية في الفضاء الدولي. بيد أن الأمر ليس بهذه الصورة: حيث إن احتكار العنف المشروع من قِبَل الدولة يمكن أن يُعَارَض في الداخل، ومع ذلك فلا يُعد هذا أمرا مطلقا: وهو ما تشهد به حروب الانفصال والاستقلال أو الثورات أو الحروب الأهلية[15]. وقد تدخل الدول أيضا في نزاعات مع مجموعات غير حكومية تُعارض وجودها أو سلطتها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الشرعية – الاجتماعية - للاحتكار النسبي للعنف المسلح من قِبَل الدولة لا يعني أن أي إجراء عنيف تَتخذه حكومة شرعية هو أيضا كذلك. لقد وُضِع دستور الدول الحديثة في الغرب على أساس المطالبة، من خلال الهيكل السياسي المُوحد وأيضا من خلال الهيئات المؤسساتية التابعة له، بحق ووسيلة استخدام العنف. إذ إن لقيادات الدولة وحدها الحق في اتخاذ قرار بشأن استخدام العنف، عند الضرورة، على اعتبار أن الدولة فقط هي من تملك وسائله. ومع ذلك،

فإن التوافق الداخلي النسبي حول حصرية الحق النظري الممنوح للدولة في استخدام العنف لا يؤدي بشكل تلقائي إلى الإجماع على التطبيق الحقيقي لهذا الحق. فلا يوجد ما يسمى بالانتقال التلقائي من شرعية الاحتكار إلى استخدام العنف. إن شرعية استخدام العنف المسلح أو التهديد به تحتاج إلى السيطرة عليها باستمرار. إنه الرهان الحاسم بالنسبة إلى جميع الأطراف الفاعلة في الصراع، ولكنه يظل أمرا يفتقر إلى الوضوح. إذ يسعى كل طرف إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الدعم السياسي والمعنوي، سواء تعلق الأمر بمحيط الفضاء المحلي أو على مستوى الساحة الدولية، من الدول ومن مختلف الكيانات المُنظَّمة ومن الرأي العام. هذا هو البعد الأساسي أو لنقل المُهمل أحيانا في الفعل والاستدلال الاستراتيجي الذي يؤدي إلى أدوات فاعلة إلى حد ما لمختلف القنوات المشروعة: فالأخلاق والقانون والكاريزما والتاريخ والعدالة السياسية هي التي تقود إلى الانتصار لقضية ما، وقد تكون في وضع المعتدِي أو المُعتدَى عليه... إلخ.

لا يتعلق الأمر بالغوص في نسبية أخلاقية وسياسية محضة، بل إلى ما هو أبعد، فبافتراض تكافؤ جميع الأطراف الفاعلة، والتساوي بين كل أفعالهم وكل مناقشاتهم، تجدر الإشارة إلى أنه في كثير من الأحيان في أثناء الصراع، وغالبا بعده، يكون الحديث عن الكفاح من قِبَل الجهات الفاعلة والذين يساندونهم بمعنى النضال.

المواجهة وانعدام اليقين

إن العنف الحربي، بقدر ما يُنظر إليه كوسيلة يمكن أن ينضبط من تلقاء نفسه، ويتعلق الأمر بالسيطرة على التفاعل المتنازع عليه من أجل الوصول إلى النتيجة المرجوة[16]. وليست هذه الرغبة في السيطرة مرادفة بالضرورة لحدود العنف، حتى لو كان بالإمكان إظهار هذه الرغبة، فمن الممكن التحكم في الفعل، ومن الوارد أيضا أن يكون هذا الفعل مدمِّرا لأقصى حد. ومع ذلك، فعلى الرغم من كل الجهود التي يُحتمل أن تتحقق في هذا الاتجاه، فإن السيطرة على التفاعل العنيف يشوبه غموض، كما أن انعدام اليقين يُعتبر الطابع الجوهري للاستدلال الاستراتيجي. إن الحالات الفعلية لتنفيذ العنف المسلح تُثبت أن نموذج السيطرة يصطدم بثلاثة أنواع من العقبات الرئيسية.

تتعلق العقبة الأولى باحتمالية انعدام التوازن بين العنف أو التهديد وبين الأهداف المنشودة، حيث يظهر هذا الخلل نتيجة لتأثُّر الاستدلال الفعال بالمنطق التنافسي[17]. إنه منطق المواجهة في شكله المجرد، الذي يعني بطريقة مبسطة النزاع بين إرادتين، أي آلية المزايدات المتبادلة. في الواقع من الممكن لهذه الديناميكية التي تُعبر عن «التطرف المتنامي» أن تتطور على حساب الأهداف السياسية المرغوب فيها، عندما يتعلق الأمر بأكثر من كونه انتصارا، من دون النظر إلى العواقب. وقد تحدث هذه الظاهرة وفقا لإرادة الأطراف الفاعلة أو رغما عنهم، بسبب ردود الفعل غير المتناسبة أو التي يُساء فهمها من قِبَل الآخرين، ومن المحتمل - بسبب الاختلاف في وجهات النظر المتعلقة برهانات النزاع - أن يتغير تقدير قيمة موضوع النزاع وفقا للخصوم ومواقفهم وطموحاتهم، ومن ثم يكون هذا التقدير المختلف أساسا آخر لمنطق الحرب.

العقبة الثانية القوية التي تحد من القدرة على السيطرة على التفاعل العنيف هي المكانة، المتغيرة، التي تجعل للعواطف الجماعية تأثيرا في الفعل - بحيث يمكن إثارتها إلى حد ما والتحكم فيها وفقا للحالات. إن رهانات النزاعات وكذلك تطور العنف يجعل للعواطف (المشاعر والرغبات) تأثيرا في السلوك الذي لا يُؤخذ دائما في الاعتبار من قِبَل النظريات أو العقائد الاستراتيجية. عند الحديث عن الميول الأيديولوجية وانفعالات دعاة الحروب من الزعماء السياسيين أو الشعوب، وكذلك عن اللامبالاة الجماعية والخوف والكراهية والغضب والرغبة في الانتقام من المقاتلين، نلاحظ أنه لا يمكن لجهة جماعية فاعلة قُيضت لها مواجهة العنف السياسي، بشكل مباشر أو غير مباشر، أن تكون من حيث المبدأ في معزل عن التأثير النفسي للعواطف. ومن ثم، يكون من المستحيل إهمال العامل الأخلاقي، وقدرته على خلق مزيد من القوة أو أن يكون سببا وراء ضعف كبير، من جانب التفكير الاستراتيجي[18].

أما العقبة الأخيرة القوية، فتتعلق بانعدام اليقين ووجود رابط بين مفهوم التوتر ومفهوم «ضباب الحرب» (شح وغموض المعلومات الحربية). ويتسع مفهوم التوتر عند كلاوزفيتز ليشمل «الاحتكاك» الداخلي بين المنظمات الجماعية - والمقصود هنا الجيوش - حيث تتدخل كل النواقص التي لا تجعل لآلياتها الكبيرة قدرة ملموسة، ولهذا تكون النتائج التي لا يمكن التنبؤ بها، أحيانا، غير متناسبة في ضوء الأسباب التي يذكرونها[19].

ويعبر مفهوم «ضباب الحرب» عن نقص المعلومات ذات الصلة التي تصيب دائما الجهات الفاعلة في النزاع، ويعوق قدرتها على التصرف بأكثر الطرق العقلانية الممكنة.

لا يقتصر الأمر على المعلومات المتاحة في توقيت محدد لمجموعة من المتغيرات التي تفسر وفق المفاهيم العالمية حالة الصراع، حتى في حالة وجود نسبة من المتغيرات الرئيسة التي يصعب تحديدها، لكن يضاف إلى ذلك أن الترقب الدقيق لتطور هذه المعلومات يعد أمرا بعيد المنال وبقدر الأهمية القصوى لضباب الحرب، فإن محاولة علاج هذا الغموض لدى الخصم تعد مكونا من مكونات الفعل الاستراتيجي.

ولذا فإن تطوير القدرات الاستخبارية هو بالتأكيد رصيد لا يستهان به، شريطة ألا ننسى أن مفهوم الشفافية التامة في حالة المواجهة، أي التعبير عن اعتقاد إمكانية تمتع العقل البشري بدرجة عالية من الذكاء، يعادل إنكارا تاما وصريحا لسلبية القدرات والنيات فضلا عن الطابع المُعقد للسياقات محل النزاع.

وهكذا تصطدم جهود التنبؤ والتخطيط بشكل مستمر بجميع النزاعات العنيفة التي يمكن اعتبارها التفاعل الديناميكي الجماعي المرتبط بسياق الأحداث[20].

الخطأ

يتسم سياق العمل الاستراتيجي بطابع النزاع والتوتر والضغط والسرعة في كثير من الأحيان والقلق أو الخوف وأحيانا الفوضى، ولهذا يتعرض التفكير الاستراتيجي، ربما أكثر من المفاهيم الأخرى، لخطر الوقوع في الخطأ. لقد أظهر هيربرت سيمون Herbert Simon براعة، منذ زمن طويل، عندما قال إن عقلانيتنا محدودة[21]: حيث تخضع قدراتنا على التحليل واتخاذ القرار لقيود غير قابلة للاختزال - فمن تحديد للكليات المعرفية وتعقيد وتطور البيئات إلى تأثير المعتقدات والقيم في المفاهيم، الأمر الذي يجعلها تتشابك بحيث لا تتماشى حلول المشكلات التي تواجهنا مع الواقع.

من جانبه، اكتشف عالم الاجتماع ريموند بودون Raymond Boudon نظرية عامة عن العقلانية الكلاسيكية التي كان لها الفضل الأكبر في إنتاج مفهوم العقلانية المعرفية. إن العقلانية، حتى إن كانت محدودة ولا تقتصر على النظرية الأساسية أو نظرية القيم،

ترجع إلى تماسك القيم التي يلتزم بها الإنسان وإلى الأفعال. إن أي نشاط اجتماعي، بما في ذلك النشاط الاستراتيجي، هو مجموعة من المعتقدات الوصفية، سواء أكانت صحيحة أم خاطئة، والمعتقدات المعيارية، أي تلك التي تتعلق بالعدالة أو بالظلم. إن لدى الجهات الفاعلة، في هذه الحالة دائما، من الدوافع، التي تبدو في أعينهم صحيحة، ما يجعلهم يعتقدون أن شيئا ما يُحفز ويُوجه أفعالهم، حتى لو كانت معتقداتهم خاطئة من الناحية الموضوعية. تنشأ هذه المعتقدات من خلال الصورة التي تُمثلها الجهات الفاعلة، لذلك يجب علينا أن نسعى إلى فهم عقلانية هذه المعتقدات، أي التي تستند إلى العقل، من وجهة النظر الذاتية التي تتعلق بالجهات الفاعلة أنفسها (العقلانية الذاتية).

في سياق هذا النزاع، لا يمكن اعتبار الخصم بالضرورة غير عقلاني، بمعنى أنه يتصرف بشكل عشوائي، لأننا لم نستطع فهم دوافع معتقداته أو سلوكه. ولهذا يُعتبر فهم الأبعاد الرئيسية لحالته النفسية بالإضافة إلى تحديد صورته الذاتية ومنطقه السلوكي من ضروريات الاستدلال الاستراتيجي التي يجب أن تتميز عن خاصية تقديم رؤيته للعالم أو مناصرته له - الأمر الذي يشكل غموضا في الرؤى على نطاق واسع.

في موازاة ذلك، أنتج علم النفس المعرفي معارف قيمة تخص الاستدلال الاستراتيجي تتعلق بالانحرافات النفسية التي تشوه بانتظام استنباطنا وأحكامنا وقراراتنا: وهي الانحراف المعرفي[22]. ومع ذلك، يجب نقل تحليلات علماء النفس، التي غالبا ما تكون مستمدة من تجارب اصطناعية، إلى الحياة الاجتماعية الحقيقية[23]. فعلى الرغم من أن فهم الخطأ المعرفي بطريقة مناسبة ضمن السياق الاستراتيجي يعد أمرا معقدا، أكثر بكثير مما يبدو على الأرجح، فإن هذا الخطأ المعرفي يُعتبر، بين أشياء أخرى كثيرة، المنهج البحثي المُثمِر، والعامل الفعال الذي يبدو على درجة من الأهمية كبيرة جدا تتعلق بالاستدلال والدراسات الاستراتيجية بشكل عام.

3

الأطـراف الفاعـلة في العملية الاستراتيجية

ستيفان تايات

تواجه الدراسات الاستراتيجية تحديا مزدوجا عند الأخذ بعين الاعتبار المواقف التي تتبناها الجهات الفاعلة في بيئة النزاع، وكذلك عند تحديد الأولويات في سياق معين. تنتج عن ذلك ثلاث مسائل. عندما يتعلق الأمر بالمتغيرات التي تعمل على تحديد الخيارات والأفعال من ناحية، وعندما تكون المسألة مرتبطة بعملية اتخاذ القرار من ناحية أخرى، في إطار ديناميكيات تثقل كاهل التطور الاستراتيجي في نهاية المطاف. تشير الإشكالية الأولى إلى النقاش الدائر حول التأثير الخاص للعوامل المرتبطة

«إن الفعل الاستراتيجي يتعارض ليس فقط مع عدم إمكانية التنبؤ بالتنفيذ فقط، بل يتعداه أيضا إلى فعل الخصم. ويمر تطبيق الاستراتيجية عبر عدة مستويات: من دائرة صانعي القرار إلى المخططين والمنفذين، ومن مسرح العمليات إلى مفهوم التعهدات»

بهيكل أو بصفات الجهات الفاعلة. هل يمكن تفسير الاستراتيجية بشكل أفضل من خلال القيود المنهجية والثقافية والمادية التي تضغط على الأطراف الفاعلة أم أنه يمكن تفسيرها من خلال منطقهم الأساسي؟

تتعلق الإشكالية الثانية بالاختيار والتناول لمستويات التحليل المختلفة. هل يعتمد تطوير وتنفيذ استراتيجية معينة على عوامل تخص الأنظمة السياسية والمنافسات البيروقراطية والديناميكيات التنظيمية والعلاقات السياسية العسكرية وشخصية صانعي القرار؟ وكيف تُتناول هذه المستويات المختلفة؟

الإشكالية الثالثة تهتم بالجوانب المنهجية والاحتمالية. ما النصيب الخاص باختيارات أحد الأطراف الفاعلين أو أحد خصومه، وما الديناميكيات التي تُحدد من خلال تفاعلهم، وما كيفية تناول الاستراتيجيات للنزاعات التي تعمل على علاجها، هل من الممكن إقامة سلسلة للعلاقات السببية من أجل تأسيس استراتيجية أو وضع تحليل لهذه الاستراتيجية بأثر رجعي؟ بالطبع تتداخل بقوة هذه المناقشات النظرية المختلفة والمسائل المرتبطة بها والفرضيات والنتائج. من المحتمل إذن أن يكون الجمع بين عوامل ومستويات التحليل أكثر خصوبة من المناهج أحادية الأبعاد.

في هذا السياق، من المفيد الإشارة إلى تفكير كارل فون كلاوزفيتز فيما يتعلق بثنائية الجانب التحليلي والمعياري. ولأن الاستراتيجية مرتبطة بالحرب، فإنها تعتمد ليس فقط على الظروف السياسية الداخلية والخارجية للجهة الفاعلة، ولكنها تتبع بشكل وثيق الوسائل العسكرية ذات الأهداف السياسية التي يحددها القادة. تشكل هذه الأولوية للسياسي وللسياسة أداة لفهم المحددات الاستراتيجية، كما أنها تعمل على وضع توصيف للسيطرة - خصوصا فيما يتعلق بالقوة - وأيضا للبيئة الدولية وللعلاقات بين المحاور الثلاثية أو الدور المحوري للأعمال العسكرية وللآثار السياسية. لكن الأولوية لا تعني التفرد: هذا هو السبب في ضرورة الأخذ بعين الاعتبار هذين القطبين الآخرين من الثلاثية اللافتة للانتباه وهما المشاعر من جهة، والحظ ولعبة الاحتمالات من ناحية أخرى.

يعرض هذا العمل بشكل منفصل المناقشات الثلاث من أجل إبراز المحددات الاستراتيجية. ونظرا إلى اتساع الأدبيات التي تتعلق بالإشكاليتين الأولى والثانية، فسيتناول هذا الفصل على التوالي قضية المحددات على مستوى النظام الدولي، وكذلك

على مستوى تفاعل العوامل الداخلية ضمن عملية صنع القرار. يقدم الجزء الثالث إشكاليات البحث المتعلقة بدراسة العملية الاستراتيجية على اعتبار أنها مرتبطة «بسلوك وبنتائج العلاقات الإنسانية ضمن سياق النزاع المسلح الفعلي أو المحتمل»[1].

الاستراتيجية وبنية النظام الدولي

إن التوتر القائم بين التفسيرات التي تحدد الخصائص الداخلية للجهات الفاعلة وتلك التي تُصر على القيود الخارجية يتضح من خلال مناقشة ثنائية العامل والبنية. من دون اختصار في عرض هذه المناقشة، يعتبر التركيز على المتغير المنهجي في العلاقات الدولية تجسيدا للرهانات الرئيسية. يتعلق الأمر بتوصيف وتفسير الخيارات الاستراتيجية عن طريق استنباطها من بيئة الجهات الفاعلة التي تعمل على تغذية هذا الطموح بشكل جزئي. تأتي الصيغة الأكثر منهجية من الأمريكيين أصحاب المذهب الواقعي الجديد الذين يصرون، منذ كينيث والتز Kenneth Waltz، على البنية الفوضوية للنظام الدولي وعلى لامبالاة الوحدات السياسية باعتبارها شرطا أساسيا لسلوك الدول فينشأ عدم اليقين المطلق من الحالة الطبيعية للنظام الدولي بجعل الأمن هو الهدف المشترك، أي كشرط استراتيجي، وليست التعددية لقيمهم وأنظمتهم السياسية. عندما يستنتج والتز Waltz أن الاستراتيجية بشكل افتراضي تعني التوازن، فإن لكل دولة أن تسعى إلى التوازن مع قوة الآخرين أو الحصول على مكاسب نسبية، والبعض الآخر (مثل روبرت غيلبن Robert Gilpin أو ستيفن والت Stephen Walt) يعتبر أن الدول، على العكس من ذلك، تختار التبعية إلى جانب القوى العظمى في ظل ظروف معينة (الهيمنة الآمنة أو توازن التهديد)[2]. وبأسلوب حديث، يستنتج جون ميرشيمر John Mearsheimer من البنية الفوضوية للنظام الدولي الفرضية التي تقول إن الدول تسعى إلى تعظيم قوتها إلى أقصى حد. ومع ذلك، ولأن هذه الدول لن تفضل خيار الحرب إلا كحل أخير للاستفادة من الاستراتيجيات غير المباشرة أو من المراهنات، عند مواجهة الأعداء المحتملين، فإنهم سيفضلون دائما نقل التهديد إلى دولة أخرى بدلا من عمل توازن مع هذه الدولة[3].

بشكل عام، ووفقا لجون ميرشيمر فإن الدول تواصل البحث عن الهيمنة الإقليمية، الأمر الذي تنشأ عنه استراتيجية أخرى تعنى بالتوازن الخارجي، وهو ما

يسمح للقوى العظمى بالحفاظ على التوازن بين منافسيهم الموجودين في أي قارة أخرى وبتغذية هذه الروح التنافسية بينهم.

ومع ذلك كان على هذا النهج أن يأخذ بعين الاعتبار التطورات الداخلة على هذا التخصص الاستراتيجي. فمن ناحيةٍ سلطت العودة إلى تفضيل النهج الليبرالي، من جديد، الضوء على الطابع المؤسسي لهذه البنية الاستراتيجية. ووفقا لهذه الرؤية، تتشكل هذه البنية من معايير وقواعد وتنظيمات ومؤسسات متعددة مرتبطة بالتفاعلات بين الدول والظروف التي تستجد. يمكن لهذه الاستراتيجية المحتملة أن تستخدم هذه المعايير وتشكلها أيضا. في كتابه الأساسي، يؤكد جي جون إيكنبيري .G John Ikenberry على أن إنشاء المؤسسات الدولية من قبل الولايات المتحدة بعد العام 1945 جعل استمرار وضعها ضمن النظام العالمي الجديد أمرا ممكنا. فالارتباط بالقواعد المفروضة على الآخرين نفسها (في النظام الدستوري) يجعل الأمريكيين يميلون إلى خيار «الهيمنة الاستراتيجية». تعد أطروحة إيكنبيري من الأهمية بمكان حيث إنها تسلّط الضوء ليس فقط على أعلى درجات الكفاءة لهذه الاستراتيجيات، ولكن أيضا على أهمية النظام السياسي - الذي يعني هنا الديموقراطية - بغرض شرح هذه الخيارات وكذلك نتائجها الظاهرية[4]. في مواجهة هذا الغموض الكبير لفترة ما بعد الحرب الباردة - في ظل عدم إعادة التوازن للأحادية القطبية الأمريكية - يتحدث إيكنبيري عن الحفاظ على الهيمنة الليبرالية، في حين يتحدث آخرون عن هيمنة التوازن الناعم[5]. وبعبارة أخرى يحتفظ الفاعلون بدرجة كبيرة من الاستقلالية داخل البنية، خصوصا في طريقة تجاوبهم مع بيئة جديدة. حيث لا تندرج الاستراتيجيات المهيمنة ضمن البنية الوحيدة، ولكنها تعتمد أيضا على موافقة الجهات الفاعلة.

وفي تطور لاحق، أسهم اندلاع النزعة البنيوية في إدراك أن البنية أيضا ناتجة عن المصالح والتفاعلات وبالتالي استراتيجيات الفاعلين.. وتؤكد القراءة العلائقية والداخلية والأكثر نظريا للبيئة السياسية الدولية دور الهويات وعلاقات السلطة في تحديد الخيارات واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

وهكذا، فإن أعمال ديفيد ليك David Lake تهتم باستراتيجيات السلطة الهرمية التي وضعتها بعض الدول والتي يمكن من خلالها، لهذه الدول، أن تمارس

فرض السيطرة المشروعة على جزء مهم، إلى حد ما، من الإجراءات الاقتصادية والأمنية والسياسية الخارجية لدولة أخرى. تتصل هذه الإجراءات باستراتيجية التأثير والتحكم، ولكن بمجرد أن يُشرع فيها فإنها تعمل على تقييد خيارات الدولة المسيطر عليها والدولة المسيطرة وذلك، على سبيل المثال، عن طريق زيادة التحفيز على التدخل في حالة حدوث أزمة لدى الدولة المسيطرة[6]. غير أن الترابط بين الجهات الفاعلة والبنية، والتي يمكن، من خلالها، لهذه الجهات العمل معا، يؤدي إلى نوع من الاعتماد المتبادل. لأنه إذا كان من المحتمل أن تكون البنية في حالة مستقرة جدا – مع تحديد واضح لخيارات الجهات الفاعلة – على الرغم من كون هذه البنية عرضة للتغيير - فإن بعض الدول تعمد إلى تنفيذ استراتيجيات غير متوقعة تهدف على سبيل المثال إلى إحداث تغيير في الهوية. إن مفهوم التنظيم المشترك بين الأطراف العاملة والبنية يؤدي بسهولة إلى حلقات مستديرة من النقاش الذرائعي، الأمر الذي يجبر معظم الباحثين على التركيز على أحد هذه الأبعاد. ويكمن الحل في معرفة التمييز وكذلك التكامل بين أفعال الأطراف العاملة وقوة البنية. انطلاقا من هذه الأخيرة يقبل الواقعيون الكلاسيكيون والكلاسيكيون الجدد الخصائص الداخلية للدول كمتغيرات وسيطة، في حين أن الحقل المورفوجيني يعمل على تسلسل هذين البعدين عبر مقاييس زمنية مختلفة (حيث توفر البنية إطار الأفعال الحالية ومن ثم يكون العمل على تشكيل إطار للأفعال المستقبلية)[7]. لهذا تعتبر الانطلاقة الأولى معنية بالعلاقات الدولية «السلوكية» التي تحلل مفاهيم البنية عن طريق الأطراف العاملة[8]. تصر بير بروموليز Bear Braumoeller على أن النموذج الديناميكي يمكن أن يؤدي بالأطراف العاملة إلى وضع تصور عن البنية في شكل صياغة لمطالب يعتمدها القادة السياسيون من خلال أفعالهم التي تعمل بدورها على تحديد شكل البنية. والأهم من ذلك أنها تشير إلى أن التحليل المنهجي الحقيقي ليس بنيويا، ولكنه يأخذ في الحسبان جميع عناصر ومستويات تحليل النسق وكذلك تفاعلاته[9].

في النهاية، إذا كان للبيئة أهمية في تحديد الاستراتيجية، فإن ذلك يعتمد على الفرص والقيود التي تخص السياسة الدولية، من جهة، وعلى الطريقة التي يستخدمها الفاعلون في تصور وفهم السياسة الدولية، من جهة أخرى.

عملية اتخاذ القرار
والصندوق الأسود للدولة

يتطلب التحليل الاستراتيجي أن نتساءل عن الثوابت والمتغيرات المتعلقة بعملية اتخاذ القرار. ولذلك كان تركيز الجزء الأكبر من الأدبيات على مستوى الشأن الداخلي للدول، مع الأخذ في الاعتبار أولوية العوامل الداخلية بالنسبة إلى السياق الخارجي عند الصياغة الاستراتيجية. فمن المفترض ألا يصدر القرار، بشكل خاص، نتيجة لاستجابة ميكانيكية بسيطة لتهديد معين أو لأفعال الخصم.

ولأن اتخاذ القرار يعتمد على مجموعة من العلوم وهي الاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية والتاريخ، فإن هذا الإجراء يسهم في عملية التفكيك التحليلي «للصندوق الأسود» للدولة. كما أنها تبرز بشكل خاص الصعوبات التي تواجه حتمية السيطرة السياسية على العملية الاستراتيجية.

تتناول أدبيات السياسة العامة مسألة مستويات التحليل من خلال إنشاء نموذج لاتخاذ القرار[10]. يقسم النموذج هذه العملية إلى عدة مراحل متتالية ودورية وعشوائية: تبدأ من تأطير للمشكلة وطرح القضية على جدول الأعمال ومراجعة الخيارات إلى القرار والتنفيذ والتقييم. وتعبر هذه المرحلة عن مستويات المجتمع والحكومة وصانعي القرار. وبالتالي سيشهد المجال الاستراتيجي تفاعلا بين أطراف اجتماعية معينة (مجموعات من الخبراء وجماعات الضغط بالإضافة إلى الرأي العام) والجهات البيروقراطية والحكومية (المنظمات العسكرية أو الإدارات المدنية) والجهات الفاعلة الفردية (القادة). وهذا النهج يوضح الكيفية التي تُدمج بها المتغيرات المختلفة وطبيعة التعرض للأدوار التي يؤديها مختلف الفاعلين.

صناع القرار والاختيار العقلاني

كثيرا ما تركز بعض المقاربات على صانع القرار. هذا هو وضع نظريات الاختيار العقلاني عندما تنطلق من الوحدات المفردة إلى النسق، والتي تفترض اتباع الجهات الفاعلة لقواعد السلوك، وخصوصا فيما يتعلق بتعظيم منفعتها الذاتية[11]. ويكمن الجزء الأساسي لهذه المقاربات، عندما يتعلق الأمر بالتحليل الاستراتيجي، في مفهوم

استبدال الاستراتيجيات (في مواجهة المشكلة نفسها، قد يلجأ صانع القرار إلى أن يستبدل أحد الخيارات بخيارات أخرى وفقا للظروف).

أولا يجب على صانع القرار أن يأخذ بعين الاعتبار مدى توافر (الموارد والقيود أو الفرص) بالإضافة إلى الفائدة النسبية لكل خيار (بمقارنة العلاقة بين التكاليف/الفوائد). ففي المجال الاستراتيجي، يوجد بعد إضافي يخص التوقعات المتعلقة بسلوك الخصم. ثانيا على صانع القرار أن يتبع القواعد بغرض اتخاذ القرارات. لقد سعت المجموعة الأولى من النظريات إلى تشكيل السلوكيات. وبالتالي تحاول نظرية الألعاب استخلاص الخيارات الاستراتيجية من نماذج القوالب التي تشكل التفاعل بين اثنتين من الجهات الفاعلة في سياق تترابط فيه هذه الجهات الفاعلة.. غير أن صُناع القرار لا تتوافر لهم جميع المعلومات، ولا القدرة المطلقة على تحديد جميع الخيارات الممكنة أو عواقبها. وهكذا تقدم النظرية السيبرانية العقلانية المحدودة (فإن السيبرانية هي الدراسة العلمية لكيفية تحكم الإنسان أو الحيوان أو الآلات بعضها في بعض) والتي من خلالها تميل الجهات الفاعلة لاختيار الخيار الأول المُرضي. ويناسب هذا الخيار إمكانية الحفاظ على العوامل التي تعتبر أساسية من منظور المعايير المقبولة. وفي حال عدم توافر هذا الظرف (أو في حال اعتباره كذلك) يمكن لصانعي القرار حينئذ تعديل خياراتهم، أي اختيار أقرب الجوانب المرضية. غير أن هذا النموذج ييسر تفسير المنظومات والتعديلات المتقدمة في زمن السلم، بشكل أفضل، الأمر الذي يسمح بمراعاة حالات التكيف الاستراتيجي في أثناء النزاع[12].

أما المجموعة الثانية من النظريات، فتعتبر أن الفرق بين سلوكيات وتنبؤات نظريات الاختيار العقلاني قد ينجم عنه أخطاء. تأتي هذه الأخطاء من البيئة (الوصول إلى المعلومات)، وكذلك من الخصائص الجوهرية للجهات الفاعلة. فعلى سبيل المثال، توضح نظرية الاحتمالات أن الأغلبية العظمى من الأفراد يتجنبون الخسائر[13]. يستخدم هذا النهج بشكل خاص في تحليل عمليات الإكراه والردع مع الأخذ في الاعتبار، على وجه الخصوص، الاختلافات من وجهة النظر المرجعية (التي تسمح بتقييم المكاسب والخسائر) تبعا للظروف[14].

هذه الاختلافات تمكن من إلغاء مفعول العلاقة بين حالة الجهة الفاعلة ودرجة ارتباطها بالوضع الراهن، الذي يعتمد على تقييم الأرباح والخسائر[15]. ومن ناحية

أخرى، فإن إدراك التهديد سيكون له الدور الأكبر الذي يفوق دور الفرص عند صياغة الخيارات وعند التحفيز على التصرف.

كما أننا يمكن أن نعزو أسباب هذا الخوف من الخسائر، أخيرا، إلى إصرار صانعي القرار على الاستمرار في الطريق الذي رسموه لأنفسهم بالفعل.

فبدلا من التفكير في تعظيم المنفعة أو الاطمئنان إلى العوامل الأساسية باعتبارها قواعد للاختيار بمفردها، يفترض البعض لجوء صانعي القرار إلى عديد من الآليات. في مقالة نشرت في العام 1993 يوضح أليكس مينتز Alex Mintz أن القرار يكون على مرحلتين: أما المرحلة الأولى – التي لن تُستبدل ويُعوض عنها - فتتكون من إقصاء الخيارات غير المقبولة صراحة من خلال التركيز على أحد الأبعاد (على سبيل المثال، جميع الخيارات التي تساوي الاعتراف بالفشل)، في حين تبحث المرحلة الثانية عن البدائل المتبقية من خلال مقارنة الفوائد بالمخاطر[16].

الاستراتيجية بوصفها ناتجا بيروقراطيا حكوميا

انطلاقا من هذه النظريات التي تهتم بعقلانية صُناع القرار، تجدر الإشارة إلى أهمية إضافة الإجراءات التي تأخذ بعين الاعتبار شخصيتهم أو أسلوبهم عند اتخاذ القرار.

وبعيدا عن الدراسات التي تتناول التاريخ النفسي لبعض صانعي القرار، فإن كثيرا من الباحثين الأمريكيين وضعوا تصنيفا للرؤساء. وتتشابك هذه الدراسات والجوانب المعرفية (ممثلة في التكيف مع البيئة ومعالجة المعلومات والرضا بالوظيفة) مع المتغيرات السياسية (القدرة على التعبئة واستخدام الشبكات)[17]. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأعمال المرتبطة بنهج صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تهتم أيضا بكيفية إدارة صانع القرار لديناميكيات المجموعة وتنظيم المهمات في ظل هذه البيروقراطية. وفي حين أن هذه النُهج المختلفة يمكن أن تؤدي إلى عمليات دقيقة، فإنها لا تسمح أبدا بالتنبؤ بنتائج محددة. بينما تتمثل القيود الرئيسية التي تواجههم في الخلط بين أهمية صانعي القرار وتفوق هذه النُهج أو الزعم بأنها المتغير التفسيري الوحيد.

ونتيجة لذلك، سيكون من الضروري مراعاة مصالح وأولويات وتمثيلات مختلف الجهات الفاعلة التي تعمل على وضع تشكيل دقيق لحدود الخيارات

وكذلك لعمليات صُنع القرار. انطلاقا من تحليل أزمة صواريخ كوبا، أشار غراهام أليسون (Graham Allison) إلى أن هذه الصواريخ ناتجة عن عمليتين. عملية تنظيمية من ناحية، أي توزيع المهمات المسبقة، من خلال الاستراتيجية التي تضع تعريفا للمشاكل والحلول التي تقترحها البيروقراطيات. وعملية منافسة ومساومة بين هذه البيروقراطيات من ناحية أخرى، بسبب وجود تمثيلات ومناقشات ومصالح متباينة إلى درجة تتضارب فيها هذه المصالح[18]. وبالتالي يعد القرار الاستراتيجي ثمرة مشتركة بين السياسات الدنيا والسياسات العليا، على الرغم من أن الرهانات على اختلاف طبائعها يمكن أن تعتبر حيوية بالنسبة إلى الأمن وأيضا لبقاء الكيان السياسي.

ولهذا لن تُوضع المصلحة الوطنية أبدا خارج إطار المعاني التي يقصدها صانعو القرار. يوضح النموذج البيروقراطي، المحدد هنا بشكل خاص، صعوبة التماسك بين الغايات والطرائق والوسائل، وأيضا صعوبة مختلف المستويات التي تعمل من خلالها الاستراتيجية (الاستراتيجية الكبرى واستراتيجية المسرح والتكتيكات... إلخ).

من جديد يطرح تداخل منطق معين في ظل وجود متطلبات تنافسية قضية درجة التسوية والسيطرة التي تمارسها السلطة السياسية. وبما أن الاستراتيجية تعتبر الجسر بين الوسائل العسكرية والأهداف السياسية، فإن قضية التسوية والسيطرة تطرح نفسها بقوة عندما يتعلق الأمر بالقوات المسلحة. تفترض النظرية الاستراتيجية خضوع قضية التسوية والسيطرة للقادة السياسيين، ولكن التخصص المهني للنشاط المرتبط بالحرب لن يحل بصورة نهائية مسألة درجة وطريقة تمكين هذه القضية[19]. فإذا كانت أهداف الاستراتيجية تعتمد بشكل وثيق على المنطق السياسي، فإن مفهوم وتنفيذ هذه الاستراتيجية لا يمكن أن يتجاهل القواعد الخاصة بالحرب، أي استخدام الوسائل العسكرية. وهكذا، ولأنه يمكن اعتبار هذه الوسائل نوعا من الصدام بين الثقافات أو نوعا من الجوار بين مجالين متداخلين، فإن جدلية التداخل بين الخبرة الفنية والشرعية السياسية تعتبر في صميم العملية الاستراتيجية[20]. ولذلك يركز جزء من البحث على قضية الاندماج بين العقائد العسكرية ومتطلبات السياسة الخارجية. ويتعلق الأمر بقضية تفسير الاختلافات وتقييم تأثيرها في الصياغة الاستراتيجية.

يفترض النهج الأول أن تكون العلاقة السياسية - العسكرية مندمجة في بنية مستقرة نسبيا نتيجة لذلك الأمر. ولهذا يفترض باري بوزن Barry Posen وجود اختلاف كبير في العقائد السياسية بسبب الإجراءات الروتينية للمؤسسات العسكرية.

فبسبب الطبيعة المحددة لأنشطتها والحاجة إلى البقاء التنظيمي (في مواجهة القوات المسلحة الأخرى)، فإن هذه القوات المسلحة تميل إلى تفضيل العقيدة الهجومية. إن الفصل بين هذه الرغبات يمكن أن يفسر ضعف التكامل بين العقائد والأهداف الاستراتيجية الكبرى. بالنسبة إلى بوزن، من المرجح أن يتغير هذا الوضع عندما يفرض القادة السياسيون تغيير العقيدة، خصوصا عندما تمارس البيئة الدولية ضغوطا على المصلحة الوطنية[21]. تكمل إليزابيث كير Elizabeth Kier هذه البنية العلائقية من خلال إدخال الثقافة باعتبارها متغيرا مستقلا عن الخيار استراتيجي. ووفقا لها يمكن تفسير الخيار الاستراتيجي من خلال التمحور حول معتقدات النخب فيما يتعلق بالسياسة الدفاعية والثقافة التنظيمية العسكرية. وتشكل الثقافة التنظيمية العسكرية الطريقة التي يحدث من خلالها تجاوب المؤسسات مع الضغوط السياسية. من ناحية أخرى لا يؤثر وجود أو عدم وجود توافق في الآراء بين النخب الحاكمة في درجة الرقابة المدنية على السياسة الدفاعية فقط، بل يؤثر أيضا في مدى ملاءمة هذه السياسة الدفاعية للبيئة الدولية[22]. بيد أن العسكريين لا تعوزهم الموارد ويمكنهم، في ظل ظروف معينة، الانتصار لسيادة الأولويات الاستراتيجية. وكما توضح ديبورا أفانت Deborah Avant، يمكن للعسكريين أن يعرقلوا الضغوط السياسية إذا كانت خصائص الأنظمة السياسية تمنحهم استقلالا حقيقيا، كما هي الحال مع القوات المسلحة الأمريكية بسبب المنافسة التاريخية بين الرئيس والكونغرس فيما يتعلق بالشؤون العسكرية[23]. عند الحديث عن عدم الاتفاق المحتمل الذي يشار إليه في الأدبيات على نحو كثيف، يصبح من المناسب أن نتساءل عن مدى عدم إمكانية الوصول إلى هذا الاستقلال بشكل أفضل من خلال تشكيل الخطاب والمفاهيم الاستراتيجية.

وبعبارة أخرى، يكمن المورد الرئيسي للمؤسسات العسكرية، فيما يتعلق بالخيار الاستراتيجي، في العقيدة وأيضا في القدرة على دمج قسم كبير من النخب في المجتمع من خلال مهماتهم الإلزامية.

فمن خلال إعادة تأكيد أهمية العلاقة بين الزعماء السياسيين والمنفّذين العسكريين، ترتبط مشكلة «الرئيسي - الوكيل» بمجموعة من العوائق المطروحة على طاولة الاستراتيجية. تأتي في المقام الأول تلك العوائق التي يفرضها الوفد عن طريق «الرئيسي» (الزعيم السياسي) لبعض المهمات المتعلقة بالاستراتيجية (كالتنظيم والتدريب وإعداد القوات والتخطيط وإجراء العمليات العسكرية). ولا يحتفظ «المنفذ» (الوكيل) بجزء من الاستقلالية بسبب توزيع العمل وتخصيص المهمات، فقط، بل يمكنه أيضا السيطرة على العلاقة التعاقدية التي تربطه بالرئيسي (الذي لا يتحكم في كل المعلومات ولا في كل اختصاصات الموفد). وعلى كل الأحوال، لا يتأكد الزعيم السياسي أبدا من أن الخيارات التي يقترحها العسكريون تخدم الأهداف التي حددها على أفضل وجه، على الرغم من وجود الدوافع التي يمكنه وضعها للحد من حالة عدم اليقين. يأتي في المقام الثاني تطبيق نموذج الرئيسي - الوكيل في مجال الاستراتيجية أيضا ليبرهن على الحاجة إلى تبني حلول توافقية بين مختلف المتطلبات. يتعلق الأمر بترتيب الأولويات لغرض توزيع الموارد والتمحور حول الأدوات الديبلوماسية والعسكرية وتحقيق التوازن على المدى القصير والمتوسط والطويل. وبصورة أعم تفترض بنية الرئيسي - الوكيل وجود توازنات هشة بين الرقابة والكفاءة. لقد أكد جاكوب شابيرو Jacob Shapiro أنه حصل الإيقاع بالمنظمات الإرهابية أو غير النظامية في فخ هذه العوائق. وبسبب وجود خلافات تتعلق بالأهداف وتخصيص الموارد والخيارات التكتيكية، كان على قادة هذه الحركات تقديم حل توافقي دائم بين الرقابة الداخلية الشديدة والمؤسسية من جهة، وحماية المنظمة في سياق أمني عدائي من جهة أخرى[24]. في الواقع يوضح ستيفن سيدمان Stephen Saideman وديفيد أويرسولد David Auerswald درجة الاحتياطات (التحذيرات) التي قدمتها الدول إلى وحداتها المشاركة في مهمة حلف الناتو في أفغانستان نتيجة للأولويات الفردية التي تتعلق بالسيطرة على القوات (التابعة للحكومات الرئاسية)، أو نتيجة لمتطلبات الإدارة الناجمة عن درجة تماسك الائتلاف الحاكم[25].

ففي الدول الديموقراطية المعاصرة، تلتزم إدارة المستويات الصغرى أو آليات الرصد الداخلي لدى الزعماء السياسيين بالأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة على قدرات أو فعالية الوسائل العسكرية.

يعتبر النهج الثالث أنه ليس من الممكن فهم العقائد والخيارات الاستراتيجية للمنظمات العسكرية إلا من خلال ديناميكياتها الداخلية. هذه هي حال الإجراء الذي يتبناه المؤسساتيون الجدد على وجه الخصوص. عندما يتعلق الأمر بالاستجابة لبيئة الصراع أو للمتطلبات السياسية، يمكن للمؤسسات العسكرية أن تتبنى عقيدة خاصة بها عن طريق تقليد المنظمات الأخرى (التماثل)، وبما يتفق مع التفسير السائد التابع لخياراتهم السابقة (العقيدة المؤسساتية التاريخية) أو لمهماتهم وأدوارهم وهوياتهم وقيمهم (الثقافة التنظيمية)، أو وفقا لعلاقات السلطة الداخلية داخل المنظمة[26]. إن المنظمات العسكرية ليست مجموعات متجانسة، وبالتالي هناك تعددية في التعبير عن الصوت العسكري. ومن مثل هذا الوضع يمكن أم نستشف استنتاجات كثيرة. أولا تميل المؤسسات العسكرية إلى التقارب الداخلي: ومن الممكن أن تبرز عقيدة معينة نتيجة لهذا التقارب (في شكل إجماع محتمل ناتج عن التفاعل بين التحالفات والشبكات)، ويمكن أن يكون لها دور في هذا التقارب أيضا. ثم إن هذا يعني أن الاستجابة للمتطلبات السياسية لا تدل من الناحية المنهجية على إعاقة أو تجنب أو نزاع. كما أن هذه الاستجابة تعتمد على كيفية إدراك أعضاء المنظمة (ونخبها) لمدى شرعيتهم عند السلطة السياسية. في حالة وجود تهديد محتمل لوضعهم باعتبارهم محاورين متميزين، فقد يسعى العسكريون إلى التجاوب مع المتطلبات السياسية وقد يصل الأمر إلى تجاوزها. فالامتثال لمتطلبات التبعية يعتمد على الاختيار الداخلي في المؤسسة.

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تصبح التغيرات الاستراتيجية ممكنة. تتعلق التغييرات المرتبطة بالموقف العقائدي إما بالتخطيط الداخلي (حيث يختار القادة العسكريون المبتكرين من بين صغار الضباط، وبالعمل الفوري على تشجيعهم لتنفيذ إصلاحاتهم بالشكل المطلوب)، وإما بنتائج الصدمة الخارجية التي تسمح للتحالفات القائمة على القادة المدنيين والضباط بإمكانية البدء في عمل تعديلات[27]. وأخيرا تطرح هذه البحوث تساؤلات عن العلاقة بين العقيدة العسكرية وأفضل طريقة لاستخدام القوة. لهذا لا يمكن اعتبار الزعماء السياسيين ضامنين بالضرورة لقضية الانضباط الاستراتيجي، كما أن أهدافهم لا يمكن أن تكون متماسكة استنادا إلى الوسائل والمذاهب نافذة المفعول: وبعبارة أخرى، قد يميل الزعماء السياسيون إلى استخدام

القوة بشكل يفوق ميول العسكريين، وقد يسعى هؤلاء الزعماء إلى فرض سيطرة شديدة على الاستراتيجية من خلال الإدارة المصغرة.

إن خصائص العلاقات بين الجهات الفاعلة تؤدي، بالضرورة، إلى أخذ الطابع الدينامیكي للاستراتيجية بعين الاعتبار. تتيح عملية الرصد المستمر مراقبة التطورات والتغييرات وأيضا صعوبة إنتاج الآثار السياسية المرجوة.

الاستراتيجية بوصفها ديناميكية:

السيطرة على آثار القوة

يمكن تبرير الطبيعة الديناميكية للاستراتيجية بشكل أساسي من خلال محورين. أولا لنعلم أن «كل شيء في الحرب يعد أمرا بسيطا، ولكن أبسط الأمور هذه تعتبر أمرا صعبا». هذه الملاحظة من كلاوزفيتز تسمح بالحديث عن مفهوم «التوتر» (أو الاحتكاك). إن الفعل الاستراتيجي يتعارض ليس فقط مع عدم إمكانية التنبؤ بالتنفيذ فقط، بل يتعداه أيضا إلى فعل الخصم. ثانيا إن تطبيق الاستراتيجية يمر عبر عدة مستويات (من دائرة صانعي القرار إلى المخططين والمنفذين، ومن مسرح العمليات إلى مفهوم التعهدات).

ترتبط هذه المستويات من الناحية النظرية بعضها ببعض، بمعنى أن منطق كل منها يعتمد على المستوى الأعلى ويتحكم في المستوى الأدنى. ومع ذلك، نادرا ما تكون هذه الحلقة التسلسلية - الزمنية والمكانية - في انسجام[28]. ولذلك يكون أحد التحديات الاستراتيجية هو ضمان التماسك فيما بينها في كل الأحوال، وضمان الاتساق بين الوسائل والغايات. من هاتين الملاحظتين يمكننا استنباط الصعوبة، أو لنقل استحالة، التحكم الدقيق في آثار القوة لتحقيق أهداف محددة. وبالتالي فإن ديناميكية الاستراتيجية تعتمد بشكل كبير على ديناميكيات الحرب نفسها. في الواقع يكون الاتجاه المستقبلي للبحث هو دمج ظواهر التغذية المرتدة في التحليل، سواء تعلق الأمر بالآثار التي تقوض استمرار استراتيجية محددة (أي الارتجاع السلبي) أو تلك التي تساندها تدريجيا (أي الارتجاع الإيجابي). يمكن أن يؤدي تجاهل الارتجاع السلبي إلى التقليل من شأن العلاقة السببية، في حين أن تجاهل الارتجاع الإيجابي قد يؤدي إلى المبالغة في تقدير القيمة.

ولأن التحليل يمكن أن ينطلق من جانب الأطراف الفاعلة، ولأن البحث عن خياراتهم يستند إلى وضع معين، فإن تعريف منطق الفعل يجعل من الممكن استعادة العقلانية من وجهة نظرهم. وبالتالي يمكن تحديد المعنى العام الذي يعطيه الفاعل للنضال المسلح، وكذلك يمكن تحليل تطورات هذا المعنى وأيضا الاختلافات المتعلقة به. وبعبارة أخرى يمكن إنتاج فهم ديناميكيات تخص الفاعل الجماعي المتورط في الصراع. تعتمد لور بارديس Laure Bardiès على التمحور حول الرهانات والأهداف والوسائل لاقتراح التمييز بين منطق الحرب الشاملة ومنطق الحرب المحدودة. فكلما كان الرهان أكثر حيوية، كانت الأهداف أكثر نزوعا إلى أن تكون محددة من حيث المقاييس المطلقة، وكلما زادت رغبة المرء في تعبئة جميع القوى[29].

وتعد العلاقة بين المقاييس الثلاثة ديناميكية: حيث يمكن للرهانات أن ترتفع بشكل مصطنع، ويمكن للمجتمع والمؤسسات العسكرية مقاومة التعبئة العامة للوسائل، ويمكن أن تُعدّل الأهداف صعودا أو هبوطا. هذا النموذج التحليلي يجعل من الممكن فهم المنطق الموجه إلى الصراع المتصاعد، وفهم الطريقة التي تنتج بها كل من الاستراتيجية والحرب ديناميكيتها الخاصة. علاوة على ذلك، فإن هذا النموذج يسلط الضوء على حقيقة أن الجهات الفاعلة في النزاع، والذين لا يعبرون عن المعنى نفسه عند تناولهم لمفهوم الصراع، لا يميلون بالضرورة إلى اللجوء إلى الأسلوب الحربي نفسه.

يمكن للمرء أيضا أن يحدد نقطة انطلاق النسق الاستراتيجي من خلال وضع تعريف للعلاقات بين المتحاربين. في هذه الحالة تعتمد الديناميكيات الاستراتيجية على تفاعلاتها. الحرب ليست معطى يمكن من خلاله استخلاص الاستراتيجيات، ولكن الاستراتيجيات بالتأكيد هي التي تتناول قضية الحرب وتعمل على إشعال فتيلها. توضح مواجهة منطق الفعل كيف يمكن لأمد الصراع أن يتفاقم أو أن يمتد، خصوصا عندما تتعارض الرهانات غير المتماثلة. كما يمكن فهم السقوط في هوة التدخلات الخارجية المعاصرة بسبب عدم تماثل هذه الرهانات. من ناحية أخرى - وكما يوضح توماس شيلينغ بأسلوب شديد اللهجة - يمكن تعريف الوضع الاستراتيجي بأنه لعبة تقوم على الترابط المتبادل بين المتحاربين. وبالتالي بقدر ما تدلل أفعالهم الاستراتيجية

على وجود صراع فإنها تعبر عن شكل من أشكال التعاون[30]. ووفقا لشيلينغ فإنه بإنشاء المكونات التي تعمل على تشكيل نموذجين لاثنين من اللاعبين بحيث يتمتع كل منهما بخيارين، فليس بالضرورة أن يمثل التقارب بين هذه الخيارات (كنقطة مركزية) الحل الأمثل.. ويكمن تفسير هذا الأمر في ضعف التواصل بشأن نوايا كل لاعب، وأيضا في انعدام اليقين الناتج عن ذلك. من هنا ينتج أمران: من ناحية إن الخطر الناجم عن ترك عبء القرار على الخصم تقابله سيطرة بكلفة أقل. كما يمكن، من ناحية ثانية استخدام القوة أيضا بوصفها أداة للتفاوض والتأثير.

إن الاهتمام بالديناميكيات الاستراتيجية يعني أيضا النظر في العلاقة بين النوايا والأفعال وما يتعلق بهما من تأثير. فإذا كان دور الاستراتيجية هو إنتاج هذه التأثيرات من أجل التحقق من النوايا، فلن يحدث ذلك بالضرورة بطريقة خطية. ويمكن تفسير ذلك، من بداية المرحلة، باستحالة أي عملية تنبؤ تتعلق باستكمال الأهداف. وفي جميع الأحوال، يمكن أن يقيس الحساب الاستراتيجي، بكل تأكيد، احتمالية المخاطر وضمان التكلفة المتفق عليها أكثر من حتمية جني المنفعة المتوقعة لفعل معين. ويعتمد ذلك على المنفعة أكثر من اعتماده على الكفاءة. كما يمكن، في مرحلة لاحقة، أن تسبب الظروف المعرفية أو الثقافية إعاقة دمج الوسائل مع الغايات. في هاتين المرحلتين، تعتمد الاستراتيجية على نظرية الانتصار التي وضعها صُناع القرار، أي المفهوم الذي يصوغونه للدلالة على طريقة إنتاج الأفعال العسكرية للعواقب السياسية[31]. أخيرا، يأتي في المرحلة الثالثة تطبيق الاستراتيجية وما يشوبه من مخاطر تنظيمية أو سياسية. لذلك، يعتمد هذا التطبيق أيضا على تقديم تنازلات أو إدارة التحالفات أو التكيف مع سياق متغير. وكما يوضح ريتشارد بيتس Richard Betts، يجب أن تؤدي كل هذه العقبات إلى إعادة النظر في ما يمكن للقوة أن تحققه بالفعل[32].

يزيد من قوة هذه الملاحظة تحليل ديناميكيات الصراع. ففي الوقت الذي تتطور فيه أدبيات وفيرة تتعلق بهذا الموضوع، يسعى قليل من الباحثين إلى استخلاص العبر من هذه الأدبيات لمصلحة الدراسات الاستراتيجية. هذا هو شأن ديفيد كيلكولين David Kilcullen، على سبيل المثال، أو إميل سيمبسون Emile Simpson. بالنسبة إلى ديفيد كيلكولين، ينتج غموض الاستراتيجية عند التعرض للصراعات المعاصرة عن مظاهر متعددة الأبعاد وأيضا عن جوانب للاعتماد المتبادل

تتعلق بالمجالات التي يجب على الاستراتيجية التعامل معها. وهكذا تجتمع في العراق في العام 2006 عوامل التمرد والحرب الأهلية ووجود المنظمة الجهادية. ولأن اتخاذ فعل معين تجاه واحدة من هذه المشاكل وما لهذا الفعل من مردود على المشاكل الأخرى، سيكون من المستحيل حل كل واحدة منها على حدة. الأخطر من ذلك: أن هذه المشاكل الثلاث تعزز بعضها بعضا وتغذي التحدي البنيوي الذي يعد، في المقابل، شرطا لإمكانية استفحالها في ظل علمنا بعجز الدولة[33].

أما عن إميل سيمبسون، فإنه يعتمد على قراءته لكلاوزفيتز عن الحرب: إذ يرى أن توظيف الحرب بوصفها أداة سياسية يحدث فقط في حالة غياب المعنى الجوهري للقوة مادامت القوة ليس لها معنى جوهري، بل تعتمد على التفسير المعطى لها. لذلك، فإن القدرة على تحويل الفعل العسكري إلى نتيجة سياسية تعتمد على وجود عدو محدد بالقدر الكافي بحيث تُوضع الأهداف في غير مصلحته. إن زيادة الاهتمام بالاستراتيجية (من جانب مختصين قادرين على تقديم التفسير الضروري لاستخدام القوة ووضع تقييم في مرحلة نهائية) يؤدي إلى وضع قيود على توظيف هذه الآلية. من ناحية أخرى فإن صعوبة وضع تعريف لمعسكرين معروفين ومتعارضين إلى أبعد حد من خلال هذه الصراعات المعاصرة تعزز هذه الظاهرة، ومن ثم هي تميل مباشرة إلى الربط بين استخدام القوة والتأثيرات السياسية: «فإذا كان بإمكان الجميع أن يدعي النصر من الناحية القانونية، فإن الحرب ستصبح أداة غير مجدية تماما من أجل اتخاذ القرار»[34].

ونتيجة لذلك تصبح أهمية الاستراتيجية أمرا نسبيا. وسيكون من الصعب تقييم التأثير الناجم عن الخيارات المحددة على مسار الصراعات المعاصرة. فمن ناحية، يمكن للأحداث الطارئة أو للقرارات التي تصدرها بعض الجهات الفاعلة الأخرى أن تسهم في وضع تفسير للنتائج التي تُرصد بشكل أفضل بكثير. ومن ناحية أخرى، سيكون من المستحيل في الأغلب عزل الأفعال الناتجة عن استراتيجية محددة عن جميع العوامل التي تنتج ديناميكية معينة[35]. ستكون هذه الملاحظة صالحة بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالآثار الاستراتيجية لمسارح العمليات الخارجية. كما أن ثمة سببا يتعلق بنوع الاستراتيجية التي تُنفذ: ويتمثل في طبيعة الأهداف السياسية المتبعة في مسارح العمليات المعاصرة يستلزم استخدام القوة للتأثير في الديناميكيات السياسية بين الأطراف الفاعلة في الصراع.

يبالغ هذا النهج في تقدير القدرة على التحكم بفعالية في تأثيرات القوة، من جهة. وهنا يشكل التصور متعدد الأقطاب للنزاع عقبة إضافية. ومن جهة أخرى، يشكل هذا النهج جزءا من الضغوط التي تنتجها ضرورات كل من ثنائية المنطق السياسي الداخلي والقوى المتداخلة من جانب، إضافة إلى المنطق العسكري على المسرح. ونتيجة لذلك، يمكن للديناميكيات السياسية الخاصة بالصراع أن تتخلص نهائيا من القيود التي تفرضها الإرادة والحسابات والأفعال التي تهتم بها القوى الخارجية. ولاتزال الاستراتيجية، والدراسات الاستراتيجية كذلك، ترتبط بالجهود التي تبذلها العقلانية على الرغم من عدم وضوح رؤيتها وسعيها إلى اقتراح تجاوزها. وعلى هذا النحو، فإن التفكير في الأمر باعتباره نسقا غير خطي يعتبر خطوة أولى بالتأكيد[36]. هناك مجال بحثي آخر يبشر بالخير ويهتم بالاستخدام التحليلي المعاكس للواقع من أجل تحسين التحكم في المتغيرات وتفاعلاتها[37].

يأتي تحليل الأطراف الفاعلة والعمليات الاستراتيجية في مقدمة التغيرات المعرفية المعاصرة. وأهم هذه التغيرات على الإطلاق هو الوعي بتميز الارتباط المتبادل على علاقة السببية. ففي حين تُعدِّل العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية في علاقة كل منهما بالمعرفة من خلال النمو المتسارع للبيانات المرادة معالجتها، فإن الدراسات الاستراتيجية يجب أن تتحول بالضرورة إلى الاحتمالية إذا كانت تأمل في الحفاظ من جانبها على ثنائية القواعد العلمية والمكتسبة. وأما التطور الثاني فيتمثل في إعادة التأكيد على أولوية الظروف السياسية باعتبارها المحرك الرئيسي لصنع القرار والتنفيذ الاستراتيجي. إن الاستنتاج الذي يمكن أن يستخلص هذا من الاستراتيجيات المعاصرة يتعلق بتسليط الضوء على صعوبات السيطرة السياسية على القوة وآثارها.

ومع ذلك، لا يجوز الخلط بين العقبات التي تعترض تنفيذ الاستراتيجية وبين رفض منطقها الخاص، الذي يبدو مثيرا للسخرية ومتناقضا بكل تأكيد، على رغم استناده أيضا إلى أسس دقيقة. ومن هذا المنطلق، تظل القراءة والاستخدامات التجريبية لتفكير كلاوزفيتز نقطة البداية للنظر في دراسة الحروب وتحليل الاستراتيجيات أكثر من أي وقت مضى. أخيرا يمكن للبحث الحالي أن يستدل على معالمه عن طريق التركيز الحصري تقريبا على الولايات المتحدة (أو الدول الغربية) وأيضا من خلال تحليل الكيانات الدولية.

4

النظام الدولي والرهانات الاستراتيجية

فريدريك رامل Frédéric Ramel

> «نتيجة عديد من النزاعات الحدودية والمالية والاقتصادية، فإن قرار صدام حسين بغزو الكويت قبل كل شيء يأتي نتيجة لانعدام الكفاءة في تقدير التغيير. إن تمتع الولايات المتحدة بحرية الفعل يجعل القيود التبادلية للنظام الثنائي القطبية مشلولة؛ إذ يمكنها تبني استراتيجية مباشرة للحرب من دون أن يمنعها الاتحاد السوفييتي من ذلك»

لا تقتصر قضية مستوى التحليل في العلاقات الدولية على مسألة الموضوع ذي الصلة: الدولة والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة المجتمعية، وقد يتطرق الأمر أيضا إلى البعد المعرفي. وبعبارة أخرى، فإن اختيار مستوى التحليل يعادل تحديد العامل التوضيحي. هذا ما يجب على الباحث أن يدركه تماما عندما يتعرض لمسألة الاختيار[1]. يتوافق التحليل المنهجي مع أحد مستويات التحليل التي تخص الدراسات الاستراتيجية. في أطروحة الدكتوراه التي نشرها في العام 1959 بعنوان

«الرجل والدولة والحرب»[2]، يسلط كينيث والتز الضوء على ثلاث «صور» للتفكير في الحرب، وهي: الطبيعة البشرية (المستوى الفردي)، والأنظمة السياسية (المستوى الوطني)، والفوضى بين الدول (المستوى الدولي). وبينما يشير إلى ضرورة التعبير عن المستويات الثلاثة في خاتمة أطروحته، إذ به يُفضل بوضوح المستوى الأخير. وسوف يبرر هذا التوجه ويعمقه بعد عشرين عاما من خلال عرضه نظرية النظام الدولي الذي يريد له أن يكون أكثر قوة في النهج الذي يقدمه. على الرغم من أن التقدم الذي أحرزه والتز لا يمكن إنكاره، فإنه لا يخلو من العديد من نقاط الضعف. واليوم، يجب إثراء التحليل المنهجي من خلال المتغيرات الأخرى من أجل استيعاب مفهوم الحرب بشكل كبير: وهذا يعني أن استخدام القوة المسلحة ليس مقصورا على الدول (من حق الدفاع القانوني عن النفس إلى التدخل الإنساني)، ولكن يمكن أن تقوم به الجهات الفاعلة غير الحكومية أيضا.

عن بداية التحليل المنهجي

يُعَدُّ تطور المذهب المنهجي من ثمرات نسق علمي معين يدخل ضمن حقول العلوم الاجتماعية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية. إن الرغبة في جعل الإنتاج العلمي أكثر صرامة يمكن أن تظهر من خلال تطور المذهب السلوكي الذي تُستَورد أدواته من العلوم السياسية. يتسع هذا المذهب ليشمل دراسة العلاقات الدولية في إطار ما نصفه بـ «النقاش الثاني» في التاريخ الأكاديمي بالولايات المتحدة: وهو النقاش الذي يحتدم بين المحدثين والقدماء.

قضية أكاديمية: الموجة السلوكية في خمسينيات القرن الماضي

توجد ثلاثة مراكز تقف خلف هذا الاتجاه الجديد في العلوم الاجتماعية: جامعة ميشيجان Michigan (معهد البحوث الاجتماعية)، جامعة كولومبيا Columbia (مكتب أبحاث العلوم التطبيقية)، وجامعة شيكاغو Chicago (مركز أبحاث الرأي المجتمعي). ووفقا لفرانسيس بال Francis Balle، «يلاحظ المذهب السلوكي الأشياء من الظاهر ويعتبر سلوكهم ردود فعل لمطالب مختلفة من البيئة»[3]. ومن ثم، فهو مبني على دراسة ما يمكن ملاحظته، أي سلوكيات الفاعلين. وتعتمد الطريقة المتفق

عليها لدراسة السلوكيات على كل من البحث الكمي (استطلاع الرأي لغرض المعالجة الإحصائية)، والبحث الوصفي (تحليل المحتوى).

يسهم هذا الاتجاه البحثي، علاوة على ذلك، في إدخال التحليل النفسي. وبما أنهم يعتزمون تفسير السلوكيات والمواقف القابلة للكشف والملاحظة بشكل مباشر، فإن أصحاب النهج السلوكي يستخدمون الإجراء التالي: المُثير/ الاستجابة. من هنا كان الاهتمام بسلوك الفاعل وأنه في النهاية ليس سوى استجابة لمثير معين. من هذا المنظور، فإن المناهج السلوكية تعتبر محايدة وغير متحيزة، عندما يتعلق الأمر بالحقائق.

وعلى الرغم من أن المذهب السلوكي يُنظَر إليه على أنه أكثر من مجرد نظرية خاصة تنتمي إلى الحقل المنهجي، فإن السلوكية تشبه التيار الفكري الذي يستثمر في كل العلوم الاجتماعية. ويستثمر في العلوم السياسية من المنظور المعرفي وأيضا الفكري، كما يتضح ذلك من خطاب ديفيد إيستون David Easton في الذكرى الخامسة والستين لجمعية العلوم السياسية الأمريكية في العام 1969[4].

الرواد في العلاقات الدولية

هذه الرغبة في أن يكون تحليل الحقائق السياسية أكثر موضوعية ودقة تعمل، في الوقت نفسه، على إثراء العلاقات الدولية أيضا. ومن بين المدافعين عن الأسلوب المنهجي الجديد، يوجد العديد من المتخصصين الذين لهم باع كبير: مورتون كابلان Morton Kaplan، وريتشارد روسكورنس Richard Rosecrance، وريتشارد هاس Richard Haas[5]. لقد كان اهتمام الثلاثة منصبا على مفهوم النظام الدولي ولكن باستخدام مصطلحات مختلفة.

يركز كابلان على نسق الفعل، أي أنه النسق المطابق لمجموعة من المتغيرات - المتميزة عن بيئتها - المرتبطة بطريقة تماثل التكرار السلوكي والذي يمكن تحديده ليس فقط من حيث إنه يُميِّز العلاقة الداخلية للمتغيرات بعضها عن بعض، ولكن أيضا من حيث العلاقات الخارجية لمجموعة المتغيرات الفردية مع مجموعات من المتغيرات الخارجية [...]. وتتطلب دراسة الأنساق دراسة العلاقات المتبادلة [...] [بين] المتغيرات التالية: القواعد الأساسية للنسق وقواعد التحويل ومتغيرات تصنيف الفاعل ومتغيرات القدرة ومتغيرات المعلومات[6].

يفضل روزكرانس Rosecrance الجانب التاريخي الذي يسمح بمراقبة الأنساق المتميزة (تسعة بين العامين 1740 و1960)، ويقصد بذلك «مجموعات متباينة لا يُحتفظ بأي منها إلا فترة زمنية محدودة وتتميز بتغيرات كبيرة في الأسلوب الديبلوماسي»[7]. أما بالنسبة إلى هاس Haas، فهو يقترح سلسلة من المتغيرات:

يجب أن تتحقق الدقة المفاهيمية والدلالية والإجرائية عند النظر بعين الاعتبار إلى: 1 - العلاقات المتبادلة التي حُددت، أي طبيعة المدخلات والمخرجات. 2 - الوحدات المكونة للنسق. 3 - بيئة النسق. خلاف ذلك، لا يمكن اتضاح حدود النسق - فمن دون حدود لا يوجد نسق. 4 - السمات المهيمنة على النسق، أي قضية ما إذا كان النسق في حالة حركة أو في حالة توازن، أو ما إذا كان مستقرا أو ثوريا، وسواء كان مستداما بشكل ذاتي أو أنه يستطيع التكيف بطريقة غير مسبوقة. 5 - البنية التي تسمح للنسق بالعمل. وأخيرا 6 - الوظائف التي من المفترض أن يفي بها النسق[8].

ومع ذلك، وكما يشير مارسيل ميرل Marcel Merle[9]، يمثل نقل مفهوم النسق إلى المستوى الدولي خصوصية مزدوجةً مقارنة بالأنساق الأخرى، خاصة عندما تُطبق هذه الأنساق على الفضاء الوطني. من ناحية، يخلو هذا النسق من التهيئة البيئية بالمعنى الدقيق (حيث إنه يتطور في الفراغ). ومن ناحية أخرى، لا توجد سلطة أعلى للدول تسمح بفرض اللوائح. يضاف إلى هذه الخصوصيات الصعوبات الإجرائية بمعنى أن هذه التحليلات المنهجية الأولى لا تفسر على وجه الحقيقة مدلولات المتغيرات (كابلان) أو الروابط بين مختلف الأبعاد (هاس)[10].

إن تطور هذا النسق المنهجي يخلق فجوة كبيرة بين أنصار الشكل التقليدي المنفتح على التاريخ والفلسفة من أجل فهم الأحداث الدولية وبين المدافعين عن النسق المنهجي. يُعَد هيدلي بول Hedley Bull، الذي يمثل المدرسة الإنجليزية، أحد أشد المنتقدين لهذا النسق المنهجي[11]، وهو ما لا يجعله في مأمن من انتقاد كابلان بنفسه[12]. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن المذهب السلوكي لا يشكل انشقاقا حقيقيا، ولا أقل من ذلك، ولا حتى ثورة علمية. في نظر هولستي Holsti، يعمل هذا المذهب فقط على تطوير التعديلات المنهجية، مع الحرص على عدم المساس بجوهر الواقعية[13]. سيكون من الضروري انتظار كينيث والتز كي نشاهد التحول الكبير في

مجال تحليل النسق المنهجي مقارنة بما قدمه القدماء من الواقعيين والكلاسيكيين ورواد مذهب النسق المنهجي.

عصر والتز: التكريس الشامل

مع ظهور كتاب كينيث والتز، على وجه الخصوص، عن نظرية السياسة الدولية[14] في العام 1979، خضعت الواقعية للعديد من التحولات.

لا تقتصر إعادة هذا التحول الإصلاحي على رفض العامل الأنثروبولوجي المهم جدا عند الواقعيين. فطموح والتز الرئيسي يتمثل في بناء نظرية حقيقية، وهو بذلك يبتعد عن «التفكير الواقعي» الذي يُنظر إليه على أنه غير إصلاحي بما فيه الكفاية من وجهة نظره وأنه غير قادر، حتى ذلك الحين، على إدخال المكتسبات السلوكية الناتجة عن النقاش الثاني[15]. يُعبِّر مشروع والتز عن تطوير علم، غير مرتبط بالمقولات الأخلاقية أو الفلسفية حول الطبيعة البشرية، يعي حدوده ويثق بالمنهج التجريبي. إن تحليل النظام الدولي والحرب هو في صميم استدلاله العقلي، الذي [...] يعتمد بشكل رئيسي على متغير مستقل واحد - يمثل أحد قطبي التكوين - ومتغير تابع واحد، لاحتمالية اندلاع حرب بين القوى الكبرى[16].

إعادة التمحور حول تأثيرات البنية المادية

يستخلص التحليل الذي أعده والتز عن النسق المنهجي ثلاثة مبادئ على أساس مفهوم الدولة المُتمَحوِرة حول العلاقات الدولية، يتوافق المبدأ الأول ويعرف بالمبدأ الآمر مع الحالة العامة للنظام. ولأنه يمكن تصنيفه إلى حد ما من الناحية الهرمية أو المؤسسية، فلايزال هذا المبدأ يدل بشكل أساسي على حالة من الفوضى بما أنه يفتقر إلى سلطة سياسية تفوق الدول. بينما يشير الثاني، وهو مبدأ التمايز، إلى التحولات التي يمكن أن تؤثر في النظام، سواء كان دون النسق المنهجي (تغيير من داخل النظام) أو كان ذا طبيعة منهجية (تغيير النظام). فيما يحدد مبدأ التوزيع في نهاية المطاف الوسائل المتاحة لكل فاعل، وبعبارة أخرى القدرة المادية للسلطة: الناتج المحلي الإجمالي والحجم الديموغرافي وخاصة الإنفاق العسكري.

يفضل الاستدلال العقلي عند والتز المبدأ الأخير. ولذلك عند تحديد توزيع أقطاب القوى في لحظة معينة، فإنه يعهد إلى النظام ببنية معينة: أحادي القطبية وثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب.

يضع والتز العديد من النقاط بين بنية النظام والحرب بين القوى العظمى. كل هذا يُعتبر من إنتاج النهج البنيوي الذي يُحفِّز إلى أقصى درجة بما أن نظامه يتألَّف من مجموعة من القواعد المُلزِمة التي تحدد سلوك الوحدات عدا ما يتعلق بالشخصية وطريقة التنفيذ[17].

أولا: تُعمق الدول مفهوم الضبط الاستراتيجي حيث ينبغي على البنية الفوضوية النظر إلى هذا المفهوم بحذر. فتسعى هذه الدول إلى تعظيم أمنها وليس إلى استعراض قوتها. ووفقا لوالتز، تعد العقلانية التي يتبناها هؤلاء الفاعلون الدوليون في الدولة مشابهة لتلك التي تطبقها الشركات في السوق[18]. تسمح هذه العلاقة الأولى بعدم الربط بين الفوضى وانتشار العنف الأعمى، كما أنها تفسرالدعم الذي يقدمه والتز للانتشار النووي[19] الذي يُعَدُّ جزءا من المفهوم المادي للسلطة التي تمنح الأفضلية للبعد العسكري. فهو يجمع بين اقتناء السلاح النووي وتبني منطق الردع (بعبارة أخرى فكرة أن النووي هو المصدر الاستراتيجي - السياسي وغير الإجرائي الأول وقبل كل شيء).

ثانيا: يستند تحليل النسق المنهجي عند والتز إلى الارتباط الوثيق بين بنية النظام واللجوء إلى القوة المسلحة. وتتيح حرب الخليج في العام 1991، على سبيل المثال، فهم هذا الأمر. إذ يكشف هذا التدخل العسكري، الأول في فترة ما بعد الحرب الباردة، عن تحولات النظام الدولي، كما أنه يعتبر دلالة على منعطفاته الرئيسية.

نتيجة للعديد من النزاعات الحدودية والمالية والاقتصادية، فإن قرار صدام حسين بغزو الكويت قبل كل شيء يأتي نتيجة لانعدام الكفاءة في تقدير التغيير. إن تمتع الولايات المتحدة بحرية الفعل تجعل القيود التبادلية للنظام الثنائي القطبية مشلولة. إذ يمكنها تبني استراتيجية مباشرة للحرب من دون أن يمنعها الاتحاد السوفييتي من ذلك. وفقا للوسيان بواربيه Lucien Poirier:

أُلغي النظام الفرعي القديم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي: إن حرية الفعل التي تمكنت إحدى القوتين العظميين من استعادتها وتتعلق بالقيود

القطبية الثنائية تُثبِت بالدليل، على الرَّغم من وجود متحفظين، أن خروجها من الحرب الباردة منتصرة يُدين القوة العظمى المُنافِسة بأداء دور ثانوي. هذا النصر، المكتسب بالفعل والذي لايزال محل خلاف في الرأي ومن ثم سيكون غير مُجدٍ من الناحية الموضوعية إذا لم تُدرَس حقيقة حرب الخليج، يمكن أن يُعتبَر بالغ الأهمية في الظاهر بسبب هذه الحرب[20].

وأخيرا، يؤسس والتز لعلاقة تربط بين استقرار النظام وعدد الجهات الفاعلة[21]. حيث تكون التوقعات المتعلقة بتصرفات الآخر أسهل في بِنية تتألّف من عدد محدود من اللاعبين. ولهذا يفضل والتز الثنائية القطبية التي يصفها بأنها الأكثر استقرارا من بين جميع أشكال الأنظمة الدولية[22]. إذ إنها تتطلب تعاونا وثيقا بين القوتين العظميين، الأمر الذي يحول دون زيادة التطرف، خاصة في ظل تأثير الردع النووي. على النقيض من ذلك، فإن بنية متعددة الأقطاب لا يُحْتَفظ فيها بالأسلحة النووية في جميع الدول التي تشكل هذه القطبية تُفضل المفاهيم السيئة؛ لأن الحكام لا يملكون القدرة على توقع تصرفات جميع الجهات الفاعلة الأخرى:

في عالم متعدد الأقطاب بشكل توافقي، تتضاعف الصعوبات لأن دولة ما يجب أن تُقارن قواتها بعدد كبير من الجهات الفاعلة الأخرى، ويجب عليها أيضا أن تقدر قوة التحالفات المحتملة أو الحالية. علاوة على ذلك، في عالم توافقي، لا يمكن لأي نوع من الأسلحة أن يهيمن. [...] في عالم توافقي، من الصعب تجنب الأخطاء الحسابية[23].

هذا هو السبب في أن تشاؤم والتز الشديد ناتج عن عواقب التخلي عن الثنائية القطبية. حيث إن نهاية الحرب الباردة تعني العودة إلى شكل من أشكال توازن القوى من شأنه تعزيز عدم الاستقرار.

قيود جوهرية

ومع ذلك، فإن تحليل والتز، لا يخلو من نقاط ضعف. يتعلق القيد الأول بتصنيف البنية التي يقوم على إعدادها، إذ لا يقتصر الأمر على عدم تحديد عدد الجهات الفاعلة في التكوين متعدد الأقطاب، ولكنه أيضا لا يحدد الفئة المتوسطة بين هذه البنية والقطبية الثنائية. بيد أن هذا المستوى المتوسط الذي يمكن وصفه بالقطب المنفرد وبأنه غير متعدد الأقطاب يسمح بتحديد أنظمة معينة. ووفقا

لجين بايشلر Jean Baechler، فإن هذه الأنظمة تتمتع بخصوصية تفضيل الضبط الاستراتيجي المتعلق باللاعبين: فلا يمكن لأي وحدة سياسية أن تسود بمفردها في مقابل التحالفات الأخرى. ولأنها تتكون من خمسة إلى عشرة لاعبين، فمن الضروري أن يميل القطب المنفرد إلى مفهوم التعاون، وخصوصا «أن يكون لديه الباعث العام على احترام وتطبيق القانون»[24]. علاوة على ذلك، يرفض والتز فكرة وجود عالم منعدم القطبية، الأمر الذي من شأنه أن يُشكك في مجموع أعماله النظرية. ومع ذلك، قد تتعرض ديناميكية الاستقطاب نفسها لحالة من الضعف بما أن إنشاء كيانات مستقرة تُعتبر اليوم إشكالية[25].

أما عن القيد الثاني، فيكمن في التفسير المبالغ فيه لطبيعة القطبية الثنائية الثابتة. يُظهر التحليل التاريخي أن الكارثة النووية لاتزال تمثل الهاجس الذي ظل يلازم فترة الحرب الباردة. حيث لا تشكل أزمة كوبا ذروة ذلك الأمر على الرغم من أنها تستلزم تبني ديبلوماسية تقوم على أساس التشاور الشامل بين القوتين العظميين. بالإضافة إلى ذلك، لا تقدم السيادة المشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ملامح نموذج قوي فترة طويلة، وهذا يميز التوازن غير المستقر للفترة الممتدة من العام 1963 إلى العام 1980[26].

علاوة على ذلك، لم يهتم والتز نهائيا بمراحل وآليات التغيير بين الأنظمة الدولية. وهكذا فإن اندماج هذه الآلية الديناميكية يرتبط بروبرت غيلبين Robert Gilpin[27]، أحد رواد المذهب الواقعي الجديد. ولأنه يدعو إلى تنشيط الاقتصاد السياسي الدولي والواقعية الجديدة، فإن هذه الواقعية الجديدة تعمل على تحديد دورات تاريخ العلاقات الدولية، حيث تتميز كل دورة بالهيمنة التي تمارسها الدولة (أي التي تتعلق بتركيز وسائل القوة المادية بما فيها القوة الاقتصادية والعسكرية على حد سواء). وهكذا تتمتع هذه الدولة بالتفوق التكنولوجي بفضل الاستثمارات الكبيرة في مجال البحث والتطوير. يستهدف هذا المشروع المتطور للدولة بناء ومتابعة أدوات الدفاع الفعالة. ومع ذلك فإن كل مُهيمِن يميل تدريجيا إلى جعل قدراته العسكرية في وضع مُتميز يفوق الابتكارات التكنولوجية المتقدمة على الرغم مما تُضفيه التكنولوجيا على هذه القدرات من الحضور القوي. إن نهاية كل دورة من تاريخ العلاقات الدولية تنتهي بحرب من أجل فرض الهيمنة بين من

يدعي الهيمنة (الذي تتوسع قاعدته في البحث والتطوير) والمُهيمِن. يُفسّر تغيير النظام هنا عن طريق تحول مصادر القوة المادية. إن تحليل هذا التغيير أيضا يعتبر في صميم البرنامج المتجدد للمدرسة الإنجليزية في العلاقات الدولية، على الرغم من أنه يُتَناول من منظور مختلف لأنه يتضمن فكرة المجتمع. وبالفعل يصر هيدلي بول Hedley Bull على أن المجتمع الدولي لا يقتصر على حساب التوقعات المرتبطة بتصرفات الآخرين (تأثير النظام)، لكنه يشتمل أيضا على القواعد والمؤسسات والمصالح المشتركة. بالنسبة إلى باري بوزان Barry Buzan، أصبح هذا المجتمع عالميا أكثر فأكثر[28].

أخيرا، من وجهة النظر المعرفية، يصطدم التحليل الذي اقترحه والتز بعقبتين. أولا أن إعادة التركيز على تأثيرات البنية المادية، أي توزيع قدرات القوة، يؤدي إلى صياغة قيد ميكانيكي يتعلق بسلوكيات الدول. كما تُعتبر تأثيرات النظام بعيدة إلى حد كبير عن كونها خطية. وبقدر أكبر، يمكن «للغة من حيث المتغيرات المستقلة والتابعة والفعل الاستجابة للفعل والقوى والعوامل المنفصلة أن تكون خاطئة عند تطبيقها على النظام»[29]. ثانيا، إن والتز لا يأخذ في اعتباره التحكم الإدراكي الحسي من أجل وصف تأثيرات البنية أو حتى نتائج هذا التحكم بنفسه على بنية النظام، وهي العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار (كما يشير كينيث بولدينغ):

تشكل صورة الواقع جزءا حيويا من النظام الدولي، الذي لا يمكن فهمه من دونها. كل أولئك الذين يتعين عليهم اتخاذ القرارات لديهم صورة معينة عن دولهم والدول الأخرى: القوة الحالية والمحتملة والعداء والصداقة وطبيعة التهديدات والتطور المحتمل... إلخ. تُتَّخذ القرارات على أساس هذه الصور، وليس في ضوء الواقع[30].

لقد كرّس روبرت جيرفيس Robert Jervis نفسه لهذه العلاقات التي تربط بين الإدراك الحسي والنظام الدولي.

يَكمن ضمن إطار هذه الأحاديث النقد البنّاء الذي أطلقه ألكسندر ويندت Alexander Wendt في مواجهة والتز. فبالنسبة إلى ويندت[31]، لا تعد بنية النظام الدولي مادية ولكنها ذات طبيعة تفاعلية، حيث إنها تتكون من قواعد ومعارف وتوقعات مشتركة بشكل أو بآخر تتعلق بدور كل دولة في النظام الدولي.

وبعبارة أخرى، تشير البنية إلى ثقافة الفاعلين (أي الدول بالنسبة إلى ويندت) التي تعمل وفقا لدلالات مختلفة. فالفوضى ستصبح ليس فقط مجرد معطيات بل ستكون ثقافة ناتجة عن تفاعل الدول. يتحدث ويندت عن ثلاث ثقافات: ثقافة الفوضى كما روج لها توماس هوبز Thomas Hobbes (أي الثقافة القائمة على فكرة حالة الحرب بين الدول)، وثقافة جون لوك John Locke (المبنية على أساس التنافس) وثقافة إيمانويل كانط Emmanuel Kant (التي تنبني على قيم الصداقة وما تتضمنه من ضمانات بعدم قيام أي دولة بشن مواجهة باستخدام الأسلحة).

ما وراء تأثيرات البنية

يُفضِّل تحليل النسق المنهجي التفاعلات بين الوحدات السياسية. ومع ذلك قد يؤثِّر التدبير المزدوج في الاستدلال العقلي. فمن ناحية، تنتج هذه التفاعلات حصريا من تقاسم قدرات السلطة. من ناحية أخرى، فإن الوحدات السياسية ستكون هي الجهات الفاعلة الوحيدة. ووفقا للقول المأثور بأن النظريات الجيدة تنتشر عن طريق تبسيط الأمور، فقد يشارك هذان الخياران طواعية في إرجاع هذا الواقع الدولي إلى مجرد بعض العوامل التأسيسية. ولهذا فإن تحليل النسق المنهجي بوصفه مصدرا للتفكير في الحرب لا يمكن أن يقتصر على هذه العوامل التأسيسية. فالنظام الدولي له بعدان آخران: خصائص ومكونات، فيتداخل البعدان لفهم حقيقة الحرب.

الحروب وطبيعة النظام

من الصعب وضع ترتيب لنهج العلاقات الدولية الذي يقترحه ريموند آرون ضمن التصنيف الحالي، بما في ذلك الواقعية (سواء الكلاسيكية أو الكلاسيكية الجديدة)[32].

يظهر هذا التميز أيضا من خلال طريقة التعامل مع النظام الدولي، حيث يُقدم السلام والحرب بين الدول العديد من الأدوات لفهم هذا النظام ولكن، على عكس والتز على سبيل المثال، يرفض آرون تقييد هذا النظام في الحدود المُكونة لعلاقات القوة، أي تقسيم السلطة. يصر آرون (على البعد الثاني بالغ الأهمية أيضا في نظره لفهم الحروب: أي طبيعتها. قد تكون هذه الطبيعة إما متجانسة وإما غير متجانسة:

أقول إن الأنظمة المتجانسة تعني تلك الأنظمة التي تنتمي إليها الدول

المتشابهة والتي تخضع للمفهوم السياسي نفسه. أما الأنظمة غير المتجانسة، على العكس من ذلك، فهي الأنظمة التي تنتظم فيها الدول وفقا لمبادئ أخرى وتطالب بقيم متناقضة[33].

يهدف هذا البعد إلى تحديد التقارب بين الأنظمة السياسية من منطلق القيم أو، على نطاق أوسع، من حيث الدور الذي تمارسه الثقافة أو الآداب. من الصعب جدا التعامل مع هذا البعد على المستوى المنهجي[34]. ومع ذلك، يحدد آرون العديد من العلاقات. فالتجانس ضمان لمزيد من الاستقرار، إذ إنه يحد من العنف الذي تؤيده الدول. كما أنه يحول دون تفاقم الكراهية التي تجعل من الآخر عدوا يستحيل التفاوض معه. كما يضمن القدرة على التنبؤ بمواقف الحكام. وعلى العكس يفضي عدم التجانس يفضي إلى اشتعال الحروب من دون أن يكون هناك تقاسم لقواعد مشتركة.

إن المثال الذي يجسد تأثير طبيعة النظام الدولية في التفاعلات الاستراتيجية، والذي يتوافق مع ما حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، يمكن تفسيره من خلال الحروب الثورية آنذاك وحروب الإمبراطورية التي نتجت عن عدم تجانس النظام الدولي الأوروبي الذي أدخلته قيم الثورة الفرنسية.

في البداية، لم تسبب الثورة الفرنسية التدخل المسلح كما أكد ذلك إعلان الجمعية التأسيسية في 22 مايو 1790. ولكن بتأثير من الجيروند Gironde، أُصدر مرسوم 19 نوفمبر 1792 الذي أقر مبدأ الأخوة القلبية الذي يُعَدُّ الباعث الرئيسي لنشر مبادئ النظام الجديد. وقد شكلت هذه الحرب الشاملة ضد الملوك ضرورة ليس فقط من أجل بعث الجمهورية الشابة، ولكن أيضا، وبشكل خاص، من أجل مساعدة «كل الشعوب التي تريد استرداد حريتها». ولأن الحرب مرتبطة بثورة شعبية في حدود ما يسمح به النظام الجمهوري، فإن هذا القرار يكشف عن أهمية العامل الأيديولوجي في اندلاع الحروب في هذه الفترة. في الجانب الآخر فإن المؤتمر الأوروبي الذي أُعلن عنه في فيينا في العام 1815 على أنه نظام دولي إنما يطمح بالدرجة الأولى إلى استعادة التجانس الدولي المفقود: النظام الملكي. ولأنه يسيطر عليه المحافظون، فقد أراد مترنيش Metternich أن يكون أكبر مهندسي هذا النظام الجديد الذي يصفه بالحفلة الموسيقية. وقد

جاء اقتراح فكرة الحفلة بغرض التغلب على أي تحالف بسيط من أجل تسليط الضوء على التضامن من منطلق قِيَمي.

إن دراسة الأثر المترتب على طبيعة النظام الدولي فيما يتعلق بالحروب المعاصرة ليست بالأمر السهل؛ لأنه من الصعب وضع توصيف دقيق لهذه الطبيعة. لا يتضمن النظام العالمي بعدا واضحا سواء كان متجانسا أو غير متجانس. وهكذا تؤيد الدول الناشئة مثل الصين الرأسمالية، حيث يوجد تقارب كبير مع القوى الغربية، في حين أن المؤرخين الاقتصاديين يؤكدون منذ عقود عدم التوافق بين قيم الحضارة الصينية والرأسمالية. بالإضافة إلى ذلك، تقبل هذه الجهات الفاعلة الدولية قواعد اللعبة الدولية كما هو محدد في مبادئ وستفاليان Westphalian. تُعتبر مبادئ الاستقلال الوطني والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أساسية من جانب قادة هذه الدول: الأمر الذي يدل على التزام التنشئة الاجتماعية بالقيم السياسية الغربية النابعة من الحداثة الأوروبية. ومع ذلك، لاتزال الازدواجية وحتى حدة التوترات ذات دلالة معيارية. ولهذا تدعو العديد من القوى الغربية إلى إعادة وضع تعريف لمبررات التدخلات المسلحة باسم حماية حقوق الإنسان، كأحد مبادئها التأسيسية[35].

بيد أن الدول الناشئة تعبر عن انتقاداتها لهذه الأفعال التي تعتبر، من وجهة نظرهم، تدخلا مُقنّعا في صورة تدخلات لأغراض الإنسانية. إن هذه الاختلافات في التفسير المرتبطة بمفهوم القانون والقيم تعتبر العامل الذي يجب أن يُؤخذ بعين الاعتبار لفهم حقيقة الحرب.

الحروب ومُكونات النظام
وفقا لميشيل بريشر Michael Brecher

من الخطر أن نعتقد أن الأفيال أعضاء وحيدة في النظام، ومن الخطر أيضا أن نتجاهل السناجب التي تنخدع في هذه الفرضية المضللة والتي تقول إن جميع أفعالها مرتبطة بأفعال الأفيال[36].

على عكس المفاهيم المستوحاة من النهج الواقعي، فإن هذه الملاحظة تعد أمرا ضروريا. غالبا ما يُظهر تاريخ الاستراتيجية الحالات التي تتصدى فيها الجيوش المنظمة لمقاومة ولمواجهة فاعلين أقل في العدد وأضعف في القدرات. فالقوة لا تصنع

كل شيء. ولاتزال الحالتان العراقية والأفغانية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين توضحان هذه الظاهرة الحديثة. إن عدم قدرة الولايات المتحدة على تحقيق أي انتصار استراتيجي أو سياسي يكشف عن مكمن الضعف لدى الفاعل الدولي الذي يتمتع بأفضل الموارد المادية والميزانية. ولذلك لا يشتمل النظام على دول فقط، أي الوضع الذي يدخل في نطاق وصف البعد الثالث والذي نقترح أن نسميه «المُكوِّن».

هذا المُكوِّن (من ناحية رقته أو سُمكه) لا يشير إلا إلى عدد الجهات الفاعلة. ولأن طبيعته قد تكون سلسة وقد تكون خشنة، فإنها ترتبط أيضا بطبيعة الجهات الفاعلة في النظام الدولي.

تعتمد خشونة النظام على وجود فاعلين غير دوليين في اللعبة: الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات والمؤسسات والكنائس وحتى على مستوى الأفراد. يُقصد بكل هؤلاء الفاعلين «المجتمع المدني» وفقا لمفهومين اثنين: أن يُوضع تعريف لهذا المجتمع المدني من خلال المصطلحات الحديثة التي يفرضها نموذج الأنانية الشاملة (أي التصرف وفقا للمصلحة الخاصة لمجموعة ما)، أو أن يُخلَط بين مصطلح المجتمع المدني ومفهوم المجتمع السياسي (أي التصرف وفقا للمصلحة العامة للجماعة، ويُقصد هنا المصلحة الإنسانية). يستمر تعداد هذه الجهات الفاعلة في النمو كمنظمات غير حكومية تتمتع بصفة المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (أقل من 400 جهة فاعلة في العام 1989 في حين يبلغ عددها اليوم نحو 2500).

لهذا المُكوِّن الخشِن تأثيران في الرهانات الاستراتيجية المعاصرة. فأولا، يعمل هذا المُكوِّن على إثراء، بل يهدف إلى تغيير، أولويات جدول الأعمال العالمي ذات الصلة. وعند الحديث عن الأنظمة الفرعية (المرتبطة بطبيعة الرهان الذي يُميز النظام السياسي الاستراتيجي)، فإن استنفار هذه الجهات الفاعلة غير الحكومية يُعزِّز وجود عملية ذات مسارين: المسار الأول يتفق مع توسيع نطاق الأمن، أي النظر في التهديدات غير العسكرية (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية... إلخ)، والمسار الثاني يرتبط بتعميق مفهوم الأمن، الذي يمكن تلخيصه في الفكرة التالية: لم تعد الدولة هي مرجع الأمان الوحيد والفريد. إن تحرير الإنسان من الخوف (freedom from

fear) وتحريره من العوز (freedom from want) أصبح الهدف الرئيسي. تُشجع هذه التحولات على ظهور سياسات تصب في مصلحة الأمن البشري. لقد رُوج لهذه السياسات في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) للعام 1994 الذي ينص على «أن الأمر لا يتعلق بقضية التسليح، ولكنه يتعلق بقضية حياة وكرامة الإنسان»[37] التي تتطلب، علاوة على ذلك، التعاون بين الدول والجهات الفاعلة ذات الطبيعة المتنوعة[38].

الأمن البشري هو أيضا في صميم مبدأ المسؤولية من أجل الحماية الذي صاغته اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة في العام 2001، والتي حُددت خصائصها في إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2005. وبعيدا عن كونها مقتصرة على مصدر جديد للتدخل المسلح، فإن المسؤولية من أجل الحماية هي أولا وقبل كل شيء أداة للوقاية يجب على الدول دمجها في سياساتها الأمنية الداخلية الخاصة بها.

ومن ثم، فإن تحليل مُكوِّن النظام يجعل من الممكن إبراز وجود الجهات الفاعلة المتمردة[39]. هناك المتمردون وهناك المحتجون على النظام الدولي الذين يتبنون سلوكيات عنيفة أو إجرامية. وبالطريقة نفسها التي يستخدمها الأقوياء، فإن المحتجين يبثون مفاهيم طموحة[40] تستقي مادتها من المراجع التي تُدخَل تعديلات عليها أو من المراجع المُغرِضة. هذه هي حالة الشبكات الإسلامية الأصولية الجديدة مثل تنظيم القاعدة وفروعه المختلفة (على الرغم من أن الأداء الداخلي يختلف نتيجة للمركزية العقائدية والإجرائية)[41] ومن هنا كانت الحاجة إلى التفكير في الآثار المترتبة على إدراج (أو عدم إدراج) هذه الجهات الفاعلة[42].

ما بعد القطبية الأحادية

منذ تسعينيات القرن الماضي، كان أحد النقاشات المركزية المرتبطة بالتحليل المنهجي المعاصر يُركز على صياغة توصيف للوضع الدولي الحالي.

إن مفهوم أحادية القطبية التي حُوفظ عليها بسبب وجود فرق كبير في القوة يصب في مصلحة الولايات المتحدة[43]، وأيضا بسبب القيم التي تحملها

هذه الأخيرة[44]، يُعارض سيناريو تعدد الأقطاب الذي انتعش من جديد[45] أو النسق الهجين من الأحادي والمتعدد الأقطاب[46]. ويجب ألا تتصف حيوية هذه المناقشة بالغموض. فبعيدا عن العقبات المنهجية والإجرائية التي يواجهها أي تحليل كلي، يغدو من الضروري دمج عوامل أخرى مغايرة لتوزيع فاعلية القوة، مع الأخذ في الاعتبار أن النظام يُعتبر بمنزلة واجِهة من بين أوجه أخرى يمكن من خلالها فهم الحرب.

5

التاريخ العسكري أداةً للتحليل

لوران هينينغر Laurent Henninger

لماذا وبأي كيفية يجب أن يكون التاريخ العسكري، اليوم، جزءا من الأدوات التحليلية الفكرية في المجال الاستراتيجي أو فيما يتعلق بالفن العسكري؟ الواقع أن الحروب لم تعد تُشبه قط الصراعات العالمية الكبرى في القرن العشرين، أو بالأحرى الحروب النابليونية أو حتى الحروب السابقة لها. فمنذ عدة عقود خَلَت، لايزال الحديث متواصلا عن الحروب المتعاقبة لإنهاء الاستعمار وحروب العصابات والحملات الإرهابية وما يسمى بالصراعات «غير المتماثلة» أو ما يسمى بعمليات «حفظ

«أظهرت حروب إنهاء الاستعمار أن جيوش الدول الغربية وجماعات حرب العصابات كانت في معظمها غير مجهزة بشكل كاف. إضافة إلى ذلك عاد الوضع الراهن للحرب الباردة إلى الواجهة حيث ظل السلاح تحت سيطرة الجيوش الكلاسيكية المعتبرة وخصوصا في أوروبا»

السلام»، ولكن نادرا ما نتحدث عن الاشتباكات بين الجيوش التقليدية. إن تقنيات الأسلحة التي تستخدمها مختلف الأطراف المتحاربة لها قوة وقدرة فتّاكة، ويبدو أنها قد خلّفت وراءها أسلحة ترجع إلى الحربين العالميتين ويمكن لها أن تندرج أحيانا ضمن أدب الخيال العلمي. وأخيرا فإن وجود الأسلحة النووية – وما يتعلق بها، بالإضافة إلى استراتيجيات الردع - قد يوحي بأن الدول التي تمتلكها لا يمكن أن تشتبك بعضها مع بعض بشكل مباشر. ويبدو أن الجيوش لم تعد لها وظيفة إلا أن تكون كالأداة «الشرطية المختصة بالعلاقات الدولية». ولكن ما الفائدة، إذن، من إعادة النظر في معارك حرب المائة عام وحملات بونابرت في إيطاليا والهجمات الألمانية في مارس 1918 أو عملية باغراسيون[1] Bagration في يونيو ويوليو 1944؟ لقد تغيرت أشكال الحرب وتغيرت وسائلها أيضا - بشكل جذري - وكذلك ظروفها وحتى طبيعتها. لماذا، إذن، يتحمل العقل عبء دراسة «دروس من التاريخ»، ولماذا، في كل الأحوال، يتحمل المخاطرة الجسيمة بسبب الإعداد لتلك الحرب السابقة؟

منذ فترة زمنية طويلة - تصل إلى عدة قرون – كان التاريخ العسكري يعد، على وجه الدقة، المنهج الفكري الوحيد الذي يسمح بدراسة الاستراتيجية وفن الحرب انطلاقا من بناء أفكار المناورة وصولا إلى التخطيط الكامل للعمليات. لقد كان التاريخ العسكري حقيقة أداة للتدريس ولبدايات التنظير. وكان على جميع قادة الحروب قراءة الكلاسيكيات العسكرية القديمة. وفي وقت لاحق، أُضيفت دراسة المعارك ومؤلفات كبار القادة في القرنين السابع عشر والثامن عشر للتاريخ العسكري. وبطبيعة الحال بعد العام 1815، أُدرجت دراسة الحملات والمعارك النابليونية باعتبارها نوعا من الدراسات شبه العامة التي يستحيل الفِكاك منها. ومع مرور الوقت وباستمرار الحروب، زادت قائمة الأمثلة التاريخية التي تجب دراستها بشكل أو بآخر وفقا للظروف الإقليمية. ومع ذلك، في العقود التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية، شهد التاريخ العسكري، بشكل عام، تراجعا ملحوظا؛ يصل إلى حد الاضمحلال التام. ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة ليس فقط في الوسط الأكاديمي، الذي بدأ بالفعل التخلي عنها في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بل داخل النطاق العسكري أيضا. لقد انتصرت التقنية ومعها الجيوش «الصناعية» والمُمَيكَنَة بالإضافة إلى المهندسين والمديرين المغرورين الذين يعتبرون أن الزمن قد عفّى على هذه

المناهج، إذ إنه عصر مكاتب الأبحاث الصناعية وسيناريوهات الحرب النووية التي تعتمد على البرامج الحاسوبية. لقد أظهرت حروب إنهاء الاستعمار أن جيوش الدول الغربية وجماعات حرب عصابات كانت في معظمها غير مُجهزة بشكل كاف. إضافة إلى ذلك، عاد الوضع الراهن للحرب الباردة إلى الواجهة حيث ظل السلاح تحت سيطرة الجيوش الكلاسيكية المُعتبرة وخاصة في أوروبا.

في الوقت نفسه، انتشرت الثورة المعرفية الحقيقية التي قلَبت المنهج التاريخي رأسا على عَقِب في الأوساط الأكاديمية. لم يعد تاريخ الفعل العسكري نفسه كما كان يُمارس بطريقة أو بأخرى منذ القرن الثامن عشر من دون تغيير، لقد تم تجاوزه من قِبَل ما يسمى «بمدرسة الحوليات» ومن ثَمَّ كان الاستغناء عن هذا الحقل التاريخي داخل أروقة الجامعة وفي مجال الأبحاث.

من الضروري الآن أن ندرك أن مُعارضي التاريخ العسكري كان لديهم من الحجج القوية ما يسمح لهم بمعارضة منهج غير مُتطور ومبنيّ على أسس معرفية فاشلة: يتعلق الأمر بمذهب وضعي ليس له أثر عميق يتعرض لإشكاليات ثانوية بحيث يسلط الضوء بشكل هزلي على أحداث تجري في غير سياقها؛ إذ إنه يؤمن في كثير من الأحيان، وبشكل ساذج، بالدور الذي يتمتع به القائد... إلخ. كل ذلك في خدمة تاريخ خطّيّ وكثيرا ما يكون مكرّسا لتقديم «دروس مستفادة». بينما في الواقع، أن التاريخ العسكري لم يتجاوز قط النموذج المثالي الذي كان سائدا في العصور الوسطى.

ومع ذلك، إذا جُدِّد المنهج التاريخي اليوم بصورة جوهرية، فقد بدأ التاريخ العسكري أعماله الطويلة في التحديث، إلى حد كبير، ولم يعد من الممكن إزالته من الدراسات الاستراتيجية والعسكرية. ولأن التاريخ العسكري اليوم يمكن أن يتكيف وأن يعمل على دمج مساهمات أكثر من ثمانين عاما تتعلق «بالتاريخ الجديد»، فقد تُوسِّع في حقل دراسة هذا التاريخ بشكل كبير. لقد أضحت الإشكاليات الاجتماعية المرتبطة بتاريخ الجيوش وتكويناتها المختلفة محل دراسة أبحاث كثيرة - بحيث يمكن أن يُعد هذا النهج بداية لثورة في مجال التاريخ العسكري تعود إلى سبعينيات القرن الماضي. ولهذا فإن العلاقات بين القوة العسكرية والسلطة السياسية، فضلا عن الأدوار الاقتصادية والصناعية والمالية للجيوش والحروب، تُشكل أيضا حقولا خصبة

للدراسة. يمثل التأثير المتبادل بين الجيوش والعالم المدني في جميع الجوانب موضوعا لعدد كبير من الأبحاث في السنوات العشرين الماضية؛ حيث تعلق الأمر من جديد بإشكاليات النظام الاجتماعي والثقافي والفني. من هذا المنطلق، فقد مهّد تاريخ التمثُلات والعقليات الطريق لدراسات جديدة متخصصة، لاسيما فيما يتعلق بتصور العدو أو العلاقة مع الموت.

أطلق المؤرخ البريطاني جون كيغان John Keegan في العام 1976، في كتابه الموسوم بـ «علم تشريح المعركة»، أبحاثا تتعلق بقصة لأحد الجنود البسطاء في خضم فوضى حرب لا تنتهي، الأمر الذي أدى إلى اغتناء هذه الأبحاث حاليا بالمساهمات التي يقدمها الطب النفسي وكذلك العلوم المعرفية. وعلى استحياء، بدأ تاريخ القيادة في تحرير نفسه من رؤية بطولية من أجل التركيز على إجراءات صُنع القرار المعقدة، وخاصة على المستوى السياسي - العسكري وعلى مستوى الدول الكبرى.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ازدهر عصر تاريخ الاستخبارات وجهاتها الفاعلة وأفرعها وعملياتها. لهذا لا يمكن دراسة التسليح فقط من وجهة نظر فعاليته المفترضة وعملية انتشاره، ولكن أيضا من وجهة نظر الإنتاج الصناعي أو التمثيل الثقافي الذي يحدثه هذا التسليح. فالمعارك والحملات والعمليات التي لا يتعرض لها التاريخ العسكري الجديد، تُشكل بدورها موضوعا للبحث يُغطي جميع العصور، وفي بعض الأحيان يعمل على تجديد معرفتنا بهذه الأحداث بشكل جوهري. وبطبيعة الحال، فهذه الأمور كلها ذات صلة بطبيعة القوات البرية وكذلك القوات البحرية والجوية. ولأن هذا الكم من المعارف في تزايد مستمر، وبلا انقطاع – ولايزال يأتينا من مصادر تنتمي في أغلبيتها الساحقة إلى العالم الأنجلوساكسوني – ولأنه من الممكن أو من الضروري أن تقدم هذه المعارف منفعة للخبراء في مجال الدفاع، فإن البحث عن «دروس» افتراضية تُعتبر لا قيمة لها أو خطرة على الأرجح بما أن التاريخ - فضلا عن الحرب - ليس علما دقيقا.

على الرغم من المجازفة بتوضيح ما هو غني عن البيان، فمن المناسب قبل أي اعتبار آخر أن نُذكّر بأن التاريخ العسكري – وحتى التاريخ بشكل عام، بما أن التاريخ العسكري هو في المقام الأول مجرد تاريخ ليس إلا – يسمح بمعرفة مسرح العمليات بالتوازي مع الجغرافيا (بكل مكوناتها: المادية والبشرية والاقتصادية

والسكانية والاجتماعية والسياسية... إلخ). والدراسة التفصيلية للقوات على الأرض وكذلك أنظمتها في ميدان المعركة. وبذلك يمكن أن يكون هناك اتصال بقائمة الأدوات الفكرية المعلوماتية بما يعني وجود مجال للمنهجيات مُتشابه بشكل قوي: كما يذكر أومبرتو إكو Umberto Eco «إن كل بحث يتمتع ببِنية شُرَطيّة». في هذه العبارة السابقة، نستطيع أن نفهم ما تفكر فيه مختلف الجهات الفاعلة في الصراع، وخاصة ما يتعلق بالخصوم، من حيث الأفكار المسبقة والمعتقدات والشكوك أو اليقين والتمثلات العقلية والفكرية والأهداف... إلخ. إن المعرفة الذكية بالتاريخ يمكن أن تساعد في منع الخطأ الكبير المزدوج الذي يقع فيه القائد الاستراتيجي والتكتيكي: إنه نوع من مرض التوحد الذي يسبب بطريقة مُلتوية إخفاء حقيقة الاستراتيجية التي تتعارض مع العديد من الرغبات والتي لا تتضمن الانتشار الأمثل لآلياتها، ولا حتى ما يسميه المحلل النفسي «الإسقاط» بما يعني حقيقة أن تُنسَب إلى الآخر الصفات الذاتية التي تخصها كالسمات والأداء.

وبشكل أكثر واقعية، يجب على المرء أن يتساءل عن كيفية عمل المحللين الاستراتيجيين المتخصصين في شؤون الشرق الأوسط إذا لم يكونوا على دراية بما كانت عليه اتفاقات سايكس بيكو Sykes-Picot.

إن الاعتقاد بوجود «دروس» من التاريخ يعني الاعتقاد بوجود «دروس» مماثلة من الأدب. علما بأن هذا الأخير يعتبر مصدرا للتجربة وليس «للدروس»، وأن التجربة هي المُنتَج الذي لا يُقدر بثمن في أي مجال - كفن الحرب - يهتم «بالعلم التجريبي على الرغم من استحالة إجراء التجارب»[2]. ومع ذلك، إذا لم يوجد ما يمكن أن يحل محل التجربة الحقيقية، فإن دراسة التاريخ العسكري يمكن أن تساعد، إلى حد ما، في سد هذه الفجوة بشكل جُزئي. خاصة أن هذه الدراسة توضح حقيقة الحرب، كما قال كلاوزفيتز، التي تُشبه الحرباء وحقيقة المظاهر المُتغيرة التي تتشكل فيها والتي تعتبر لا نهائية، فإذا لم يكن هناك سوى الدرس الواحد الذي يمكن أن نتذكره من التاريخ، فسيكون من دون شك هذا الدرس. علاوة على ذلك، يجب اعتبار هذه «التجربة غير المباشرة» بمنزلة توضيح لهذه الصفة اللامتناهية، أي أنها تعني التوضيح الذي يجب أن يخضع للتحليل النقدي: لأن الخصوصية التي تدعو إليها الممارسة التأريخية تعني البحث المنهجي عن المدلولات السياقية بحيث

يستطيع المؤرخ التعرف على انفراد كل حالة بخصوصيتها، علما أن البحث عن أوجه الشبه السهلة لا فائدة منه، وأن هذه الخصوصية، بطبيعة الحال تشكل في آن واحد، قوة التاريخ وحدوده. فإذا كان المؤرخ يعلم بعدم وجود الحتمية، فإنه يعرف وجود محددات تَتّسم بالقوة إلى حد ما، وأن آثارها يمكن ملاحظتها وفقا للظروف الخاصة. وحيث إن الأحداث والإجراءات تشكل موضوع التحليل التاريخي، فمن المناسب تجنُّب استخلاص الحقائق العامة جدا، فضلا عن افتراض «الأدلة».

إن أحد أهم المشاريع التأريخية الواعدة في السنوات الأخيرة هو تاريخ العالم (World History)- الذي تُرجم بتصرُّف إلى الفرنسية على أنه «التاريخ الكوني»، وفي بعض الأحيان «التاريخ المُعولم».

يهدف هذا المشروع إلى دراسة العلاقات بكل أنواعها (الاقتصادية والثقافية... إلخ) بين مختلف المناطق الحضارية على مر التاريخ. إذ إن هذه الدراسة تُبيّن لنا، على وجه الخصوص، أن ما نطلق عليه اليوم عولمة كان قد ظهر منذ العصر الحجري الحديث، وأن التفاعلات المباشرة أو غير المباشرة بين هذه الفضاءات كانت أكثر بكثير مما كنا نعتقد فترة طويلة. كما أنها تذكرنا أيضا بأن تاريخ البشرية لا يمكن اختزاله في تاريخ الغرب. في الوقت الذي تشهد فيه هذه العولمة تسارعا عظيما بحيث يكون للدول والشعوب غير الغربية حضور دائم وقوي وتحاول جاهدةً الطعن في هذا النظام العالمي الذي وُلد قبل بضعة قرون أو حتى لكي تصبح قوى عالمية، تكون لعمل هذه المدرسة التاريخية أهمية قصوى. في المجال العسكري، نعلم أن هناك ثقافات أخرى للحرب موجودة بحيث تُفسّر على المستوى الاستراتيجي، وكذلك على المستوى التكتيكي وأيضا على مستوى تكنولوجيا الأسلحة. أخيرا، بالمقارنة مع النماذج الغربية للحرب، تُظهِر هذه الثقافات منذ أمد بعيد مرونة - وأحيانا تفوقا - يجب علينا اليوم إعادة اكتشافها إذا أردنا توسيع فهمنا للظاهرة الحربية.

يهدف تاريخ الأفكار والنظريات العسكرية بالفعل إلى صقل وتحديد وإعادة تعريف المفاهيم التي كان يُعتقد أنها محددة بشكل تام، فضلا عن تتبع أصولها. وهكذا، فمفهوم الحرب الخاطفة (Blitzkrieg) الشهير، الذي اسْتُعير من الكتابات الصحافية واستخدمه العديد من المؤرخين على مدار السنوات العشرين الماضية ويجب الخلاص منه من الناحية المنهجية، يُثبت أن مفهوم هذا المصطلح لم يتبلور

أو يظهر في الكتابات الحزبية الألمانية في ثلاثينيات القرن الماضي أو حتى في خطط حملة فيرماخت (Wehrmacht) في ربيع العام 1940. إن أحدث الأبحاث الأمريكية عن نشأة وتطبيق مفهوم الفن التشغيلي (المستوى التنفيذي للحرب) داخل الجيش الأحمر ثم في داخل الجيش السوفييتي يسلط الضوء على واحد من أعظم الاختراقات النظرية في تاريخ الفن العسكري.

إن مثل هذه الأعمال تسمح ليس فقط بإعادة قراءة وإعادة النظر في أحداث القرن الماضي بشكل دقيق (بل حتى بشكل غير مباشر)، ولكن أيضا بالتفكير بشكل أفضل في طبيعة وظروف الحرب الآلية الحديثة. الدقة الشديدة ضرورية بالفعل عند تعريف المفاهيم التي نستخدمها في سياق التحليل الاستراتيجي أو العسكري وفي رفض الامتثال لهذا الشرط الذي يُسبب ارتباكا في التفكير، ومن ثم في الاستدلال العقلي. مازال هناك عمل مماثل يتعيّن علينا القيام به نحو مفاهيم تُستخدم على نطاق واسع اليوم، ولكنها في الواقع تبدو غامضة وهشة للغاية، ولهذا يجب علينا أن نتفحصها بحذر ولا سيما تلك المتعلقة «بالحرب الشاملة» و«المعركة الحاسمة» و«الثورة العسكرية» أو «حرب العصابات».

على الرغم من أن مفهوم «الثورة العسكرية»، في حد ذاته، يثير الجدل، فإنه ربما يُمثل أحد أغنى وأهم المفاهيم؛ لأنه يفتح النوافذ على عديد القضايا، كما يدعو إلى خلق تفكير منهجي للظواهر؛ عن طريق تحديد نسب وأولويات ظهور وانتشار التقنيات عبر التاريخ، وكذلك من خلال السماح بفهم كيفية عمل هذه الأدوات، مع التركيز الدائم على إمكانية تداخلها المستمر مع ديناميكيات معقدة، حيث تتطور التكنولوجيا بالتفاعل العلمي المتواصل مع التكتيك والاستراتيجية والاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع، وحتى مع الثقافة وعلم الإنسان(*)، والحقيقة أنه لن يكون ممكنا فهم ظهور وانتشار الأسلحة النارية منذ مطلع القرن الرابع عشر إذا اقتصرت الدراسة على التقنية فقط، لأن هذه الظاهرة كانت على الأقل - إن لم تكن على الأكثر - تكتيكية (الصعود المتزايد في قوة المشاة) واجتماعية (تسليح قوات المشاة الشعبية) واقتصادية (إنشاء نظام ضريبي يهدف إلى جمع الأموال

(*) الأنثروبولوجي. [المحرر].

اللازمة لشراء الأسلحة الجديدة) وسياسية (تركيز السلطات في أيدي أجهزة الدولة القوية التي كان من الضروري بناؤها) وإنسانية (إدخال تعديل على طبيعة شجاعة المحاربين) وثقافية (كيف يمكن تفسير نجاح الأسلحة غير الفعالة على مستوى العالم اليوم مقارنة بأسلحة الرماية الأخرى في ذلك العصر؟).

وهكذا يكشف لنا التاريخ العسكري الجديد إلى أي درجة يمكن للحرب أن تمثل الظاهرة الشاملة التي يجب التفكير فيها وتحليلها وتصورها بصفتها ظاهرة، مادامت تُشكل ليس فقط الأحداث السياسية بل والمجتمع بكامل مكوناته، وأيضا بكل تفاصيله الدقيقة الواقعية التي تشهدها الحياة اليومية.

إن هذا التاريخ يثبت لنا أن الظواهر العسكرية والحربية تعتبر، في الوقت نفسه، من نتَاج ومن أحد مصادر الخصائص المجتمعية. إذ يكشف عن مدى تعقيد الظروف ويُظهِر أن المنطق العسكري ليس عسكريا بشكل مطلق. من هذه المنطلقات، ربما يمثل التاريخ العسكري أحد أفضل المداخل إلى التفكير الاستراتيجي. وبالنظر إلى هذا التاريخ على أنه أداة لاكتساب رؤية، نجد أن مفهوم «الثورة العسكرية» يساعد أيضا على إدراك موقعنا في أثناء وقوع الحدث التاريخي: فهل يُعد التغيير الذي نشهده حاليا بالحجم والعمق المماثلين لحجم وعمق ما حُدِّد من قبل؟ أم أنه مجرد تعديل داخل عملية كبيرة بدأت بالفعل؟ وبالطريقة نفسها، هل يسمح لنا التاريخ بجعل التغييرات من قبيل الشيء النسبي: ألا يمكن أن يكون الشيء الذي نعتقد أنه جديد جدا مجرد حالة إضافية أو ظاهرة لوحظت بالفعل؟ أو، على العكس، ألا يمكن أن يكون الشيء الذي يُعتبر عاديا شيئا جديدا في واقع الأمر؟ من الواضح إذن أن التاريخ يمكن أن يُعتبر من دون شك العِلم الذي يدل على الحدث الذي يستغرقه الزمن الحاضر أكثر من مجرد كونه علما يتعلق بالزمن الماضي الذي انتهى نهائيا.

الواقع أن النهج التاريخي لا يتقهقر، إذ إنه لا يَغوص، كما يُعتَقد كثيرا، في أعماق الماضي للبحث عن إجابة عن أسئلة الحاضر. إنه يرفض الآراء الحتمية وخاصة المتشابهات السهلة أو الرخوة. بمشاركة غيره من التخصصات، فإن التاريخ يقدم لنا، عن طريق جلب المعارف التي تتعلق بعلم أنساب الأشياء أو الأحداث، فهما جيدا لطبيعته ولتفاعله مع العالم من حوله من أجل أن يكون أكثر قدرة على التصرف حياله. لكنه لا يسند إلى صيغة سحرية تحول دون أن يؤدي المُحَلِّل عمله الدؤوب والمنهجي والمتعدد التخصصات.

6

المعالم المكانية للفعل الاستراتيجي: الوضعية والمساهمة الجيواستراتيجية

أوليفييه زاييك Olivier Zajec

> «لا يمكن أن تتحرك قطع الشطرنج فوق رقعة الشطرنج، إذ يجب أن نأخذ في الاعتبار تشابك المربعات والخانات الفارغة والمملوءة والمسافات وامتداد المربعات»

يمكن تعريف الاستراتيجية، وفقا للمفهوم المتعارف عليه عند الجنرال أندريه بوفر André Beaufre، بأنها «جدلية الرغبات التي تنزع إلى استخدام القوة لتسوية صراعاتها»[1]. حيث تتصادم رغبات الأطراف المعنية وكذلك استخباراتها وقراراتها وقدرتها على استشعار توقعات بديهية في سياق منطق الصراع المزدوج. فمن خلال هذا الصراع المزدوج - ووفقا لمفهوم كلاوزفيتز عن الصراع المزدوج (Zweikampf Clausewitzien) الذي يحتدم بين الطرفين - يهتم الخصوم، على الرغم من شح وغموض

المعلومات الحربية والآثار غير الخطية «للتوتر» (أو للاحتكاك)[2]، بالاحتفاظ بحقوقهم في الضربة الأولى مع محاولة كل منهم أن يفرض على الآخر الحل السياسي الذي يعتبره الأكثر انسجاما مع مصالحه الخاصة. إن وجهة النظر الحوارية المركزية جدا لن تكون كافية لرسم استراتيجية كاملة المعالم: فالاستراتيجية تعني وجود توازن دائم بين «الغايات» السياسية الشهيرة والوسائل العسكرية المستخدمة لتجسيد هذه الغايات. إن «صراع الإرادات»، الذي لا يمكن تجسيده، يعتبر أيضا مثل النشاط العملي أو التمرين العنيف الذي يجب أن يُترجَم بشكل سريع على أرض الواقع من خلال الصدمة والنيران والمناورة.

وترتبط هذه الاستراتيجية خلال استخدام القوة التي تضمن خصوصيتها - بعدد من الاعتبارات ذات طبيعة مادية وإجرائية، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار أيضا الوضع المادي الذي يحدد إلى حد كبير عمل المناورات التي تنمي وتطور الاستراتيجية.

وقد ذكر صن زي Sun Zi منذ خمسة قرون قبل عصرنا الحالي أن «الذي لا يملك تصورات عن الغابات والجبال والممرات والمستنقعات لا يمكن أن يعزز من قدرات قواته»[3]. وبعبارة أخرى، لا يمكن أن تتحرك قطع الشطرنج فوق رقعة الشطرنج، إذ يجب أن نأخذ في الاعتبار تشابك المربعات والخانات الفارغة والمملوءة والمسافات وامتداد المربعات. مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حاول رئيس هيئة الأركان الأمريكية، الذي أصبح مسؤولا عن الطموح الاستراتيجي الكبير على المستوى العالمي، تسليط الضوء على ضرورة مراقبة التطور السياسي للأراضي الممتدة الأوروآسيوية (eurasiatique) بالاستخدام الأمثل للمعطيات المكانية: فإذا كانت أوروبا الغربية قد فقدت استقلالها، وفقا لتحذير هيئة الأركان المشتركة في العام 1946، «[...] فإن أقصر وأكثر الطرق المباشرة لمهاجمة أعدائنا ستكون ممنوعة علينا بالتأكيد»[4]. سواء تعلق الأمر بنطاق صغير أو كبير، فإن ما يسمى بالبعد المكاني للاستراتيجية يعد مكونا أساسيا، إذ لا يمكن استبعاده من قبل القائد الاستراتيجي الذي يجب عليه أن يمنحه المكانة البارزة من خلال استدلاله العقلي انطلاقا من المستوى التكتيكي إلى المستوى الاستراتيجي، وأيضا بالتوازي مع الطرائق المنهجية وأدوات التفكيك الخاصة بالتشفير التاريخي والثقافي أو التقني.

هذه الديمومة الوظيفية للعلاقة المكانية- الزمانية التي تقع في صميم العملية المعرفية الخاصة بالاستراتيجية لا تمنع من إدراك أن التقدم التقني المتسارع في هذه الفترة المعاصرة يدفعنا إلى توضيح أهمية العامل المكاني عند القيام بتحليل وممارسة الاستراتيجية اليوم. لقد سبب القرن العشرون، مع ظهور الأسلحة النووية، إحداث قطيعة حقيقية في هذا المجال.

ربما أرشدت التوقعات التي أفرزها هذا «السلاح المطلق»[5] بعض المحللين إلى اتخاذ رأي بشأن المسافات التي أُلغيت الآن تقريبا في مجال الاستراتيجية، بما أن الصواريخ العابرة للقارات قد تحررت بحكم تعريفها من خصائص رقعة الشطرنج الأرضية غير المتساوية. وبالمثل، بعد خمسين عاما سوف يستهدف منظرو الثورة في مجال الشؤون العسكرية (RAM) الحد قدر الإمكان من الاحتكاكات الميدانية وأقنعة مسرح العمليات، وذلك بغرض تحقيق الحلم القديم للقادة الاستراتيجيين: انظر «إلى ما وراء التل» من دون أن تتحرك، من أجل أن تلعب بحرية مطلقة مع القطعة الأسهل باستخدام قدرتك على «الضرب في العمق» بدرجة عالية جدا من الدقة. لقد تجسد هذا الطموح، في عدد من الجوانب، من خلال بعض النواحي الإجرائية[6]. وبملاحظة الخبرات المستفادة من الحروب الحديثة الأخيرة، فهل من الممكن اعتبار درجة التهيئة المكانية و«المسافات الشاسعة» مهمين بالقدر نفسه الذي كانا عليه في زمن صن زي وكلاوزفيتز أو حتى في أوقات الحرب الباردة؟ للوهلة الأولى، تكون الإجابة سلبية. وللحصول على معلومات حول تحركات قوات حرس الحدود الروسية خلال الأزمة الأوكرانية العام 2014، لا تحتاج الأركان العسكرية الأمريكية بالضرورة إلى إرسال عدد كبير من عملاء الاستخبارات إلى حدود دونباس Donbass، حيث يمكنهم الاعتماد على دقة القياس التوضيحية المترية لأقمار المراقبة الخاصة بهم والتي يُتَحكم فيها في ولاية فلوريدا أو في ولاية فرجينيا. وهكذا يبدو واضحا أن الاعتبارات الميدانية، التي كانت تشكل موضوع التحليل الجغرافي العسكري القديم[7]، قد احتفظت بكامل قوتها على المستوى التكتيكي، ولهذا من الضروري الارتقاء بها والتوسع فيها على المستوى الاستراتيجي بحيث تكون للعامل المكاني دلالة في التحليل الحالي.

التوسع لا يعني وجود الحل. تجدر الإشارة إذن إلى أن عدم ظهور الأسلحة النووية أو الثورة في مجال الشؤون العسكرية، علما أن عدم ظهور هذه الأسلحة ينبع من استراتيجية الردع، كما أن عدم انبعاث هذه الثورة ناتج عن استراتيجية العمل «المتغيرة»، قد يؤدي بشكل مطلق إلى الإلغاء الفعلي للقيود البيئية على الاستراتيجية العامة.

وهكذا كان الجنود التابعون لعملية سيرفال[8] Serval في العام 2013 يمثلون مصالح الطاقة النووية التي تتمتع بوسائل تتعلق بتوفير المعلومة الاستخباراتية والمراقبة والرصد SRI[9] الفعالة والمستقلة، إضافة إلى أن لديها طائرات مقاتلة قادرة على التدخل في بضع ساعات بشكل مباشر انطلاقا من القواعد العسكرية للدولة الفرنسية. ولأن عمل الاستراتيجية الوطنية الفرنسية يقتضي الرد الذي يتناسب مع التهديد، فكان من الضروري لهؤلاء الجنود أن يشتبكوا على الأرض وأن ينفذوا مناورتهم وفقا للتصور المكاني والمناخي الخاص بصحراء مالي. هنا يتأقلم الرجال حيث تكون لديهم القدرة على تصعيد حدة القتال من خلال سرعة تحركاتهم وقدرتهم على الاستمرار وتحمل البيئة المعادية، الأمر الذي أسهم في تحديد مصير المرحلة الأولى من هذه الحملة التي مثلت نجاحا ملحوظا للجيش الفرنسي. «نعم، تستخدم الجغرافيا لخوض الحرب»: فإذا كان لعبارة إيف لاكوست الاستفزازية أي معنى (يجعله مثيرا للشك بنسبة ضئيلة)[10]، فلن يكون باستطاعة المحاربين أن يمتنعوا عن إدراج التحليل المكاني في مجال التخطيط الاستراتيجي بشكل كامل لا في السابق ولا في اللاحق.

وكما يلاحظ المنظِّر الاستراتيجي الأمريكي إدوارد لوتواك Edward Luttwak، فإن مفهوم «مسرح العمليات» بحد ذاته، من خلال تحديده منطقة للفعل معينة (المنطقة والبلد ومجموعة من البلدان)، يربط بشكل تلقائي بين القوات العسكرية والمنظومة المكانية المناطقية:

[...] يحدد منطق الاستراتيجية تفاعل الخصوم مع المعالم المكانية، أي أن [هذا المنطق] يؤثر في جميع العوامل التي لها أهمية عسكرية مثل طول الجبهة والعقبات الخاصة بالتضاريس والعمق المناطقي وطرق الوصول وشبكات الاتصالات الأرضية[11].

ولأننا ننظر إلى جغرافيا منطقة الفعل بعين الاعتبار، ولأنها مساحة عرضية تسمح بدرجة معينة من التكيف (المناخي والطبوغرافي على وجه الخصوص)، فإنها تقدم مفهوما متتابعا عن البيئة: هل يقع مسرح العمليات على الساحل؟ هل هو غير ساحلي؟ هل يتكون من مناطق شجرية كثيفة، أو من مساحات رطبة كبيرة، أو من سلاسل جبلية؟ ما هو مقياس الرطوبة؟ هل تتحكم الدول المجاورة لهذا المسرح في المسالك من دخول وخروج؟ هل تسمح هذه الدول للقوى الصديقة باستخدام هذه المسالك؟ وبأي ثمن؟ تعتمد الإجابة عن هذه الأسئلة إلى حد ما على الاستخدام الأمثل لقدرات هذه القوات أو تلك (البرية أو الجوية أو البحرية)، وأيضا – وهو البعد الأساسي! - للبيئة اللوجستية للعملية. لقد عايشت أفغانستان، من العام 2001 إلى العام 2014، الدور المهم الذي مارسته عناصر القوات البحرية التابعة لتحالف عملية الحرية الدائمة[12] (من السيطرة على المجالين الجوي والبحري في شمال المحيط الهندي إلى الدعم الجوي المخصص للعمليات). ولكن يظل ما هو ثابت، على الرغم من أن أفغانستان تبعد عن المحيط الهندي بأكثر من 1000 كيلومتر، إزاء الدور الرئيسي الفعلي، خلال السنوات العشر التي استغرقتها هذه العملية، الذي وقع على عاتق القوات البرية، وبدعم من القوات الجوية في إطار مهمات الدعم الجوي القريب[13]. من ناحية أخرى، فقد كانت طبيعة أفغانستان الجغرافية، التي لا تطل على منافذ بحرية، السبب في جعل التحالف يتعرض لمشكلة في الإمداد أدت إلى اعتماده بشكل وثيق على حسن نوايا باكستان وروسيا، على الرغم من أنهما قوتان متقاربتان وليست لديهما خلفية مسبقة حول تحركات حلف الناتو وواشنطن في آسيا الوسطى. ففي العام 2013-2014 اصطدمت عملية انسحاب القوات من خلال ممرات أرضية باعتراض باكستاني، فإسلام آباد ترغب في مقايضة سياسية تتعلق بالسماح بمرور هذه القوات مقابل حقها السيادي في رصد توغل الطائرات الأمريكية من دون طيار فوق أراضيها. وفي مواجهة مختلف خيارات الإجلاء اللوجستية، اضطرت القوات الفرنسية إلى مقارنة تكاليف الطرق المختلفة الممكنة من 2012 إلى 2014. وفيما يلي جدول يلخص أقل التقديرات:

خيارات مختلفة مقترحة من أجل الانسحاب من أفغانستان		
الخطوط	تكلفة كل حاوية	مدة الرحلة
خط جوي مباشر من كابول أو باجرام إلى فرنسا	نحو 40000 يورو	أقل من 72 ساعة
طريق متعدد الخطوط (خط جوي من كابول إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ثم خط بحري إلى تولون)	نحو 30000 يورو	أسبوع
طريق بري شمالا (طريق إلى أوزبكستان ثم بالقطار إلى لاتفيا) - الخيار الأوزبكي	نحو 7000 يورو	تقريبا ستة أسابيع
طريق متعدد الخطوط من اتجاه الشمال (خط جوي من كابول إلى شيمكنت ثم بالقطار إلى لاتفيا) - الخيار الكازاخستاني	نحو 7000 يورو	تقريبا ستة أسابيع
طريق متعدد الخطوط من اتجاه الجنوب (طريق بري من كابول إلى كراتشي ثم خط بحري إلى تولون) - الخيار الباكستاني	نحو 4000 يورو	تقريبا عشرة أسابيع

المصدر: وزارة الدفاع

وبسبب الأنماط المختلفة للابتزاز الذي تمارسه الدول المسيطرة على الطرق البرية، وعلى الرغم من التكاليف الباهظة فإن الخيارات الأكثر استخداما كانت في نهاية المطاف جوية وبحرية (لبعض الأقسام) بمساعدة دول مثل روسيا (عن طريق استئجار حمولات شركة الشحن الجوي «أنتونوف»). لا يمكن اعتبار النتيجة، من حيث تخصيص الموارد، مثاليةً من جانب بعض التقارير الرسمية، مثل تلك التابعة للجمعية الوطنية الفرنسية الصادرة في يوليو 2012 والتي تنتقد تأخير السلطات الفرنسية في التفاوض المبدئي مع الدول المتاخمة لمسرح استخدام الطرق البرية الأقل تكلفة:

بدأت المحادثات مع الحكومتين الأوزبكية والكازاخستانية في وقت متأخر للغاية - في وقت تأكيد انسحاب القوات «القتالية» - لتأمين اتفاق عبور قابل للتطبيق في أراضيها المعترف بها، خاصة أنه من المعروف أن المفاوضات مع هذه

الدول تستغرق مدة طويلة ومعقدة. يؤدي هذا التأخير، في نهاية المطاف، إلى إنفاق عشرات الملايين من اليورو من ميزانية الدولة[14].

هذا النص، من بين نصوص أخرى كثيرة، يقترح أن يكون للجغرافيا، بما تشتمل عليه من خصائص عصر ما يسمى «إلغاء المسافات» «ونهاية الحدود»، الدور الذي يفرض نوعا من الشروط على الاستراتيجية، بحيث تُدمج هذه الشروط في بيانات المدخلات الخاصة بها. وهذا الغرض يقتضي توفير مكون لهذه الشروط المادية بحيث تُهيّأ من الناحية الإجرائية. أما من وجهة النظر التحليلية، فيرجع هذا الدور إلى أسلوب النهج: الجيواستراتيجي.

الجيواستراتيجية واستراتيجيات البيئة

يتعلق الأمر، في المقام الأول، بالتمييز بين الجغرافيا السياسية والجيواستراتيجية. لقد أصبحت إشكالية التعريف مثار جدل كبير، حيث أشار مارتن موت Martin Motte إلى المشكلة التي تطرحها الجيواستراتيجية وحدها:

إذا كان علم أصول الكلمات يجمع بين الجغرافيا والاستراتيجية، فمن الصعب المحافظة على نوع من التوازن يخصهما: هل تحدد الجغرافيا بشكل جوهري الاستراتيجية أم أنها تفرض فقط شروطا من المحيط الخارجي؟ [...] سؤال يلفه الغموض وربما لا طائل منه، لأن أي نهج استراتيجي يعد من النتاج العملي وليس من النتاج النظري. ثمة إمكانية لطرح محاولات لتوضيح مفهوم الجيواستراتيجية، أي أنه ذلكم المفهوم الاصطناعي الذي يمكن اختزاله إلى مادة واضحة المعالم[15].

في الواقع، ووفقا لبعض المنظرين الاستراتيجيين، بالغي الأهمية، فإن مصطلح الجيواستراتيجية يعني ببساطة التطويل في أداء المعنى «[...] فالمكان يعتبر أحد المستويات المعتادة في التفكير الاستراتيجي[...]. أما الجيواستراتيجي فيعني أن تقول الشيء نفسه»، كما ذكر الجنرال بوارييه Poirier[16]. صحيح أنه عندما يتعلق الأمر بهذا المعيار، لماذا لا نتحدث عن الزمن الاستراتيجي والمناخ الاستراتيجي والطبيعة الاستراتيجية والتقنية الاستراتيجية والسرعة الاستراتيجية؟ البعض يذهب إلى أبعد من ذلك[17]. ففي ضوء المنطق على المستوى الدلالي تكون ملاحظة لوسيان بوارييه صحيحة على ما يبدو من حيث الظاهر؛ إذ إن التطور الصناعي للوسائل البرمائية والطائرات

الحربية في القرن العشرين قد أصبح له تأثير كبير في البيئة البحرية والبرية من حيث التداخل، الأمر الذي طمس معه الحتمية المادية التي تفترض أن تحتفظ كل بيئة بمكون معين. ومع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، يتعدد تداخل المجالات، إلى درجة تصبح معها الأرض والجو والبحر والفضاء في نظر القادة الاستراتيجيين المعاصرين كإطار عمل شبه متلاحق، وهي النتيجة التي أدت إلى التواصل المشترك بشكل متنامٍ بين الوسائل العسكرية التي تعتبر حتى الآن مقصورة في الأغلب على استخدامات قواتهم/ بيئتهم المحدودة، وأيضا على التطوير المتتالي لاستراتيجيات الوسائل العسكرية المشتركة.

ينتقل إدوارد لوتواك Edward Luttwak، الذي ذُكر من قبل، إلى نهاية هذا الاستدلال العقلي من خلال تأكيد أن الاستراتيجيات البحرية والجوية والنووية تعتبر «غير استراتيجية» ولا تندرج إلا تحت الفئات الفرعية التقنية المشروطة والتي يجب أن تخضع بشكل متتابع لاستراتيجية عامة حيث يمثل الفعل الأرضي دائما الهدف والمظهر المركزي[18].

إضافة إلى ذلك، فمن حيث الإشكالية المرتبطة بالتعريف والنظرية المعرفية المتناقضة، فإن ما تغطيه وتكشفه الجيواستراتيجية يبدو مفيدا للغاية في مجال التحليل الاستراتيجي، وذلك لسببين على الأقل، من دون أن تكون هناك علاقة بالإشارات الدلالية الصريحة. السبب الأول هو أن القادة الاستراتيجيين الجدد يميلون أكثر فأكثر إلى التفكير بعقلانية تتسم بشكل تقني مجرد، وفي بعض الأحيان ينسون الحقيقة التي تجعلهم يهملون عن جهل الأهمية الجغرافية والثقافية للأماكن التي يستثمرون فيها (حيث كانت أفغانستان والعراق مثالين مؤلمين لضياع هذه الذاكرة الجغرافية التاريخية، ومن الجائز القول إن التاريخ سيكون قاسيا على «المستشارين» على اختلافهم وتنوعهم، من علماء الأنثروبولوجيا إلى المؤرخين الأفذاذ، الذين وظفتهم الإدارة الأمريكية لتوفير أساس مفاهيمي لاستراتيجيتها المتعلقة بمكافحة التمرد). ماذا قال الجنرال ماكريستال McChrystal، القائد العام لقوات التحالف في أفغانستان في 2009-2010 عندما غادر مسرح العمليات؟ قال ما يلي:

لم نكن نعرف بما فيه الكفاية، ولن يكون في مقدورنا أن نعرف ما يكفي [...]. معظمنا - بمن فيهم أنا - كان لدينا فهم سطحي جدا لوضع البلاد وتاريخها، وكانت لدينا، إلى درجة مخيفة، نظرة مبسطة عن تاريخ الخمسين سنة الماضية[19].

إذا كان الأمر يتعلق بفهم أفضل «لوضع» المسرح، وفقا للكلمة التي استعارها ماكريستال من الحقل المعجمي الجغرافي بخصوص هذا الاعتراف الذي يعتبر على أقل تقدير إخلاء للمسؤولية، فإن التذكير بالبادئة «جيو» (geo) لا يمكن أن يُترك من دون أن تكون محل اهتمام الاستراتيجية.

قد ترتبط هذه الملاحظة بالحالة الجيواستراتيجية والجغرافيا السياسية على حد سواء، بيد أن هذه الأخيرة أتاحت الدخول إلى عالم التحليلات الأولية للجغرافيا البشرية المهمة جدا بالنسبة إلى القائد الاستراتيجي. وعلى الرغم من القلق المضاد للتطويل في أداء المعنى الذي يتقاسمه لوتواك Luttwak والجنرال بواربيه Poirier، فإننا نخاطر بتقديم تعريف من عندنا وذلك بتفضيل جانب المنطق والبساطة. ما هي الجغرافيا السياسية؟ هي طريقة للنهج القائم على تحليل الديناميكيات المكانية بغرض تحسين فهم العلاقات الدولية، من حيث القوة والتأثير. وبما أن الاستراتيجية هي المعين للسياسة، فمن الممكن اعتبار الجيواستراتيجية حقلا فرعيا تطبيقيا تابعا للمرجعية الجغرافية السياسية، محور اهتمامها بامتياز تحليل المشكلات المكانية التي تؤثر في مسرح العمليات تحديدا.

هذا المحور المتميز- على الرغم من إدراكنا التام للانتقادات التي يمكن توجيهها إليه – يجعلنا نضيف أن هناك ذريعة أخرى تصب في مصلحة المرجعية الجيواستراتيجية: فهي تنبع من الخصائص المستدامة لبيئات الفعل الاستراتيجي والمعالم المكانية الناتجة من الاستدلال العقلي المصاحب لها على حساب المنطق الثابت للتسليح المشترك. نحن نقترح الآن أن نوضح بإيجاز هذه المشكلة البيئية، قبل العودة إلى مسألة المخاوف السياسية من مسرح العمليات، التي سنختتم بها هذا الفصل.

المعالم المكانية للفعل الاستراتيجي (1): الخصائص الإجرائية لبيئات الفعل

على الرغم من أن الحركة العامة للعولمة تعمل على توسيع آفاق فعل القادة الاستراتيجيين، فإن الفكرة - التي تُنتقد بشدة – تقول إن الأرض قد أصبحت «مسطحة»[20].

يجب ألا تجعلنا ننسى أن البيئات الاستراتيجية المختلفة (الأرضية والجوية والبحرية والفضائية والسيبرانية) لا يوجد بينها تداخل في العلاقة البينية ولا فيما

يتعلق بمستوى «التماسك». يؤكد هيرفي كوتو- بيغاري بوضوح أن أول هذين الأمرين يتعلق بفترة رد الفعل الخاصة بكل جيش وطريقته في القتال: عادة ما تمتد الاستراتيجية البرية إلى مسافة تقدر بعشرات الكيلومترات وربما في أحسن الأحوال إلى مئات الكيلومترات، في حين تضع الاستراتيجية البحرية كما هو معتاد مخططات على مستوى المحيطات قد تصل إلى آلاف الكيلومترات؛ حيث يكون امتدادها أكبر بكثير من الاستراتيجية الجوية التي لا تصل إلى آلاف الكيلومترات إلا عندما يتعلق الأمر بمعالم محددة كالقصف الاستراتيجي. فبينما تكون الأجواء مواتية من حيث زمن رد الفعل الذي يُقَاس لمصلحة الطيارين باليوم وبالساعة، يكون البحر أكثر ملاءمة على المدى الطويل. وفي حالة احتدام القتال على الأرض، يمكن للمقاتل بشجاعته وإحساسه التكتيكي وباستخدامه الأفضل للموقع العسكري أن يستغني عن بعض حاجاته المادية. أما عن القتال في البحر، فسوف يكون الأمر عسيرا جدا ويكاد يكون تقريبا مستحيلا في هذه الأجواء، حيث يغلب جانب العامل المادي إلى حد ما[21].

ولذلك فإن إدارة المسافات وفهم الطبيعة المادية لمسارح العمليات تعتبر إشكالية دقيقة بالنسبة إلى القادة الاستراتيجيين، كما يعتقد ذلك علماء اللوجستيات في القوات المسلحة على وجه الخصوص. حيث تعتمد التطبيقات اللوجستية لعملية سيرفال Serval على مسافات طويلة هائلة: 3 آلاف كيلومتر من فرنسا إلى داكار و1200 من داكار إلى باماكو. لا شيء يمحو هذه الحقيقة، ولا حتى عندما تتوافر إمكانيات لوسائل النقل البحري والجوي والبري، سواء كانت هذه الوسائل مملوكة أو «مستأجرة» من قبل الحلفاء. في مواجهة هذه القيود، لا يمكن للآليات المستخدمة في المناورة بين الجيوش أن تكون قابلة لأن يحل بعضها محل البعض الآخر إلى ما لا نهاية: فالقوات البرية تعتمد اعتمادا وثيقا على التغيرات على الأرض عندما تكون مكلفة بعمليات للاستيلاء والاحتلال، وسيكون من الضروري لها إجراء تقييم وإعادة التفكير في طرق الإمدادات وفقا لهذه المتغيرات. أما عن الطيارين والبحارة، فإنهم يخضعون لقيود من نوع خاص. يلخص الجدول التالي هذه الاختلافات المكانية لأدوات الفعل الاستراتيجي.

أبعاد الاستراتيجية المعاصرة				
استراتيجية	مقياس بالكيلومتر	مدة رد الفعل	نسبة العامل المادي	أبعاد
بري	عشرات أو مئات	أيام	قوي	2
بحري	مئات أو آلاف	أسابيع	قوي جدا	3 فوق أو تحت السطح
جوي	مئات أو آلاف	ساعات	حاسم	2 دعم على الأرض، تفوق جوي
فضائي	آلاف أو عشرات الآلاف	دقائق	حصري	2 فضاء قريب فضاء بعيد - ثابت بالنسبة إلى الأرض

المصدر: هيرفي كوتو - بيغاري: «مدخل إلى الاستراتيجية»

هناك جانب آخر قد تكون له علاقة بالمسافة: أي جدلية الدفاع والهجوم. فبينما قد تتمتع بعض الدول بعمق استراتيجي على المستوى البحري (مثلما كان بحر المانش هو العامل الأقوى في حماية المملكة المتحدة في العام 1940 أكثر من سلاح الجو الملكي)، فإن هذا العمق قد يكون أحيانا على مستوى الأرض، مثلما تمتعت «روسيا»، أو خليطا من المستويين مثلما تمتعت «الولايات المتحدة الأمريكية» بامتلاكهما ميزة نسبية مقارنة بالولايات «الصغيرة» التي يجب عليها أن تتوخى الحذر الشديد من حتمية هذه الحالة الجامدة.

ومع ذلك، سيحدث الاتفاق على أن حالة إسرائيل تعتبر رمزية انطلاقا من هذا المنظور ومن اللحظة التي تُكتَشف فيها إمكانياتها النووية المحتملة وما ينتج عنه من انعدام الاستخدام النسبي ومن الافتقار إلى العمق الاستراتيجي الذي يدين تل أبيب باستخدامها سياسة الردع التقليدية والسياسة الوقائية وسياسة الهجمات المضادة الفعالة بشكل كبير. إن «الدفاع المرن»، من وجهة

النظر الجيواستراتيجية، لا تضطلع به إلا الجهات الفاعلة التي تستطيع تحمل الأعباء عالية التكلفة لتبادل الزمن مقابل المكان. هذه الجهات الفاعلة تتسم بالندرة على مستوى الساحة العالمية.

من وجهة نظر تماسك الأمكنة، يمكننا أن نتوسع في هذا التأمل التفاضلي من خلال مفهوم لورون هيننغر Laurent Henninger الذي يتعارض مع المساحات السائلة والصلبة[22]، في حين أنه يتكيف (من حيث المسافة) مع مقترحات جيل دولوز Gilles Deleuze عن المساحات الملساء والوعرة. فالمساحات الصلبة «متماسكة»: خشنة وقابلة للحياة، ولهذا فهي تختلف عن تلك السائلة التي تعتبر «سلسة ومتساوية وغير صالحة لأن يسكنها الإنسان» والتي يمكن أن تنتشر فيها الشبكات «بسهولة وأن تتحقق القدرات بشكل كامل». إذن، كما يقول هيننغر، لا يمكن أن تكون الفضاءات السائلة هي الأهداف النهائية للاستراتيجية (لأنه، في النهاية، ما تهدف إليه الاستراتيجية يوجد ضمن الفضاءات الصلبة، سواء تعلق الأمر بالثروة أو الأراضي أو السكان)، من ناحية أخرى، فإن السيطرة «تعتبر شرطا لا بد منه من أجل فرض السلطة». بالنسبة إلى هيننغر، فإن هذا الأمر يعني «التفكير بعناية في أوجه الترابط القائمة بين هذه الفضاءات». ومن ثم يمكن الاعتماد على مركزية الفضاءات الصلبة في هذا التحليل (حيث يؤيد هيننغر رأي لوتواك إلى حد ما) على الرغم من أن هيننغر يصر إصرارا شديدا على ضرورة السيطرة على الممرات السائلة والطرق والشبكات، بما يعني مجموعة من الامتدادات المفصلية والضغوط المكانية والزمنية بحيث يكون للبحرية والطيران دور رائد.

وبالكشف عن العوامل المرتبطة بالمسافة والتماسك، يمكن القول إن التحليل الجيواستراتيجي لا يقتصر على هذا المنظور الجغرافي الواسع، بل ينطبق أيضا على النطاق الجغرافي المتوسط من خلال الكشف عن مدى لا نهاية له من الانحدارات في كل بيئة[23]. فالقوات البرية الفرنسية، التي طُوِّرت في البيئة الصلبة، تعترف بوجود بيئات فرعية تسبب إشكالية خاصة، الأمر الذي «يغير بشكل جذري من المبادئ الكلاسيكية للمناورة المشتركة بين الجيوش»[24]، ويستحق اهتمام القائد الاستراتيجي: المناطق الحضرية والجبلية والمناطق الشجرية وأيضا المناطق الصحراوية (التي تعتبر «جنة رجل التكتيك وجحيم رجل الإمداد والتموين»،

وفقا لما صرح به روميل Rommel). يتعلق الأمر إما بمساحات غير واضحة المعالم بشكل خاص، وإما بمناطق ذات أبعاد تتميز بامتدادات رئيسية أو متطرفة أو معادية. ولهذا يجب أن يؤخذ التفكير الاستراتيجي في الاعتبار لأن «الأداء التكتيكي للقوات البرية في البيئات المعادية التي يصعب الوصول إليها يعتبر أقل مما هو عليه في المناطق المفتوحة»[25]. ستكون المعالجة المتمحورة حول هذه الانحدارات الجغرافية واحدة من أهم المراحل الأساسية في التخطيط الاستراتيجي، وفي بعض الأحيان على مستويات تفصيلية، ولها أهمية قصوى: في ثمانينيات القرن الماضي، كانت مناورات النجم الساطع (Bright Star) التي أجريت مع الشريك المصري قد أتاحت للأمريكيين أن يدركوا أن رمال الشرق الأوسط أرق من رمال نيفادا، الأمر الذي جعلهم يسعون إلى تطوير مرشحات الرمال المعدلة[26].

وتشتمل الجيواستراتيجية، كما قلنا، على البعد التحليلي الإنساني الذي تستمده بشكل مباشر من الجغرافيا السياسية عن طريق استخدام إسهامات هذه الأخيرة في إطار مسرح عمليات محدد.

المعالم المكانية للفعل الاستراتيجي (2)
الجمود الثقافي والتفاعلات الجوارية

مع حلول العصر النووي في العام 1945، فقد العامل الجغرافي، كما ذكرنا، مصداقيته بشكل جزئي، حيث يذكر بول كلافال Paul Claval: «[...] أن الجغرافيا السياسية قد اختُزِلت فيما يسمى جيواستراتيجية الترسانات النووية وتوزيع منصات الإطلاق والدفع والسرعة ودقة القذف»[27]. وبعمل تمديد للمنحنيات، تظهر بعض الافتراضات التي تزعم، بشكل سريع، استبدال «الأراضي» «بالتدفقات» والسيولة، وفي السياق نفسه تتنبأ هذه الافتراضات (الأيديولوجية في بعض الأحيان) بالانهيار القريب للجيل الجديد من الدول. ومن خلال المنطق التقني الموجه يصبح الامتداد استراتيجيا بالتوازي أساس السلطة. فانهيار جدار برلين لايزال يعمل على زيادة حدة هذا المنحى: فالجيوش الغربية، باعتمادها على التفكير الإجرائي (الذي يوجّه من قبل الولايات المتحدة)، تميل إلى استخدام التقديرات البنيوية

بعد العام 1991، كالضرب هناك، بسرعة وبقوة، بهدف جعل العدو يتخذ قراره في أقصر وقت ممكن، حتى لو كان على بعد آلاف الكيلومترات، وهو ما يبدو في غاية الأهمية بالنسبة إلى الجيوش التي تتخلص شيئا فشيئا من أي منطق له دلالة مكانية معينة، والتي تبحث عن التكامل التحليلي المتوازن بين «المواقع» و«المواقف». هذا التطور الذي مثلته حرب الخليج الأولى يشكل المعيار المثالي، في حين أنه أخفى الاتجاه المتزايد لإشكالية القوة الأمريكية، وهو الاتجاه الذي يتبناه حلفاء أمريكا، ويتطلب أن تكون التكنولوجيا والقدرة على التحكم في الشبكات بمنزلة النمط البديل للتحليل الجغرافي السياسي وللمنهج الجيواستراتيجي. وقد يكون من الممكن، باسم الكفاءة الإجرائية، أن نتجاهل أن الحرب لن يكون لها أي معنى إذا لم تُعتَبر، قبل كل شيء، العمليةَ السياسية المستمرة بشكل أو بآخر وفقا لما ذكره كلاوزفيتز. لكن السياسة هي فن التوفيق بين المرغوب فيه والممكن وفن القياس والتوازن، ومن ثم تندرج بشكل طبيعي ضمن عملية التفكير في القصور البشري الذي يرتبط بأرض وثقافة وزمن معين.

تشتعل «الحرب العالمية ضد الإرهاب» التي ينتهجها المحافظون الجدد، مع هذا الخلل الذي يصيب الأنظمة التي تعمل على إحداث تغيير جذري في الظروف الجغرافية والثقافية، من منطلق أيديولوجي وليس من منطلق استراتيجي. ويرتبط مفهوم «الشرق الأوسط الكبير»، بهذا النهج، من حيث إنه يعمل على توضيح هذا الأمر بالقدر الكافي[28]. بالنسبة إلى الاستراتيجي، يشكل استخدام صفة «العالمية» من الناحية الأيديولوجية العامل المستديم للتأهب الفكري. في بعض الأحيان، يعبر مفهوم «عولمة» عن الأسلوب الأنيق للاعتراف بضرورة التخلي عن تحديد هذه الصفة أو توصيفها بشكل واضح. حيث يعتقد أنه من السهولة بمكان النظر إلى الأبعاد المادية للتوسع الإجرائي الذي يدعمه المروجون للحرب العالمية ضد الإرهاب في الوقت نفسه الذي يمكن فيه التغلب على الصعوبات الإنسانية. في حين أنهم تجاهلوا (بالنظر إلى هذين الخطأين اللذين يمكن اعتبارهما خطأ واحدا من المنظور الاستراتيجي) تحقيق الهدف الأخلاقي المحدد من حيث القيم المطلقة، التي قد تصبح غير قابلة للتحقيق، على الرغم من التفاني والتضحية المثالية التي تقدمها الجيوش الغربية، بما في ذلك القوات الفرنسية، التي تنتشر منذ عشر سنوات في هلمند وكابيسا بأفغانستان.

وأخيرا، ولأن الزمان والمكان مرتبطان ارتباطا لا يمكن الفكاك منه، فإن غياب التفكير الجيواستراتيجي قد يفضي إلى عدم التقييد الزمني بعملية الحرية الدائمة: تلك التي شملت مسرح العمليات الأفغانية لمدة أطول من عمليات الجيش الأحمر، مع هدف سياسي محدود للغاية. ولعله سيكون من الممكن تجنب هذه الأخطاء التحليلية الثلاثة في حال إعادة تأهيل نهج الجغرافيا السياسية الواقعية التي تعتبر مفتاح التحليل الجيواستراتيجي العقلاني، ومن خلال احترام التناسب بين الوسائل المستخدمة والهدف المحدد استنادا إلى الخصوصيات التي يتمتع بها مسرح العمليات[29].

هناك صلة بين الأبعاد المادية والأبعاد الثقافية تمثل أهمية قصوى للقائد الاستراتيجي.

وتدخل هذه العلاقة في صميم أعمال المختصين بالجغرافيا السياسية مثل نيكولاس سبيكمان (1943) 1893-Nicholas Spykman – إذ إن مفاهيمه تعتبر مهمة جدا للثقافة الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد طُبِّقت على التحليل الجيواستراتيجي (خاصة في العام 1942، في أعمال الاستراتيجية الأمريكية في السياسة العالمية التي كُرِّست لطبيعة الحرب)[30]. ويمثل هذا الجانب أيضا موضوع عمل علماء الاجتماع عند جورج سيميل أو روبرت بارك Robert Park اللذين استرشد بهما سبيكمان، واللذين كانا يهتمان بالديناميكيات الاجتماعية المكانية للجوار في وقت مبكر[31]. هذا النوع من التأمل، الذي يعيد إضفاء الطابع الإقليمي على مفهوم النزاعات، له أهمية خاصة في مجال التحليل الاستراتيجي حيث إنه يعمل على إعادة التوازن، من خلال الاستدلال العقلي، بين التأثيرات التكميلية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

من جانب آخر، ينطبق هذا المفهوم في بعض الأحيان على الجغرافيا السياسية والجيواستراتيجية – بهدف عمل تبسيط إلى أقصى حد للواقع المعقد لحدود الأراضي من خلال نشر خرائط غير شفافة. يعتبر مؤلِّف سبيكمان، عند الاستشهاد بهذا المثال الرمزي، من بين الأدلة على أن التحليل الجغرافي السياسي والجيواستراتيجي لا يمكن أن يهمل بأي حال من الأحوال مراعاة التوازن مع الجغرافيا البشرية.

في العام 1944، استُكملت الرسومات الكارتوغرافية (الخرائط) الكبرى لقلب الأرض للبريطاني ماكيندر Mackinder[32] عندما وضع نموذجا لمخطط حافة الأرض

تلبية لرغبة البعض في رؤية الأساليب الاستراتيجية الأمريكية للاحتواء التي وضع أسسها ترومان Truman في العام 1947[33]. ومما لا شك فيه أن هذا المتخصص في علم الاجتماع، الذي يضع السلطة في مركز اهتمامه عند تحليل العلاقات الدولية، لا يتطرق إلى الظروف الجغرافية إلا بغرض توضيح مدى تأثيرها من خلال أهمية التفاعلات الثقافية وكذا التفاعلات بين مناطق الجوار. وبالنسبة إلى هذا المتخصص في «الجانب الإقليمي»، سيكون من الضروري وجود «أنماط»، وتكرار معين لبعض المخططات، تعتبر كحلقة الوصل بين التاريخ والجغرافيا والسياسة الخارجية. فالممرات البرية والقنوات والطرق والحبال والمحيطات لا تخضع لمنطق العقل، كما أن التكنولوجيا لن تجعلها تختفي. توجد إذن نماذج تشير إلى خلل يجب تحديده، لأنه يمكن أن يُتَنبَّأ بعملية التكرار والظرف التاريخي بأنماطه المختلفة، عن طريق الوظيفة الاجتماعية والمكانية المرتبطة بالأبعاد، والتي تمارس دورا مهما. هذا التوازن التحليلي بين المعطى والمبني (أو كما يقول الدوليون: «بين العامل والبنية»)، يشرحه سبيكمان بشكل دقيق في العام 1938 من خلال المقارنة بين عبارتين لنابليون («سياسات الدول في جغرافيتها»/ «أنا الذي أصنع الظروف»)[34]. حيث يشير تكامل المتناقضات المأخوذ عن هذه الاقتباسات لإله الحرب[35] إلى أن المعالم المكانية تعتبر من صميم التحليل الاستراتيجي، على الرغم من التداخل الكبير للغاية بين الاستحالة والإمكانية.

قد يقع الاختيار على أحد المعسكرات كما يقول بعض المنظرين الاستراتيجيين، وقد يكون بلا هدف[36]. ووفقا للصيغة الممتازة لمارتن موت Martin Motte، «[...] فإن أحد أنصار كلاوزفيتز عندما يحتقر الجغرافيا سيكون عاجزا عن تحقيق النصر مثله في ذلك مثل الجيواستراتيجي الذي يتجاهل فلسفة الحرب»[37]. فالجيواستراتيجية لا تخلط بين التكيف والحتمية. أما إذا كان ذلك ممكنا، حيث يجب التغلب على العقبات المادية، فإن تماسك المناورة لا يحول دون أن تكون هناك جرأة: ينسب هانيبال Hannibal ذلك إلى الرومان عند عبورهم جبال الألب في العام 218 قبل الميلاد[38]، مثلما سيوضح ذلك دوليتل Doolittle في 18 أبريل 1942 خلال إغارته الشهيرة على طوكيو[39]. من المفهوم جيدا أن التحليل الجيواستراتيجي سيحدد، في سياق التخطيط الاستراتيجي، جانبا من استحالة أو إمكانية المناورة المطلوب تنفيذها في مسرح العمليات المشروط بتفرده الجغرافي، سواء تعلق الأمر

في هذه الحالة بالعمل في الأراضي الوطنية أو في بلد ما يقع بعيدا.

يقودنا ما سبق ذكره إلى تأملات لا نهاية لها تتعلق دائما بالنهج الجيواستراتيجي وفائدته تجاه التحليل الاستراتيجي العام. ولا يتعلق الأمر هنا بوضع الاستراتيجي الذي لا يستخدم هذا النهج بما فيه الكفاية أو لا يستخدمه على الإطلاق، بل إن الأمر مرتبط بمن يدفع بهذا النهج في الاتجاه المعاكس ويعمل على تنظيمه بشكل كبير؛ وذلك بالتركيز الشديد على الخصائص الجغرافية الثقافية لكل مسرح عمليات، والاهتمام بجميع التفاصيل على اختلاف أهميتها، الأمر الذي يؤدي بالفعل إلى بعض الخلل الاستراتيجي. فمن خلال تجاوز أي معيار يتعلق بالدراسة التصنيفية النوعية، يميل القائد الاستراتيجي إلى أن يأخذ بعين الاعتبار السياق بأكمله، حيث إن تجاهل الاهتمام بهذا السياق قد لا يعني الكثير في حد ذاته إذا لم يُراعَ المعنى السياسي للفعل.

عند إمعان النظر في هذا الأمر، ربما يكون هذا هو الخطأ الرئيسي الخاص بآخر الأوراق الفرنسية البيضاء (2008 و2013) التي تحمل في طياتها مجمل التهديدات وفقا لقائمة منشورات الدراسات الإقليمية المستهدفة من دون الاهتمام بالمعنى الاستراتيجي العام لمصالح (وقدرات) فرنسا. ويقترح بعض المعلقين أن تؤدي خلاصة التفكير الجيد إلى سؤال يطرحه بعض المسؤولين عن الأوراق البيضاء للعام 2008 يتعلق بجدوى وضع قاعدة عسكرية جديدة على مرمى حجر من إيران، وبالعمل على الحد من التأثير الاستراتيجي لفرنسا في أفريقيا عشية زعزعة استقرار هذه القارة، أو بطرح سؤال يتصل بأهمية الربط التلقائي بين الاستقرار في كابول والأمن الفرنسي.

في الختام، يبدو أن الجهد الذي يتسم بالموضوعية والمعيارية الاستراتيجية، ويسهم في ترجيح العوامل المكانية بغرض تخطيط وتنفيذ العمليات، يعتبر ضروريا جدا كي يُؤخذ بعين الاعتبار عندما يتعلق الأمر بشكل دائم، بالنسبة إلى صانع القرار السياسي والقائد الاستراتيجي العسكري في هذا العالم الذي يزداد عدم استقراره بشكل مطرد، بتحقيق أفضل توزيع ممكن للموارد الشحيحة التي تخص الدفاع. إنه الاستيعاب لقضية الاستحالة بوصفها الضامن للاقتصاد القوي (والوعي الاستراتيجي)[40]: انطلاقا من هذا المعيار، تفرض الجيواستراتيجيا نفسها بوصفها واحدةً من أهم الأعمدة في التحليل الاستراتيجي.

7

مفهوم الثقافة الاستراتيجية في الدراسات الاستراتيجية

كريستوف واسينسكي

Christophe Wasinski

عشرون عاما تقريبا مضت، ولايزال مفهوم «الثقافة» يفرض نفسه على حقل الدراسات الاستراتيجية والأمنية. بشكل عام، ومن خلال تأكيد هذا المفهوم، أُعيد النظر في المنهج التاريخي والسردي والوصفي الخاص بتحليل القضايا الاستراتيجية. ومع ذلك، فمن الضروري ملاحظة أن هناك طرائق متعددة للجوء إلى مفهوم «الثقافة الاستراتيجية» (بالإضافة إلى بعض الطرائق الأخرى التي تتصل بـ «الثقافة الأمنية» «والثقافة العسكرية» أو «ثقافة

«من خلال الدراسات ذات الصلة بالجنود، والتي تركز على ظروفهم المعيشية اليومية، تمكن المتخصصون في علم الإنسان (الأنثروبولوجي) وعلم الاجتماع والمؤرخون من فهم جيد لكيفية تأثير الأفكار والقيم والمعتقدات والتمثيلات في الرجال»

الحرب»). علاوة على ذلك، فإن إحدى الصعوبات التي تتعلق باستيعاب هذا المفهوم بشكل صحيح تأتي من حقيقة أنه ينحدر من مناهج نظرية متباينة، ويساعد في البحث عن الظواهر المختلفة.

لذلك، فإن هذه الدراسة لها هدف مزدوج. فهي تهدف من ناحية، إلى وضع تفسير للتسلسل التاريخي لمفهوم الثقافة عند استخدامه في حقل الدراسات الاستراتيجية بحيث يحدث ذلك عن طريق عرض مختلف الأدوات المنهجية لهذا المفهوم (وأيضا كل المفاهيم التي تتعلق به). ومن ناحية أخرى، سوف تسعى هذه الدراسة إلى تحديد الأسئلة الجوهرية التي تتيح لهذا المفهوم أن يتعامل معها بطريقة مثمرة. هنا أيضا، ستُبحث هذه المشكلة من خلال دراسة الأعمال التي تتبع مختلف المناهج.

أصول الثقافة الاستراتيجية

بدايات المفهوم

رسميا، ظهر مفهوم الثقافة الاستراتيجية في سبعينيات القرن العشرين. ومع ذلك، فإن الرجوع إلى الثقافة من أجل دراسة السلوكيات المتعلقة بالحرب والأمن يعتبر أمرا قديما جدا. هناك فكرة تقول بوجود أنماط معينة أو أساليب وطنية تخص الاستراتيجية وتوجد بالفعل في أعمال زينوفون Xénophon أو في أعمال ميكيافيلي Machiavel. في القرن التاسع عشر، يشير أيضا الأدميرال الأمريكي ألفرد ثاير ماهان Alfred Thayer Mahan إلى «الصفات الوطنية» في كتابه عن تأثير القوة البحرية عبر التاريخ[1]. أخيرا، سنجد أن عبارة «المنهج في إدارة دفة الحروب» (طريقة القتال أو طريقة الحرب) قد شاع استخدامها على يد المؤرخ العسكري البريطاني باسيل هي ليدل هارت Basil H. Liddell Hart[2]. يؤكد المؤلف وجود صفات وطنية استراتيجية موروثة من الناحية التاريخية ويؤكد أيضا وجود نمط استراتيجي بريطاني غير مباشر يستند إلى جملة أمور منها المناورة والتطويق بدلا من الهجوم الأمامي. سيكون لمفهوم باسيل ليدل هارت الصدى المستديم في أوساط المؤرخين العسكريين البريطانيين[3]. في الولايات المتحدة الأمريكية، رُوِّج لمفهوم الأسلوب الاستراتيجي من قبل روسيل ف. فيجلي Russell F. Weigley. وفي كتابه الشهير «الطريقة الأمريكية

في الحرب»، يشرح المؤلف أسلوب الحرب الأمريكية المتمحور حول إبادة العدو[4]. سيكون لأعمال فيجلي أيضا تأثير مهم بين أوساط المؤرخين العسكريين[5]. حيث تعتبر أعماله اليوم واحدة من الأدوات الأساسية لمفهوم الثقافة الاستراتيجية.

تنبع الأداة الثانية من العلوم السياسية. ففي خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، شُكك في تفوق مناهج «الحساب الرياضي» القائمة على مفاهيم صارمة للغاية تتعلق بـ «الاختيار العقلاني» (مثل نظرية الألعاب والأبحاث الإجرائية) في الدراسات الاستراتيجية. لقد وُجِّهت أصابع الاتهام، عن صواب أو عن باطل، إلى هذه الأدوات لأنها سببت الهزيمة في فيتنام وأدت إلى طريق مسدود في الاستراتيجية النووية. اسْتُمع لأصوات كانت تدعو إلى العودة إلى التاريخ أو علم الاجتماع أو العلوم السياسية فيما يخص الدراسات الاستراتيجية[6]. وفي هذا السياق يجب علينا تحديد الظهور الرسمي لمفهوم الثقافة الاستراتيجية. فنحن مدينون بهذا المصطلح لدراسة أجراها جاك سنديـر Jack Sndyer، نشرتها مؤسسة راند Rand في العام 1977[7]. ولأنه استوحى هذا المصطلح من مفهوم «الثقافة السياسية»، فإنه يعرف الثقافة الاستراتيجية بأنها مجموعة من المُثل العليا والاستجابات العاطفية المشروطة وأنماط السلوك المعتادة التي اكتسبها أعضاء المجتمع الوطني الاستراتيجي عن طريق التعليم أو التقليد حيث تُقتسم بينهم عندما يتعلق الأمر بالاستراتيجية النووية[8].

ولأن الرجوع إلى «الاستراتيجية النووية» مرتبط بقضية التحليل، فلن يسهم هذا الأمر في الحد من مجال الثقافة الاستراتيجية في حين أن البحوث اللاحقة تخلّف وراءها بوضوح وببساطة هذا التعريف الأخير.

إن علينا تتبع الأعمال التي تُعيد استخدام هذا المصطلح بطريقة مرنة مثل المفاهيم التي تحدث عنها كولين إس غراي Colin S. Gray[9]، حيث إنها تضع تعريفا للثقافة الاستراتيجية التي تستند إلى التقدير الذاتي للتجربة التاريخية «والصفات الوطنية».

إن الثقافة الاستراتيجية ستغدو مزيجا من التاريخ والجغرافيا والفلسفة السياسية أو لنقل الثقافة المدنية. تجدر الإشارة إلى أن كولين إس غراس غراي يفترض وجود ثقافات استراتيجية وطنية متميزة. إنه يعتبرها نوعا من البيئة التي

تؤثر في عملية صنع القرار. في الوقت نفسه، يبرز كل من كين بوث Ken Booth وديفيد تي. توينينغ David T. Twining حقيقة أن الثقافة الاستراتيجية تجعل من الممكن فهم نيات الأطراف الفاعلة بشكل أفضل من مجرد دراسة القدرات المادية[10]، حيث يُقدِّم تحليل البعد الثقافي باعتباره وسيلة لفهم هذه الأطراف الفاعلة والأخذ بعين الاعتبار المثل التي يقدمونها عن أنفسهم أو التي تتعلق بأساطيرهم. في المجمل، يرى أصحاب هذا الرأي أن تحليل البُعد الثقافي يعتبر الوسيلة لفهم الاتجاهات وليس فقط العوامل المتغيرة التي تحدد السلوكيات بدقة. سوف يضيف كارنيس لورد Carnes Lord بعض العناصر المنهجية. فبالنسبة إليه، تتكون الثقافة الاستراتيجية من الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية والثقافة السياسية والأيديولوجية والثقافة العسكرية (التاريخ العسكري والتقاليد وتعليم الجنود) والعلاقات المدنية العسكرية في التنظيم البيروقراطي والتجهيزات والتسليح والتقنيات المتاحة[11]. وإذ يتعلق الأمر بقائمة كبيرة، ومع ذلك فإنها تخلو من التسلسل الهرمي. مهما يكن، فإن هذه الأعمال تعمل على نشر مفهوم الثقافة الاستراتيجية الذي أصبح له قبول على نطاق واسع[12].

مفهوم الثقافة الاستراتيجية...
الثقافوية والتاريخ والعلوم الاجتماعية

بفضل لوسيان فيبر Lucien Febvre ومارك بلوخ Marc Bloch، بدأ مذهب الحوليات في التاريخ يتشكل بعد التحرير. يأتي هذا المذهب ليقدم أطروحات لقضايا اجتماعية في ثنايا منهجه. وقد غدا الباحثون الجدد الذين خرجوا من عباءة هذا التيار أقل اهتماما بإعادة بناء التفسيرات الميكانيكية من الباحثين القدامى. ويهتم تاريخ هذه الحوليات كثيرا بتسليط الضوء على العمليات الذهنية والتمثيل والمعاني. سيكون لمدرسة الحوليات التأثير الكبير في كيفية التفكير وكتابة التاريخ في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فقد لوحظ في البداية عدم اهتمامها بقضايا الحرب. إذ يرفض تاريخ الحوليات النموذج التأريخي القديم الواقعي المتعلق بالحملات والمعارك. بالنسبة إلى منتقديها، فإنهم يرون أنها تمنع تطور التاريخ العسكري. كان لا بد من انتظار عدة عقود كي يظهر «تاريخ عسكري جديد» متأثرا بتاريخ

الحوليات ومهتما بدراسة الصراعات[13]، والذي سيخرج إلى النور من رحم هذه الصراعات الأعمال التي تتعرض للثقافات ولخيال المحاربين.

يعد هذا المسار مسارا غير مباشر. فخلال الأعوام 1970 - 1980، كان هناك اهتمام متجدد بالظاهرة العسكرية من قبل المؤرخين. يتضح هذا الأمر بشكل خاص في البلدان الأنجلوساكسونية. إضافة إلى ذلك، فقد أدى الإعجاب بالأدوات النظرية الرسمية (مثل نظرية اللعبة أو البحث الإجرائي)، التي أُشيد بها كثيرا في أوساط المعنيين بالدفاع، إلى المساهمة في توفير فرصة سانحة لهم. يتناول الباحثون سلسلة من الأسئلة ذات الطابع الاجتماعي، لاسيما تلك المتعلقة بالبيروقراطيات العسكرية والمجموعات الاجتماعية في الجيش.

ويمكن ملاحظة هذا الاتجاه مع ظهور المجلات المتخصصة مثل مجلة «الأمن الدولي» International Security أو مجلة «الدراسات الاستراتيجية» The Journal of Strategic Studies، حيث تمكن قراءة مساهمات المتخصصين في السياسة وعلم الاجتماع والتاريخ[14].

من خلال هذا السياق تظهر الأعمال المرتبطة بالثقافة التنظيمية والثقافة العسكرية. حيث تُقدم في بعض الأحيان على أنها تحليلات تاريخية أو اجتماعية أو أنها تتعلق بالظاهرة السياسية (أو تعليقات لممارسين يهتمون بالقضايا النظرية والمنهجية بشكل سطحي)[15]. نضيف إلى ذلك أن بعض المؤلفين يميزون، الآن، مفهوم الثقافة التنظيمية والعسكرية عن مفهوم الثقافة الاستراتيجية. حيث يمكن فهم الثقافة الاستراتيجية من خلال الطرح السياسي، في حين ترتبط الثقافة العسكرية بشكل مباشر بأداء المؤسسة العسكرية.

أخيرا، منذ ثمانينيات القرن الماضي، وفي المجال التاريخي نلاحظ ظهور أعمال تتعلق بـ «ثقافة الحرب» و«التخيلات الاستراتيجية» و«الأطر العقلية» و«الثقافة الاستراتيجية»[16].

بدورها، تسترشد هذه الحقول المعرفية بالقضايا التي تتضمنها مدرسة الحوليات، وبالفكرة الاجتماعية التي تهتم ببناء الواقع الاجتماعي، وبمفهوم طريقة الحرب أو بمفهوم الثقافة السياسية. يمكن لهذه المفاهيم أن تعد الفرصة المتاحة للمؤرخ لتسليط الضوء على الروابط بين الممارسات الحديثة والقديمة، كما يمكن لها أن تكون

وسيلة لعرض كيفية توجيه الممارسات الاستراتيجية من خلال التمثيلات (المشوهة إلى حد ما) التي تسمح للجهات الفاعلة السياسية أو العسكرية أو حتى للمدنيين بالاستفادة من فعالية الأدوات العسكرية[17].

دور البنائية

ثمة مرحلة إضافية تضمنها منهج العلاقات الدولية مع ظهور التيارات النظرية البنائية. فقد كانت هناك فكرة مفادها أن الواقع الاجتماعي الذي هو من ثمرات البنيوية البينذاتية قد ثبت بالفعل وجوده في عديد من المناهج مثل الفلسفة وعلم النفس. أما عن المادية، فمازالت مهيمنة منذ فترة طويلة على مجال دراسة السياسة الدولية. بيد أنها ستكون موضع شك في البداية من خلال تحليلات الصور والتصورات المتعلقة بالسياسة الدولية. ولن يغيب تأثير علم النفس المعرفي عن هذه التحليلات التي لاتزال موضوع الدراسة في حقل العلوم السياسية والتاريخ[18]. ومع ذلك، فإن دراسة التصورات ليست دليلا على الشك الكامل في المادية السائدة. حيث ينظر إلى هذه التصورات في الأغلب على أنها المتغير التوضيحي الذي تمكن إضافته إلى الآخرين، باعتبار أن التصورات تؤثر في السلوكيات.

في الثمانينيات والتسعينيات، خصوصا، ظهرت البنائية الاجتماعية في العلاقات الدولية. حيث فرضت نفسها إلى حد كبير كناقد للواقعية ومادتها. ووفقا للبنائية الاجتماعية، فإن الأطراف الفاعلة، من خلال تفاعلاتها، تعمل على تشكيل حياة اجتماعية من خلال سلسلة من القيم والمعايير. ثم يتشكل الواقع بطريقة بينذاتية من خلال هذه السلسلة. ولذلك، يتحتم على من يدرس السياسة الدولية أن يحلل المعتقدات والنماذج المفاهيمية والمشاعر والأفكار والصور والمعارف والدلالات والسلوك العقلي (mind-sets) والمعايير والتوجهات والرموز والقيم وتمثيلات العالم التي تنتجها الجهات الفاعلة في السياسة الدولية[19]. وفقا لخطة محددة بشكل محكم، تتميز المعايير بنوعين من التأثيرات: 1 - تأثيرات تأسيسية - حيث تعتبر المعايير هي منشأ الهويات التي تعمل على تحديد «الأدوار» الاجتماعية (وبهذه الطريقة، فإن المعايير تضع شروط تشكيل المصالح)؛ 2 - تأثيرات التنظيمية - حيث يكون للمعايير تأثير عند وصف أو رفض السلوكيات.

لهذا الغرض، ستمنح البنائية الاجتماعية الفرصة للباحثين لاستعادة مفهوم الثقافة الاستراتيجية (بالإضافة إلى المفهوم القريب «ثقافة الأمن القومي») التي ينظر إليها على أنها المعبر عن مكون الهوية[20].

وهكذا، بالنسبة إلى ألاستير إيان جونستون Iain Johnston، ومن منظور بنائي، فإن الثقافة الاستراتيجية تعتبر نظاما متكاملا من الرموز (مثل البنية الذرائعية واللغة والتشبيهات والاستعارات) التي تعمل على وضع الأولويات الاستراتيجية وكيفية صياغتها[21]. وتتعلق الأولويات هنا بدور القوات المسلحة في الشؤون البيندولية وفي المعتقدات المرتبطة بفاعلية هذه القوى. تمنح الثقافة الاستراتيجية هذه المفاهيم الصورة التي تجعل هذه الخيارات غير قابلة للنقاش وذات فاعلية كبيرة.

ويضيف المؤلف أن هذه الخيارات تتضح من خلال الاستراتيجية ولفترة طويلة. وأخيرا، فإن الثقافة الاستراتيجية ستكون قادرة على شرح ثلاثة أنواع من الاعتبارات: 1 - الوظيفة التي تنتسب إلى الحرب في العلاقات الدولية. 2 - الكيفية التي يمكن بها فهم الخصم والتهديد الذي يمثله. 3 - الإشكالية المتعلقة بفاعلية القوة لمواجهة التهديد.

إلى جانب البنائية الاجتماعية، فقد حدث بعد ذلك تطوير رؤيتين متشددتين أكثر من البنائية: النظرية النقدية وما بعد البنائية. النظرية النقدية (المتأثرة بجرامشي Gramsci أو مدرسة فرانكفورت أو بورديو Bourdieu)، تعتبر أن الخطابات هي في الواقع أيديولوجيات. إنها تنتج «الحس المشترك» الذي يخفي علاقات القوة (التي تربط العالم المادي البحت بروابط الإنتاج الاقتصادي). ستكون الثقافة، من هذا المنطلق، الوسيلة التي يستطيع المهيمنون من خلالها تثبيت قوتهم عن طريق بناء «الحقيقة». نتيجة لذلك، فإن فك شفرة الثقافات سيكون الشرط الأساسي لأعمال التحرر. وبصورة عامة، من خلال النظرة النقدية، تُتصور الثقافة الاستراتيجية على أنها سلسلة من الخطابات التي تبرر الحفاظ على البنية الأمنية للدول المسيطرة لمصلحة الأقلية التي تتحكم في هذه البنية[22]. ولأن مرحلة ما بعد البنائية (التي غالبا ما تكون مستوحاة من كتابات ميشيل فوكو Michel Foucault) تركز على الروابط بين الخطاب الذي يهتم بإنتاج المعنى وتأثيرات السلطة، فإن هذا النهج يميل إلى أن يكون أقل اهتماما بمسألة وجود المهيمنين. ولهذا تتناول أبحاث ما بعد

البنائية قضية تحديد سلوكنا من خلال تكرار الخطابات التي تخلق ما يمكن أن نعتبره حقيقيا أو ضروريا أو ملائما. من هنا، تبدو الثقافة الاستراتيجية قبل كل شيء كأنها كانت سلسلة من الخطابات التي تساعد على إضفاء الشرعية على الاعتقاد بوجود الأعداء وعلى مدى أهمية استخدام الوسائل العسكرية[23].

في الواقع، تقترح التيارات البنائية المختلفة، بالإضافة إلى بعض الأبحاث التاريخية، إعادة تأكيد المفهوم الثقافي في تفسير المجتمع الدولي للأمن من خلال الخطابات والمعايير والقيم والأفكار. ومع ذلك، ما القضايا الأمنية الخاصة التي يمكن أن تطبق عليها هذه الاعتبارات الثقافية؟

القضايا الثقافية الاستراتيجية
من الثقافة الاستراتيجية الوطنية والبيروقراطية
إلى الثقافة الشعبية عن الحرب

من الناحية التقليدية، تركز الدراسات المتعلقة بالثقافات الاستراتيجية على مجموعات غير محددة على الصعيد الوطني. تهتم بعض الدراسات، منذ البداية، بوجود ثقافات استراتيجية متميزة تخص الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وفرنسا والصين[24]. كانت القضية في بادئ الأمر تتعلق بتحديد الخصائص التي تعمل داخل عموم الدولة (كالثقافة السياسية والأيديولوجية والوضع الجغرافي السياسي... إلخ) من أجل إبراز الأولويات الاستراتيجية (على سبيل المثال، الرغبات الهجومية أو الدفاعية المباشرة أو غير المباشرة العسكرية أو المحايدة)[25]. ولهذا، فقد ثبت أن المعرفة التاريخية بكل هذه الحالات تبدو ضرورية جدا.

في موازاة ذلك، تسعى هذه الأعمال إلى فك رموز وجود الثقافات التنظيمية من خلال التركيز على تحليل التمثيلات التي تُنقل إلى داخل البيروقراطيات العسكرية (والأمنية) الوطنية. في هذا السياق، تشير منشورات العلوم السياسية إلى وجود معايير وخطابات تؤثر في الخيارات الاستراتيجية عندما يتعلق الأمر بالهجوم والدفاع أو بحظر وتميز بعض تقنيات التدمير وتحديد نوع الصراع الذي يفضل مكافحته أو بصياغة المفاهيم العسكرية[26]. من جهة أخرى، فقد أدرجت بعض البحوث قضايا علم الاجتماع المهتم بالعلوم والتقنيات في عملية إنتاج المعرفة ضمن جملة معارف أخرى تتعلق بالحقل النووي[27]. من جهتهم، فقد

استمر المؤرخون في فك رموز التخيلات التي تدعم الممارسات الحربية مثل استراتيجيات الفناء في المستعمرات أو عند اللجوء إلى الطائرات المقاتلة[28].

من جهة أخرى، وبعيدا عن الأبعاد الوطنية والبيروقراطية، سوف يكون من الضروري ألا نتجاهل قضية التمثيلات الحربية داخل المجتمع بأكمله. في الواقع، يمكن للمرء أن يتعامل مع سلسلة من الصور التي تدور حول الحرب والتي أنتجها جهاز الدولة، أو أنه لم يقم بذلك، والتي توزع خارج حقل المهنيين المشتغلين بالاستراتيجية والتي تنتهي بتشكيل الثقافات. لقد دُرست هذه التمثيلات، التي يمكن لها عند الضرورة تشكيل «ثقافة الحرب»، بشكل رئيسي ضمن مجال التاريخ وعلم الإنسان والدراسات الأدبية. يمكن أن نعثر على أثر هذه القضايا في الأعمال التي تتعلق بوجود التمثيلات الشاعرية الشعبية والموروثة من العصور الوسطى. لقد أُسست هذه التمثيلات بشكل مُستدام في أوروبا[29]. هناك أيضا أثر لهذه القضايا في الأبحاث التي تتناول الإخراج المسرحي الحربي من خلال اللوحات الفنية أو الكتب التاريخية أو التماثيل في عصر لويس الرابع عشر[30]. من هذا المنطلق يمكن للمرء أيضا أن يذكر الأعمال التي ترتبط بوجود الثقافة الشعبية الحربية التي سبقت الحرب العالمية الأولى والتي مارست دورا رئيسيا في شرعية الصراع - على الرغم من وجود مناقشات متضاربة تدور حول هذه الثقافة بحيث يرى بعض المؤرخين أنها مجرد دعاية رسمية مقنعة[31]، الأمر الذي يتيح لكل هذه الأبحاث أن تتناول بشكل أفضل طريقة إدراك كل المجتمع للحرب. تجدر الإشارة إلى أن هذه الأبحاث، في بعض الحالات، لا تتعرض لتشكيل الثقافات الحربية. وقد يبدو لهؤلاء المؤرخين أهمية التطور الخيالي النقدي ضد الممارسات العسكرية[32].

الثقافة العابرة للحدود الوطنية وثقافة الأمن الدولي

إذا كانت قضية الثقافة الاستراتيجية والثقافة الأمنية تتعلق بالنخب السياسية الوطنية وبالثقافات العسكرية داخل مجموعات من الجنود أو بالتمثيلات البيروقراطية أو المجتمعية، فإنها أيضا تستند إلى وظيفة المعايير والتمثيلات العابرة للحدود الوطنية والدولية. انطلاقا من هذه النقطة، يجب أولا أن ننتبه إلى أعمال المؤرخين الذين يشجعون على الاعتقاد بأن هناك ثقافة استراتيجية غربية، ظهرت خلال العصور اليونانية القديمة، سوف تنتشر بعد ذلك في أوروبا ثم في جميع أنحاء العالم الغربي. ستكون

هذه الثقافة مستوحاة من نموذج معركة الإبادة التي نفذها المعسكر الليستاموني Lacedaemonian[33]. لذلك ينبغي النظر في إشكالية وجود معيار استراتيجي عسكري عابر للحدود الوطنية عندما يتعلق الأمر بالإبادة.

لقد تناول مؤلفون في مجال البنائية الاجتماعية للعلاقات الدولية فكرة المعايير العسكرية العابرة للحدود الوطنية. على سبيل المثال، يسلط ثيو فاريل Theo Farrell الضوء على الكيفية التي يتبنى بها الجيش الأيرلندي الناشئ، الخارج من حرب العصابات، تنظيما عسكريا «كلاسيكيا» بشكل سريع[34]. وفقا لهذا الباحث، تُفسر هذه الظاهرة من خلال وجود معيار عابر للحدود الوطنية يفضل اعتماد هذا النوع من الكيانات الموجودة بين القوى. لقد اتضح عند سارة ليونارد Sarah Léonard وتييري بلزاك Thierry Balzacq أن مفهوم الثورة في الشؤون العسكرية (RMA) قد أثر في ثقافة الاستراتيجية للناتو (NATO) في حقبة ما بعد الحرب الباردة[35].

وأخيرا، اهتم باحثون آخرون بالتحقيق في إمكانية وجود ثقافة استراتيجية تخص الاتحاد الأوروبي وناتجة عن عادات التعاون بين أعضائه[36].

في النهاية، أبرزت الأبحاث في العلاقات الدولية وجود ثقافات استراتيجية وأمنية «متعددة الجنسيات». لهذا، يدافع مارتن شو Martin Shaw، من خلال النهج الاجتماعي للحرب المعاصرة، عن الأطروحة التي تقول بضرورة تصور وجود «أسلوب في الحرب» ضمن إطار أوسع نطاقا من الدولة. فهو يرى وجوب الأخذ بعين الاعتبار ظهور الطريقة الغربية للحرب (western way of war)، من بين جملة أمور أخرى تتميز بتفادي المخاطرة بالعسكريين[37]. في حين يقول كل من كيث كراوس Keith Krause وأندرو لاثام Andrew Latham بوجود ثقافة أمنية غربية تتعلق بنزع السلاح والتحكم في التسليح والحد من انتشار الأسلحة من أجل شرح تطور الممارسات السائدة في هذا المجال[38].

الثقافة الاستراتيجية والثقافة العسكرية على مستوى الأفراد

لا تأتي أهمية الأولويات على المستوى الدفاعي والأمني أو الاستراتيجي فقط ضمن الممارسات البيروقراطية ولا على المستوى الدولي أو المنظمات الدولية. حيث يعتمد فهم القضايا الاستراتيجية على تحليل الأفضية العقلية للأفراد وللمجموعات

الصغيرة المكونة من الأفراد التابعة لهم. لذلك، يتحتم البحث عن مكونات هذه الأفضية بين الجنود والضباط والديبلوماسيين والسياسيين أو بين الخبراء.

ويمكن، على سبيل المثال، عند هذا المستوى أن نطرح تساؤلا عن التأثير الذي يمكن أن يمارسه التفكير الاستراتيجي القديم (عند فولارد Folard أو كلاوزفيتز أو حتى جوميني Jomini). كما أنه من الممكن طرح سؤال عن انفتاح النخبة على الأفكار الجديدة في مجال الدفاع.

تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الأعمال التي تتناول التمثيلات المرتبطة بالأفراد و«الجنود البسطاء». من خلال الدراسات ذات الصلة بالجنود والتي تركز على ظروفهم المعيشية اليومية، تمكن المتخصصون في علم الإنسان (الأنثروبولوجي) وعلم الاجتماع والمؤرخون من فهم جيد لكيفية تأثير الأفكار والقيم والمعتقدات والتمثيلات في الرجال. هذه الأسئلة يمكن لها أن تتطرق إلى طريقة فهم هؤلاء الجنود لأعدائهم وللمدنيين (من خلال إثارة قضايا تتناول عمليات التجريد من الإنسانية ووضع العنصرية)، ولتصوراتهم عن مفهوم الصراع، ولوجود أو عدم وجود دوافع أيديولوجية لديهم، ولمفاهيمهم عن الهوية العسكرية، ووجهة نظرهم عن التسليح، وللطريقة التي يدركون من خلالها نهاية الحرب، أو للفكرة التي يمتلكونها عن «المجتمع العسكري» الذي يجمع بين مكوناته الجنود وعائلاتهم[39].

إن استخدام مفهوم الثقافة فيما يخص الأمن والاستراتيجية يضرب بجذوره في أعماق تاريخ الفكر. لقد أُضفي أول طابع رسمي عليه باستخدام مفهوم النمط الوطني في الاستراتيجية (طريقة الحرب أو طريقة القتال).

ومن ثم فقد نُظمت من قبل المؤرخين والمختصين بالعلوم السياسية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات. ومنذ التسعينيات، كان اللجوء إلى مفهوم «الثقافة الاستراتيجية» يرجع في المقام الأول إلى الأعمال البنائية ضمن منهج العلاقات الدولية. ومع ذلك، لايزال المختصون في علم الاجتماع والمؤرخون والأنثربولوجيون يستخدمون هذا المفهوم أو المفاهيم ذات الصلة. ومن حيث المضمون، فإن الأعمال التي أُنتجت انطلاقا من شعار المدافعين عن الثقافة جعلت من الممكن فك رموز الخطابات والمعايير والتمثيلات التي تدور حول مستويات متعددة: الشخصية والبيروقراطية والدولية والمجتمعية والعابرة للحدود الوطنية أو الدوُلية.

8

الرأي العام والفعل الاستراتيجي

Ilinca Mathieu إلينكا ماتيو

بسبب إمكانية فهم الاستراتيجية من خلال التركيز على الغايات والوسائل، فإنها تستند إلى عامل جوهري يتحكم في تحقيق الغايات من خلالها الوسائل بشكل منطقي: يتمثل في الإرادة السياسية. ينظر كلاوزفيتز، الذي أثرت كتاباته في التفكير الاستراتيجي المعاصر، إلى الحرب على أنها صراع الإرادات التي تتوقف عليها قدرة الجهات الفاعلة على إحداث تغيير في إرادة خصومهم لتحمل نتائج هذا الصراع. لهذا فإن الرأي العام يعتبر العنصر الحاسم لاسيما في نطاق عمل الديموقراطيات المعاصرة. ويمكن

«يمكن القول إن الرأي العام يعبر عن البيئة وسياق الفعل الاستراتيجي، ويمكن أن يتحول إلى قيد حقيقي قد يؤدي إلى عداء كامن أو إلى تعبئة نشطة للجمهور مضادة للفعل الاستراتيجي»

تعريف الرأي العام بأنه «التمثيل الاجتماعي البنيوي [...] لما يفترض أنه التفكير في جميع السكان»[1]، كما أنه يشكل عملية معقدة تستند إلى التفاعل بين جهات متعددة ومستويات من التحليل[2]. كما يمكن أيضا دراسة الرأي العام من وجهات نظر مختلفة: الرأي العام الوطني والرأي العام «الدولي»[3] أو الرأي العام للدولة التي يتم فيها التدخل.

على أي حال، يمكن القول إن الرأي العام يعبر عن البيئة وسياق الفعل الاستراتيجي ويمكن أن يتحول إلى قيد حقيقي قد يؤدي إلى عداء كامن أو إلى تعبئة نشطة للجمهور مضادة للفعل الاستراتيجي. ولذلك، يعد تحليله ضروريا لأي فعل استراتيجي فعال؛ لأنه من المحتمل أن يتمتع بتأثير كبير جدا في قرار التدخل وفي سير العمليات[4].

ومع ذلك، فإن تأثير ونفوذ الرأي العام على الفعل الاستراتيجي يطرح مشكلة منهجية مزدوجة. فهو يقترح، من ناحية، فعلا موضوعيا من خلال أدوات تضاهي استطلاعات الرأي التي لاتزال طبيعتها العلمية المحايدة مثيرة للجدل بشكل كبير. لن يتعلق الأمر إلا بإنتاج صناعي أو ببنية خاضعة لنتائج يتفق عليها بالإجماع وتفرض إشكالية معينة. إن صعوبة جمع الآراء الفردية، خصوصا عندما يتعلق بقضية أفضل الخيارات الانتقالية، أن تجعل من الرأي العام خيالا بعيد المنال. ومن جهة أخرى فإن تحليل تأثيره في الفعل الاستراتيجي ينطوي على تجاوز خيال الجهة الفاعلة المنفردة بعقلانية من أجل اختراق «الصندوق الأسود» للقرار المرتبط باستخدام القوة، وبتحديد المدى الذي يمكن معه لصانعي القرار السياسي أن يضعوا، أو لا يضعوا، موقف الجمهور في الاعتبار. لهذا يأسف البعض بسبب انتقاد الاستطلاعات الذي يؤدي إلى عدم وضع توصيف لمفهوم الرأي العام، على الرغم من أنه حقيقة اجتماعية مؤكدة يُعبِّر عنه دائما وبشكل خاص من خلال المنشورات أو المظاهرات. علاوة على ذلك، وبغض النظر عن الانتقادات الموجهة إلى الأدوات التي تجعل من الرأي العام شيئا خارجيا، فلايزال الرأي العام محل إثارة لعدد معين من الصفات التي تشغل الفاعلين السياسيين بغرض التأثير في قراراتهم، ولذلك نجد أنه من الضروري تحليل الرأي العام.

وبالنسبة إلى البعض، لن يكون للرأي العام وجود مستقل بذاته بعيدا عن المواقف الحقيقية التي تؤخذ بعين الاعتبار لحظة اتخاذ القرار السياسي.

وضع كي Key تعريفا للرأي العام بأنه «عبارة عن آراء يعتنقها بعض الأشخاص؛ ولذلك ترى الحكومات ضرورة أخذها بعين الاعتبار»[5].

الرأي موضوعا في الاعتبار وفعالية الفعل الاستراتيجي: المناقشة المعيارية

هل من الواجب أن يأخذ الفعل الاستراتيجي، كي يتصف بالفعالية، الرأي العام في الحسبان؟ يتوقف هذا الأمر على الفكرة التي يستقيها المرء من طبيعة هذا الفعل. يوجد مفهومان رئيسيان يتعارضان: التقليديون والتصحيحيون. يعتقد التقليديون، من خلال تناول المنظرين الواقعيين للمسلمات التي سيطرت على النقاشات فترة طويلة، أنه يجب عزل الرأي العام عن سلوك السياسة الخارجية التي تتصف بأنها السياسة العليا بامتياز. يستند هذا الوضع المعياري إلى الملاحظات التجريبية التي تصور الرأي العام على أنه غير مستقر وغير عقلاني، الأمر الذي يهدد اتخاذ القرارات التي يفسرها السياسيون، بشكل فعال. أما بالنسبة إلى التصحيحيين، فإنهم، على العكس من ذلك، يعتبرون أن المواطنين قادرون على إنتاج رأي مستقر ومنطقي، بحيث يمكن لهذا الرأي وحده أن يكون الأساس للفعل المدروس وللرغبة في التصرف بطريقة مستدامة.

الفعل الرامي إلى الحفاظ على مزاج الرأي العام؟

يتعلق الأمر بذريعة ضمنية أصبحت متكررة خصوصا في إطار النهج الواقعي القديم والمعاصر: حيث يكون الرأي العام عقبة أمام الترويج المتسق مع المصالح الوطنية التي تتطلب التجاوز عن التقلبات السطحية للحظة الراهنة.

إذا كانت الديموقراطية قائمة على أسطورة المواطن المستنير الذي يوجه القرار السياسي، فإن هذه الأسطورة الخيالية قد شُكك بالفعل فيها على نطاق واسع من خلال صورة «الجمهور الشبح» عند ليبمان Lippmann[6]. ولأن المواطن منهك بسبب أعماله اليومية، فإنه لا يولي اهتماما كبيرا بالقضايا السياسية الخارجية المعقدة جدا، خصوصا تلك البعيدة عن مجال اهتماماته. يحاول ألموند Almond

على طريقته، انطلاقا من التحليل البنيوي لاستطلاعات الرأي ولطبيعة الجمهور الاجتماعية، أن يطرح «نظرية المزاج»، التي تصور الآراء المزاجية والقاصرة وردود الفعل المشبعة بالعاطفة[7]. ونظرا إلى أن المواطن أكثر ارتباطا بالسياسة الداخلية، فإنه لن يتمتع بالمهارات المناسبة أو بالقدرة على الوصول إلى المعلومات الكافية للوقوف على مدى تعقيد المشاكل المثارة. إن موقف هذا المواطن، الذي يُعبّر عنه من خلال استطلاعات الرأي، سيختلف وفق السياق الوطني والدولي. ويعود أصل هذا الاختلاف عند التعبير عن الرأي إلى غياب البنية وسطحية معتقد المواطن وأنظمة قيمه. ولهذا عندما يتحول الرأي إلى مجرد حالة «مزاجية»، فسينتج عن ذلك، إذا ما أُخِذ في الاعتبار من قبل القادة السياسيين، المخاطرة بخيارات غير مناسبة تؤدي إلى عواقب وخيمة محتملة.

كان هذا المفهوم عن الرأي المتقلب والمزاجي يميل إلى أن يكون راسخا بطريقة مستدامة في الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومشبعا بالخوف من انكفاء الجمهور على نفسه، الأمر الذي كان من المحتمل أن يؤدي إلى تدمير آفاق تنمية القوة الأمريكية: فقد كان من الضروري إذن الحفاظ على المصالح الوطنية ضد هذه الأخطاء. لقد ساد هذا المفهوم ولايزال يتنامى بشكل كبير إلى يومنا هذا. وهناك كتابات معاصرة عديدة لاتزال تنتقد الطابع السطحي والعاطفي للرأي العام الذي يتصف بأنه غير مؤهل بسبب طبيعته ومحدوديته. وقد أدت هذه المحدودية إلى أن أصبحت الاستطلاعات عديمة القيمة. ففي مواجهة الأسئلة التي لم تُطرح من قبل، يطلب من المتحدث، الذي لم يكن لديه الوقت الكافي لتكوين رأي، الإجابة بشكل عشوائي وباللجوء إلى الاختصارات التجريبية أو باتباع موقف الحزب الذي يدعمه في السياسة الداخلية على سبيل المثال.

وفي هذا الشأن، لن تستطيع إلا النخبة صياغة أفضل الاختيارات الفكرية والبنيوية لمواجهة قضايا تساوي في تعقيدها الانتشار النووي أو استخدام الضربات الجوية عند نشوب نزاع ما. وعندما يتعلق الأمر بالتدخل المسلح، فلا ينبغي أن نتجاهل أن الخيارات المتاحة لا تقتصر على معارضة بسيطة بين اختيار التدخل أو عدم التدخل، الأمر الذي يؤدي إلى تعقيد لا تسمح استطلاعات الرأي بوضع حل له. من هذا المنظور، فإن أخذ الاستطلاعات في الاعتبار يظهر الانجراف الخطير نحو الغوغائية.

هذا النهج المتبع مع الرأي العام يبرر عملية التمييز المفاهيمي الذي يفعله الواقعيون بين السياسة العليا والسياسة الدنيا. عندما يُشارك المواطنون في أمور السياسة الداخلية، فستعتمد السياسة الخارجية، من وجهة النظر هذه، على المعلومات الحساسة، وسيتطلب الأمر درجة من السرية والفاعلية عالية جدا. يستند هذا المفهوم إلى فكرة مفادها أن كل دولة يمكن أن تحدد المصلحة الوطنية الموضوعية بحيث يجب المحافظة على التعريف العقلاني والمحايد من تقلبات المناقشة العامة. في بعض الدول، كما في فرنسا، تكتسب السياسة الخارجية وضع «المنطقة المحظورة» على السلطة التنفيذية. سيكون الفعل الاستراتيجي أكثر فعالية لأنه سيتحرر من «العواطف» غير العقلية المتعلقة بالرأي والنزاعات السياسية. وستكون هناك إمكانية اللجوء إلى استخدام القوة من دون نقاش برلماني أو تفويض مسبق يسمح باتخاذ قرار سريع مع توافر المرونة اللازمة في حالات الطوارئ. عندما تدعي دولة، مثل فرنسا، تحملها المسؤوليات الدولية وتطالب بأداء دور المحاور الضروري في حال نشوب الأزمات، فإن هذه المرونة ستكون الأصل الاستراتيجي المعترف به والمرغوب فيه من جميع الأطراف.

النقاش العام والفعالية الاستراتيجية

هذا المفهوم الميكيافيلي للسياسة الخارجية، الذي يُدرج ضمن عقيدة المصلحة الوطنية التي تتبناها الدولة، يمكن أن يعتبره البعض كالشيء الذي عفى عليه الزمن، على الرغم من أن الأعمال التي تستند إليها ستكون مدعومة بآراء النخب.

فإذا كانت السرعة والسرية المطلقة للقرار سيكون لهما ما يبررهما بالكامل في سياق الحرب الباردة وفي ضوء التهديدات الحيوية المحتملة بما في ذلك التهديد النووي، فإن اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة يحدث اليوم بشكل أساسي في إطار العمليات الخارجية من دون وجود علاقة مباشرة وفورية لبقاء الدولة. إن ذريعة اللامبالاة في الرأي، التي تغذي الجهل، يمكن أن تحل محلها فكرة مفادها الارتباط الوثيق بمشاعر المواطن العاجز فيما يتعلق بمسألة السياسة الخارجية التي تحتكرها النخب الحاكمة. عندئذ سيكون كافيا إشراك المواطنين حتى يكونوا مهتمين وعلى اطلاع ويصبحوا مؤهلين بما يكفي لإنتاج رأي ثابت ومتماسك. وهكذا حاول التيار

التصحيحي تفكيك النهج التقليدي القائم على افتراضات متعارضة جذريا. من خلال تنفيذ عملية طويلة لعقلنة مناهج الرأي العام واستعادة فكرة ديموقراطية تشاركية محتملة ومرغوب فيها.

تنص العبارة المشهورة لباغ وشابيرو Page et Shapiro على أن «مفهوم الجمهور المتقلب يدلل على أسطورة»[8]. إن استبعادهما نظرية المزاج يعتمد بشكل خاص على فكرة مفادها أن التغييرات المفاجئة في الرأي، بعيدا عن الخيانة التي تتعلق بعدم استقراره، تظهر على العكس من ذلك عقلانية كبيرة، حيث إنها ترتبط باختلافات في منطق الأحداث أو في طبيعة المعلومات المتاحة. إن التقلبات التي ينتقدها التقليديون ترتبط في الواقع بتوجهات ترجع إلى أسلوب الاستطلاعات أو إلى سوء تفسيرها: إن تفسير إحالة هذا التنوع في الاستجابة للاستطلاعات إلى تقلب اختيارات المصوتين عن طريق إخفاء العوامل المحتملة الأخرى يخلق نوعا من الغموض تتعدد جوانبه[9]. لذلك سيكون من الممكن التحدث عن رأي عام مستقر. سيكون لدى أي رأي عام بنية تسمح بالتنبؤ بالسلوك شريطة تحليل المكونات الفردية انطلاقا من نظرية الدوافع.

من جهة أخرى، تسمح التغطية الإعلامية المتزايدة للأحداث الدولية برؤية أفضل للسياسة الخارجية. يبدو أن الرأي العام سيكون معنيا وسيجري إعلامه، حتى لو تعلق الأمر بالردع النووي خلال الحرب الباردة، بالرهان الأقل تعقيدا[10]، حيث يستطيع الجمهور الاهتمام بأشياء لا تهمه بشكل مباشر. في أواخر التسعينيات، على سبيل المثال، اعتبرت الأغلبية العظمى من الأمريكيين أنه من غير المقنع-القول إن كوسوفو بعيدة كل هذا البعد عن الولايات المتحدة ومصالحها لتبرير المخاطرة فيها بحياة الجنود[11]. إن عزوف المواطنين عن دعم نفقات السياسة الخارجية، والذي يُعرب عنه أحيانا في استطلاعات الرأي، قد لا يلبي في الواقع سوى بعض المتطلبات التي تتعلق بالفاعلية في مواجهة التدخلات - لاسيما من جانب الأمم المتحدة - التي تُنتقد على نطاق واسع بسبب إخفاقاتها. بعيدا عن توضيح أسباب هذا الإحجام، فإن هذه النتائج، على العكس من ذلك، تعبر عن طلب استفسار قوي يتعلق بهذا الأمر وإلى حساب عقلاني جدا: ما هو الهدف من تمويل الإجراءات التي تفشل في تحقيق أهدافها[12]؟

إن الجانب الفعّال للرأي العام يبرر ضرورة أخذه بعين الاعتبار في عملية صنع القرار. الفكر الليبرالي يشجع على أهمية مشاركة المواطنين الحقيقية في صنع القرار بأنفسهم، كما أنه يلفت الانتباه إلى الاستحالة المادية لعملية المشاركة المباشرة التي يمكن تصحيحها من خلال المشاورات المتكررة. بالنسبة إلى الليبراليين المناصرين لفكر كانتْ Kant، سيكون لصنع القرار الديموقراطي الفضل في الدعوة إلى التوسع في عملية السلام عن طريق الحد من الطابع العدواني للدول[13].

بصرف النظر عن انعدام القيم الأخلاقية للكذب، يمكن فهم الأسرار والمصلحة الوطنية باعتبارها نوعا من الوسائل التي تخدم السياسي لكي يحول الدولة من العمل للمصلحة العامة إلى العمل من أجل المصالح الشخصية. وبالتالي، من الضروري وضع المواطن في قلب العملية التداولية الخاصة بالنظام الديموقراطي وتهيئته كي يتحرك لوضع حد للهيمنة السياسية للدولة على المواطنين. ويرى البعض، في هذا الخصوص، أن استطلاعات الرأي يمكن أن تكون أداة لاستعادة الصلة بين المواطنين وممثليهم. إن ميزان قوة البرلمان الوطني يتحدد من خلال إقراره لاستخدام القوة الذي يعتبر جوهر هذه المناقشة. لقد أقرت بعض الدول، مثل ألمانيا، نظام التفويض المسبق الذي كان معمولا به منذ التاريخ الوطني وملزما للأجهزة التنفيذية. ومع ذلك، فإن الرئيس الأمريكي في حال عدم خضوعه لمثل هذه القيود سيواجه الكونغرس، صاحب الثقل السياسي القوي جدا، من خلال إصرار الجناح المختص بقانون قوى الحرب (الذي يتمتع بقيمة دستورية نُوقشت) على الموافقة بالتمديد إلى ما بعد الستين يوما لأي عملية خارجية يقررها الجهاز التنفيذي. منذ العام 2008 مُنح البرلمان الفرنسي السلطة نفسها التي تسمح بتمديد العمليات فترة أطول من ذلك بكثير (أربعة أشهر) ضمن نظام أغلبية غير ملزم للرئيس بشكل كبير.

وبعيدا عن أي موقف مبدئي من النظام الديموقراطي، سيتعلق الأمر حتما بمسألة فعالية الفعل الاستراتيجي. إن وجود نقاش سياسي يربط صانعي القرار بمبدأ المسؤولية تجاه المواطنين من شأنه أن يسمح باتخاذ قرارات مستنيرة، وأن يعمل على تجنب المزالق التي تقع فيها الأنظمة الاستبدادية.

من المرجح أن تكون هذه الأنظمة الاستبدادية، التي تعتمد على الأنظمة التي تتخذ قرارات دون المستوى ومن دون رقابة مدنية على أنشطتها العسكرية،

أكثر عرضة لمخاطر العمى الأيديولوجي والأخطاء الاستراتيجية. الواقع أن الخضوع للمناقشة العامة سيشكل الضمان لإعداد قرارات جيدة جدا - من دون أي تسرع - وللقدرة على التعبير بطريقة محددة تصب في مصلحة الجهاز التنفيذي. من خلال تقديم تفسير لأفعاله، سيضطر السياسي إلى بذل جهد تربوي يسهم في إثراء فهم المواطنين وبالتالي العمل على رفع كفاءتهم بغرض تشكيل دوائر إيجابية سريعة. لقد أكدت أعمال باتيسون Pattison فعالية الديموقراطيات بشكل كبير في حال التدخل حيث إن حكوماتهم، التي تعمل بدعم من الرأي العام، ستكون متحفزة للنجاح بقوة[14]. من حيث الأصل، يسمح هذا الانفتاح على المناقشة، كأمر ضروري، ببناء إرادة سياسية راسخة ومستدامة على الرغم من كونه قد يتعرض للتهميش نتيجة للصعوبات التي تصادفهم في أثناء الفعل.

التأثير المتغير جدا في أثناء الممارسة العملية

في الواقع، لا يمكن تبني اللجوء إلى استخدام القوة بشكل كامل من خلال النقاش العام ولا حتى في الديموقراطيات التي تعتمد على عملية صنع القرار الذي يكون مركزه في يد الرئيس التنفيذي. ولأنه في معظم الأحيان يُنتخب الرئيس التنفيذي، فلايزال يرى ضرورة إقناع الآخرين بصحة قراراته: في حالة عدم اقتناع الرأي العام بذلك، فإنه يخاطر بالفعل بتعريض نفسه للهجمات الإعلامية وللمشاكل الانتخابية. كما أن قدرته على البناء والتعامل مع الدعم الوطني تعتبر مرضية عندما يتعلق الأمر بالتدخل المسلح الذي يعد ضرورة استراتيجية ترتبط بمفهوم كلاوزفيتز عن «القوى الأخلاقية».

وبسبب النظر إلى هذه القوى الأخلاقية بوصفها الوسائل الاحتياطية التي تتصف بالطابع الحربي وبالقدرة على التحمل الذي هو مفتاح النصر على الأعداء، فإن الأمة الآن عليها أن تظهر ثقلها من خلال تأثير الرأي العام في الإرادة السياسية. وسيكون هذا الأمر مركز الضعف الرئيس للدول الديموقراطية المعاصرة. وبتصميم هذه الدول على رفض الحرب ورفض المعاناة التي تنتج عن هذه الحرب، ولأنها محاصرة بالشعور الأمني الذي يعتبر الملاذ الآمن لأقاليمهم الوطنية، فإن شعوبهم ستتغير إلى «مجتمعات بلا حرب»، وفقا لتعبير موسكوس Moskos[15]. ولذلك سيكون من الصعب حشد هذه الشعوب على نحو مستدام.

حول قرار التدخل

يمكن لنا التمييز، عند تحليل الثقل الحقيقي للرأي العام فيما يخص القرار، بين ثلاثة متغيرات محددة بشكل خاص عند هولستي Holsti[16]: مرحلة دراسة عملية صنع القرار وسياق القرار (في حالة وجود أزمة أو في عدم وجودها) وشخصية صانع القرار. بالنسبة إلى مستوى صنع القرار، يمكن ملاحظة تأثير الرأي العام في طريقة وضع المشكلة على جدول الأعمال، وفي طريقة إقرار الحلول الممكنة ولكن بشكل أقل عندما يتعلق بمفهوم هذه الحلول. وهكذا يبدو أن خيار الحل بالكامل يقع على كاهل السياسيين، في حين لا يمكن للرأي العام أن يتدخل إلا للموافقة عليه أو لمعارضته. ومع ذلك، ستكون الضغوط التي يمارسها الرأي العام كبيرة في سياق الأزمة عندما يُطْلب من السياسي الرد بسرعة من دون أن يكون لديه ما يكفي من الوقت للتعرض للرهانات أو للخيارات المتاحة. يبدو أن العامل الأخير أساسيا: أي ما يتعلق بشخصية القادة. ولنفي إضفاء الطابع المؤسسي بشكل كامل على الرأي العام، فسيكون لهذا الرأي تأثير متغير وفقا للميول الشخصية لكل طرف فاعل يرغب في لفت الانتباه ووفقا لتصوره عن الدور الذي يؤديه باعتباره قائدا مكلفا بتوجيه الرأي العام أو وكيلا عن إرادة الشعب.

على مستوى اتخاذ القرار بالتصرف لاختيار نوع الفعل، فإن عديدا من تحليلات السياسات العامة تسلط الضوء على وجود علاقة ترابط قوية بين موقف الأغلبية داخل الرأي العام والقرار السياسي. بيد أن هذه العلاقة لا تسمح بتأكيد وجود تأثير للمواطنين بشكل مباشر في ممثليهم. من الممكن أيضا أن تظهر فعالية قيادة الممثلين وقوة الإقناع الذي يمارسه الخطاب السياسي على الرأي العام. يصح ذلك بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية، حيث يكون وصول الشعب إلى المعلومات محدودا. وفي إطار تفكيك عملية صنع القرار بشأن اللجوء إلى استخدام القوة، فإن عديدا من المقابلات والتحقيقات التي أجريت مع المسؤولين السياسيين تسلط الضوء على حقيقة أن الرأي العام لا يبدو أنه العامل المهيمن عند صنع القرار في حد ذاته، ولكنه يتدخل بشكل أساس في طريقة صياغته[17]. ومن ثم سيؤدي الرأي العام على الأكثر دور المحفز، أو حتى المعجل باتخاذ القرار، ولكن لا يمكن اعتباره عاملا كافيا ليشكل بنفسه الأساس لهذا الأمر. علاوة على ذلك، لا يمكن للرأي

العام أن يظهر أي اتجاه محدد فيما يخص عملية التدخل[18]. ومن ثم فإن الرأي العام سينحاز إلى «فضيلة الاستقرار» في السياسة الخارجية وسيوجه السياسي عندما يتبين أن هذا الأخير يحبذ سياسة التدخل إلى أبعد حد، الأمر الذي يدفعه إلى تبني سياسة الانتظار[19].

ولأنه ليس من الممكن إخفاؤه بالكامل في الديموقراطيات الليبرالية بسبب ثقل وسائل الإعلام في اللعبة السياسية، فإن لابالم La Balme تعده «قيدا ديموقراطيا سهلا»[20] على غرار ما ذكر كي Key الذي يؤكد أن الرأي العام ليس من يقود السياسات بمفرده ولا السياسي هو من يتلاعب بالرأي، ولكن هناك تفاعلا معقدا بين الاثنين. من هذا المنطلق، يشكل الرأي العام عنصر «بيئة» القرار الذي سيُتخذ في المقام الأول على أساس المصلحة الوطنية كما يراها صانعو القرار بأنفسهم. ومن ثم يُترك الأمر لهما للحصول على المصادقة على اختيارهم من قبل الجمهور حتى لا يعاني التكلفة السياسية لتعبئته المحتملة.

تشير مسألة وضع الصراع على جدول الأعمال والتصديق على التدخل كحل لهذا الصراع إلى قضية عوامل دعم أو معارضة الرأي العام فيما يخص اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة. يبدو أن العوامل الإيجابية الرئيسية فيما يتعلق بهذا الأمر تتطابق أولا مع طبيعة الهدف المنشود - فالجمهور يميل إلى دعم الأفعال الرامية إلى تخفيف الاعتداء الذي من شأنه زعزعة استقرار النظام الدولي ومعارضة أي تدخل مباشر، كما أشار إلى ذلك غنتليسون Jentleson[21] - ثم إلى شرعيته - الرسمية لاسيما فيما يتعلق بإمكانية التفويض من عدمه من قبل الأمم المتحدة، والأخلاقية أيضا - وأخيرا إلى تصور فرص النجاح، أو إلى وضوح الأهداف المتبعة[22]. ويبدو أنه من الضروري النظر إلى مفهوم الشرعية الأخلاقية للفعل الذي يستند إلى عديد من العوامل بما في ذلك دعم مفهوم «الرأي العام الدولي» الذي نُوقش أيضا والذي يمكن، على سبيل المثال، تجسيده من خلال تكوين تحالفات دولية واسعة حول العالم.

وهكذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة بالحصول على دعم لتدخلاتها في أفغانستان وفي العراق، بشكل خاص، من أكبر عدد ممكن من الحلفاء من جميع الجنسيات والثقافات والأديان على اختلافهم، وذلك بسبب توقع حصول انتقاد قد يؤدي إلى فقد المصداقية بتشبيههم بالحروب الصليبية الحديثة. فبالنسبة إلى

دولة ما، يعتبر الرأي العام بين الحلفاء الرئيسيين في غاية الأهمية حيث إنه يعد مقياس الدعم الذي يمكن تقديمه لها علانية. يوضح هذا الأمر مفهوم الدبلوماسية العامة. إن موقف الرأي العام من التدخلات الإنسانية يعد أكثر غموضا[23]. تسعى شبكة التلفاز «سي إن إن» (CNN) إلى أن يكون لها التأثير اللازم لحشد جمهور عريض من المجتمعات الآمنة التي ترفض مشاهدة معاناة الآخرين لدرجة أنهم يعتقدون أن لديهم الوسائل الفعالة لإيقاف هذه المعاناة[24]. مثل هذه الأزمات المعقدة وشبح المصالح غير المعترف بها أحيانا ما تخيم على قضية شرعية الفعل. في هذا الصدد، تبدو إرادة الشعوب المعنيين بالعنف ذات أهمية قصوى: فالرأي العام «المحلي» يعتبر العامل الشرعي القوي. ونتيجة لذلك، تمكن ملاحظة الأهمية المتزايدة لإضفاء الشرعية على إمكانية اللجوء إلى استخدام القوة والحصول على دعم الجماهير المختلفة باستمرار.

ومع ذلك، يجب عمل توازن بين هذه العوامل الإيجابية والتكاليف والخسائر المتوقعة أو المزعومة وكذلك العوامل «السلبية» التي يمكن أن يكون من أهمها الوفيات في صفوف العسكريين المنتشرين. من هذا المنطلق، فإن اعتبار الرأي العام عاملا سلبيا بسبب الخسائر يبدو لفترة طويلة معلما أساسيا في نظر السياسيين على الرغم من التحليلات العديدة التي تدل على عدم وجود علاقة مباشرة بين عدد الجنود الذين سقطوا في العملية وانخفاض الدعم العام[25].

من المسلم به إلى درجة كبيرة أن هذا الأمر لا يتعلق مطلقا بعدم قدرة المجتمع اليوم على تحمل موت أعضائه، ولكن الأمر ينطوي على الاستعانة بالاستدلال العقلي في ضوء الأهمية المنظورة للرهانات والمصالح المتبعة. إذا كانت هذه الأهمية تبدو كافية مع وجود احتمالات للنجاح، فإن الرأي العام سيكون قادرا على تقديم مساندة مستدامة للتدخل على الرغم من الخسائر. لقد سُلط الضوء أيضا على عوامل «سلبية» أخرى، مثل الامتداد غير المتوقع للتدخل (الذي غالبا ما يفهم على أنه «مأزق» كما أنه يرتبط بسرعة بخطاب إعلامي انهزامي)، من خلال ظهور متشابهات تاريخية غير إيجابية (مثل فيتنام أو الجزائر)، أو غياب الروابط الواضحة بين الاستراتيجية المعتمدة والأهداف المعلنة. تتضح هذه النقطة الأخيرة بشكل خاص في ضوء المصاعب التي تُواجه في أثناء العمليات الخارجية المعاصرة والتي

غالبا ما تكون معقدة. وفي الواقع، فإنه إذا كان تقييم نوع الهدف المنشود يشكل «العامل الإيجابي» الرئيس الذي يحدد دعم الرأي العام، فإن أي تدخل يجب عندئذ أن يكون مرتبطا بأهداف واضحة يسهل على الجمهور تحديدها.

إذا لم تؤثر هذه العوامل بشكل مباشر في عملية صنع القرار، فإنها ستؤثر حتما في بناء الخطاب الشرعي للقرار، كما يتضح من التحليل الحالي لعملية تحديد النطاق. ولكي يكون من الممكن توضيح ذلك الأمر لدى الرأي العام بخصوص تفسير قرار التدخل، ولكي يتمتع بالحرية قدر الإمكان في تنفيذ هذا القرار، سيتحتم على السياسي أن يعرض قرار التدخل بأسلوب يهدف إلى الإقناع. سيتعلق الأمر تحديدا بمواجهة الرهانات وبوصف الحالة التي تبرر أو لا تبرر التدخل ونوع اللجوء إلى استخدام القوة الممكنة. وبالفعل، فإن موقف الرأي العام تجاه مشكلة السياسة الخارجية سوف يعتمد بشكل رئيس على عاملين: القيم التي يتقاسمها المواطنون في الأغلب والمعلومات المتاحة[26]. بالنسبة إلى التقليديين، سيسمح تحديد نطاق العمل بالسعي إلى التوفيق بين التأثير الحتمي للرأي العام في حالة الديموقراطيات الحديثة وضرورة استبعاد هذا التأثير على مستوى صنع القرار. من هذا المنطلق تحديدا يمكن استخدام استطلاعات الرأي لما يلي: إن فهم الرأي العام يساعد على تشكيل الخطاب وتوجيهه في الاتجاه المطلوب مع العمل على إقناع الرأي العام بصحة القرار الذي يُتخذ أحيانا ضد خياراته المفضلة المفترضة. من الممكن الذهاب إلى أبعد من مجرد استطلاعات بسيطة خاصة عند اللجوء إلى استخدام الاختبارات الجدلية التي تتكون من عمل مقاييس لمجموعة من المواطنين تتعلق بفاعلية مختلف الحجج المتعلقة بالحفاظ على القوات الوطنية أو بانسحابهم من مسرح العمليات الخارجي. يمكن بعد ذلك استخدام هذه المقاييس لتحديد نطاق العناصر المستخدمة في الخطاب المؤسسي الذي يستند أساسا إلى عوامل التبرير التي ينظر إليها على أنها المناسبة جدا لدعم الرأي العام، مثال ذلك آليات الدفاع في مواجهة التهديد (وهكذا صُور الإرهاب الدولي على أنه تهديد يثقل كاهل قيم وطريقة حياة المجتمعات الديموقراطية) أو في أسلوب العمل التطوعي (مثل حملات الإغاثة المقدمة إلى الشعوب التي تعاني أو إلى حليف متعثر). أيضا، إذا اقتنع السياسي بعدم رغبته في خسارة الرأي العام، فقد يجد نفسه منقادا إلى

محو أي إشارة إلى العنف في كلمته وذلك بتجنب اللجوء إلى استخدام مصطلح «الحرب» لتوصيف أفعاله.

إن طبيعة وسائل الإعلام المستقلة ووجود أحزاب معارضة قوية تتمتع بوضع مؤسسي معترف به ووسيلة للضغط على السلطة التنفيذية قد يحد من تضمين الخطاب لعملية التدخل، الأمر الذي يحمل على أنه نوع من التناقض ويعمل على تغذية النقاش العام[27]. إن وجود أو عدم وجود توافق في الآراء بين النخب الحاكمة يظهر باعتباره عاملا مهما في تحديد موقع الرأي العام فيما يتعلق باللجوء إلى استخدام القوة. تمثل هذه القضية أهمية خاصة في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا العظمى، على سبيل المثال. أما عن فرنسا حيث لا تتمتع المعارضة إلا بثقل متواضع، فمن الممكن لها أن تفخر بتقديم مقترح للمراقبة، حتى لو لم يصل إلى النتيجة المرجوة، يؤدي إلى إجبار الحكومة على النقاش. ومع ذلك، وبغض النظر عن التكوين المؤسسي للأنظمة الديموقراطية، فإن موقف السلطة التنفيذية يوفر لهذه الأنظمة القدرة على احتكار خيار الخطاب السردي، حيث يمكن لهذا الخطاب القوي أن يفرض قيودا حقيقية على المنتقدين المحتملين من خلال طرح شروط المناقشة التي تجعل حجج المعارضة غير مسموعة. عند الأخذ بعين الاعتبار، على غرار التصحيحيين، الدعم القوي للرأي العام ولتداول القرار على المستوى الوطني، فسيكون من الممكن إذن ملاحظة أن قوة الخطاب السردي وغياب التشكيك سيساعدان على مساندة وجهة النظر هذه.

فيما يتعلق بإدارة العمليات

يكون دعم الرأي العام قويا بشكل عام عند إطلاق عملية التدخل بسبب التوسع الطبيعي لعوامل التوافق في النقاش الوطني.

ومع ذلك، فقد يكون لعدد من العوامل القدرة على التأثير من أجل الاحتفاظ بهذا الدعم في أثناء تنفيذ القرار. وغالبا ما تكون التدخلات المعاصرة معقدة للغاية وتخلط بين الاستقرار الأمني والتسهيلات المرتبطة بالحوار بين أطراف النزاع وإعادة بناء الدولة وحماية الشعوب. وبالتالي فهي عرضة بشكل خاص لظاهرة انزياح الغرض (mission creep)، بما يعني تطور ظروف التدخل الصعبة أو المستحيلة

والتي قد تؤدي إلى تغيير كبير في الهدف الذي عُين منذ البداية. وبالتغلب على هذه التحديات، يمكن لهذه الظاهرة أن تعرقل طريقة فهم ودعم الرأي العام لها الذي يعتمد على تقديم أهداف واضحة. إن الوقت السياسي والإعلامي غالبا ما يكون أقصر بكثير من الوقت الذي يستغرقه التدخل العسكري. ونتيجة لذلك، فإن التغيير في ظروف التدخل يمكن أن يغذي بسرعة الشعور بخفض توقعات النجاح الذي يعد العامل الرئيس للحصول على دعم الرأي العام. إنه مفهوم «الجمود» الذي غالبا ما يُذكر على الفور. إن نفاد صبر الرأي العام المفترض يمكن أن يؤدي بالسياسي إلى تقليل مدة الفعل على المسرح. ويمكن أن تصبح مسألة فك الارتباط ملحة بشدة إلى درجة أنها تحجب أحيانا تحقيق الهدف. يتجلى نفاد الصبر بسهولة أكبر عندما لا تتوافق الأهداف المنشودة مع مصالح البقاء، الأمر الذي يقود إلى قضية الفرص المتاحة خصوصا من منظور الميزانية. ويمكن أيضا أن يُغذى نفاد صبر الرأي العام من خلال المظاهرات المعادية لشعوب الدولة الذي تجري فيه العملية، الأمر الذي يشكك في شرعيته العملية ويعرقل خططها. لهذا السبب، فإن «كسب القلوب والعقول» يعد أمرا ضروريا في أثناء الفعل ولمقاومة التمرد. ويتعلق الأمر في نهاية المطاف بالتعبير عن تغيير في التوازن بين التكلفة والفائدة، الأمر الذي قد يكون توقعه مغذيا لدوائر معقدة: إذ يبدو أن إصرار السياسيين المتزايد على تقصير مدة التدخل يسمح بإضفاء الشرعية على عملية الانطلاق وطمأنة الرأي العام على الرغم من أنه ليس أمرا مقبولا بالضرورة في ضوء الوضع الذي يبرر الفعل والهدف الموضوع.

علاوة على ذلك، فإن منع تولي مناصب انتخابية يشجع السياسي على توجيه خطابه عن الشرعية نحو مواضيع تهم الرأي العام وتتعلق بالقيم والإنسانية أو بالمسؤولية الدولية. وبالتالي، فإن الأساليب المستخدمة تكون أحيانا بعيدة كل البعد عن الأسس الحقيقية للفعل. وفي حال حدوث ما هو غير متوقع، يمكن أن يتضح هذا التناقض؛ وبالتالي تقويض مصداقية السياسي من خلال الكشف عن (أو بالتظاهر بالكشف عن) تناقضات معينة تتعلق بطبيعة الفعل الحقيقية. قد تكون هذه هي الحال عندما لا يتطرق الخطاب، على سبيل المثال، إلى توصيف «الحرب»، على الرغم من وجود خسائر كبيرة على الأرض ويُعلن عنها على نطاق واسع في وسائل الإعلام.

ولعل التدخل في أفغانستان، بسبب كمين الأوزبين «l'embuscade d'Uzbeen» (2008) الذي أدى إلى قتل عشرة جنود فرنسيين، هو خير مثال على ذلك. ومن دون الإشارة، بالضرورة، إلى غضب الرأي العام المطلق بشأن الخسائر في الأرواح، فإن هذا النوع من الأحداث يعمل على إبراز عوامل حساب التكلفة والعائد، ويمكن أيضا أن يلقي الضوء على قضايا تتعلق بالأهداف التي تبرر التدخل. ومن الممكن في حال ترقب ضغط الرأي العام أن يكون له تأثير مباشر في اختيار الوسائل المستخدمة: من مثل التردد في اللجوء الفعلي إلى انتشار القوات، أو منح الأولوية إلى وسائل القتال عن بعد. ومن ثم، فإن الجهود المبذولة لحماية الجنود المنتشرين على الأرض يمكن أن تعرض للخطر فعالية الفعل الحقيقية، ولهذا يكون التركيز على القصف الجوي على حساب القتال البري. في سياق حملته الانتخابية، يمكن لرئيس دولة ما أن يذهب إلى حد اتخاذ قرار «بوقف العمليات»، وأن يأمر بالتمركز في القواعد العسكرية المنتشرة في المناطق الصعبة من أجل تجنب أي خسائر جديدة، الأمر الذي يحتمل أن يضعه في موقف صعب في أثناء النقاش العام. لهذا، ينتقد البعض بشدة أن يكون الجيش مضطرا إلى الإفراط في الإفصاح عن المخاطر والخسائر، الأمر الذي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تحويل نفور الرأي العام المفترض من الخسائر البشرية إلى مجرد مشكلة تنظيمية، وهو ما يكون على حساب الأهداف التي حُددت منذ البداية. ولا يتعلق الوضع هنا بالضغوط التي يمارسها الرأي العام بشكل مباشر، بل بسبب القيود التي يفرضها السياسي من خلال موازنته بين أهدافه السياسية الخارجية وأهدافه الانتخابية على المستوى الداخلي.

بالإضافة إلى ذلك، تشتد الحاجة إلى التدخل بأسرع وقت ممكن في حالات الطوارئ أكثر من الحاجة إلى تعريف الأهداف تحديدا. لهذا، يعتبر تدخل الرأي العام عندما يتعلق الأمر بالأزمات الإنسانية، وكذلك تدخل الإرادة السياسية لغرض لعب الدور المطلوب على المستوى الدولي وللحفاظ على النفوذ، الدافع إلى أن يمارس السياسي «الفعل من أجل الفعل» من دون أن يكون لديه منذ البداية تصور عن النتيجة المرجوة بوضوح كبير («الوضع النهائي المنشود»). أخيرا، وأيا كانت عوامل التدخل، فقد يميل السياسي إلى التعبير عن «الوضع النهائي المنشود» بعبارات غامضة من أجل توفير هامش أكبر للمناورة. وهو ما يسمح

للسياسي بالاستغناء عن إعادة التقييم المنتظمة للأهداف الموضوعة وفقا لتطور الأوضاع، على الرغم من أنه بإعادة التقييم يمكن تسليط الضوء على حالات الفشل المحتملة، وتفسير ذلك، الفشل يرجع إلى الإهمال عند حدوث تغيير في الأهداف. يمكن «للوضع النهائي المنشود» الذي يتصف بالغموض بشكل نسبي أن يتسبب في إضعاف الانتقادات المحتملة التي تتعلق بتقدم العمليات وتحقيق الأهداف المحددة، كما يمكن لهذا الوضع أن يتمتع بشيء من الحرية عند اختيار وقت فك الارتباط. قد يكون من المناسب إذن الحديث عن إنجاز المهمة عندما تُحدد الغايات السياسية من بداية الأمر بقدر أقل من الدقة.. وهنا، يمكن لمنطق السياسة الداخلية أن يؤدي دورا مهما. يقدم هذا الاتجاه البارز مساوئ كبيرة لا يمكن تفاديها. إذ إنه يعطي للرأي العام الشعور بعدم وجود حل سياسي عند استخدام القوة المسلحة. إن الدعم الوطني للعمليات الخارجية يمكن أن يكون قويا عندما تُحدد الأهداف بوضوح حيث ينظر إليها على أنها مشروعة ولديها فرصة جيدة للنجاح. من جهة أخرى، فإن الأهداف الغامضة التي لا تسمح بقياس مستوى التقدم على أرض الواقع بشكل ملموس تعد سببا في إضعاف الدعم العام، وقد تؤدي في نهاية المطاف إلى فرض قيود جديدة على السياسي.

بالإضافة إلى الضغط الذي يمارسه الدعم الوطني على السلطة السياسية، فإن الضعف العام المحتمل للدعم يمكن أن يُحْدِث تأثيرا كبيرا في معنويات القوات المنتشرة. إن ما يتمتع به الجنود عموما، في مسرح العمليات، بوسائل للتواصل بانتظام مع عائلاتهم وبإمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام الوطنية يعتبر من العوامل المهمة التي ترفع الروح المعنوية. ولكن عندما تضعف قوة الرأي العام يتعرض المقاتل إلى تساؤلات تتعلق بشرعية التدخل، الأمر الذي يؤثر في معنوياته ودوافعه.

فمن الممكن أن تؤدي المخاطرة بتضاؤل مساحة التكيف مع الإصابة البالغة أو موت صديق أو حتى رفض أداء مهمة إلى إضعاف التماسك العام للمجموعة الأساسية. وسيكون من الصعب جدا أن يلتزم الجندي بالخطاب الذي يقول إنه يتدخل في إطار الدفاع عن «المصالح العليا للأمة» عندما يجد أن هذه المصالح لا تخصه. علاوة على ذلك، عندما تضعف الإرادة السياسية بسبب الاعتبارات الداخلية، فإن ذلك يؤدي إلى وضع الأهداف المهمة في موضع الاتهام، ويجعل من توقف

الفعل السبب الرئيسي في إضعاف الروح المعنوية للمقاتلين وتحفيزهم. تعتمد هذه العناصر بشكل خاص على الشعور الإيجابي بإنجاز الأهداف المحددة. كيف يمكن إقناع الجنود بأهمية مهمتهم بالنسبة إلى السياسي، هل عندما يتجنب هذا الأخير، من أجل تفادي الخسائر، إجبارهم على الرجوع إلى قواعدهم بشكل مفاجئ، أو إجبارهم على المراقبة من دون أن يكونوا قادرين على التدخل حال فقدان المراكز التي حُققت بصعوبة بالغة؟ عند هذه النقطة الأخيرة، قد يكون التدخل السياسي على المستوى التكتيكي كارثيا بسبب سوء الفهم والإحباط الذي يوجد في أوساط الجنود. أيضا، يثير فك الارتباط السابق لأوانه تساؤلات حول الفائدة المبدئية للعملية ويؤدي في بعض الأحيان إلى نتيجة مريرة مفادها أن الجنود الذين يسقطون في الميدان «يقتلون من أجل لا شيء».

لكن من الناحية العملية، هناك حالات قليلة يتحول فيها عداء الرأي العام الذي تعبر عنه استطلاعات الرأي إلى تعبئة حقيقية لا يمكن للسياسي أن يميل إلى تجاهلها. وهكذا تسود لامبالاة نسبية، الأمر الذي يثير مسألة قوة الإرادة السياسية التي لا تعتمد على الدعم الوطني القوي. في النهاية، نلاحظ أن الرأي العام يهتم أكثر بالفعل الاستراتيجي عندما يتصف صانعو القرار السياسي بالغموض، في حين عندما تكون الإرادة السياسية حازمة، فإن القادة هم الذين يسعون إلى التحكم فيها ولا يتركون أنفسهم عرضة للتأثر بها.

9

الأخلاق والفعل الاستراتيجي

جون باتيست جونجين فيلمر

Jean-Baptiste Jeangène Vilmer

«يعطي مناصرو السلام الأولوية للأخلاق على الاستراتيجية، ومن ثم فإنهم يبررون معارضتهم لأي استخدام للقوة. أما عن الداعمين للواقعية المفرطة فإنهم يعطون الأولوية للاستراتيجية على الأخلاق»

تحوز الأخلاق والاستراتيجية جانبا من الاهتمام الكبير والمتنامي على الرغم من انكفائهما داخل مناهجهما الخاصة بكل منهما، الأمر الذي لا يجعلهما يلتقيان إلا نادرا. لا يهتم علماء الأخلاق بالاستراتيجية كما لا ينشغل المنظرون الاستراتيجيون بالجانب الأخلاقي. بتعبيرٍ أدق، يتجنب كل منهما الآخر. من الناحية النظرية، من المألوف أن ندرك الدور الذي يجب أن تؤديه الأخلاق في مجال الاستراتيجية - وعلى نطاق أوسع - في القرارات

السياسية. ولكن، من الناحية العملية، يشعر المنظرون الاستراتيجيون بالقلق من ذلك. فـ «الأفعال الأخلاقية أو غير الأخلاقية في الحرب» تجعلهما «في حالة مثيرة للقلق وفي وضع الدفاع»، كما يوضح ذلك على سبيل المثال برنار برودي Bernard Brodie، أحد مؤسسي الاستراتيجية النووية[1]. يذهب كولن غراي Colin Gray[2] إلى أبعد من ذلك ويقول: «عادة ما يولي المنظرون الاستراتيجيون اهتماما بالبعد الأخلاقي المرتبط بمهنتهم يصل إلى درجة الصفر». كثيرون هم، مثل ديفيد لونسدال David Lonsdale، الذين يقدمون دراسات استراتيجية باعتبارها المنهج الذي يفسد الشؤون العسكرية: «يمكننا، ويجب علينا، أن نفصل بين الأحكام الأخلاقية والأحكام الاستراتيجية»[3].

إن هذا الإصرار على الفصل بين الأخلاق والاستراتيجية، بل حتى معارضتهما، يقع من مناصري الجانبين ويستند إلى افتراض مشترك بعدم التوافق بينهما. يعطي مناصرو السلام الأولوية للأخلاق على الاستراتيجية، وبالتالي فإنهم يبررون معارضتهم لأي استخدام للقوة. أما عن الداعمين للواقعية المفرطة، فإنهم يعطون الأولوية للاستراتيجية على الأخلاق، وبالتالي فهم يبررون كون إدارة دفة الحرب ينبغي لها ألا تسترشد إلا بالمصالح الوطنية ضيقة الفهم.

هذان الاتجاهان المتطرفان، اللذان يغذيان النقاش، يناقض أحدهما الآخر بشكل كبير، بيد أنهما يشتركان في الفرضية القائلة بأن الأخلاق والاستراتيجية تعتبران أمرين أساسيين متبادلين ويجب أن نختارهما بالضرورة.

أما عن الفلاسفة فغالبا ما يقتنعون، من جهة، بأن الأخلاق التي تهتم بظروف الحياة الجيدة، كي تكون عادلة، يجب أن تنشأ من اعتبارات استراتيجية[4]، ومن جهة أخرى، وأن الاستراتيجية بعيدة كل البعد عن الأخلاق لدرجة أنها تقود إلى فظائع (قصف استراتيجي وحرب نووية وتعذيب وإبادة جماعية... إلخ).

ولأنه يمكن دراسة العلاقات بين الاستراتيجية والأخلاق على الرغم من المظاهر التي تجمع بينهما، فإننا سنتناول في هذا الفصل عرض المواقف الأكثر توازنا. لن يتعلق الأمر بنفي وجود التوتر الحاصل بين الاستراتيجية والأخلاق وأنهما لا يطرحان السؤال نفسه: الأخلاق «هل هي جيدة؟» والاستراتيجية «هل ستثمر شيئا؟» في بعض الأحيان يكون الشيء المثمر غير جيد، وفي أحيان أخرى يكون ما هو جيد غير

مثمر. من الملاحظ أن الاستراتيجية والأخلاق ليست لديهما العلاقة نفسها المشوبة بالتحيز: فالاستراتيجية تهتم بالدفاع عن مصالحها وتسعى إلى خير مناصريها، بينما يبدو أن الأخلاق تستهدف ما هو جيد «في حد ذاته» وليس بالضرورة استهداف المصلحة الشخصية. إن النزوع إلى نزاهة الأخلاق يتعارض مع الاستراتيجية بحكم تعريفها المتحيز. وهذا يدل على وجود اختلاف وأن هناك مستويات ليست متساوية، ولا يعني هذا الأمر انعدام التوافق: ما يهم هو أنه لا يمكن الخلط بين الأخلاق والاستراتيجية على الرغم من أنها تهتم بتفسير الاستراتيجية، وهذا الاختلاف لا يمنعها من التحيز.

لن يتعلق الأمر أيضا بمسألة الزعم أن الاستراتيجية لديها مضمون أخلاقي واضح: فهي ليست كذلك، ومن هنا تأتي مكانتها غير الأخلاقية. ومع ذلك ليس هذا المضمون الأخلاقي غائبا بالكلية. «ربما لا يهتم الجنود وقادتهم الاستراتيجيون بفعل الخير، كما يقول غراي Gray، لكنهم غير مرتاحين لفكرة أن ما يفعلونه يعتبر خطأ»[5].

ما الدلالة في أن تكون الاستراتيجية خالية تماما من القيود الأخلاقية؟ حتى أن مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية يبررون استراتيجياتهم لأسباب معيارية - تبدو غير معقولة للعالم الخارجي، ولكنها تبدو بالنسبة إليهم ذات بعد أخلاقي. يجب ألا يكون المرء ساذجا بشأن الأخلاق ويجب ألا يراها كالشيء «الجيد» فقط: ولأنها تخضع لقيم النسبية الثقافية، فإنها تعبر عن الاقتناع الأخلاقي الذي يمكن من خلاله حث الجماعات التي تعتقد أن لديها الحق الخالص في ارتكاب الفظائع Souhil.

إن الهدف من هذا الفصل يعني ببساطة دراسة مجمل هذه العلاقات: أولا وقبل كل شيء، ما هي أوجه التشابه الخاصة بهما؟ ثم ماذا عن التوافق بينهما؟ أخيرا، هل تؤثر الأخلاق في الفعل الاستراتيجي، وإذا كان الأمر كذلك، كيف؟ هل يعتبر التمتع بمميزات أخلاقية مميزات استراتيجية؟ هل العائق الأخلاقي يعتبر عائقا استراتيجيا؟ وهل يمكن للاستراتيجية السيئة أن تدمر المميزات الأخلاقية؟

أوجه التشابه الخاصة بهما

في فصل بعنوان «الاستراتيجية والأخلاق» من الكتاب الرئيس «الحرب العادلة وغير العادلة» (1977)، تناول مايكل فالزر Michael Walzer مجموعة من أوجه

التشابه بينهما: إنها لغة التبرير (نحن نبرر أفعالها عندما نقول إنها أخلاقية، وإنها تنبع من الاستراتيجية - حتى أولئك الذين ليست لديهم استراتيجية يفعلون كأن لديهم واحدة منها) التي تسمح بإجراء الأحكام والتي يمكن التعبير عنها من خلال الأنظمة «لا ترفض أبدا قبول جندي يحاول الاستسلام ولا تحاول التقدم أبدا من دون حماية وحدته العسكرية»[6].

ولكي يحدث التطرق إلى هذه النقطة الأخيرة، من الضروري الانتباه إلى هذه الفوارق المفيدة، حيث تنقسم الأخلاق المعيارية المعاصرة إلى ثلاث عائلات كبيرة: الأخلاق الواجبة والأخلاق النفعية وأخلاق الفضيلة.

فالأخلاق الواجبة déontologisme (من المصطلح اليوناني deon بمعنى واجب) تعني النهج الذي يتبع نموذج المناصرين لفكر كانْت Kant الذين يقولون بأن الفعل يعد جيدا من الناحية الأخلاقية إذا أُنجز من منطلق الواجب أو من احترام القانون. من حيث المبدأ، يفترض هذا النهج الوجود الموضوعي لبعض الالتزامات الأخلاقية القابلة للتطبيق على وجه العموم، ويعتقد في أن الأفعال لها قيمة جوهرية: فهي إما جيدة وإما سيئة في حد ذاتها بصرف النظر عن الأسباب والنتائج. أما عن الأخلاق النفعية utilitarisme، من ناحية أخرى، فهي تعني النهج الذي يرجع إلى الأصل الإنجليزي (بنثام Bentham وميل Mill وسيدجويك Sidgwick) والذي يفيد بأن الفعل قد يصبح جيدا عندما يتحقق أقصى قدر ممكن من السعادة (النفعية الممتعة) أو الاكتفاء بالأولويات (النفعية من خلال الأولويات) من كل الأفراد المعنيين. تشترك الأخلاق الواجبة والأخلاق النفعية في التقييم العقلاني للأفعال، في حين أن أخلاق الفضيلة تقيم بشكل أكبر الطابع الأخلاقي للفرد (ما أطلق عليه أرسطو Aristote الروح).

من ناحية أخرى، تتميز الاستراتيجية بوجود ثلاثة أقسام كما هي الحال مع الأخلاق. أولا هناك من تتوافر لديهم القواعد، كبوفر (الذي يشك في صلاحية هذه الأقسام) ويذكر ما يقوله الآخرون: فكلاوزفيتز لديه ثلاثة أقسام وليدل هارت ثمانية وماو Mao ستة ولينين وستالين Lénine et Staline ثلاثة وفوش اثنان... إلخ[7]. البعض، مثل جوميني يدعي أن المبادئ الاستراتيجية «مستقلة عن طبيعة الأسلحة وتنظيم القوات»[8]. وفي حين أنه، كما يلاحظ ديبورت Desportes، هناك ما يشير

إلى تأمل الثقافات الاستراتيجية من خلال «نسبية المبادئ»[9] التي تتوافق مع نهج الداعمين للأخلاق الواجبة.

على العكس من ذلك، يذكر آخرون أن الاستراتيجية ليست لها قواعد ولا يمكن أن تتصف بذلك (خلافا للتكتيكات)[10] كما يقول ميزوري Maizeroy الذي شغل منصب قائد الخطوط، والمارشال ساكس Marshal Saxe أو بوفر[11]. حيث تتفق هذه القواعد مع نهج المناصرين للعواقبية الأخلاقية.

ومن بين أولئك الذين يعتقدون بعدم وجود قواعد، يُصرّ البعض على الدور الذي تؤديه الشخصية[12]: دلبروك Delbrück يتحدث عن (الفعل الاستراتيجي الذي «ينشأ من عمق الشخصية») أو ديغول الذي يقول بأنه «لا يوجد نظام عالمي، لكن فقط ظروف وشخصيات»[13] - الأمر الذي يتوافق مع أخلاق الفضيلة.

من اللافت للنظر في هذا التشابه أنه يتعلق بمجمل الأقسام الثلاثة. لكن هذا ليس كل ما في الأمر. فمن أجل إنهاء هذه المناقشة حول وجود قواعد استراتيجية، يمكننا القول مع ديبورت إنه لا يوجد إلا اثنان فقط من هذه «المبادئ»[14]. المبدأ الأول لا يعتبر مبدأ بل يعتبر من شروط الاستراتيجية: إنها حرية الفعل - التي يُصر عليها بوفر، والتي يعتبرها فوش «مطلقة». أما عن المبدأ الثاني، الذي يعتبر المبدأ الاستراتيجي الوحيد في نهاية الأمر، فإنه مبدأ التكيف وفن التصرف - الذي يبرر عدم الحاجة إلى المبادئ.

لايزال هذان المبدآن الأساسيان شائعين في الاستراتيجية والأخلاق، وكلاهما يمثلان الاستدلال العقلي المرتبط بالفعل أو المرتبط بحرية الفعل باعتباره شرطا مفروضا، الأمر الذي لا يجعلهما حرتين تماما، وهذا يعني فرض قيود عليهما (سياسية، اقتصادية... إلخ) - وحيث إن كلا منهما تشكل قيدا على الأخرى (فالأخلاق هي من ضمن قيود الاستراتيجية، والاستراتيجية تقيد الأخلاق) فإن حريتهما تعتمد على السياق، إذ إن كلا منهما يعتبر كجزء من السياق بالنسبة إلى الآخر.

حتى لو كان لدى الاستراتيجية والأخلاق قواعد، فمن الواجب على القائد الاستراتيجي والفيلسوف أن يواجها انتهاكاتهما المستمرة وأن يكونا مقتنعين في الوقت نفسه بأن «القواعد لا يمكن لها أن تتكيف مع الظروف القاسية التي يجدان نفسهما فيها»[15]. يؤكد هذا الاعتقاد أهمية السياق والقدرة على التكيف. هذا

هو المبدأ الأساسي الثاني للاستراتيجية المشتركة مع الأخلاق. بيد أنه لا يمكن تطوير الاستراتيجية خارج نطاق العالم ولكن من خلال سياق معين. يصر بوفر على أن «تباين الوسائل والبيئة» يعتبر «العامل المهم في تطوير المفهوم الاستراتيجي»[16]. بالطريقة نفسها، لا يمكن لنا أن نتحدث هنا عن الأخلاقيات الفوقية أو حتى الأخلاق المعيارية، ولكن يمكن الحديث عن الأخلاق التي تصلح للتطبيق على حالات محددة كتلك التي تُتخذ فيها القرارات الاستراتيجية. لا تتعرض الأخلاق التطبيقية لما هو جيد في المطلق ولكنها تتعرض لما هو أفضل ويجب القيام به في لحظة معينة وفي حالة معينة. لذلك فهي ذات طبيعة قائمة على السياق تماما مثل الاستراتيجية.

أوجه التوافق الخاصة بهما

أما عن البعض الذين لا يجدون الأخلاق ضمن مقومات الاستراتيجية، فإنهم يرتكبون ثلاثة أخطاء: إنهم يبحثون عن وجود فعلي ويعارضون الجانب المعياري والوصفي بشكل حصري ويأخذون الاستراتيجية من أضيق معانيها. يمكن تصحيح الخطأ الأول من خلال فهم ما يقوله كلاوس - غيرد غيزن Klaus-Gerd Giesen حول نظرية العلاقات الدولية التي يمكن تطبيقها أيضا على الاستراتيجية:

كل نظريات العلاقات الدولية، بما في ذلك النظرية التي يفترض أنها محض تفسيرية أو تجريبية، لها بعد أخلاقي، وغالبا ما تظل بشكل ضمني[17].

أما عن المختصين بالعلوم السياسية ورجال القانون الذين لايزالون يميلون إلى الفلسفة الوضعية والذين يفترضون الفصل التام بين «علومهم» وأي قضية أخلاقية أخرى، فإنهم يتصرفون كأن خطابهم ينبثق مما يطلق عليه توماس ناغل Thomas Nagel «وجهة نظر العدم»، في حين أنهم يتحدثون جيدا عن وجهة نظر معينة تفترض الوجود المسبق لأخلاق معينة.

وبالتالي فإن أخلاقيات العلاقات الدولية ليست الفرع الوحيد الخاص بدراسة العلاقات الدولية كي تكون معيارية، حيث إن لكل نظرية حظا من المعيارية بنسب متفاوتة: ببساطة شديدة، ستكون هي التي توليها الأهمية القصوى.

تعد الاستراتيجية، على العكس من ذلك، واحدة من النظريات التي سببت قمع الأخلاق أكثر من غيرها. ومع ذلك، فإنها تتضمن مجموعة من المعايير التي تعتبر جزءا

من السياق الخاص بها بموجب قانون النزاعات المسلحة وقواعد الاشتباك والتدريب في مجال الأخلاقيات العسكرية. «لقد أصبح القانون [...] أداة استراتيجية للحرب ولاستمرار السياسة بطرق متشابهة»[18]. فالسيطرة على مجلس الأمن وتفسير المادة 51 من الميثاق أو التذرع بحق تقرير المصير يمكن أن يكون استراتيجية لدخول الحرب.

فالاعتراف بهذا الوجود الضمني يسمح بمنع حدوث الخطأ الثاني، كما أنه يسمح بإدراك حقيقة «الوهم والخطورة في الفصل التام، وأيضا الرغبة في القيام بذلك الفصل في العلوم الاجتماعية، بين النظرية التجريبية والنظرية المعيارية»[19]. النظريتان مرتبطتان: الغرض من هذا الفصل هو تحديد كيفية هذا الترابط في حالة الاستراتيجية. الخطأ الثالث يتعلق بمدلول كلمة «استراتيجية». إذا حُصر المدلول في «مجرد الاستخدام الحربي»، كما تأسف على ذلك ليدل هارت[20]، فسيكون من الصعب أن نرى في هذا المدلول صلة بالأخلاق - ولكنه ليس أمرا مستحيلا لأن الارتباط وراثي: «فالإنسان كائن أخلاقي والاستراتيجية مشروع إنساني بطبيعته. لذلك يجب أن يكون لها بُعد أخلاقي»[21]. يتضح هذا البعد بشكل كبير إذا استطعنا أن نفهم أن الاستراتيجية عالمية بطبيعتها، وأنها على هذا النحو تعتبر مشكلة الغايات والوسائل، الأمر الذي يجعلنا نفضل النهج غير المباشر.

الاستراتيجية الكونية

القائد الاستراتيجي يصنع الحرب، بينما يفكر المنظر الاستراتيجي فيها، ولهذا السبب يستطيع المنظر بدرجة أقل من القائد أن يتجاهل البيئة النظرية والأسئلة المرتبطة بها.

لا يمكن أن تتبلور الاستراتيجية من فراغ بل من خلال سياق معين ووفقا لأهداف سياسية تتأثر بالمعايير الأخلاقية والاجتماعية. فالمنظر الاستراتيجي الجدير بهذا الاسم يقيّم الوضع بمجمله وبكل أبعاده (حيث يتحدث غيتون Guitton عن «ما بعد الاستراتيجية»[22])، بما في ذلك البُعد الأخلاقي. هذا هو السبب في أننا غالبا ما نتحدث عن الاستراتيجية بأنها فن وليست علما.

لقد كان نهج التنوير، كما يشهد على ذلك ميزوري Maizeroy، يعمل على أن تكون الاستراتيجية «ذات خاصية جدلية، الأمر الذي يعني أنها تتمتع بأعلى

درجات السمو والاستدلال العقلي [و] الناتج عن الظروف المادية والسياسية والمعنوية التي لا نهاية لها»[23]. وهو ما يطلق عليه ليدل هارت أيضا «الاستراتيجية الكبرى» التي تفيد بأن القوة القتالية ليست سوى واحدة من الأدوات [...]. [هذه القوة] يجب أن تأخذ في الاعتبار قوة الضغوط المالية والضغوط الديبلوماسية والضغوط التجارية والضغوط الأخلاقية (حيث لا يمكن الإقلال من شأنها) التي تستخدم لإضعاف إرادة الخصم. فالسبب الوجيه يعتبر كالسيف والدرع. وقد يكون الموقف الشهم من أكثر الأسلحة فاعلية لإضعاف الرغبة في المقاومة لدى الخصم ووسيلة لزيادة قوتنا الأخلاقية[24].

إن العلاقة مع الأخلاق يمكن لها أيضا أن تتوطد من خلال السياسة التي تؤدي دورا على المدى المتوسط: إذن هي علاقة ثلاثية. وبما أن التكتيك يعتبر وسيلة استراتيجية، فإن الاستراتيجية هي وسيلة سياسية[25]. بيد أن السياسة معنية بالاعتبارات الأخلاقية: إن أي مشروع إستراتيجي «يجري استيحاؤه والوصول إلى شرعيته من خلال الرؤية السياسية التي تشتمل على رؤية أخلاقية»[26]. هذه هي الحال الخاصة بالأنظمة الديموقراطية حيث تكون الصورة الأخلاقية (الروحية) واحدة من معايير الوصول إلى السلطة والحفاظ عليها.

تعد الديموقراطية، مع عولمة وسائل الإعلام والمجتمع المدني، واحدة من أسباب نشر مبدأ الأخلاقية في العالم - ولا يعني هذا الأمر أن أخلاق الجهات الفاعلة اليوم هي أقوى من الأمس، ولكن يجب أن تبدو أقوى لأن ضغط القيم الروحية أكبر[27].

إذا كان هناك مجال، يتميز عن الاستراتيجية بالمعنى الواسع للمفهوم، ينظر إليه على أنه غير متوافق مع الأخلاق، فهو بلا شك ما يتعلق بالاستخبارات. ولأن خدمات الاستخبارات بحكم تعريفها «سرية»، ولأن عملياتها تجسسية، تمليها الضرورة و«المصلحة الوطنية»، فإنها لا تبدو خاضعة، بطبيعتها، لأي قيود أخلاقية، الأمر الذي يجعلنا نتخيل أن هذه الضبابية تخفي أنشطة غير أخلاقية. ولكن في الديموقراطيات الليبرالية، منذ نحو عقدين من الزمن، تأخذ الرقابة البرلمانية مكانها، بالموازاة، مع الخطاب الأخلاقي - الذي يستند، خلافا لما هو ظاهر، إلى الانتهاكات الأمريكية فيما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب. إن أخلاق الاستخبارات هي الآن حقل بحثي معترف به ويجتذب أعمالا أدبية كثيرة[28]

تغطي ليس فقط القضايا الخارجية التي ترتبط بأخلاق الاستخبارات (هل تعتبر في حد ذاتها نشاطا أخلاقيا؟)، لكن بشكل خاص، القضايا الداخلية التي تتعلق بالأخلاق من داخل عمل الاستخبارات (المعضلات الأخلاقية التي تواجه العملاء: التوظيف والتلاعب في المصادر وأساليب التحقيق والتخريب وعمليات الاختطاف والاغتيالات والتواصل مع السياسيين والجمهور، وما إلى ذلك).

بعبارة أخرى، فإن عالم الاستخبارات الغامض ليس غريبا عليه وجود القيم الأخلاقية في العلاقات الدولية. مرة أخرى، لا يعني هذا الأمر أن الممارسات الاستخباراتية قد أصبحت أخلاقية - إن الانحرافات الأمريكية في الألفية الثانية تثبت العكس - على الرغم من تقوية القيد الأخلاقي الذي أصبح من الصعب التحرر منه من الآن فصاعدا.

مشكلة الغايات والوسائل

إن نقطة التقاطع بين الاستراتيجية والأخلاق، التي تمر عبر السياسة، تتعلق في نهاية الأمر بمشكلة الغايات والوسائل. فالاستراتيجية هي «فن توزيع وتنفيذ الوسائل العسكرية بغرض استكمال الأهداف السياسية»[29]، كما يقول ليدل هارت، ونجاحها «يعتمد في المقام الأول وبشكل رئيسي على التقدير السليم والتوافق بين الغايات والوسائل»[30]. بالنسبة إلى ديغول de Gaulle أيضا، فإن إحدى قواعد الاستراتيجية تحديدا هي معرفة «أوجه التناسب بين المخاطر والوسائل»[31].

ومع ذلك، فهناك أيضا مشكلة قديمة مرتبطة بالفلسفة الأخلاقية: فمنذ العصور القديمة، يمكن للإنسان أن يميز بين الفعل الجيد من وجهة النظر الفنية، أي الفعل الناجح، عندما تسمح الوسيلة الفعالة بالوصول إلى غاية معينة (هذا هو النوع الذي توضحه الاستراتيجية)، كما يمكن تمييز الفعل الجيد من وجهة نظر أخلاقية، أي حسن الخلق، عندما تسمح الوسيلة بالوصول إلى الغاية التي يعطيها الإنسان قيمة أخلاقية جوهرية[32]. ولأن استكمال الخير في صورته النهائية يمر بعد ذلك عن طريق اختيار الوسائل المناسبة، فإن طرح السؤال التالي يتعلق بمعرفة ما إذا كان بإمكان الإنسان استخدام وسائل غير أخلاقية للوصول إلى المثل الأخلاقية، والمعنى المراد إذن يعني هل بإمكان الشر أن يسهم في تحقيق الخير.

هذه الجدلية السلبية يسمح بها أتباع هيغل Hegel (الذي يعتبر الشر ضرورة لأنه المحرك للتقدم) وأتباع المذهب الواقعي منذ ميكيافيلي هذا هو ما يطلق عليه آرون المشكلة الميكيافيلية للوسائل المشروعة - في الجزء الأخير من السلام والحرب بين الأمم والذي خُصص تحديدا للأزمات الأخلاقية المرتبطة بالسلوك الديبلوماسي الاستراتيجي - إذن هل هي نقطة التقاء الأخلاق والاستراتيجية؟

فهو لا يحاول الإجابة عن الأسئلة على إطلاقها، ولكنه يراعي القيود المفروضة على ممارسة السلطة، ويضع نفسه بشكل عملي في مكان رئيس الدولة. إن رفضه المذهب الأخلاقي يعتبر مطالبة بعدم الفصل بين الأخلاق والاستراتيجية.

إن قضية الوسائل غير الأخلاقية ترتبط بـ «مشكلة الأيدي القذرة» التي صاغها مايكل فالزر Michael Walzer[33] والتي استخدمها لتبرير أول قصف استراتيجي للحلفاء في الحرب العالمية الثانية: والتي أدت إلى قتل عديد من المدنيين الألمان باسم «الضرورة القصوى»: من أجل منع نصر النازيين بأي ثمن. ولكن بمجرد انتفاء صفة الضرورة، عندما أصبح من الواضح أن ألمانيا لا تستطيع كسب الحرب، فإن هذه الضرورة لم تعد ملحة كما أقر بذلك فالزر، وقصر اللجوء إليها على ما بين العامين 1940 و1941. «الأيدي القذرة غير مسموح بها (ولن تكون ضرورية) إلا عندما يكون بقاء (استمرار) المجتمع على المحك»[34].

إن القول بأن «بقاءنا» أو «وجودنا» مهدد لا يعد أمرا جليا بشكل واضح، لكن قد يُتذرع بهما بانتظام لكسر الحواجز الأخلاقية سواء باستخدام الأسلحة النووية (تدرس محكمة العدل الدولية ذلك الأمر في ظل «ظروف شديدة الصعوبة [...] حيث يكون بقاء الدولة فيها معرضا للخطر»)، أو باللجوء إلى التعذيب على سبيل المثال. لقد عادت مشكلة الأيدي القذرة إلى الظهور في النقاش حول أساليب الحرب ضد الإرهاب، وقد سُلط الضوء عليها بشكل خاص في السلسلة التلفزيونية 244.

الاستراتيجية غير المباشرة

لا تتحمل الاستراتيجية مسؤولية أن تكون سببا وراء مشكلات أخلاقية بالقدر نفسه الذي تسببه بعض النهج: فعندما تهدف الاستراتيجية المباشرة إلى المواجهة وتدمير الوسائل المعادية، فسيكون لديها الاحتمال الأقوى لإحداث ضحايا في صفوف المدنيين.

إن الفكرة التي تنبع من أخلاق الحرب والقانون الدولي الإنساني (DIH) مفادها الاعتدال بغرض الحد من العواقب الوخيمة على الإنسان والممتلكات. إن الاستراتيجية المباشرة تتعارض صراحة مع الاعتدال وفقا للعبارة الشهيرة التي قالها كلاوزفيتز: «لا يمكن للمرء أن يتطرق إلى مبدأ الاعتدال عند الحديث عن فلسفة الحرب نفسها من دون أن يرتكب حماقة عبثية»[35]. تبرر الاستراتيجية المباشرة للحرب الشاملة التي لا نهاية لها، كما يطالب بذلك الجنرال ماك آرثر MacArthur على سبيل المثال، الحصول على النصر بأي ثمن[36]، أما عن الثمن الذي يتعين دفعه بالضبط فهو الأخلاق.

في الآونة الأخيرة، كانت الاستراتيجية الأمريكية المعنية بالصدمة والرعب (Shock and awe) ترغب في وضعها موضع التنفيذ بالكامل في العراق في العام 2003، حيث كانت تتمثل في استخدام القصف المكثف (3 آلاف قنبلة وصاروخ في غضون 48 ساعة)، لإحداث الصدمة على أمل تحطيم مقاومة الحكومة العراقية في أسرع وقت ممكن. أوضح المنظرون أن السير في هذا الطريق، على الرغم من أنه الأعنف لكنه المختصر جدا، يعد من أفضل الوسائل «النظيفة» و«السريعة» لكسب المعركة. إنها ذريعة القصف الأخلاقي التي تذكرنا بمنظري القصف الاستراتيجي لفترة ما بين الحربين العالميتين؛ الذين كانوا يعتقدون أن القوة الجوية يمكن أن تكون كافية لكسب المعركة. بيد أن حماية المدنيين في ذلك الوقت كانت أمرا ثانويا - أو أنها كانت ضمن الذرائع المتناقضة: خصوصا أن الحرب الجوية كانت تدميرية للغاية وسببت قتل كثير من البشر، ولا يمكن لها إلا أن تؤدي إلى نتيجتين ايجابيتين، إما إنهاء الحرب بسرعة وإما منع وقوعها. لقد دافع عديد من الكتاب عن قصف المدنيين باعتباره بديلا أخلاقيا لحرب الخنادق، أو أنه الشر من أجل خير أكبر، إنها التضحية الضرورية التي يمكن أن تضع نهاية سريعة للحرب. لنتذكر دريسدن وطوكيو، وأخيرا هيروشيما وناجازاكي.

عندما استُخدم القصف المكثف في نهاية القرن العشرين، في العراق أو كوسوفو على سبيل المثال، فإن التبرير لن يسير بطبيعة الحال على الوتيرة نفسها.

لقد تطورت المعايير وأصبحت حماية المدنيين ظاهرة للعيان: نحن نتحدث عن حرب «نظيفة»، لأن القنابل التي تُسقَط تسمى «قنابل فائقة الدقة»

و«ذكية»؛ حيث إنها تتمتع بقدرة حقيقية على التمييز. لكن بالنسبة إلى النقاد، تبقى هذه الاستراتيجية التي تهدف إلى نشر الخوف ليست سوى نسخة محسنة من القصف المكثف في أثناء الحرب العالمية الثانية، وتشبه على نحو مغايرٍ الإرهابَ الذي تنوي محاربته.

يعتبر هذا النهج المباشر أبعد ما يكون عن الإجماع. وحيث إن ليدل هارت وآرون يتمتعان «بذكاء كبير ويعارضون بشدةٍ نهجَ كلاوزفيتز باللغة الإنجليزية»[37]، فإنهما يدينان رفض الاعتدال:

إنها إدانة لفن رجل الدولة وللاستراتيجية الذكية [...]. فإذا كانت الحرب هي استمرارا للسياسة كما صرّح بذلك كلاوزفيتز، فمن الضروري جدا أن تحدث من دون إغفال فوائد فترة ما بعد الحرب [...]. إن الهدف من الحرب هو الحصول على سلام أفضل [...]. هذا هو السبب وراء أنه من الضروري شن الحرب من دون إغفال نوع السلام الذي ترغب في تحقيقه[38].

إن تجاهل الاعتبارات الأخلاقية يعتبر من الأخطاء الاستراتيجية لأنه يزيد من التكلفة السياسية لـ «النصر» الذي لا يمكن اعتباره نصرا حقيقيا.

لطالما كان هناك تقليد آخر منذ زمن طويل مُفاده الاستراتيجية غير المباشرة التي تهدف تماما إلى العكس: تجنب الصدمة الأمامية وأيضا تجنب المعركة. ليس الهدف من الحرب القضاء على الخصم بل السيطرة عليه، أي فرض إرادتنا عليه. هذا هو السبب في أن بوفر، على سبيل المثال، يعرِّف الاستراتيجية بأنها «فن جدلية الإرادة التي تستخدم القوة لحل النزاعات»[39].

إن أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف هو أداء ذلك الأمر من خلال استهلاك أقل كمية من الطاقة وإحداث أقل قدر ممكن من الضرر.

فالاستراتيجية تشبه الأخلاق ولكن لأسباب مختلفة، من أجل ضمان الفاعلية والاقتصاد القوي (أول قاعدة استراتيجية عند فوش Foch)، فإن الاستراتيجية غير المباشرة تحد من آثار الحرب في الشعوب، ولهذا تعتبر الاستراتيجية الأكثر توافقا مع الأخلاق من الاستراتيجية غير المباشرة.

يضم هذا التقليد العريق ما قاله صن زي: «القائد العظيم يتقدم بالجيوش من دون قتال، ويسيطر على الأماكن من دون أن يحاصرها، ويطيح بالأمم من دون

حملات عسكرية طويلة»[40]، وأيضا ما قاله ليدل هارت عن «الكمال الاستراتيجي الذي يعني الوصول إلى نتيجة حاسمة من دون خوض معركة حقيقية»[41]. من جهة أخرى، فإن أخلاق الحكمة عند آرون تنبع أيضا من الاستراتيجية غير المباشرة: حصر نطاق الحرب في أضيق الحدود، «وكبح جماح التصعيد إلى أقصى درجة»[42]، وأن تكون هناك «أهداف يمكن الوصول إليها من دون تحقيق النصر الكامل»[43]، والدفاع عن عقيدة الرد بتدرج بدلا من الانتقام الشامل[44]، والدفاع في كلمة واحدة عن «الاستراتيجية المعتدلة»[45]. وهذه الأخيرة لديها ثلاثة أهداف بما في ذلك «البقاء الأخلاقي من خلال الحفاظ على الحضارة الليبرالية»[46]. وبذلك يُدمج البُعد الأخلاقي بالكامل في الفعل الاستراتيجي.

تعتبر الخدعة واحدة من هذه الأهداف. كما أن نصب كمين والتظاهر بالهروب لمفاجأة الخصم يعتبر من ضمن المنطق الاقتصادي للاستراتيجية غير المباشرة: حيث يمكن تجنب المعركة الحاسمة. لقد حصل الدفاع عن هذه الأهداف من خلال التقليد الاستراتيجي بشكل كامل[47]. كما أن ستونوول جاكسون Stonewall Jackson يجعل منها مسلّمة استراتيجية: «إنه الغموض والتضليل والدهشة»[48].

إنه أمر مفضل ليس فقط لأنه الأكثر فاعلية (على الرغم من رفض أنصار الاستراتيجية المباشرة لها مثل كلاوزفيتز)[49]، ولكن أيضا بسبب تجنب الصدمة الأمامية التي من شأنها أن تسبب مزيدا من الخسائر، إذن هي الأقوى من الناحية الأخلاقية: «فنظريات الحرب العادلة، من سانت أوغستين saint Augustin إلى فاتيل Vattel، تنظر إلى الخدعة على أنها وسيلة تستحق الثناء من الناحية الأخلاقية»[50].

على هذا النحو، لا تشكل الخدعة مشكلة أخلاقية. فكل شيء يتوقف على استخدامنا له: حيث يمكن استخدامها للحد من أو حتى لتجنب العنف أو الأضرار المدنية، وكذلك للحيلولة دون زيادتها. ومن ناحية أخرى، يجب التمييز بين الخدعة والخيانة التي هي عبارة، على سبيل المثال، عن التظاهر بالاستسلام أو الانسحاب من المعركة (عن طريق الإصابة أو المرض) أو التنكر في صورة رجل مدني أو تبديل علامات الأمم المتحدة أو شعاراتها أو أزيائها أو تلك التي تتعلق باللجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR)... إلخ. إذن الخدع مشروعة، أما الأفعال التي تدل على الخيانة فهي غير ذلك ويمكن بالتالي أن تشكل جرائم حرب.

إن القول بأن الاستراتيجية غير المباشرة أقوى من الناحية الأخلاقية لأنها تتجنب الخسائر ليس عليه إجماع بالاتفاق في المعسكر الأخلاقي: إنها النتيجة التي توصل اليها أنصار مذهب العواقبية. أما عن الآخرين المؤيدين لأخلاق الفضيلة، فإنهم سيجدون في الاستراتيجية غير المباشرة، على العكس من ذلك، أنها غير أخلاقية إلى حد كبير لأن معركتها غير عادلة.

من ناحية، تعتبر الحرب التي تتصف بالحرب الصريحة والأخلاقية والمثمرة [كما ذكر، على سبيل المثال، برودون Proudhon] بالحرب التي تعلي من شأن الهزيمة بقدر ما يتحقق لها من النصر وتجعل الشعوب تعيش مثل الإخوة في حال النصر وفي حال الهزيمة. ومن ناحية أخرى، تعتبر الحرب التي تتصف بالخيانة والعقم بالحرب التي تتحول إلى الوحشية والسرقة بالإكراه، وتؤدي إلى كراهية الشعوب بعضها لبعض بشكل غير قابل للوفاق[51]. توجد ذريعتان: الأولى لأنصار مذهب العواقبية ومفادها أن الاستراتيجية غير المباشرة لم تعد فعّالة لأنها تحض على القتال (فالشخص الذي يعتبر نفسه قد تعرض للضرب بشكل جائر يجد ضرورة مُلحة للمقاومة والثأر)، أما عن الذريعة الثانية، فهي ضمن أخلاق الفضيلة بيد أنها مَشينة.

هذا الاتهام الذي يتصف بالجبن يمثل اليوم الانتقاد الرئيسي للحرب غير المتماثلة وللهجمات من دون طيار على وجه الخصوص.

نقول إن الصفة العسكرية التي يمكن أن تصبح مهددة من قبل الطائرات من دون طيار تعني الشجاعة: بما أن المشغل لا يتعرض لمخاطر جسدية، فإننا نتهمه بأنه «جبان» ولا يمكن أن يتصف بصفة المقاتل «الحقيقي»... إلخ. لكن الشجاعة لا تعني فقط الفضيلة العسكرية: هناك فضيلة أخرى هي الشرف الذي يُقاس بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بقانون الحرب (jus in bello)، أي بمبادئ القانون الدولي الإنساني (التمييز والتناسب والضرورة وحظر الأمراض غير المجدية).

ماذا يحدث إذا كانت هاتان الصفتان متناقضتين؟ الجنود الباكستانيون يتصفون بالشجاعة عندما يديرون عملياتهم البرية في منطقة وزيرستان أكثر من مشغلي الطائرات من دون طيار التي تُوجه من بُعد من الولايات المتحدة الأمريكية، لكنهم أيضا يسببون إصابة عديد من المدنيين. فأي منهما يستحق مرتبة الشرف، وهل هذا الأمر يعني احترامهم للقانون الدولي الإنساني؟ إذا ثبت أن الطائرة من دون

طيار تتسم بالتمييز، بما يعني تقليل الأضرار الجانبية مقارنة بالعملية البرية واسعة النطاق (في أفغانستان والعراق)، فما هي أهم فضيلة عسكرية؟ شجاعة الجنود الذين يظهرون القليل من الشرف أو شرف الجنود الآخرين الذين يظهرون القليل من الشجاعة؟ أن أكون من أنصار مذهب العواقبية، فهذا يعني أن المعيار التقييمي الذي أتبناه هو عين الضرر الذي يلحق بالأفراد الذين لديهم مصالح وليس بالفضائل، كأن لهذه الفضائل قيمة جوهرية: ليس المهم أن يتصف الجندي بشجاعة متدنية، المهم أن يكون هناك عدد أقل من الضحايا المدنيين[52].

ختام هذا القسم هو أن الاستراتيجية والأخلاق لا يتعارضان إلا بالنسبة إلى أولئك الذين يقلصون الاستراتيجية إلى مستوى الاستراتيجية المباشرة والأخلاق إلى مستوى الأخلاق الواجبة أو إلى أخلاق الفضيلة. إن الاستراتيجية غير المباشرة متوافقة تماما مع أخلاق أنصار مذهب العواقبية التي، بصرف النظر عن الأحكام المسبقة، لا تقل في المستوى «الأخلاقي». إن أخلاق القانون الإنساني الدولي يمكن أن تتصف بالعواقبية ونتيجة لذلك فهي تهدف إلى أن تكون متوافقة مع الكفاءة العسكرية (حيث تُعلق كثير من المحظورات من خلال «الضرورة العسكرية» على سبيل المثال): فهي في وضع الأخلاق الاستراتيجية. أما عن الأخلاق العسكرية، فإنها تنتمي إلى حد كبير إلى أخلاق الفضيلة التي تتوافق أيضا مع الاستراتيجية من خلال صورة الجندي «الجيد» الذي هو أخلاقي وفعّال (إذن هو فعّال إلى حد ما لأنه يتمتع بالأخلاق).

بهذه الطريقة، سيكون من الممكن تماما أن نشن بشكل فعال، ومن منطلق استراتيجي، الحرب العادلة بإدارة دفتها (قانون الدخول في الحرب) وبمشروعيتها (قانون مشروعية الحرب) الخاصة بها. فالأخلاق والاستراتيجية لا يتوافقان فقط، بل يتبادلان الإثراء فيما بينهما. ومن الممكن أن تكون الأخلاق مفيدة للاستراتيجية بشرط أن تتبع السياق نفسه (الذي يجب ألا يجري على إطلاقه) - علما بأن مذهب العواقبية يعتبر النهج الأنسب في هذه الحالة. وعلى العكس، يمكن أن تكون الاستراتيجية مفيدة للأخلاق، على اعتبار أنها حقل القرار العملي، حيث توفر لها إمكانية اختبار فرضياتها في العالم الحقيقي. فالاستراتيجية إذن يمكن لها، بل يجب أن تمثل الأخلاق والأخلاق الاستراتيجية.

تأثير الأخلاق في الاستراتيجية

الردع والتشجيع

يمكن قياس تأثير الأخلاق في الاستراتيجية من خلال قدرة الأخلاق، على ردع الاستراتيجية (حثها على عدم الإقدام على الفعل)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تشجيعها (حثها على القيام بالفعل). أولا، وفي بعض الأحيان، تستطيع الأخلاق - بطريقة نادرة وربما تكون صحيحة - التحكم في الاستراتيجية. فخلال أزمة الصواريخ في العام 1962، على سبيل المثال، عارض وكيل وزارة الخارجية جورج بال George Ball، بدعم من روبرت كينيدي Robert Kennedy ووزير الخارجية دين روسك Dean Rusk، الهجوم المفاجئ لأسباب أخلاقية: سيكون الأمر مشابها للهجوم على ميناء بيرل هاربور Pearl Harbor. هذا هو السلوك المتوقع من الاتحاد السوفييتي وليس من الولايات المتحدة الأمريكية. الطريقة التي نعمل بها، يضيف روبرت كينيدي، تكشف عن «طبيعة البلد التي ننتمي إليه». كما يضيف روسك أن أولئك الذين سيتخذون مثل هذا القرار سيضعون «علامة قابيل» (la marque de Caïn) على جباههم طوال العمر[53]. لذلك، فالحفاظ على الأخلاق الأمريكية يعني عدم تبني هذه الاستراتيجية.

ثانيا، والعكس بالعكس، يمكن للأخلاق أيضا أن تستحدث استراتيجيات. إذا تناولنا الاستراتيجية بالمعنى الضيق الذي يعني اللجوء إلى استخدام القوة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه يتعلق بالأخلاق عندما تلجأ إلى استخدام القوة، أي قانون الحرب، ويمكن حينئذ القول بأن الأخلاق تمارس تأثيرا في الاستراتيجية في كل ما يتعلق باستخدامات القوة التي تُبرر لأسباب أخلاقية: التدخل الإنساني[54]، مشروعية الدفاع عن النفس (صراع ضد الإرهاب والحرب الاستباقية/ الوقائية)[55]، والكفاح ضد الاحتلال والتحرر الوطني... إلخ.

هناك طريقة أخرى، أكثر تناقضا، تسمح للأخلاق بالتأثير في الاستراتيجية: هذه هي الحال مع الاستراتيجية النووية. فعلى عكس الأسلحة التي تتمتع بقيمة استراتيجية أخلاقية (على سبيل المثال الطائرات من دون طيار، وذلك بفضل دقتها ولأنها لا تعرض حياة الجنود للخطر - هذه المميزات لها نتائج استراتيجية حيث إنها تحث الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل في سياقات معينة)، فإن الأسلحة النووية لديها قيمة استراتيجية بسبب لا أخلاقيتها، أي عدم قدرتها على التمييز.

ولأنها تستطيع قتل الملايين من المدنيين في آن واحد، فإنها تعتبر سلاحا رادعا. لذلك فإن الاستراتيجية النووية تعتبر حالة مثيرة للاهتمام بشكل خاص في حقل التحليل الأخلاقي: حيث دُرست في عديد من الأدبيات الوفيرة[56].

هل التمتع بالمميزات الأخلاقية يعني وجود مميزات استراتيجية؟

أولا، من حيث «قانون مشروعية الحرب»، المسألة تتعلق بمعرفة ما إذا كان التمتع بقضية عادلة (أو سلطة شرعية) يعني التمتع بأهمية استراتيجية.

يمكن أن نعتقد في ذلك، من أجل دعم الشعوب (التي تعارض الحرب لأنها غير عادلة) ومن أجل معنويات القوات (الذين يقاتلون بشكل أفضل إذا كانوا مقتنعين بعدالة مهمتهم).

يثبت هيرودوت Hérodote بوضوح العلاقة بين الشرعية الأخلاقية (الحالة الديموقراطية) والفاعلية الاستراتيجية (في الحرب):

مادام الأثينيون ظلوا تحت سلطة الطغاة، فلن يكونوا متميزين في الحرب أكثر من جيرانهم، ولكن بعد التخلص من رق العبودية، فإنهم سيتفوقون عليهم تفوقا عظيما جدا[57].

إن نظرية المميزات الاستراتيجية الديموقراطية تعتبر بديل نظرية السلام الديموقراطي التي لم تُثبت من الناحية التجريبية أيضا. ولهذا يكتب غراي أن «الديموقراطية كانت عاملا مهما في الحرب البيلوبونيسية ولكن يجب أن نتذكر أن أثينا خسرت الحرب»[58]. فيما يؤكد البعض أن قوات الحلفاء في أثناء الحرب العالمية الثانية كانت تضم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفييتي وكانت تتمتع بـ «ميزة أخلاقية» على قوات ألمانيا النازية التي تعرضت لعواقب استراتيجية حقيقية[59] - وهو ما يجب إثباته أيضا.

مهما يكن، فذلك ليس لأن الدافع الأخلاقي كان هو الدافع الوحيد ولا الأكثر أهمية ولا لأنه لم يُحسب له حساب أو لأنه لم يؤدِّ الدور المطلوب منه. عندما قررت بريطانيا العظمى، على سبيل المثال، خوض الحرب في سبتمبر 1939 كان ذلك «لأسباب متعددة ولم يكن هدفها الرئيسي هو معارضة ألمانيا النازية المتمردة»[60]. لكنه كان الشعور بالتفوق الأخلاقي، ولأن شن الحرب العادلة يساعد على إضفاء الشرعية وعلى التحفيز.

لا تنتصر الأسباب العادلة فقط لأنها عادلة، ولكن الاعتقاد بأن القضية عادلة يعتبر كأنه السترة الواقية من الرصاص الفعالة ضد قواعد الحرب المعادية بشكل منهجي[61].

المشكلة هي أن جميع المتحاربين مقتنعون بتفوقهم الأخلاقي. وكل يبدأ المعركة معتقدا أنه على صواب. ومع ذلك، يمكن أن نجعله يشك، إنه تأثير القوة الأخلاقية: يمكن أن يكون تأثيرنا فعالا عندما يبدأ الخصم بالشك في نفسه. إن جعل الخصم يشك في قضيته العادلة تعتبر «مناورة نفسية» نتيجة لتدخل الاستراتيجية غير المباشرة التي يشرحها بوفر وتسمح بخلق «معارضة لجانب من الرأي العام الداخلي بينما نعمل إذا أمكن، على تحريك، فصيل من الرأي العام الدولي والعمل على خلق تحالف أخلاقي حقيقي»[62].

لفعل ذلك، من الضروري التحرك من الخارج، من خلال إبطال الذرائع، وهذا يعني الرد بشكل دقيق على دعاية الخصم، وأيضا التحرك من الداخل، من خلال تسليط الضوء على التناقضات وتضارب المعايير في خطاب الخصم. هذا ما يفعله الإرهابيون بشكل جيد، الأمر الذي يدفعنا إلى استخدام أساليب مستهجنة أخلاقيا وفقا لمعاييرنا الخاصة وبالتالي نسبب انقسامات. إن المتمردين الذين يتغلبون على الحكومات يقومون بذلك أولا من الناحية الأخلاقية.

الإرهابيون والمتمردون لا يتحدون فقط قدرة الحكومة على الحكم، ولكنهم يتحدون أيضا حقوقهم الأخلاقية في الحكم بالطرق التي يقبلها شعوبهم. كما أنهم يتحدون أيضا سلطانهم وسلطتهم[63].

إن هذه القوة الأخلاقية ليست سوى واحدة من العوامل التي تؤدي دورا مهما ويمكن بسهولة الاستعاضة عنها بعوامل مادية: حتى لو كانت هناك مميزات أخلاقية أقل - وحتى لو كنا ندرك مدى عجز هذا العامل الأخلاقي - فإن الخصم الأكثر عددا والأفضل تسليحا والأجود تدريبا يمكنه الانتصار. ولهذا فإن بوفر يصفها بالمناورة النفسية التي لا يمكن استخدامها بشكل فعال إلا إذا استُوفي شرطان: الأول، أن تشكل قوة الردع العسكرية (النووية أو التقليدية) تهديدا عالميا يكفي لشل ردود الفعل ومن ثم تكون جميع الإجراءات المخطط لها جزءا من العمل السياسي المناسب الذي يمكن أن يقع عليه الاختيار[64].

ثانيا، من منطلق قانون الدخول في الحرب، المسألة تتعلق بمعرفة ما إذا كان القتال الأخلاقي له أهمية استراتيجية. إذن في سياق مكافحة التمرد، يكون هذا الأمر هو الحال بالتأكيد. هناك اهتمام مزدوج بمعاملة الشعوب المحلية بشكل جيد: ألا نسبب إيذاءهم (وذلك لتشجيعهم على عدم مساعدة العدو) بل والعمل على التحالف معهم (لتشجيعهم على مساعدتنا خصوصا من خلال توفير المعلومات). لقد فهم الأمريكيون هذا الأمر بعد فيتنام عندما تخلوا عن عقيدتهم المتمحورة حول المتمردين وتبني ثقافة أخرى تتمحور حول الشعوب[65]. ومن هنا جاءت استراتيجية «كسب القلوب والعقول» التي تعتبر أمرا حيويا.

وكما يقول دليل مكافحة التمرد التابع للجيش الأمريكي ومشاة البحرية، يعتبر الدعم الشعبي «مركز الثقل» للمتمردين[66]. إنه مركز الثقل الذي يفرض على الاستراتيجية والأخلاق أن تتوافقا: إذن تفقد الاستراتيجية غير الأخلاقية الدعم الشعبي وفي الوقت نفسه فعاليتها. هناك أسباب استراتيجية صارمة لعدم مهاجمة المدنيين (لا تنفروا أولئك الذين يستطيعون توفير المعلومات، وفي بعض الحالات، يعملون على تزويدنا بالوقود، ولا تجعلوهم يتحولون إلى مقاتلين). هناك أيضا أسباب أخلاقية وقد تختلط الأسباب في خضم هذه الأحداث.

يعمل القسم الفرنسي لمكافحة التمرد في مالي بشكل أفضل من الأمريكيين في أفغانستان والعراق، لأن الفرنسيين يعتمدون على تقييد استخدام القوة، ولقد نجحوا في الحصول على دعم الماليين. لا يعتبر مفهوم القوة التي يمكن السيطرة عليها (من «المبادئ الرئيسية» لقانون الجندي الفرنسي) فقط ولكنه يعتبر المبدأ «العملي والتكتيكي»: والأخلاقي أيضا[67]. إن مبدأ تقييد استخدام القوة «لا يعتبر أكثر ولا أقل أهمية من طريقة عمل مبدأ التدخل الإنساني»[68].

هناك بُعد ثقافي يشرح هذه الاختلافات[69]: تتميز القوات البرية الفرنسية بسيطرتها على القوة التي تعتبر مركز هويتها، في حين أن الأمريكيين يميلون إلى منطق السحق (أي الاستراتيجية المباشرة). كما أن هناك اختلافا بين الإنجليز والأمريكيين: فالأخلاق العسكرية الأمريكية تجعل من الجندي «محاربا»، الأمر الذي يصدم الإنجليز المؤهلين لفكرة أنهم «مواطنون بأزياء رسمية»[70].

من هنا تأتي أهمية التأهيل الأخلاقي. ففي فرنسا، يسود الاتجاه نحو «تعزيز المعايير الأخلاقية الداخلية؛ وإلى احترام المعايير الدولية لأخلاق الحرب»[71]، وذلك بفضل «سياسة الأخلاق داخل الجيوش»، الأمر الذي يعني تأهيل الأفراد منذ نهاية التسعينيات: من التعليم المتخصص في سانت كير منذ العام 1998 إلى تدريس الكتاب الأخضر للجنرال باشيلي Bachelet في العام 1999[72] (والتي سيقدمها فيما بعد «كدراسة أخلاقية حقيقية»[73])، إنه قانون الجندية للعام 2000... إلخ.

نظرا إلى أهمية التأهيل الأخلاقي في سياق مكافحة التمرد، عادة ما يُنظر إلى الأخلاق العسكرية من قبل الجيش على أنها ذات قيمة استراتيجية. بيد أنها تمثل مشكلة تتعلق بالتوافق المتبادل. إننا نحارب غالبا في إطار تحالفات وليس لدينا جميعا الثقافات العسكرية نفسها. ومع ذلك، يكفي أن يتصرف عضو واحد فقط من المجموعة بشكل سيئ كي يسبب إلحاق الضرر بصورة التحالف، الأمر الذي يؤدي إلى الإساءة للآخرين.

يعتمد نجاح المهمة على سلوك ما يسمى بـ «الحلقة الضعيفة»؛ أي «قوى الجاذبية الأخلاقية التي تجذب الجنود إلى المستوى الأخلاقي لأعدائهم»[74]. ومن بين طرق الحد من هذه المشكلة تطوير التدريبات العابرة للحدود الوطنية في مجال الأخلاقيات، كما يمكن القيام بذلك من خلال المؤتمرات الدقيقة التي تتم في كلية الدفاع لحلف الناتو، على سبيل المثال.

من الممكن أيضا تناول هذه القضية من وجهة نظر مختلفة تتعلق بارتباط المساوئ الأخلاقية بالعوائق الاستراتيجية. هذه الكيفية يمكن أن تتضح من خلال الحرب على الإرهاب، مثال ذلك طريقة التدخل في العراق (كلتاهما لأسباب تتعلق بقانون مشروعية الحرب وقانون الدخول في الحرب) وطريقة التعذيب في غوانتانامو... إلخ، التي سببت تشويه صورة الأخلاقيات الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الشعور بالكراهية تجاه أمريكا. ولأن التعذيب يضر بالعلاقات مع الحلفاء الذين يترددون كثيرا في تبادل المعلومات والمعتقلين - فسيكون لهذه السياسة في نهاية الأمر التأثير السيئ الذي يجعل الدولة أقل فاعلية في مكافحة الإرهاب.

وعلى العكس، فإن وجود استراتيجية سيئة يمكن أن يضر بالمميزات الأخلاقية. على الرغم من أن هذه المميزات الأخلاقية كانت جيدة في التسعينيات، بيد أنه في

نهاية العقد الأول من القرن الحالي كانت الأخلاق الأمريكية كارثية بسبب الأخطاء الاستراتيجية لإدارة بوش. ولهذا أراد أوباما أن يعيد رسم الصورة الأخلاقية للولايات المتحدة في العالم بنتائج مختلطة.

مشكلة الإخلاص

ومع ذلك، هناك اعتراض على هذا الدور الذي تمارسه الأخلاق مع الاستراتيجية سواء تعلق الأمر بالردع أو التحريض: فإذا لم يتضح موقع العامل الأخلاقي حقا، فلن يكون الوضع أخلاقيا على وجه الحقيقة، بل سيكون الأمر تشويها لحقيقة الأخلاق. ولهذا يكون تصرف الدول لتعزيز مكانتها أو لتجنب إلقاء اللوم عليها عند قيامها بما يسيء[75]. كيف نعرف إذا كان السلوك الأخلاقي مخلصا أو أنه مجرد أداة فقط؟

عندما تسبب كراهية الخسارة تغييرَ الوضع الاستراتيجي، على سبيل المثال، كما هي الحال مع القصف من ارتفاعات عالية جدا لكوسوفو أو مع التوجه نحو صناعة الروبوتات، فهل المسؤول السياسي الذي يتبنى هذا التوجه يسلك هذا السلوك لأنه متأثر إلى أبعد حد بفكرة أن الرجال قد يموتون في الحرب، أو لأنه يفكر في مستوى التأييد الشعبي له؟ عندما تتدخل فرنسا في جمهورية أفريقيا الوسطى، هل تفعل ذلك لإنقاذ الأرواح أو من أجل تجميل صورتها ولتجنب اتهامها بالسماح بخلق رواندا جديدة؟ في الواقع، هذا طرح خطأ للمشكلة حيث إن الأمرين مرتبطان بشكل لا سبيل إلى الخلاص منه.

من ناحية، إن الاستراتيجية ليست منفصلة عن الواقع، لقد وضع أسسها رجال يتميزون بما لديهم من الأخلاق التي قد تجعلهم عرضة لأن يتأثروا بمجموعة من القيم (وهذا لا يعني أنهم تحت هذا التأثير بشكل دائم أو أن هناك عوامل أخرى تتنافس مع هذه القيم أو تعمل على تحييدها). فالدولة ليست سوى مجموعة من الأفراد وسيكون من المتكلف أن نفترض أن اقتناعاتهم ومشاعرهم ليس لها دور في التوصيف اليومي للمصلحة الوطنية. هناك شيء مهم يمكن أن نفترضه هو أن السياسيين كالآلات العقلانية المدفوعة فقط بالمصلحة الوطنية، وليس من خلال الأحكام الأخلاقية. وسوف يكون من المثالية الاعتقاد أن الدول لا تسعى وراء

مصلحتها القومية، أو الاعتقاد أن ما يحفزهم ليس الدافع الأيديولوجي نهائيا - وهو ما يدل على أن هناك عوامل إنسانية.

من جهة أخرى، هناك أيضا حدود معرفية: إذ إنه من المستحيل، على ما يبدو، معرفة ما إذا كان الدافع الأخلاقي صادقا. ولأن الجهات الفاعلة نفسها لا تعرف دوافعها الأساسية، وبالتالي لن يكون من المهم في هذه الحالة: الحديث عن الأخلاق من منطلق الضغط الاجتماعي الذي يؤدي إلى وجود واجبات متميزة يمكن تبريرها من الناحية الأخلاقية، وهذا هو ما يهم. فالشرف والاحترام والفضول المعرفي مكونات للربط بين الأخلاق والمصالح: من المثير للاهتمام إذن أن يظهر، على ما يبدو، الجانب الأخلاقي. بهذه الطريقة يكون المكون الأخلاقي (الأيديولوجي أو ما يتعلق بالصورة الأخلاقية والأخلاق) موجودا بشكل دائم. وبصرف النظر عن معارضة الاستراتيجية، فالأخلاق مهمة من الناحية الاستراتيجية.

الجزء الثاني

تحليل استراتيجي

10

تحليل عسكري

بنواست بيهان

Benoist Bihan

«لايزال التحليل العسكري يتصف بأوجه قصور شديدة من الناحية النظرية والعملية؛ نتيجة لأسلوب ممارسته العملية المثيرة التي تجعله يقع بين سندان العديد من المناهج ومطرقة التوجهات التي يضطلع بمسؤوليتها وتثقل كاهله»

التحليل العسكري يعني الدراسة الكلية المتكاملة للقوات المسلحة. ويهدف إلى فهم كيفية عمل القوات من جهة، وإلى تقييم أدائها من جهة أخرى، ليس فقط بطريقة «مطلقة» - وفقا لمعايير الجودة التي تُحدد بشكل مبدئي وتصلُح لعمل أي قوات - بل وكذلك عندما يتعلق الأمر بالسياق الاستراتيجي. وبالتالي يمكن فهم التحليل العسكري باعتباره مجالا للدراسة المتخصصة التي تقع ضمن الدراسات الاستراتيجية. وبسبب تعدد المعايير التي يمكن

استخدامها عند إجراء التحليل العسكري، فإن هذا الأخير يلجأ إلى مجموعة متنوعة من الأدوات ويستعين بنُهج مختلفة: مثل بعض المناهج الأكاديمية والتقنيات التي تتصل بالاستراتيجية وبالفنون العسكرية الدقيقة.

ومع ذلك يشكل هذا التعريف المفهوم المثالي وليس الواقعي: فمن الناحية العملية، نادرا ما يمارس التحليل العسكري بطريقة منهجية وشاملة في آن واحد. على العكس من ذلك، تمكن ممارسة التحليل العسكري من الناحية التجريبية أو الاستنباطية، فكل مؤلف يفضل مناهج أو معايير مختلفة تعتمد بشكل عام على أهداف الدراسة والمنهج الذي ينتسب إليه الباحث ويهدف من خلاله إلى إجراء التحليل أو - بصورة مثيرة للجدل - الاعتماد على الأفكار المُسبقة التي تعمل على رفع كفاءة الأداء العسكري. ونتيجة لذلك، فإن بنية هذا التحليل تقع ضمن الدراسات الاستراتيجية التي يتعين إنجازها. لهذا فإن هذا الفصل يطمح إلى تقديم مشهد عام يتعلق بتطوّر التحليل العسكري في الأوقات المعاصرة، من ناحية، وأيضا إلى تقديم نظرة عامة إلى المنهجيات الحالية الرئيسية والمعايير المختلفة التي يمكن اعتمادها لفهم عمل وتقييم أداء القوة المسلحة، ومن ناحية أخرى، التركيز على توضيح كيفية ربط العوامل السابقة بعضها ببعض، الأمر الذي يشجع على اتباع منهجية عملية كاملة قدر الإمكان تتعلق بالتحليل العسكري الذي يبدو أنه منعزل عن الممارسات الأكثر شيوعا في الوقت الحالي.

المناهج التقليدية

يعتبر المنهج التقليدي الخاص بالتحليل العسكري منهجا تجريبيا في المقام الأول: فهو يعتمد على دراسة أولية للبيانات المتاحة عن القوة المسلحة التي تسمح بالتوصل إلى استنتاجات مهمة بشكل عام تدور حول تقييم الأداء بشكل أعمق من عملية الفهم العام لوظيفتها. لنحاول رسم صورة توضيحية، إن هذا النهج الأول سوف يأخذ بعين الاعتبار معايير جودة الجيش وفقا لسلوكه التاريخي: فالجيش الذي يتميز بالفاعلية وتحقيق الانتصارات في الماضي، سيُنظر إليه على أنه كذلك في الوقت الحاضر، أما الجيش الذي ذاق طعم الهزيمة في الماضي، فسيُقيّم بشكل سلبي مستقبلا. هذا النهج الكمي والتكتيكي للأداء العسكري - الذي يقول إن الجيش الجيد يعني

الجيش الذي ينتصر في ساحة المعركة - لا يُعتبر قضية تحليلية فقط بل إنه يرتبط بالأحكام المُسبقة، الأمر الذي يؤدي إلى أخطاء في الحكم يمكن أن تكون كارثية.

هناك قضية ظهرت بشكل مبكر وأخذت شهرة واسعة، وهي قضية بروسيا العام 1806. ففي نظر أوروبا وجنرالاتها، كان من المفترض أن يكون الجيش البروسي قبل الانتصار الفرنسي المزدوج عليه في منطقة يينا وأورشتدت Iéna et d'Auerstedt في 14 أكتوبر 1806 أفضل جيش في أوروبا[1]. ولأن مثل هذه الملاحظة تبدو مفاجئة اليوم، خصوصا لأننا نعتقد أن الهزيمة البروسية في العام 1806 التي جاءت بعد هزيمة روسيا والنمسا - على الرغم من أنهما كانتا تشكلان أكبر قوة أوروبية - في منطقة أوسترليتز Austerlitz، على أيدي الجيش العظيم نفسه بقيادة صاحب البصيرة النافذة نابليون الأول، فإن هذا الأخير لم يكن له مثيل في عصره. بالنسبة إلى العديد من المراقبين، فإن التفوق البروسي على الجيش الفرنسي لا يمكن أن يكون موضع شك، وذلك أن الجيش البروسي كان لايزال يتمتع ببريق الانتصارات التي حققها فريدريك الثاني Frédéric II.

وهكذا يستطيع الضابط البروسي، الجنرال روشيل Rüchel، وضع تقييم، وفقا لتعبير كارل فون كلاوزفيتز، يخص «القوات البروسية التي تستخدم تكتيكات فريدريك الثاني بشجاعة وعزيمة والتي سوف تتغلب على كل ما يمكن أن يخرج من عباءة الثورة القاتمة»[2]. يؤكد هذا الرأي ثقل الأحكام المُسبقة في أوروبا العسكرية التي قُلّص من خلالها التحليل العقلاني إلى الحد المناسب، ولكنه يسلط الضوء أيضا على بعض المعايير التجريبية المستخدمة بشكل شائع: القيم الأخلاقية للجنود والتقاليد المرموقة والمناهج القوية من الناحية التاريخية.

فبقدر ما تكون معارضة هذا الجانب التجريبي في ظل غياب المنهج بقدر ما يكون الاعتراض على الزيادة المفرطة للنماذج الهندسية للتكتيكات - على الرغم من الانحياز إلى جانب الاستراتيجية - التي يذكرها كلاوزفيتز في كتاباته. يتعرض ريمون آرون إلى مدى تجاوب النزعة العقائدية لهذه النماذج مع افتقار الجانب التجريبي إلى المنهجية، الأمر الذي يعارضه كلاوزفيتز بشدة: من الناحية المنهجية والتحليلية التي تتناول كل شيء عدا النزعة العقائدية كما هو مفصل في أولى مذكراته[3].

ويوضح آرون ذلك على النحو التالي:

المنهجية وحدها تجعل من الممكن دحض النزعة العقائدية بصورة نهائية بما أن جميع العوامل الاستراتيجية لها مكانتها المعتبرة، وبالتالي لا يمكن لأي منها أن تدّعي أهميتها بشكل حصري أو بشكل يدعو إلى انعدام التوافق[4].

ولهذا يتعذر علينا أن نجد دفاعا أفضل عن نهج شامل للتحليل العسكري.

نأتي إلى الحديث عن بحث كلاوزفيتز بعنوان «عن الحرب»، ولأن هذه الدراسة تتعرض للحرب بشكل مجمل وليس فقط عندما يتعلق الأمر بالقوات المسلحة، فإنه يقترح بالفعل معايير للتحليل بطريقة متميزة[5] تعمل على وضع صورة مبدئية للتحليل العسكري العالمي في الوقت الذي شهد فيه القرن التاسع عشر بُطء[6] عملية التطوير الأولية للطرائق المنهجية في مجال التحليل العسكري. هذه هي الحال في ألمانيا بعد العام 1870 على وجه الخصوص عندما كان تصاحب التحليل العسكري عملية تطوير رئاسة الأركان Generalstab والأكاديمية الألمانية العسكرية Kriegsakademie ونظام التعبئة الحديثة الذي يعتمد على التجنيد الإلزامي والانتشار السريع على حدود البلاد، الأمر الذي كان يحتم ضرورة استخدام خطوط السكك الحديد على نطاق واسع. ينطوي الاستغلال الأمثل لهذه السكك الحديد على وضع خطط انتشار مسبقة تستند في تصميمها إلى تحليل الوسائل والإمكانيات المفترضة للخصوم المحتملين. قبل العام 1914 وضعت الدول الأوروبية الأخرى، وأيضا دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، خططا منهجية مفادها ضرورة مراقبة الجيوش والقوات البحرية للقوى الثالثة بشكل دائم بغرض الحصول قدر الإمكان على فكرة واضحة وموضوعية عن قدراتهم.

ومع ذلك، فإن طرائق التحليل لاتزال تجريبية إلى حد كبير في ظل غياب رؤية نظرية شاملة تتناول المعايير ذات الصلة، وأيضا بسبب انعدام المنهجية الحقيقية للدراسة، حيث تلجأ هذه المنهجية إلى الاستخدام المكثف لتقارير المراقبين العسكريين أو المعلقين (المنشورات العسكرية والمذاهب والمراجع والمواد النقاشية). ولأن المنهج المستخدم لكتابة هذه التقارير غير موحد، فإن المحتوى يُترك لتقدير كاتب التقرير. أيضا بالنسبة إلى تقارير المراقبين العسكريين في هذا العصر، فإنها غالبا ما كانت تعبّر عن مفاهيم حرب القوات أو مشاة البحرية بحيث تستمد منها المعلومات بدلا من تقديم تحليلات منهجية حقيقية من منطلق عقلاني. وغالبا ما

يؤدي هذا الأمر إلى إجراء دراسات تستند إلى معايير تختلف من كاتب إلى آخر[7]، أو أنه يمكن تقديم التحليل عن جيش معين وصولا إلى استنتاجات يمكن أن تختلف تماما من مضمون إلى آخر[8].

في السنوات الأخيرة التي سبقت الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918)، لم يكن من الممكن الحديث عن التحليل العسكري الحقيقي إلا من خلال مجالين محددين فقط: دراسة العقائد التكتيكية، بالقدر الذي يسمح بوضع تعريف لهذه العقائد وبدراسة الخطط الحربية (خطط التعبئة والانتشار) ومن جهة أخرى، دراسة مستوى تسليح الخصم. لقد أصبحت دراسة العقائد التكتيكية أمرا ممكنا من خلال تطوير الأدبيات العسكرية الوفيرة والعامة في القرن التاسع عشر، ليس فقط من خلال الكتب ولكن أيضا عن طريق المقالات المنشورة في المجلات العسكرية المتخصصة[9]. ويمكن لدراسة العقائد التكتيكية أن تعتمد على نشر مجموعة من المبادئ العقائدية التي تكتبها المؤسسات العسكرية مباشرة: على شكل لوائح تخص كل الأفرع المسلحة منذ نهاية القرن الثامن عشر[10]، يُضاف إلى ذلك التعليمات التكتيكية الخاصة بالوحدات الأرضية الكبيرة[11] أو الأساطيل، الأمر الذي يُفترض أن يُطبق بشكل موحد من قبل مجموعة الأفرع المسلحة. تعمل هذه الوثائق على توفير أول قاعدة صلبة للتحليل من حيث إنها تسمح بدراسة «البرمجيات» التي يُفترض أن تستخدمها القوات. تظل هذه الوثائق في مجملها سرية - باستثناء الخطط الحربية، ولكن يمكن لمبادئها، التي تعد أهدافا نقاشية، أن تُنشر على الجمهور بشكل واسع[12] - وأن تكون متاحة بشكل كبير: في نهاية القرن التاسع عشر، يستطيع الشخص المدني، كما ذكر المؤرخ الألماني هانس دلبروك Hans Delbrück، المشاركة في المناقشات العسكرية وإجراء تحليلاته الخاصة وتعليقاته[13]. كما يُفضل النظام البرلماني، بما في ذلك في ألمانيا، نشر المعلومات العسكرية ورهانات النقاشات السياسية[14].

إذن فالتسليح، الذي يجعل من الممكن تطبيق العقيدة، يعد الحقل الثاني للدراسة: فإذا صُنف أداؤه الحقيقي بشكل عام، فإن تحليلاته التي تعتمد على معايير بسيطة - كعدد ونوع الأسلحة وعيار المدفعية.. إلخ - ستسمح بتقديم تحليلات ومقارنات. ولأنه من الممكن أن يُعول على الأحكام التلقائية التي تتعلق بالتسليح بشكل أكبر من دراسة العقائد التي يكون تطبيقها غير مؤكد،

فإن هذا الأمر يجد تفضيلا لدى قوات المارينز (قوات مشاة البحرية الأمريكية)، على سبيل المثال، حيث تكون العوامل التقنية أساسية من الناحية التكتيكية[15] ويكون لتحليل التسليح مستقبل جيد. بيد أنه حتى الحرب العالمية الثانية، ظل التحليل العسكري، الذي لاتزال ممارسته إلى حد كبير مقصورة على الجيوش فقط، يتسم بعدم وجود منهجيات موحدة: فالمعايير، التي تتعلق بالتسليح والعقيدة، لا يمكن أن تتلاقى بالضرورة.

واستمر هذا الوضع فترة طويلة حتى بعد العام 1945. حيث يؤكد بول براكن Paul Bracken أن المحللين في مؤسسة راند Rand الأمريكية في الخمسينيات تجاهلوا التهديد النووي السوفييتي لأنهم لم يُدركوا بعض المعلومات الأساسية عن القاذفات السوفييتية. في ذلك الوقت، كانت قاذفة القنابل ذات المحركات الأربعة التي ترمز إليها منظمة حلف شمال الأطلسي بالرمز «Bison» قد دخلت الخدمة في العام 1956، وأيضا قاذفة القنابل «Bear» التوربينية ذات المحركات الأربعة قد دخلت الخدمة في العام 1956، ولكل من هذه القاذفات مشكلات كبيرة تتعلق بقوة المحرك. فببساطة شديدة، نحن نعلم أن القليل من هذه القاذفات يمكنها الوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية من دون ملاحظة العطب الذي يصيب المحركات في القطب الشمالي. وقد كانت هذه المعلومات الحيوية معروفة لعدد قليل جدا من الناس [...]، والذين لا يمكنهم التحدث عنها لأسباب أمنية. ونتيجة لذلك، كانت دراسات راند Rand حول قدرات الضربات النووية السوفييتية معيبة بشكل خطير[16].

يؤدي هذا النوع من المشاكل في نهاية الأمر إلى تطوير المناهج المنظمة التي يُراد لها أن تكون شاملة على الرغم من أنها ليست خالية من السلبيات.

المحاولة الأولى للتحليل المنهجي:

عمليات البحث وتحليل النُّظم (ORSA)

شهدت الحرب العالمية الثانية إنشاء منهج جديد، يتعلق «بالبحث الإجرائي» (أي العمليات البحثية في الولايات المتحدة والبحث الإجرائي في المملكة المتحدة)، الذي يعنى «بتطبيق الأساليب العلمية على القضايا الاستراتيجية والتكتيكية»[17].

قد يتعلق الأمر هنا بالتحليل العسكري من خلال المعنى الذي أردناه في المقدمة بقدر أقل مما هو عليه عند دراسة أهداف القرارات العملية والمشاكل الإجرائية الملموسة. إن تطوير البحث الإجرائي يرتبط تاريخيا بمنظومة الدفاع الجوي في الأراضي البريطانية خصوصا فيما يتعلق بالتطوير والانتشار بين العامين 1935 و1940 لنظام الإنذار الجوي المبكر بواسطة الرادار[18]. لقد شهدت الحرب إنشاء عديد من هيئات الأبحاث الإجرائية لمصلحة القوات الجوية الملكية البريطانية لتشمل مجالات مثل دراسة فعالية القصف الجوي للمنطقة أو القتال الجوي ضد الغواصات الألمانية U Booten، وكذلك لمصلحة القوات البحرية الملكية البريطانية المضادة للغواصات وأيضا للجيش. يعمل قسم الأبحاث الإجرائية المتخصص، وهو قسم البحث الإجرائي الرقم 2، مع فريق مونتغومري لمجموعة الجيش البريطاني 21 في شمال غرب أوروبا من يونيو 1944 حتى نهاية الحرب[19]. ومع دخول الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب، سيطور كل من الجيش الأمريكي (خصوصا القوات الجوية الأمريكية) والبحرية الأمريكية هيئات مماثلة. سيكون لهذه الهيئات المختلفة الإرادة المشتركة لفهم العمليات بطريقة «علمية» بحتة، وفقا لملخص البيان العلمي للحرب الذي نُشر في يوليو 1940 من قبل أحد المروجين للبحث الإجرائي سولي زوكرمان Solly Zuckerman:

ينبغي أن تكون القضايا الاستراتيجية والتكتيكية [...] موضوع التحليل العلمي المباشر [...]. يمكن تخفيض عديد من عوامل العمليات العسكرية إلى قيم عددية، حيث ستعمل هذه القيم على تقديم عرض لمشكلات يمكن أن يكون لها حل واضح. وقد جرى التعامل بالفعل مع هذا الإجراء في إطار التعرض للمشاكل التكتيكية في أثناء القتالين البحري والجوي، ولهذا يمكن التوسع في هذا الإجراء إلى أبعد من ذلك. فيجب أن يكون لدى الفرق العلمية التابعة لخدمات [القوات المسلحة وقسم NdA] (الأكاديمية العسكرية الوطنية) دور أكبر مما يبدو الآن أنها تمتلكه لصياغة وحل المشكلات الاستراتيجية والتكتيكية[20].

يعكس هذا الاستعداد لشن حرب «علمية» مفهوما آليا للقتال الخاص بالنهج الصناعي للحرب والذي ظهر بالفعل في صياغة «قوانين لنشيستر Lanchester»[21] في وقت مبكر من العام 1916. واستنادا إلى النجاحات الحقيقية لفرق البحث

الإجرائي في مجال تصميم الأسلحة والاستغلال الأمثل لها، فإن هذا التصميم يصبح أداة متميزة للتحليل العسكري ولقدرة البحث الإجرائي الواضحة على تخفيض القيم العددية من جميع البيانات المتوافرة التي أتاحت من الناحية النظرية إنشاء نماذج موثوق بها يمكن استخدامها باعتبارها نماذج للتنبؤ في حالة إجراء تحليل مسبق أو نماذج تفسيرية في حالة التحليل اللاحق.

إن الاندماج مع الأبحاث الإجرائية الحديثة المرتبطة بالدراسة السيبرانية خلال الحرب، أدى إلى خلق حقل بحثي آخر أتاح ربط التحليل العسكري مع تحليل العقائد التكتيكية: من خلال تحليل الأنظمة أو التحليل المنهجي (تحليل النظم). لقد تحولت الأبحاث الإجرائية إلى عمليات للبحث وتحليل النظم: فإذا ما بقيت الطموحات على حالها، فسيصبح التحليل أكثر عالمية وستؤخذ العوامل التنظيمية في الحسبان وفقا لمبدأ تداول المعلومات[22]. واستنادا إلى نجاح نماذج التحليل الكمي التي طُورت خلال الحرب، فإن الطموح لن يتعدى إجراء التحليل العسكري الذي يركز على الحد من المعادلات التي تتعلق بمجموعة من العوامل الجوهرية المرتبطة بالحرب وبإدارة دفتها، الأمر الذي يعني أن يكون هذا النموذج متخصصا ليس فقط في تحليل القوى، بل في كونه الدليل على الأفعال أيضا. لقد أقدم جون كيمن John Kemeny على وضع تلخيص له في العام 1961 باعتباره المستشار لمؤسسة راند Rand الأمريكية والرائد في مجال الحوسبة، لقد أصبحت الحرب الحديثة مُعقدة للغاية بحيث لا يمكن الاستناد إلى الأحاسيس، ولا إلى من هو أكثر خبرة من بين القادة العسكريين. فقط يمكن لأدمغتنا العملاقة حساب جميع الاحتمالات[23].

هذا النهج الرقمي للتحليل العسكري هو النهج الأكثر نجاحا خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، إذ اتسع انتشاره عقب النجاح الذي عرفه عالم الصناعة: في هذه البيئة الخاضعة للرقابة من دون «احتكاك» حقيقي، تصبح عمليات البحث وتحليل النظم أداة قوية لدعم القرار أو لجعل اتخاذ القرار يحدث بصورة آلية أوتوماتيكية وفقا لمعايير عقلانية. يتضح هذا الأمر قبل كل شيء باعتباره رد فعل على عدم اليقين النووي: إذن التحليل الرقمي التنبئي يعد بمواجهة القوة المخيفة التي تطلقها الأسلحة النووية، وأيضا مواجهة صعوبة التنسيق بين الطائرات

العسكرية الكبيرة وذلك لتدخل في نطاق الفعل في أقصر وقت ممكن، [...] مع استعادة السيطرة والقدرة على التنبؤ[24].

وهكذا تظهر عمليات البحث وتحليل النظم، بالإضافة إلى الأساليب المشابهة، على أنها عودة إلى النهج العقائدي للتحليل العسكري، حيث يحل العلم الحديث وعلم السيبرانية على وجه الخصوص محل علم الهندسة المعروف في القرن الثامن عشر، وذلك بغرض السعي نحو طموح دائم يعمل على منع التوتر الذي ينشأ عن الحالات التي يعتريها انعدام اليقين في ساحة المعركة. وباتباع أساليب مختلفة، فإن هذا التقليص للدور العلمي في الحرب قد أُدين بالفعل من قبل كلاوزفيتز، الذي لم ينكر قط وجود أو أهمية هذه العلوم في الحرب، في حين أكد أولوية العوامل الأخرى على تلك القابلة للتوصيف والقياس. ومما يزيد من الأهمية التقييمية للعوامل التقنية والمادية أن هذه المناهج لا تميل إلى التطبيق على وجه الخصوص إلا على مستوى التكتيك الأساسي، أي عند مرحلة التنفيذ التقني لأنظمة التسليح. وعلى الرغم من ادعاء هذه المناهج الشمولية، فإن تقليص المشكلات الرقمية للحرب لا يعتبر المنهج الأكثر وثوقا مقارنة بالمناهج التجريبية القديمة: حيث يؤدي هذا التقليص من ناحية أخرى إلى الحد من التحليل العسكري لمصلحة التقييم الوحيد للأداء التكتيكي.

نحو نهج عالمي: التقييم الصافي

ولأن عمليات البحث وتحليل النظم تعتبر من حيث الأساس المنهج الأمثل وليس المفتاح لعملية الفهم، فقد أصبحت هذه العمليات مقصورة على إجراء تحليل عسكري أكثر شمولا. وكذلك، فمنذ بداية العام 1970، ظهرت منهجية متكاملة إلى حد بعيد، ليست رياضية بالشكل المطلوب، ولكنها تتطلع إلى أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الكمية والنوعية، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان أن تكون منهجية «رقمية»: أي ما يتعلق بمفهوم صافي التقييم[25]. لقد أصبحت هذه المنهجية العلامة المُميزة لمختبر الأفكار الداخلي للبنتاغون في مكتب التقييم الصافي (ONA) الذي أُنشئ في العام 1973 عن طريق المؤسس والمدير أندرو مارشال Andrew W. Marshall[26] الذي أضاف التقييم الصافي

إلى التحليل التجريبي الكلاسيكي والمناهج الكمية وإلى عملية الدمج لعوامل الفهم الديناميكي: ولأن مارشال قد أخذ بعين الاعتبار تطور القوى عبر الزمن، فقد أضاف رؤيته المتوسطة والطويلة المدى لدراسة التفاعلات العملية للصياغة الداخلية للاستراتيجية وتصوره لفرضيات اختبار صلاحية الاستراتيجية. يأخذ صافي التقييم في الحسبان، على عكس المناهج السابقة، التنظيم الداخلي «الاجتماعي البيروقراطي» للقوة أو للطرف الفاعل الذي يُدرس، كما أنه يعمل على تحديد تأثير هذه الأطراف الفاعلة[27].

إن صافي التقييم (Le net assessment)، كما يوحي هذا المصطلح - له ترجمة حرفية هي «التقييم الصافي» ولكن الترجمة الأدق في اللغة الفرنسية هي «التقييم النسبي» - ليس مخصصا للتحليل العسكري بشكل مطلق ولكنه يتعلق بالتحليل الاستراتيجي النسبي لمجموعتين من الجهات الفاعلة أو بشكل عام لدولتين. وبالتالي يرتبط تطور هذا المصطلح بشكل أساسي باستخدامه الأصلي: تقييم التوازن الاستراتيجي - على أساس منتظم - للوسائل ولمناهج استخدامها - بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، من جهة، والاتحاد السوفييتي وحلفائه، من جهة أخرى. ليس الهدف هو بناء نماذج تتعلق بمفهوم التنبؤ، بل بفهم التفاعلات الاستراتيجية وتوقعها. لنذكر ما قاله بول براكن عن خطر الإفراط في التبسيط حيث يبدو أن هناك نوعين من الناس في العالم: فالبعض يبنون نماذج رياضية، والبعض الآخر يركزون على العالم [...]. بدلا من النمذجة المعقدة والتفكير البسيط، يحاول التقييم الصافي وضع نموذج مبسط والتفكير بشكل معقد. هنا يدعو العقل إلى استخدام النماذج الأساسية نسبيا الخاصة بالأرقام والاتجاهات البسيطة والتفكير فترة طويلة ودقيقة حول معناها[28].

إذا لم نستبعد مفهوم المنطق النفعي هنا، عند تقديم مساعدة في صناعة القرار، فلن يكون للتحليل فائدة كبيرة. خصوصا أن هناك ضرورة تدعو إلى دراسة الأداء المحدد بعينه للقوة قبل النظر في تقييم كفاءته التي ستتضمنها تقنيات عمليات البحث وتحليل النظم التي تقوم على أساس النماذج النظرية المطلقة والتي تظهر لأول مرة بوضوح.

الرجوع إلى المناهج التجريبية

بالتوازي مع تطور عمليات البحث وتحليل النظم وأيضا تطور صافي التقييم، ظهرت بعد العام 1945 نُهُج أكاديمية للتحليل العسكري جنبا إلى جنب مع عمليات البحث وتحليل النظم من أجل تأسيس النهج العلمي. كما أن هذه النهُج الأكاديمية بالاشتراك مع صافي التقييم أكدت أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تكون عملية رياضية، بل يجب، على العكس أن تستعين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل كبير.

وعلى عكس المنهجيات السابقة، فهذه التحليلات ليست لها طموحات عملية فورية: فهي تسعى إلى الشرح بدلا من توجيه الفعل. وكما حدث فيما مضي، فقد أدى الانتشار الكبير للمنهجيات وهيمنة الدراسات التجريبية الجزئية، أو تلك التي تعتمد على التوجهات المعرفية المتعددة، إلى الحد من نطاق النتائج التي تخصهما، كما تؤدي الرغبة المتكررة للبحث عن المعايير المطلقة للأداء العسكري إلى إجراء دراسات تتضمن التوجه نحو فرضيات متعددة.

لنذكر على سبيل المثال النموذج الذي طُور على مدى فترة استمرت أكثر من عشر سنوات على يد تريفور إن. دوبوي (1916 - 1995) Trevor N. Dupuy الذي شغل منصب عقيد في الجيش الأمريكي إلى أن أصبح مؤرخا عسكريا[29]. فمن خلال عديد الكتب التي ألفها[30]، يتناول دوبوي بالدراسة عملية تطوير وعرض النموذج المسمى بتحليل منهج التحكيم الكمي (QJMA) الذي يُركز على مجموعة من الصيغ الرياضية التي تتضمن القوة الرقمية والقوة النارية وظروف كل تدخل. لقد طُور هذا النموذج التجريبي إلى أن أصبح النموذج التكتيكي والرقمي والحتمي (TNDM)[31]. هذان النموذجان التجريبيان يستندان (من حيث طريقة الاستخدام المدفوعة الأجر لحساب معهد تريفور نيفيت دوبوي - TNDI - الذي أسسه دوبوي) إلى قواعد بيانات تتعلق بالالتزامات التاريخية.

ولأن النموذج التكتيكي والرقمي والحتمي يعد نموذجا تنبئيا[32]، فيمكن توصيفه باعتباره نموذجا للتحليل الفني التكتيكي المسيطر عليه عن طريق المشهد الحربي في صورة سلسلة متعاقبة من المعارك والالتزامات بين القوات المسلحة. على هذا النحو، يمكن تأكيد وجود توجهات واضحة: إنه الاهتمام بالنموذج الخاص بالتحقق من صحة الفرضيات الأولية التي لا تظهر في النهاية إلا بوصفها سلسلة

من المواقع المشتركة: فالنيران لها تأثير محدد (قمعي) أكبر من قدرتها على التدمير المباشر... إلخ. كما أنها تعتمد على مفهوم للعمليات يتعلق فقط بالجانب التكتيكي وتُقدم على أنها مناسبة للتخطيط والتحليل ولفحص مجموعة متنوعة من الأوضاع القتالية انطلاقا من الفعل القتالي منخفض الكثافة لوحدة صغيرة إلى معارك تقليدية باستخدام الأفراد والأسلحة [الفترة] قد تمتد إلى عدة أيام[33].

ونتيجة لطبيعته الحتمية، فإن النموذج التكتيكي والرقمي والحتمي يدخل بوضوح ضمن سلسلة عمليات البحث وتحليل النظم.

وبسبب كونها متعارفا عليها لدى الباحثين في العلوم الاجتماعية، فإن المنهجية التي اعتمدها ستيفان بيدل في كتابه الرئيسي الذي صدر في العام 2004، القوة العسكرية[34]، تقوده إلى أن يجعل العامل الرئيسي للأداء العسكري منذ العام 1900 يستند إلى نظام تكتيكي «حديث» يصفه بيدل بأنه مزيج من «استخدام الغطاء والتمويه والتشتيت والمناورة المستقلة عن الوحدات الصغيرة والتحديد [باستخدام النيران] والدمج والتكامل بين الأسلحة[35]» في حالة الهجوم «واستخدام التضاريس والمواقع الموجودة في العمق والاحتياطيات والهجمات المضادة[36]» في حالة الدفاع. لأجل هذا يحاول ستيفان بيدل الجمع بين نهجين: الأول، استخدام النهج الكمي لقاعدة بيانات مرتبطة بمشروع الحرب والعمل على تسجيل وتصنيف الصراعات من العام 1807 إلى يومنا هذا (حيث تُحدّث قاعدة البيانات وتُصنّف بشكل مستمر)[37]؛ أما عن النهج الثاني، فهو النهج النوعي الذي يعتمد على دراسة الحالات الثلاث التي تُشرح بالتفصيل في كتاب بيدل: الهجوم الألماني «Michael» ضد القوات البريطانية في مارس 1918 والهجوم البريطاني «Good wood» في نورماندي في يوليو 1944 ضد القوات الألمانية وعملية «عاصفة الصحراء» في فبراير 1991 في العراق.

هكذا يرتبط كتاب بيدل مع الدراسة التجريبية منذ بدايات التحليل العسكري في وصف التكتيك بأنه «مفتاح» التحليل، الذي يشبه نموذج دوبوي، من حيث تناوله المشكلة الافتراضية التي طرحها: ما المقصود بالكفاءة العسكرية؟ والتي يمكن تعريفها في أضيق الحدود بأنها القدرة على تحقيق الالتزامات التكتيكية، على سبيل المثال، وليس القدرة على الوصول إلى الأهداف الاستراتيجية المحددة، من هنا

يقترح المؤلفان طرح تحليلات تميل إلى التوجهين اللذين يخصان الثقافة العسكرية الأمريكية وتحديدا ما يتعلق بالجيش الأمريكي (الذي ينتمي إليه دوبوي). التوجه الأول يُقصد به وجود مفهوم يعتبر القتال السبب الوحيد لوجود القوات المسلحة، وهو ليس كذلك بالضرورة[38]. أما التوجه الثاني فهو نهج الفن العسكري الذي يقصد فيه بالتكتيك إدارة دفة المعركة، ويقصد بالاستراتيجية إدارة العمليات، الأمر الذي يعني أن هذا النهج يقبل النقاش من الناحية النظرية. فكما يعمل التحليل العسكري على إضفاء الشرعية على خطاب وعقيدة إدارة دفة الحرب، فإنه يهتم أيضا بفهم وشرح مجمل هذه الأمور.

بيد أن هناك آثارا ضارة ناتجة عن إنشاء «مجمع عسكري - جامعي» حقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 1945؛ حيث يُروج للدراسات الأكاديمية التي تهتم بالطريقة الأمريكية للحرب أكثر من عدد الباحثين العسكريين أو من الذين يعملون لمصلحة البنتاغون: إذا كان تريفور دوبوي، وهو العقيد السابق قد أصبح جامعيا، فإن ستيفان بيدل يُعتبر الأكاديمي الذي يُقدم المشورة إلى الجيوش الأمريكية، كما أنه عمل مستشارا للجنرال ماكريستال McChrystal خلال مراجعة الاستراتيجية الأمريكية في أفغانستان بين العامين 2009 - 2010[39].

البديل هو ما كان معمولا به في التاريخ العسكري القديم، أي التحليل المتتابع لمجموعة من العوامل: كالتوظيف والتدريب والعقيدة التجهيزات... إلخ. إن إعداد الجيش بهذه التشكيلة المتكاملة قدر الإمكان يسمح لنا بالوقوف على «الوضع القائم» لحالة القوة المسلحة[40] التي غالبا ما تكون متكاملة إلى حد كبير وتجري دراستها على المدى البعيد: حيث يُحلل، بعد وقوع الأحداث، لنقاط قوة وضعف المنظمة في مرحلة ما من تاريخها. ولا شك في أن هذه الدراسات هي الأكثر اكتمالا لأنها لا تسعى فقط إلى رسم صورة شاملة نسبية عن خصائص القوة، بل العمل أيضا على استخلاص استنتاجات موثوق بها نسبيا بشأن أدائها المستقبلي. كما أن هناك مميزات تتعلق بهذه الدراسات من حيث التخلص من ضرورة – أو من محاولة - التنبؤ بالوقائع الحقيقية. ومع ذلك فهذه الدراسات محدودة نتيجة لهيمنة، وفقا لتعهدات المؤلفين والمصادر المدروسة، العوامل المذهبية (النادرة)[41] أو الاجتماعية أو المادية، وبسبب عدم وجود منهجيات موحدة.

توقعات تتعلق بحقل الدراسات المُزمع إنجازها

وهكذا، لايزال التحليل العسكري يتصف بأوجه قصور شديدة من الناحية النظرية والعملية نتيجة لأسلوب ممارسته العملية المثيرة التي تجعله يقع بين سندان عديد من المناهج ومطرقة التوجهات التي يضطلع بمسؤوليتها وتثقل كاهله. ولذلك، فإن أحد المشاريع الرئيسة للتحليل العسكري في إطار تعدد المناهج والدراسات الاستراتيجية يُعتبر بلا شك بناء نماذج للتحليل، ووضع منهجية موحدة لدراسة القوات المسلحة بغرض التعرض إلى هدفين مزدوجين مرتبطين بفهم وظائف وتقييم أداء النماذج والمنهجيات، خصوصا أن هذه الأخيرة يجب أن تُطرح باعتبار أنها تتعلق بمهمات ووظائف تُحقق من خلال القوة المدروسة.

الخيار المتاح يعني اعتماد منهجية تحدث على ثلاث مراحل. تشهد المرحلة الأولى دراسة منفصلة عن العقيدة الاستراتيجية والإجرائية والتكتيكية، وأيضا دراسة تنظيمية ولوجستية وما يتعلق بالقيادة والاستخبارات، وأيضا ما يتعلق - بنقاط قوة صافي التقييم - وبالدور الوظيفي الاجتماعي البيروقراطي وأيضا - عندما تقتضي الحاجة إلى استخدام النماذج الرياضية – ما تعلق بأداء الأجهزة. وبمجرد تنفيذ هذه المرحلة، يجب نشر التحليل لقياس مدى تماسك هذه المعايير المختلفة فيما بينها: هل يمكن للعقيدة التكتيكية أن تتطابق مع الجودة النوعية للقوات، وجودة عمليات التطويق؟ وهل تتفق هذه العقيدة مع الاستراتيجية المعمول بها؟ هذا من جهة، كما يجب، من جهة أخرى، نشر هذا التحليل لمواجهة هذه العوامل التي قُيمت من حيث القيمة المطلقة للبيئة الاستراتيجية التي تلتزم بهذه العوامل باستخدام طرق مناهج التقييم الصافي. وهكذا يمكن الحصول على صورة شاملة متكاملة لحالة القوة، بحيث يكون من الضروري إعادة النظر في المنظور الزمني إلى ما هو أبعد من الحالة الراهنة لكي نعطي للصورة التحليلية الطابع الديناميكي.

أما عن التحليل النقدي والتحليل المقارن، النسبي، للقوة التي دُرست، فإنه سيسمح بالحيلولة دون تأثر التحليل برؤية موجهة تتعلق بأدائه. وتبقى الحقيقة أن منهجية من هذا النوع غير موجودة اليوم: وبالتالي فإن تنفيذها على أرض الواقع يُعد مشروعا معرفيا يخص الدراسات الاستراتيجية.

تحليل القدرة والتسليح ودور التكنولوجيا

جوزيف هينروتين

Joseph Henrotin

«غالبا ما يُنظر إلى التسليح على أنه علامة على القوة العسكرية - الأمر الذي يسمح بقياسه بدقة وسهولة - لكن هذا التصور خاطئ لأنه يختلف عن القدرات العسكرية التي يصعب تقييمها»

لقد أصبحت المجريات التاريخية المرتبطة بالأدوات التقنية - التي تفهم على أنها انتشار للتكنولوجيات العسكرية الجديدة - الخاصة بالقوات المسلحة أكثر تطرفا منذ منتصف القرن التاسع عشر، الأمر الذي منح التكنولوجيا رؤية مهمة في المناقشات الاستراتيجية والعسكرية المعاصرة[1]. ومع ذلك فإنه من الصعب استيعاب مفاهيم التكنولوجيا العسكرية بدرجة كبيرة، على الرغم من أنها تمثل مصدرا للقوة - كما أنها تعتبر لذاتها وللآخرين أحد عوامل التأثير التي

تتعلق بموازين القوى الدولية والعمليات العسكرية وأيضا لما تفرضه من قيود على السياسات الوطنية والفن العسكري. هل بات من الضروري وقبل كل شيء الرجوع إلى تعريفها. «ولأنها مجموعة من التقنيات والمعارف والإجراءات اللازمة لصناعة واستخدام وفعل أشياء مفيدة»[2]، فقد استفادت التكنولوجيا من التنظير في وقت متأخر نسبيا. ولأن التكنولوجيا تتكون من المقطع «têkhné» بمعنى مهارة ومقطع «logos» ويعني علما، فإن أصل الكلمة يتعدى مجرد كون التكنولوجيا تعني المجال التقني في حد ذاته إلى ما يمكن فهمه على أن للتكنولوجيا بعدا هندسيا أو أنها تابعة لسلسلة من الابتكارات أو الاختراعات في مجال الأعمال الفنية الصناعية.

المدرسة المادية ومحدوديتها

لطالما تتجاوز التكنولوجيا العلوم أو الأبحاث التي نشأت عنها والتي تربطها بها علاقات دائمة. ومع ذلك، فلاتزال مرتبطة ارتباطا وثيقا بمفاهيم الاختراع والابتكار. وفي حال تكرار هذه المفاهيم، فإن التكنولوجيا تمتزج مع التقنيات القديمة جدا والأشكال الفنية الجديدة (الاختراع)، وأيضا فإنها تجمع بين التقنيات القديمة بعضها ببعض وذلك لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة (الابتكار). وقد تحقق الفهم التاريخي للتكنولوجيا تجريبيا، في المجال العسكري، على يد عدد من المؤلفين الذين تأثروا بما قاله هيرفي كوتو - بيجاری عن «المدرسة المادية» – نذكر منهم ريغينالد كوستانس Reginald Custance أو جون إف سي فولر John F. C. Fuller- ينطوي على المكاسب التي يمكن تحقيقها من الكفاءة الناجمة عن استخدام قوات المشاة البحرية الأمريكية أو الجيوش للتكنولوجيا[3]. وهكذا، فقد سن فولر «قانون العامل الثابت» الذي يصف «الأدوات أو الأسلحة، في حال اكتُشف الأكثر ملاءمة، بأنها تشكل 99 في المائة من عوامل الانتصار»[4]، والنسبة المتبقية ترجع، وفقا لفولر، إلى عوامل غير مادية مثل الاستراتيجية والقيادة واللوجستيات والتدريب وتنظيم القوات والشجاعة والقوة الأخلاقية... إلخ. وسوف نتطرق إلى هذه الأمور فيما بعد.

لقد ازدهرت هذه المدرسة المادية، الحتمية بالدرجة الأولى، خلال الحرب الباردة التي جذبت اهتمام الأكاديميين بالعوامل التكنولوجية التي تعد أحد مصادر

الحركات الاستعمارية، على سبيل المثال[5]. ولقد أصبح هذا العصر مركز الردع النووي الذي لا يهتم إلا بكفاءة ومصداقية الحلول التكنولوجية المعتمدة.

وهكذا، يعلق الجنرال غالوا Gallois على الفكر السائد في ذلك العصر بقوله: «يمكن الاعتماد فقط على ترسانات الأسلحة واستراتيجية الوسائل»[6]. وفي هذا الصدد، لاتزال هذه النظرة إلى مركزية التكنولوجيا كأحد عوامل القوة تعد في غاية الأهمية: ستظل التجهيزات «الجيدة» الموجودة بأعداد كبيرة تعتبر من عوامل النجاح وأيضا من علامات القوة لدى الجهات الفاعلة. لقد جرى تناول هذه الرؤية بشكل مفصل في كتاب نُشر في السبعينيات بعنوان «استراتيجية التكنولوجيا»[7]. بالمناسبة، فإن مفهوم «الجيد» لا يعني بالضرورة أنه الأكثر ملاءمة لاحتياجات اللحظة ولكنه يمكن أن يكون الأكثر فاعلية. ومع ذلك يجب إعادة صياغة هذه الرؤية.

أولا: لأن مفهوم «الجيد» يعتبر مفهوما غير موضوعي، ولأنه لا يمكن أن تكون هناك رؤية شاملة له، فإن كل ما يقصد به تكنولوجيا يعني «التاريخ المادي أو المجموعات المتماسكة للمكونات البشرية الاجتماعية»[8]. فهذا المفهوم لا يتولد من عقلانيته الخاصة، بشكل مجرد، ولكنه يعد ثمرة لسلسلة من القرارات والوساطات السياسية والتقنية: من الناحية المنهجية، لا يمكن لهذا المفهوم أن يكون من ثمار الحتمية الوضعية صاحبة الرؤية التقدمية المستمرة نحو «الجيد» أو «الأفضل». لذا، فبدلا من الرجوع إلى نقاش عقيم يتعلق بالتفوق المطلق للبنية أو للفاعلين بغرض معرفة كيفية تقرير الخيارات التكنولوجية، فإن المؤلفين أمثال لابور Latour ولاو Law وكالون Callon يعتقدون أن المسار التقني في حد ذاته يعتبر سلسلة من التفاعلات بين الفاعلين والبنية، الأمر الذي يصبح معه موضوع التكنولوجيا فاعلا أساسيا[9].

في النهاية، فإن التكنولوجيا - وجميع أدواتها المشروعة (من أجل الحصول على الميزانيات لضروريات الشراء... إلخ) تعتبر مثل البناء الاجتماعي.

ينعكس ذلك أيضا في مفهوم الثقافة التكنولوجية. ولأنها من مكونات الثقافة الاستراتيجية للطرف الفاعل - أي الدولة من حيث المبدأ ولكن يمكن للمعنى أن ينسحب من دون مشكلة على الولايات – فمن الممكن السماح لها بتفهم الأولويات التي تتعلق بالمجال التكنولوجي والصناعي. وهكذا، يشير جاك سابير Jacques

Sapir إلى وجود تأثير للذاكرة [...] [وإلى الثقافة التكنولوجية التي يمكن لها ترجمة] مكونات واستخدامات المعرفة الجماعية الموجودة في صور صريحة أو ضمنية [...] ويمكن لها أيضا أن تدير وتنظم المعارف[...][10].

وهكذا تشكل الثقافة التكنولوجية فضاء التسجيل الثقافي لسياسات وممارسات الابتكار التكنولوجي. ومن ثم، فإنها تسمح بتسليط الضوء، على سبيل المثال، على الأولويات الروسية الخاصة بالتطورات التكنولوجية المتزايدة (في مجال الدبابات أو الطيران على سبيل المثال)، وكذلك على الأولويات الأمريكية التي تتميز بها الأجيال بشكل كبير. وبالطريقة نفسها، يصبح من الممكن توضيح الأولويات الفرنسية للمشاريع التقنية المتقدمة[11].

ثانيا: لايزال تصميم واقتناء المعدات العسكرية يخضع للمتطلبات السياسية والعسكرية وإلى عرض علمي، الأمر الذي وُضّح في أعمال سزيليوفيتش Szyliowicz[12]. في حالة الأولى المتعلقة بالتصميم (أو تحفيز الاكتشاف) تُطوَّر التكنولوجيا لأنه يمكن ذلك من الناحية المالية والفنية. وفي الحالة الثانية المتعلقة بالاقتناء (أو سحب الطلب) يعتمد الطلب السياسي والعسكري لتكنولوجيا محددة على التقدير الاستراتيجي.

بالنسبة إلى المؤلف، فإن نحو 70 في المائة من برامج التسليح تستجيب لعملية السحب. ومع ذلك، فإن التمييز بين الدفع أو التحفيز وبين السحب يشوبه غموض. لأن الدفع العلمي أو الصناعي، من جهة، قد يكون نتيجة لتحليل استراتيجي يتحدد من خلال حقل بحثي آخر غير المجال السياسي والعسكري. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يكون الانسحاب السياسي انعكاسا لسياق فني محدد موجه لاتخاذ القرار.

ثالثا: يوضح بول براكن أن التقنيات التي حُولت عن الاستخدام الأول الأقل تطورا من الحلول الأخرى تكون أحيانا أكثر تكيفا مع احتياجات اللحظة (مفهوم التقنيات الجانبية)[13]. ولهذا، فإنه يؤكد، وفقا لمفهوم بوث (K. Booth)، أن مفهوم الأداء في حد ذاته ومدى تفهم رئاسة الأركان له غالبا ما يكون على أسس عرقية. هذه التقنيات الجانبية تعتبر بشكل خاص في صلب المشكلات المتعلقة بالعمليات الهجينة، ولكنها تساعد أيضا على فهم الابتكارات التكتيكية مثل استخدام البندقية الألمانية 88 ملم في القتال المضاد للدبابات والتي صُممت في البداية للاشتباكات

المضادة للطيران. وأخيرا، النقطة الرابعة والأهم تقول إن التكنولوجيا ليست في حد ذاتها المنتجة للكفاءة العسكرية ولا يمكنها التخلص من فن الحرب نفسه - الذي يتجاوزها ويسمح «بوضعها موضع التنفيذ» - ولا من الاندماج في المخطط المتماسك لبنية القوة. بهذا المعنى، يجب التمييز بين المعدات العسكرية و«القدرات»، خوفا من تكرار النهج الذي يُنتقد على نطاق واسع، الأمر الذي يستدعي إمكانية الفحص وتقييم القوى من حيث استعراض أداء المعدات وعددها في مستودعات الأسلحة.

التكنولوجيا والاستراتيجية العسكرية

تختلف المكانة التي تحتلها التكنولوجيا في الفن العسكري باختلاف المؤلفين. فبينما يرى مارتن فان كريفيلد Martin Van Creveld أن هناك تأثيرا للتكنولوجيا في كل ما يتعلق بمعايير إدارة دفة الحرب[14]، يرى مايكل هاندل Michael Handel أن التكنولوجيا في حد ذاتها تعتبر أحد المستويات الحربية بالإضافة إلى المستويات التكتيكية والإجرائية والاستراتيجية[15]. عمليا، تنتج التكنولوجيا بشكل أساسي آثارها المقصودة من الناحية التكتيكية. وبهذا المستوى يمكن أن تطبق قوانين لنشيستر بشكل طبيعي على الكفاءة العسكرية حيث تستطيع هذه القوانين أن تسلط الضوء بشكل ملحوظ على أهمية القوة النارية[16]. هنا يصبح قياس الكفاءة الخاصة بالمدفع أو بالآلة القتالية أو بالصاروخ، على سبيل المثال، سهلا جدا. ومع ذلك، سيكون من الخطأ نفي تأثير التكنولوجيا في مستويات الحرب الأخرى. ومن الواضح استفادة الفن الإجرائي من وصول السكك الحديد وحركة قطاع النقل وإدخال وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية - الأمر الذي يمكن تحقيقه في حدود معينة. ففي الثلاثينيات وحتى فترة السبعينيات من القرن الماضي، استفادت الأعمال السوفييتية المرتبطة بالفن الإجرائي من دخول طائرات النقل الكبيرة أو المروحيات إلى الخدمة.

ومع ذلك، فإن الفن الإجرائي يعتبر من حيث الأساس فن تنشيط القوات لأنه لا توجد إلا علاقة ضئيلة بين التفوق التكنولوجي ونجاح الحملة العسكرية. تعتقد الحملة الفرنسية أن الجيش الألماني هزم القوات الفرنسية على الرغم من تفوق معداتهم من الناحية الفنية. وبالمثل فقد أنتجت ألمانيا في نهاية الحرب معدات متطورة بشكل كبير مقارنة بما لدى الحلفاء (مقاتلات نفاثة وأسلحة

موجهة وأجهزة استشعار بالأشعة تحت الحمراء وصواريخ باليستية وصواريخ أرض - جو) ولكنها لم تؤدِ إلى تغيير الوضع الاستراتيجي نتيجة لما تصفه بأنها «أسلحة تعجيزية» - تظهر من خلال التمثيل الروحاني شبه الديني ويمكن نقلها من خلال التكنولوجيات لمستخدميها[17].

أيضا، لقد اتضح التفوق التكنولوجي الفرنسي والأمريكي خلال حروب الجزائر أو فيتنام أو العراق، لكن ضخامة الظروف الاستراتيجية والسياسية التي صاحبت هذا التفوق كانت من دواعي الفشل. ولأنه لا يمكن للأداة أن تحل محل الصانع الماهر، فإن التكنولوجيا لا يمكن لها، كما يقول فرانسوا جيري François Géré، أبدا أن تقدم الحلول للمشكلات التي لا يستطيع السياسي الوصول إلى حلها»[18].

ومع ذلك، يجب تشكيل الأداة بالطريقة التي تعني تنفيذ استراتيجية خاصة يمكن تسميتها «الوسائل». لقد وضع هيرفي كوتو - بيجاري تعريفا لهذه الوسائل باعتبارها واحدا من ثلاثة تقسيمات فرعية للاستراتيجية العسكرية - بحيث تضاف إلى ذلك الاستراتيجية الإجرائية (إدارة دفة الحرب) والاستراتيجية التوضيحية (الموقف التفسيري الذي يدور حول النوايا والقدرات الوطنية) - التي تهتم بمعدات القوات وأيضا بتصميم أنظمة تسليح. وتتكون هذه الاستراتيجية من ثلاثة أفرع. أولا: الاستراتيجية الوراثية التي يعرفها جيري على أنها «إنشاء وترتيب المعدات[...]»[19]. وبالتالي تشكل الاستراتيجية الوراثية الفضاء العسكري الخاص بإنشاء مراكز التكنولوجيا وفقا للقيود غير الرسمية (الثقافة التكنولوجية الوطنية وتأثيرات الموضة) وأيضا القيود الرسمية (بيان نطاق المشاريع والميزانيات المتاحة... إلخ).

تشتمل استراتيجية الوسائل على عنصرين آخرين: الأول يتعلق بالاستراتيجية اللوجيستية المتخصصة في توفير إمدادات القوات - حيث تتناسب أهميتها مع مستوى التقدم التكنولوجي للجيش - وأيضا فيما له صلة بالصيانة. إنها القضية المهمة التي تتعلق باستراتيجية الوسائل وأيضا بتوافر القوات وبمصداقية القوة العسكرية[20]. أما العنصر الثاني فيتعلق باستراتيجية الوسائل التي تضم استراتيجية صناعية تستند إلى موارد الإنتاج الوطني وكذلك الواردات والتعاون الدولي. يعتبر هذا العنصر من الأهمية بالقدر نفسه الذي يصبح معه بيع أنظمة التسليح

السبب في الحد من الاستخدام الذي يبدو كأنه على أرض الواقع تقييد مفروض على السيادة العسكرية.

وهكذا ظهر مفهوم السيادة التكنولوجية في فرنسا من أجل تأكيد القدرة على تهيئة أنظمة التسليح بشكل مستقل.

في الواقع تمكن ملاحظة أن الاستراتيجية الصناعية تتجاوز استراتيجية الترويج فقط. في الولايات المتحدة الأمريكية أو في فرنسا، يشكل إنتاج المعدات العسكرية تحديا للسياسة الداخلية والسياسة الاقتصادية التي لا تخلو من تأثيرات مرتدة على الهيكلية الاستراتيجية واستراتيجية الوسائل. ينعكس هذا الأمر على الأدبيات خصوصا تلك التي تطورت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة حول مفهوم «المجمع العسكري الصناعي» (MIC) كأدبيات جماعات المصالح وجماعات الضغط. لقد تمكنت هذه الأدبيات من إثبات أهمية العوامل السياسة الداخلية في عملية صناعة القرار الخاص بالتسليح مع ما يصاحب ذلك من انعدام الاتصال بشكل نسبي بالاحتياجات الإجرائية[21]. ومع ذلك، يظل مفهوم «المجمع العسكري الصناعي» غير فعّال في الحالات الأمريكية أو الروسية، خصوصا في مجال الصناعات الدفاعية - كما في حالة الجيوش - التي غالبا ما تكون في وضع تنافسي بسبب موارد الميزانية المحدودة. ولاتزال القيمة الاستكشافية لهذا المفهوم في مجال تحديد سياسات التسليح خصوصا السياسات الخارجية الوطنية تثير علامات استفهام على الرغم من أن الاهتمام المتزايد بهذا المفهوم يسمح بوضع تفسير لميول الدول إلى شن الحرب.

وبالتالي تعتبر استراتيجية الوسائل كالكائن المعقد الذي يفرض، بسبب القيود الخاصة بكل عنصر من مكوناته، ضرورة الشروع في عمل موازنات. فالحفاظ على قاعدة صناعية مستقرة تعمل على التعهد بتوفير الإمدادات بطريقة مستقلة يشكل ضمانا لحجم العمل الثابت نسبيا، الأمر الذي يهدف إلى الحفاظ على المعرفة الدقيقة وتطويرها. أيضا، فإن من شأن توفير المعدات الحاصلة على حقوق الإنتاج الحفاظ على الصناعة، الأمر الذي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تكاليف إضافية كبيرة للجيوش الصغيرة.

ومع ذلك، يمكن أن يؤدي انتشار أحد البرامج إلى عواقب وخيمة من ناحية التكلفة. ويمكن أن يشارك هذا الانتشار في التصور السائد عن تمديد وقت تصميم

أنظمة التسليح، الأمر الذي يمثل إشكالية إذا كان من الضروري إنتاجها بسرعة. فعلى الرغم من أنه لا توجد من الناحية التاريخية أي حتمية تتعلق بهذه القضية[22]، فلاتزال هناك احتمالية لأن تتعارض الضرورات الحتمية مع الحاجة إلى الإنتاج السريع لسلسلة كبيرة من المعدات بضمان تكلفة منخفضة للوحدة. وبشكل أكثر تحديدا، فإن تعريف بيان نطاق المشاريع غالبا ما يظهر على أنه المرحلة الأكثر تعقيدا للبرنامج العسكري، الأمر الذي يسبب حدوث تغييرات متعددة تؤدي إلى تكاليف وتأخيرات إضافية على الأرجح.

وبصرف النظر عن هذه الجوانب المختلفة، فإن استراتيجية الوسائل تضم أيضا طائفة من الخيارات الاستراتيجية تتعلق بنموذج وبنية القوات المعتمدة التي تتأثر بالنظم المختارة بشكل طبيعي. يمكن لهذا التأثير أن يتحقق عمليا بطريقتين أساسيتين: من ناحية، وضع قيود على الخيارات الاستراتيجية المحتملة بحيث تتجاوب أنظمة القوة إلى حد ما وبطريقة ملائمة مع شبح الصراعات ومع المهمات المراد تنفيذها من خلال التقليص النوعي والكمي للخيارات. حيث لا تعتبر هذه الخيارات التكنولوجية التي يُعمل بها على نطاق نظام القوة محايدة استراتيجيا. من ناحية أخرى يمكن أن يؤثر الشعور بالتقدم التكنولوجي في المستوى السياسي بسبب واقع الحتمية التكنولوجية لمفاهيمها. وبغض النظر عن العمليات التقليدية للتقنيات، يمكن للمرء أن يفترض وجود «مادة تكنولوجية» للفكر والفعل السياسي تتعلق بالعسكرية. يمكن أن توضع ضوابط للحرب من الناحية التقنية وينظر إليها من زاوية تكتيكية تقنية على الرغم من توافر العوامل غير المادية التي قال بها أنصار كلاوزفيتز - الاحتكاك وعدم اليقين و«العبقرية» – أو العوامل البنيوية (أهمية التدريب والروح المعنوية والعقيدة ومفاهيم العمليات... إلخ) – بيد أن هذا الأمر يصعب ضبطه[23].

التكنولوجيا وعلاقات القوى الدولية

بالإضافة إلى تلك الاعتبارات المتعلقة بالوضع التكنولوجي داخل البنيان الاستراتيجي لأحد الأطراف الفاعلة، فإن التكنولوجيا تعتبر واحدة من مكونات لعبة القوى الدولية من عدة وجوه. فمن وجهة نظر انتشارها، نعلم بداية أن التقنيات

العسكرية لها ثقل معياري حيث توجد طرائق تكنولوجية مفروضة إلى حد ما وبطريقة غير مباشرة من قبل أقوى الدول. هذه هي الحال، على سبيل المثال، مع الشبح والطائرات من دون طيار أو حتى أنظمة مشاركة بيانات استقبال الفيديو. في الحالة الأخيرة يتحدث أوليفييه زاييك عن معيار جهاز استقبال الفيديو الجيد من بعد (ROVER) الأمريكي المفروض على أعضاء حلف الناتو في خضم العمليات في أفغانستان والعراق؛ على الرغم من وجود حلول أخرى بسيطة في السوق. ووفقا لأوليفييه زاييك يمكن تفسير هذا المعيار المفروض عن طريق طلاقة القوة الأمريكية وآثارها المعيارية ذات المقاييس الفائقة من الناحية التكنولوجية أو العقائدية على عمل الائتلافات متعددة الجنسيات[24]. في حالة الطائرات المقاتلة من دون طيار يتعرض تطوير هذه الطائرات لعدد من المشكلات التكنولوجية الحساسة، وهو ما يجعل عديدا من الجهات الفاعلة تعترف بأن أهميتها العسكرية وتكاليفها السياسية والمالية فضلا على ظروف العمل تعتبر غير واضحة، الأمر الذي يجعل من الضروري تطويرها؛ لأن هناك جهات أخرى تعمل على تطوير مثل هذه الطائرات، أو لأن لها مميزات افتراضية (كتوفير «البنية» التكنولوجية التي يمكن تطبيقها على برامج أخرى) أو حقيقية (كالحفاظ على المراكز الدراسية) في المجال البحثي.

يتعلق المستوى الثاني بكيفية اعتبار التكنولوجيات وسيطا رمزيا على المستوى الدولي. هذه هي الحال، منذ تسعينيات القرن الماضي على وجه الخصوص، في مجال التسليح حيث تكون التكنولوجيا بمنزلة الداعم للتعاون الدفاعي – لاسيما في السياق الأوروبي وحلف الناتو - وربما كبديل لتعميق التعاون السياسي والعقائدي. هذه هي الحال أيضا في دائرة الصراعات التي تستخدم فيها القوة أو لا تستخدم. قد تفرض المعدات العسكرية «بعدا جماليا للقوة» (طبقا لوصف فان كريفيلد). إذا كانت جماليات القوة أحد مكونات الاستراتيجية التوضيحية للجهات الاستراتيجية الفاعلة، فإنها ستؤثر حتما في تصورات الجهات الفاعلة الأخرى. لقد أُخذ هذا الأمر بعين الاعتبار في نظريات تتعلق بالمأزق الأمني[25] والعقيدة الهجومية[26]. تستند هذه النظريات إلى العلاقة الجدلية – وما تشتمل عليه من تصورات - بين المعارضين الذين يدخلون في منافسة ديناميكية عميقة. يوضح هذا النهج كيفية تنظيم السباقات الخاصة بالتسليح على أساس التكافؤ الوظيفي في الأغلب: إن التحكم في

تصنيف المعدات (غواصات وأجهزة قتالية ودبابات وعربات قتال لسلاح المشاة... إلخ). من قبل دولة ما ينطوي على إرادة دولة أخرى في امتلاكها مثل هذه المعدات أيضا من أجل الحد من انعدام الأمن الناجم عن تصرف الخصوم في المعدات التي سبق ذكرها. إن هذا النهج، الذي أُرِّخ به منذ نهاية الحرب الباردة، لم يفقد أهميته تماما، كما أنه يسمح بفهم ديناميكيات انتشار الغواصات في آسيا أو ما يتعلق بالعمليات الجدلية للتسليح بين الجزائر والمغرب. في مثل هذه الظروف لا تؤدي التكنولوجيا إلا دورا محدودا.

- فمن ناحية يشير اقتناء مثل هذه المعدات، حتى لو لم تكن القوى قادرة على استخدامه في واقع الأمر، إلى مزيج من التمثيلات - ما المقصود بالفعالية؟

ما الشيء المرجح الذي يمكن أن يؤدي إلى ردع الخصم...؟ إلخ - وأيضا إلى حدوث تغيير في القرارات والخطابات السياسية العسكرية. يرجع هذا الأمر في المقام الأول إلى قضية النوايا التي تفهم من قول ألكسندر ويندت المأثور وتظهر من خلاله أهمية المناهج البنائية: فالمسدس في يد الصديق أو في يد العدو لن يدل على المعنى نفسه[27].

- من ناحية أخرى فبالإضافة إلى توافر النية لاستخدام هذه الأسلحة، غير أن امتلاك الأسلحة قد لا يكون السبب في تزويد الجهات الفاعلة الاستراتيجية بقدرات عسكرية، كما أن تمكنهم من استخدام هذه الأسلحة بطريقة متسقة وفعالة قد لا يكون أيضا هو السبب، إذن الأمر ينطوي على وجود عوامل أخرى غير التكنولوجيا في حد ذاتها. وهنا تبرز أهمية العوامل التنظيمية للقوى. في العام 1870 كان لدى فرنسا مدافع رشاشات فعالة جدا ولكنها لم تستخدمها: وُضعت على هيكل له عجلات، وكان ينظر إلى هذا الهيكل كأنه من أسلحة المدفعية وليس من أسلحة المشاة، وأيضا سُحبت هذه المدافع بعيدا عن الجبهة حيث كانت منعدمة الفائدة. وبالمثل يؤدي التدريب دورا مركزيا، إضافة إلى أن الاهتمام بالمعدات المتقدمة يعد في الأغلب عملية طويلة الأجل. لهذا سنحتاج بشكل ضروري إلى عقد من الزمن كي تعرف القوات البحرية كيفية الاستخدام السليم لحاملة طائرات وحاميتها وطائراتها. ستكون الخدمات اللوجستية والصيانة بطبيعة الحال معقدة للغاية في ظل وجود الأنظمة الأكثر تقدما، ونتيجة لأهميتها أيضا ستصبح من ضمن العوامل

التكنولوجية: ولأنها عوامل ذات طابع تقني، فسيكون من الصعوبة بمكان التحكم في إدارتها. وفي النهاية يجب وضع حد بين تصورنا لسباق التسليح والاستحواذ الفعلي على القدرات العسكرية الذي يتجاوز السلوك المادي للأسلحة بكثير.

يأتي المستوى الثالث ليثير الأسئلة حول القدرات العسكرية وما يتعلق بتفضيل التكنولوجيا أو عدم تفضيلها لاندلاع صراع مفتوح. ففي أثناء الحرب الباردة كانت الطفرات التكنولوجية في القطاع العسكري تصور في كثير من الأحيان على أنها ذات طبيعة قتالية خاصة من خلال الأدبيات التي تتناول عقيدة الهجوم.

إن العمل على زعزعة استقرار توازن القوة الهشة بالفعل سيزيد من القدرات المتاحة في الجانبين الكمي والنوعي. غير أنه من الناحية التاريخية لا يعتبر النمو الكمي في حد ذاته أحد المظاهر القتالية، على الرغم من أنه قد يؤدي إلى تغذية ردود الفعل الخاصة بسباقات التسليح التي تنجم عنها التوترات السياسية بصورة غير مباشرة. يعتقد كولين غراي أن «الأسلحة لا تصنع الحرب»: بل الأسباب السياسية التي تبدو حتمية[28]، وهكذا تبدو الإجابة عن السؤال المتعلق بزيادة القدرة النوعية باعتبارها العامل الحربي الأكثر تعقيدا. يمكن للتكنولوجيا أو لمجموعة من التقنيات أن تسبب قطيعة مع فن الحرب مثلما يحدث عندما يكون الشخص في موقع القوة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة احتمال نشوب صراع (على سبيل المثال، الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ خلال الحرب الباردة).

ومع ذلك، يبدو من النادر أن تكون هذه المشاكل بصفاتها العدوانية ذات جدوى. فالثورات في مجال الشؤون العسكرية «RAM» (غير الثورات العسكرية)[29] قد يكون لها في بعض الأحيان بُعد تكنولوجي. هذا هو الوضع في أثناء الحرب الخاطفة عندما اشتركت الدبابة والطائرة والثورات في مجال الشؤون العسكرية في أواخر القرن العشرين مع عمليات التحول المعياري التي تتابعت فيما بعد. ولأنهم يعملون على زيادة حدة الفوارق التكنولوجية بين الدول «الغربية» والدول «الأخرى»، فإنهم على الرغم من ذلك لا يعملون على تغذية التوترات الدولية. في الواقع لن يمكننا استخلاص العوامل التكنولوجية من المعادلة الاستراتيجية إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار الأداء النظري لأنظمة الأسلحة كأحد عوامل القوة. وبالإضافة إلى الاكتساب الفعلي للقوة الحقيقية، التي سبق ذكرها، فإن الفوارق التكنولوجية التي تُلاحظ في الوقت

الراهن لا تؤدي إلى انهيار تام لتوازن القوى بسبب دورها الاستراتيجي، إذ إن السعي وراء التفوق التكنولوجي يعادل تقليص حجم هذه القوة.

هذه الرؤية التي تأسست على أساس مذهبي في العام 1977، تحت اسم استراتيجية التعويض عن طريق وكالة مشاريع البحوث الدفاعية المتطورة (DARPA)، تشكل إطارا لاستراتيجية الوسائل الأمريكية، من خلال تأثير المعايير، ولقوات حلف شمال الأطلسي. غير أن هذه الممارسة أصبحت محل شك على نطاق كبير في العام 2010، إذ لا يمكن للجودة «التكنولوجية» أن تكون في مقابل الجانب الكمي خصوصا في حالة الحروب غير النظامية. من هذا المنظور لا يمكن إجراء مقارنة بين الجودة والكمية، بما أن «الكمية تعتبر جودة في حد ذاتها» كما قال ستالين Staline، أما القضية الأساسية، فتتعلق بشكل خاص «بالتكنولوجيا العادلة» كما يقول ديبورت.

استراتيجية الوسائل
ومعاهدات نزع السلاح/ ومراقبة الأسلحة

من الضروري أيضا مراعاة القدرات العسكرية التي تعتبر بمنزلة الرهانات السياسية والديبلوماسية، كما يمكن أن تعتبر بمنزلة وسائل للمناورة الاستراتيجية من خلال اتفاقيات نزع السلاح (أي القضاء التام على نوع أو فئة من الأسلحة) أو التحكم في الأسلحة (من خلال وضع تنظيم لها). وهكذا تسمح عملية نزع الأسلحة ومراقبتها بتقديم تعهدات نوايا حسنة حتى لو كان موضوع المعاهدات غير ذي أهمية استراتيجية (كحالة معاهدة الفضاء الخارجي للغلاف الجوي للعام 1967 التي تمنع انتشار الأسلحة النووية على الأجرام السماوية). ومن ثم، فإن معظم معاهدات نزع السلاح تتعلق بمعدات تعتبر عديمة الجدوى من الناحية العسكرية أو تؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وعندما تظل أهميتها صالحة لدولة ما، فإن هذه الدولة تميل إلى الاحتفاظ بها مع المخاطرة بتعرضها للانتقاد من جانب الدول الموقعة على المعاهدات (كحالة الذخائر العنقودية خصوصا تلك التي تحتفظ بها الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا أو الصين أو الكوريتان).

ومع ذلك يمكن للمعاهدة أيضا أن تكون لها وظيفة استراتيجية دفاعية أو هجومية. وكمثال على الحالة الأولى، فقد فرضت معاهدة القوى النووية

متوسطة المدى (INF) للعام 1988 تدمير صواريخ (SS-20) السوفييتية وهو الهدف الذي كانت تسعى إليه واشنطن. ومع ذلك، ولتحقيق ذلك، اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى نشر صواريخها الخاصة (بيرشينغ 2 وصواريخ كروز التي تطلق من الأرض)، والتي أصبحت تستخدم باعتبارها أغراضا للمساومة على أن تُدمر فيما بعد.

كذلك من الممكن تفسير معاهدة الأسلحة الكيميائية للعام 1993 على النحو الذي يمنع بعض الدول من امتلاك قدرة تتحدى الفعالية العسكرية للقوات الغربية. وكمثال على الحالة الثانية، الاستراتيجية الهجومية، فيمكن للمعاهدة أن تعزز موقف القوة من خلال المواجهة الرمزية. فعند إبرام المعاهدة الخاصة بمفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (SALT I) مع الاتحاد السوفييتي في العام 1972، كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في وضع حد لعدد الصواريخ - وليس لعدد الرؤوس النووية - مع العلم أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بمستوى تكنولوجي فائق يخص استحواذها على عديد من القذائف الصاروخية والاستفادة منها مباشرة، الأمر الذي جعل الاتحاد السوفييتي مضطرا إلى الاستثمار في جيل جديد من الصواريخ والقذائف لتعويض مشكلة التهديد الأمني.

وبشكل عام تعد المعاهدة هي ثمرة عملية التفاوض التي تعمل على بلورة موازين القوى. فمعاهدة نزع السلاح التي أبرمت في واشنطن في العام 1922 تسمح للمنتصرين في الحرب العالمية الأولى بالحفاظ على موازين القوى لديهم، على الرغم من وضع حد لاستثماراتهم في القطاع البحري المرتفعة التكلفة لمدة عشر سنوات، فإن هذه المعاهدة تؤيد بشكل غير مباشر الاستثمارات في القطاعين الجوي والبري، وتدعو إلى إدخال الابتكارات في القطاع البحري. في حين تنص معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية «TNP» في العام 1968 على منح خمس دول إمكانية التزود بالأسلحة النووية. بالمثل، فإن المعاهدة التي تخص القوات التقليدية في أوروبا (FCE) تنص على تقليص حجم قوات الناتو والأعضاء السابقين في حلف وارسو، الأمر الذي يشكل انعكاسا لسياسة وقانونية نهاية الحرب الباردة، ويسمح أيضا للموقعين على هذه المعاهدة بتخفيض نفقات الدفاع الخاصة بهم والعمل على تحديث قواتهم. غير أنه في الحالات الثلاث التي سبق ذكرها، يكون لصيغة القانون

الدولي الخاص بمعاهد نزع السلاح والتحكم في الأسلحة طابع هش. فقد انسحبت اليابان من معاهدة واشنطن، كما انسحبت إيران من معاهدة حظر الانتشار الأسلحة النووية. وفي العام 1991 حولت روسيا طائراتها الحربية التابعة لقواتها الجوية، كما أنها عمدت إلى زيادة عدد طائراتها إلى الحدود القصوى التي نصت عليها معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، إلى سلاحها الجوي البحري وذلك قبل تعليق مشاركتها في المعاهدة في العام 2007.

الخاتمة

غالبا ما ينظر إلى التسليح على أنه علامة على القوة العسكرية - الأمر الذي يسمح بقياسه بدقة وسهولة - لكن هذا التصور خاطئ لأنه يختلف عن القدرات العسكرية التي يصعب تقييمها. فإذا كان التسليح يعتبر هو الرهان في علاقات القوة، وهو ما يمكن أن يفهم عن طريق مركزية التسليح في نظريات التهديد الأمني والعقيدة الهجومية ومعاهدات نزع السلاح والتحكم في الأسلحة، فإن معالجة هذه القضية من خلال الأدبيات الأكاديمية لاتزال ضيقة الأفق.

وفي الوقت الراهن ثمة عدد كبير من الأدبيات التي تتناول قضية الثورات في مجال الشؤون العسكرية (RAM) وقضية التحول تفتقد أن يكون مركز اهتمامها التجهيزات التي تستند إليها - الطائرات من دون طيار وأنظمة إصابة الهدف بدقة وأنظمة الشبكة المركزية - نظرا إلى خطر إعادة إنتاجها الرؤية التكنولوجية الحتمية التي أثبت التاريخ بطلانها.

12

مستويات الحرب
مفهوم الحرب على الطريقة الأمريكية

بنواست بيهان
Benoist Bihan

لقد غدت الحرب ظاهرة شاملة: إذ إنها تتبنى كل مجالات النشاط الإنساني. ولهذا السبب كثيرا ما شكلت الحرب منذ زمن طويل نموذجا لأحد أهم الموضوعات الرئيسية في نظرية الحرب، بحيث يعكس كل نموذج بمفرده، إذا سمحنا لأنفسنا باستخدام الكلمة الألمانية المستحدثة، مفهوم الحرب (Kriegsanschauung)[1] عند المفكر أو المؤسسة العسكرية التي تستخدم هذا المفهوم وبالتالي عند البلد الأصلي.

«عشر سنوات تفصل حرب الخليج عن بداية «الحرب الطويلة» ضد الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، ومن ثم محاولة إضفاء الطابع المؤسسي الحقيقي على فكرة بنية مستويات الحرب، على الرغم من أن الجدولة الدقيقة لهذه المستويات لاتزال مستمرة في التغيير، وتختلف وفقا للمؤلفين والبلاد والأزمنة»

أحد هذه النماذج ينظم الحرب إلى «مستويات» تتوافق مع المستويات المتزايدة من مسؤولية اتخاذ القرار وأيضا تتوافق مع مستويات جغرافية ومفاهيمية مختلفة. ولأن هذا النموذج هو الأكثر انتشارا اليوم، فإن هذه الاختلافات في «مستويات الحرب» (levels of war) تعد في الواقع أمرا حديثا جدا: إذ إنه مع صدور الطبعة الأولى في العام 1982 من الدليل الميداني ذي الرقم -100 5 بعنوان عمليات الجيش الأمريكي[2]، فقد طُرحت فكرة «المستويات الإجرائية للحرب» (operational level of war) باعتبارها إطارا للتجديد العقائدي للجيش الأمريكي بعد انتهاء حرب فيتنام (1964-1975) وتطوير عقيدة الحرب الأمريكية التي تمزج بين القوات الجوية والقوات البرية (AirLand Battle).

إن المقصود من مستويات الحرب يدل على مفهوم الحرب (Kriegsanschauung) تحديدا: يأتي في المقام الأول مفهوم الحرب لدى الجيش الأمريكي والقوات الجوية الأمريكية، ثم بدرجة أقل سلاح البحرية (سلاح البحرية الأمريكي وسلاح مشاة البحرية الأمريكية)، ثم يأتي بعد ذلك أيضا وعلى نطاق أوسع المجتمع ككل والدولة الأمريكية المعاصرة.

إن الانتشار السريع لمفهوم مستويات الحرب لدى الدول الأعضاء لحلف الناتو خصوصا بعد حرب الخليج (1990-1991) فرض النموذج العسكري الأمريكي على حلفاء واشنطن الأوروبيين، وكذلك، وعلى نطاق أوسع، على كل الحلفاء أو الشركاء العسكريين المعلومين للولايات المتحدة الذين تأثروا بالنموذج العقائدي والتكنولوجي للثورات في مجال الشؤون العسكرية[3] والذين جعلوا منه في الوقت الراهن النموذج المهيمن على النمذجة العقائدية للحرب. لقد أصبحت الفكرة التي مفادها أن الحرب يمكن أن تنتظم في عدة مستويات مقبولة بشكل كبير في الوقت الراهن، وتوجد على سبيل المثال في العقيدة الفرنسية[4]، وبشكل متزايد أيضا، في المنشورات الأكاديمية. وبالتالي فإن الذين يمارسون الدراسات الحربية أو الدراسات الاستراتيجية يعتمدون كثيرا على مفهوم «مستويات الحرب» في أعمالهم، وهي الظاهرة التي يبرزها التداخل المتنامي للعوالم العسكرية والأكاديمية. ويمكننا بالتالي أن نجد بعض الإشارات العابرة في الدراسات التي تتعرض للحرب أو للحملات العسكرية أو لذلك المفهوم[5].

غير أن فكرة تقسيم الحرب إلى مستويات لم تُفرض بشكل كامل. إذ لا يمكن طرح هذه القضية من دون أن يسبب ذلك مشكلة سواء تعلق الأمر بنظرية الحرب أو بإدارة دفة المعركة عمليا وأيضا عند الوصول إلى مرحلة التطبيق، كدليل من دون حاجة إلى تبرير، في حالات معينة حيث لا يمكن للمشاركين فيها أن يستدلوا عقليا على هذا الأساس. وبالتالي فإن مفهوم الحرب (Kriegsanschauung) المرتبط بمستويات الحرب قد أثار ردود فعل ناقدة سواء في المحيط العسكري أو الأكاديمي، ولكن لاتزال هذه الردود حتى الآن على هامش الكيانات المهتمة بالتفكير العقائدي والتي عمدت إلى وضع منهج لتنظيم هذا التقسيم إلى مستويات وهو ما أدى إلى انتقادات متزايدة بشكل كبير لأنظمة البنية التحتية التكنولوجية العسكرية (C4ISR) - التي يعتقد أن تصميمها الفني قد فُكر فيه بما يتفق مع «مستويات الحرب» على الرغم من أن التفعيل المادي لهذه البنية قد أثر في هذه المستويات- الأمر الذي يجعل من الصعب التشكيك فيها. إن ما تحدث عنه جوستان كيلي Justin Kelly ومايكل بريننان Michael Brennan في العام 2009 باسم «hérésie de Leavenworth»[6] لايزال له تأثير في نظرية ودراسة الحرب وأيضا في إدارة دفة الحرب وتصميم أنظمة القوات نفسها، لذلك فإن دراسة نقدية لمفهوم «مستويات الحرب» تبدو لا غنى عنها في الدراسات الاستراتيجية.

الجيش الأمريكي و«المستوى الإجرائي» «ميلاد المستويات الحربية»

لقد ظهرت فكرة مستويات الحرب، كما رأينا، لأول مرة في طبعة 1982 من الدليل الميداني 100-5 لعمليات الجيش الأمريكي.

يعود هذا الدليل، في طبعته الأولى التي صدرت في شكل «لوائح للخدمة الميدانية»، إلى العام 1941[7]، ويعتبر إحدى الوثائق الرئيسية للعقيدة العسكرية الأمريكية بسبب الدور الذي يمثله الثقل المؤسسي للجيش منذ الحرب العالمية الثانية في داخل القوات المسلحة الأمريكية، التي تعد من الناحية العددية الأهم والأكثر تأثيرا، وتعد من الناحية العقائدية الأكثر تأثيرا أيضا داخل هيئات الجيش المشتركة[8]. كذلك فإن المفاهيم التي يحتويها هذا الدليل لها تأثير يتجاوز في العادة نطاق الجيش الأوحد.

هذه هي الحال بالنسبة إلى مستويات الحرب التي صِيغت في الدليل الميداني 100-5 من العام 1982 في الفصل الثاني المخصص «لأساسيات القتال»:

تعد الحرب مؤسسة وطنية يجب العمل على تنسيقها من أعلى مستويات التصميم السياسي حتى المستويات الأساسية للتنفيذ. أما عن المستويات الاستراتيجية والإجرائية والتكتيكية فتتعلق بالتقسيمات العامة للنشاط الخاص بالإعداد وإدارة دفة الحرب[9].

تشير الصيغة الأولى المكونة من ثلاثة مستويات إلى أن هذه المستويات تعبر قبل كل شيء عن مستويات القيادة.

ومع ذلك، فإن وصف كل من هذه المستويات في بقية النص يجعل منها فضاءات مفاهيمية ذات طبيعة مختلفة - لا تدل بالضرورة على أنها مستويات المسؤولية - لأنها تعمل على وضع المناهج المختلفة موضع التنفيذ. أما عن الفقرة المخصصة «للمستوى الاستراتيجي»، فهي في الواقع تعريف للاستراتيجية العسكرية. والفقرة المخصصة «للمستوى التكتيكي» تقدم تعريفا للتكتيك. في الواقع، فإن المستوى الوحيد الذي حُدِّد وعُرِّف بوضوح هو «المستوى الإجرائي للحرب»، الذي يعني الابتكار المفاهيمي الرئيسي في الدليل الميداني FM-100-5 للعام 1982 والذي لا يمكن فصل أسلوبه عن مفهوم مستوى الحرب. يعمل المستوى الإجرائي بالفعل على تحديد مفهوم مستوى الحرب الذي يؤسس لفكرة مفادها نمذجة مستويات الحرب.

بيد أن الصيغة غير واضحة المعالم تماما:

يستخدم المستوى الإجرائي للحرب الموارد العسكرية المتاحة للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية داخل مسرح الحرب. بكل بساطة، يتعلق الأمر بنظرية العمليات للوحدات الكبيرة، أي كل ما له علاقة بالتخطيط وإدارة دفة الحملات العسكرية. تعتبر هذه الأخيرة عمليات موسعة تهدف إلى إلحاق الهزيمة بقوة العدو في مكان وزمان محددين من خلال المعارك المتزامنة والمتسلسلة [NdA:«المتعاقبة»]. إن استعداد القوات واختيار الأهداف والأفعال التي تُتخذ لإضعاف العدو أو للسيطرة عليه عن طريق المناورة، تحدد جميع شروط المعركة المقبلة وتعمل على استغلال المكاسب التكتيكية. إذن تعتبر كل هذه الإجراءات من ضمن المستوى الإجرائي للحرب[10].

وبالتالي، فإن هذا الاستشهاد السابق يطرح في الوقت نفسه قضية المستوى الإجرائي، ومن خلاله - بقدر ما يكون تعريف هذا المستوى واضحا بقدر ما تكون المستويات الأخرى بطريقة تزامنية مستويات للقيادة أيضا - سواء تعلق الأمر بمستويات المسؤولية أو المستويات المفهومية، الأمر الذي يتيح الربط بين مستويات الحرب ومنطقة جغرافية محددة (نحن نتحدث في هذه الحالة عن مسرح العمليات).

هذا الغموض الذي يتعلق بمستوى المسؤولية ومستوى المفهومية تمكن قراءته عند استعراض الدليل الميداني حيث يتحقق تأكيد أنه «لا يمكن الفصل بوضوح بين المستويات الإجرائية والتكتيكية عند الحديث عن الفيلق العسكري والفرقة العسكرية»[11].

لقد قدم الكتّاب الذين صاغوا هذا الدليل الميداني 100 FM-5 في العام 1982 خليطا من عدة مفاهيم مختلف فيها إلى الآن. فمن ناحية، تظهر مستويات الحرب على أنها مجموعة من الفرق القديمة ما بين «تنظيم إقليمي» (و«تنظيم القوات» أو تنظيم إجرائي وتنظيم ميداني ثم قوات الجيش على التوالي في طبعات 1941-1949 و1954 و1962 و1968 من الدليل الميداني 100 FM-5 2). التنظيم الأول يميز مسرح الحرب عن مثيله مسرح العمليات ويشدد على مفهوم التنظيم الجغرافي لمسرح العمليات في منطقة القتال ومنطقة الاتصال ومنطقة الحرب غير المدرجة في مسرح العمليات (حتى العام 1954 لا تذكر الإصدارات اللاحقة إلا المسرح أو المنطقة - ومنطقة العمليات). والتنظيم الثاني يتحدث بالتفصيل وفي الوقت نفسه عن التنظيم المؤسسي والتنظيم الإجرائي للجيش: من حيث العدد ومسؤوليات كل مستوى من مستويات القيادة ومجموعة الجيوش داخل المعسكرات الحربية. بالحديث عن هذين المفهومين - أو عن هذه المفاهيم الثلاثة إذا لاحظنا أن التنظيم المؤسسي والإداري يختلف عن تنظيم القوات المنتشرة على مسرح العمليات – نجد أنهما يتحدان في فكرة يفهم منها التقسيم إلى «مستويات»، غير أن بعض هذه المستويات تقع عند مستوى محدد، وبالنظر إلى الدليل الميداني 100 FM-5 للعام 1982، فإن الفيلق العسكري والفرقة العسكرية يتداخلان أيضا مع المستوى التكتيكي الإجرائي. خصوصا أن الدليل الميداني 100 FM-5 يخلط بين

هذه الاعتبارات التنظيمية وإدخال مفهوم الفن العسكري من ناحية، أي الحقل المنهجي المتميز والمتوسط، وبين الاستراتيجية والتكتيك من ناحية أخرى.

علما بأن التكتيك يعتبر أيضا مزيجا بين المفهوم السوفييتي للمنهج الخاص بالفن العسكري «والفن الإجرائي» (operativnoe iskusstvo) وبين فكرة قديمة جدا مستوحاة من الجانب الألماني ومفادها أن العمليات تشكل مجالا متميزا للنشاط العسكري، الأمر الذي يبرهن أيضا على وجود دليل متخصص في العمليات.

تعتبر هذه النقطة الأخيرة مركزية للغاية: إذ إن الغاية من إدخال المستوى الإجرائي، ومن خلاله، تطوير الأنموذج الخاص بالحرب يعتبر على أساس مشاركته المستويات المفهومية والجغرافية التي تتوافق مع مستويات المسؤولية المتميزة وأيضا المستقلة بشكل ضمني بمستوياتها - أي أنها متميزة من الناحية المفهومية - الأمر الذي يعمل على فرض لامركزية القيادة وأيضا العمل على الفصل الصريح، كما هو معلوم في الفكر العسكري الأمريكي، بين السلوك السياسي والسلوك العسكري للحرب. وهكذا فإن فكرة المشاركة في «المستويات» تجعل من الممكن إعادة صياغة القواعد المفهومية وفقا لما هو مؤكد على النحو التالي: تختلف السياسة والاستراتيجية بشكل جذري وجوهري. تبدأ الاستراتيجية من حيث تنتهي السياسة. فكل ما يطلبه الجنود هو أنه بمجرد أن تتوقف السياسة، يمكن أن ينظر إلى الاستراتيجية والقيادة العسكرية على أنهما تنتميان إلى مجال متميز عن السياسة[12].

وهكذا يمكن اعتبار اختراع مفهوم مستويات الحرب بمنزلة ميلاد جديد لنهج هنتنغتون Huntington الذي استُخدم في الجيش الأمريكي قبل الحرب العالمية الثانية، ولاحقا عُزز هذا النهج بفكرة تقسيم المسؤوليات، كما قُسّمت جميع «الأنشطة الخاصة بإعداد وإدارة دفة الحرب» على كل القواعد الجغرافية والتنظيمية والمفهومية.

قد يتعلق الأمر أيضا بتعميق الإحساس بالمعنى الذي يريده الجيش البروسي[13] ويتفق مع الإحساس بالتفوق الذي يمارسه الجيش الألماني على عديد من أفراد الجيشين الأمريكي والبريطاني منذ العام 1940[14] - وكذلك منذ بداية الحرب الباردة عندما فرض أعضاء القوات المسلحة الموحدة لألمانيا (Wehrmacht) السابقون أنفسهم «باعتبارهم خبراء» في أثناء الحرب ضد السوفييت، على الرغم من هزيمتهم

العسكرية الكاملة في العام 1945. يعمل على زيادة هذا الشغف بالجيش «البروسي» العلاقات الوثيقة بين الجيش الأمريكي والجيش الألماني، وأيضا العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة[15] داخل حلف الناتو، علما أن هذا الشغف يقويه عامل أساس آخر: احترافية القوات المسلحة الأمريكية على الرغم من تعليق العمل بالتجنيد الإجباري في العام 1973 وإعادة تنظيم منظمة عمليات القوات المشتركة الأمريكية في العام 1986 من خلال قانون جولدووتر - نيكولز Goldwater-Nichols[16]. إن التقارب بين هذه العوامل يوضح إمكانية مستويات الحرب في التغلب على إعادة الصياغة في الدليل الميداني 100 5-FM في طبعة العام 1986، وأيضا في القسم الذي يتعلق بهذه المستويات في طبعة العام 1982، حيث أُعيدت التسمية «ببنية الحرب الحديثة»[17]، الأمر الذي أدى إلى إعادة تعريف المستوى الإجرائي للحرب ليصبح «الفن الإجرائي»،

وذلك على ما يبدو لغرض التخلي عن فكرة المستويات والعودة إلى مفهوم مناهج الحقول المتميزة داخل الفن العسكري استنادا إلى النموذج السوفييتي.

مزيج من المستويات المتغيرة

تناول الجيش الأمريكي في العام 1993 في النسخة المكررة الجديدة من الدليل الميداني 100 5-FM 1 تنظيم مستويات الحرب. حيث أصبح تأثير جولدووتر - نيكولز Goldwater-Nichols «وعقيدة» واينبرغر وباول Weinberger-Powell عن التنظيم السياسي والعسكري للقيادة[18] وظهور عقيدة متكاملة للقوات المشتركة (ملحقة بمفردات العسكرية الأمريكية) وكذلك الرغبة في توفير إطار عقائدي مشترك ضمن سياق تريده واشنطن لدراسة النزاعات المستقبلية على غرار نموذج حرب الخليج، مقترنا بالدخول في تحالف دولي يتعامل مع التطورات العقائدية التي تُحدّث بشكل متزايد نتيجة للثقل التكنولوجي[19] خصوصا في ظل الحاجة إلى وضع بنية تحتية متكاملة للقيادة والتحكم لفرض نمذجة الحرب إلى مستويات في صورتها النهائية.

يبدو أن نمذجة الحرب إلى مستويات متخصصة في النهج البيروقراطي للحرب، حيث يُتناول البحث عن تقاسم واضح بين صناعة القرار والاستقلال العسكري

يتعلق بالسياسة، أصبحت ضرورية من أجل تطبيق «مستويات الحرب ليس فقط على العمليات القتالية الميدانية ولكن أيضا على عمليات أخرى غير الحرب»[20].

وهكذا يمكن وضع تصور لتنظيم المستويات بحيث تتوافق مع كل منها مستوى أو عدة مستويات للقيادة وللمنطقة أو لنطاق جغرافي. أما عن المناهج التي تتعلق بالاستراتيجية والفن الإجرائي والتكتيك فلاتزال مستمرة، نظريا، في خلق حدود فاصلة بين المستويات التي يمكن أن تُمارس من الناحية العملية على شكل أجزاء متغيرة وفق كل مستوى؛ بحيث تنشأ «توليفات» حقيقية، بشكل متدرج، وذلك من أجل توضيح مسؤوليات ومكونات طريقة تنفيذ فن الحرب، مع العمل على وضع فواصل بين إعداد وإدارة دفة الحرب بالتزامن مع رفض المستوى السياسي والاستراتيجي البعيد كل البعد عن النشاط العسكري الفعلي.

وقد ميّز ميلان فيغو بين ما لا يقل عن سبعة مستويات للحرب: الاستراتيجية الوطنية (الحكومة ومجلسها العسكري أو في النظام الأمريكي هيئة الأركان المشتركة)، والعسكرية الاستراتيجية (هيئة الأركان المشتركة بالمعنى الدقيق للكلمة، أو لنقل المكون العسكري للبنتاغون)، والمسرح الاستراتيجي (في النظام الأمريكي مستوى القيادة الإقليمية أو الفنية – قيادات قتالية - والقوات المشتركة التي أُنشئت بقانون غولدووتر - نيكولز)، والعمليات الاستراتيجية (قيادة القوات البرية والجوية والبحرية والعمليات الخاصة التابعة للقيادات القتالية)، والعمليات (مجموعات القوات المنتشرة على مستوى الجيش والأسطول أو القوة الجوية)، والعمليات التكتيكية (الفيالق والفرق العسكرية وفرق المهمات الجوية البحرية)، وأخيرا التكتيك (وحدات قتالية مناسبة)[21]. وهكذا يعبر كل مستوى حربي، في واقع الأمر، عن مستوى معين أو طبقة من مستويات القيادة بعينها بحيث تتوافق، كل منها، مع مستوى موضوعي محدد. هناك من المؤلفين من يميز، ما هو أبعد من المستوى الوطني والاستراتيجي، عند حديثه عن المستوى «الاستراتيجي الكبير»[22] الذي لم يعد فقط مجرد مستوى للحرب ولكنه يدل على المستوى المتكامل، بما في ذلك وقت السلم وجميع أنشطة الدولة في المجالات الديبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، وأيضا وفقا للحالات الثقافية أو حتى الاجتماعية: علينا إذن أن نترك إدارة دفة الحرب من أجل الانغماس في ممارسة السلطة. إن الخطورة في تراكم

هذه المستويات تكمن في الدفع نحو مزيد من تأجيج إدارة دفة الحرب بعيدا عن السياسة التي تعمل على احتواء الأهداف بشكل محدد.

الانتشار وإضفاء الطابع المؤسسي على مستويات الحرب

لن تمنع هذه الخطورة مستويات الحرب من أن تصبح الداعم المؤسس للتفكير العسكري؛ ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن لكثير من الجيوش التي استعارت مفاهيم العقيدة الأمريكية، اعتبارا من العام 1990. ولن يحول هذا الأمر، المريح بالنسبة إلى غير المتخصصين، دون استعانة الباحثين والدارسين، من قريب أو بعيد، بالحدث العسكري، وبتبني هذه النمذجة بشكل عفوي مقارنة بما يجعل من تبني أعداد متزايدة من الجيوش لهذه النمذجة التنظيم الطبيعي للحرب. عشر سنوات تفصل حرب الخليج عن بداية «الحرب الطويلة» ضد الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، وبالتالي محاولة إضفاء الطابع المؤسسي الحقيقي على فكرة بنية مستويات الحرب، على الرغم من أن الجدولة الدقيقة لهذه المستويات لاتزال مستمرة في التغيير، وتختلف وفق المؤلفين والبلاد والأزمنة.

ينتظم هذا الانتشار في مسارين: الأول داخلي ويخص القوات المسلحة ويقصد به التوافق الإجرائي العقائدي مع ما يقترن بذلك من تطبيق المعايير التكنولوجية.

إن تبني أسلوب معين لأنظمة القيادة والتحكم، على سبيل المثال، غالبا ما يعني ضمنيا تبني عقيدة الدولة التي تعمد إلى تطوير النظام الخاص بها. ونتيجة لذلك، فإن تشديد الولايات المتحدة بعد العام 1991 على زيادة التوافق الإجرائي المتبادل بين القوات المسلحة للدول شركاء واشنطن والقوات الأمريكية المعنية بذلك فقط، الأمر الذي يسمح باعتماد المعايير الأمريكية. ومع ذلك، فقد نُظمت المعايير الأمريكية منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي حول فكرة مستويات الحرب: إذن توجد أنظمة (أو وظائف للأنظمة) على المستوى التكتيكي أو الإجرائي أو التشغيلي أو المستوى الاستراتيجي، حيث يشترط أن تكون، من خلال هذا المستوى الاستراتيجي، استراتيجية «مسرح العمليات» مخالفة «للاستراتيجية الوطنية».

إن تطوير هيئة الأركان العامة الموحدة داخل حلف الناتو - وكذلك هيئة الأركان في الدول الأخرى - يؤدي أيضا دورا حيويا في انتشار نموذج يعبر عن الحرب

على أساس المسؤوليات الموكلة إلى كل مستويات القيادة. يظهر «المستوى الإجرائي أو التشغيلي» على وجه الخصوص لدى عدد كبير من الجيوش - بما في ذلك الجيش الفرنسي[23] - كمستوى لقيادة مسرح العمليات. وأخيرا، فإن طبيعة العمليات التي أجريت - عمليات حفظ السلام وتحقيق الاستقرار، بعد العام 2001، ومكافحة التمرد ومجابهة الإرهاب - تعزز البُعد الجغرافي للمستويات: المحلي بالنسبة إلى المستوى التكتيكي، والمسرحي بالنسبة إلى المستوى الإجرائي أو التشغيلي والإقليمي، أو وفق كل بلد، والتخطيطي بالنسبة إلى المستوى الاستراتيجي، وبالتالي تعد هذه المستويات على اختلافها فرصة للتمييز بين مستويين.

ويحظى هذا التطوير، حيث تقل الرغبة في إبقاء السياسة بعيدة عن إدارة دفة الحرب مقارنة بالمنطق المؤسسي الصارم (البيروقراطي) المهيمن، بتأييد المذهب التعميمي لإضفاء الطابع الاحترافي على القوات المسلحة في البلاد التي تسمى بالدول الغربية، وأيضا بدعم العمل على تعميم المنطق الإداري داخل هذه الدول الغربية.

علما أن تعميم المنطق الإداري يتناسب مع الجيوش التي تظل، حتى عندما تقوم بعمليات، تعمل كمؤسسات أساسية في وقت السلم[24] لأسباب سياسية[25]، وأيضا بسبب إضفاء الطابع المهني عليها لاسيما فيما يتعلق بهيئة الضباط.

في الواقع، فإن هذا الطابع المهني يفضل بطريقة منهجية الكفاءة التقنية - للمقاتل أو للإداري - على التفكير في نظرية الحرب التي اكتسبها أخيرا في منتصف الخدمة المهنية الضباط الذين يتابعون دورات في المدرسة العسكرية العليا - نظرا إلى ما يمثله ذلك الأمر من أهمية بالغة. إن نمذجة الحرب إلى مستويات يتوافق مع النهج «التدريجي المحسن» الخاص بإتقان الفن العسكري - حيث يأتي في المقام الأول التكتيك ثم الفن الإجرائي وأخيرا الاستراتيجية. وبالتالي تتراكم الأسباب التي تؤدي إلى تفضيل النمذجة القائمة على مراحل ومسؤوليات متعاقبة بحيث تكون من اختصاص أحد الضباط خلال مسيرته المهنية.

أما عن الوسط الأكاديمي، فقد انتشر مفهوم مستويات الحرب بمعدل انتشاره نفسه في القوات المسلحة. بيد أن دوافع هذا الانتشار تختلف من مكان إلى آخر. غير أن هذه الدوافع تعتبر من نتاج العلاقات التي تربط الباحثين بالعسكريين. ففي السنوات الثلاثين الأخيرة، أنجز العسكريون، على غير العادة، دراسات عليا في

الجامعات المدنية حتى مرحلة الدكتوراه، وفي بعض الأحيان شغلوا وظيفة ثانية باعتبارهم مدرسين وباحثين[26].

من جانب آخر نجد عديدا من الباحثين الذين يعملون لمصلحة القوات المسلحة إما طوال خدمتهم الوظيفية وإما فترة محددة. ومن شأن هذا الأمر أن يشجع على تبادل الأفكار، ويؤدي إلى انتشار مناهج البحث الجامعي في داخل القوات المسلحة، وبالطريقة نفسها فإن تبادل الأفكار مع القطاع الخاص المدني يدعم انتشار المناهج الحديثة للإدارة؛ التي تعتبر في جزء منها مناهج مستخدمة لقيادة التعبئة والعمليات الحربية في أثناء الحرب العالمية الثانية[27]. كما أن هذا الأمر يعزز، في نهاية المطاف، من انتشار مفاهيم وقراءات متعددة عن الجيوش في الوسط الأكاديمي: فحين نتحدث عن مفهوم الحرب (Kriegsanschauung) فسنجد أن هيمنة الجامعة الأنغلوسكسونية، في هذا المجال وغيره من المجالات، قادت بشكل طبيعي إلى تبني نموذج مستويات الحرب في الوسط الجامعي، الأمر الذي أدى إلى اعتماده بشكل متسارع بسبب الضعف الكبير جدا في البحث المعرفي عن نظرية الحرب وأيضا نتيجة لعوامل أخرى محددة.

وهكذا، فإن الترجمة الإنجليزية لجملة «عن الحرب» (Vom Kriege) التي أنتجها مايكل هوارد Michael Howard وبيتر باريت Peter Paret في العام 1976 تعد من العوامل التي تدعم التقسيم إلى ثلاثة مستويات للحرب. هذه الترجمة تغير بالفعل النص الأصلي، كما يوضح ذلك بشكل جيد للغاية هيو ستراشان Hew Strachan:

أدخل مايكل هوارد وبيتر باريت كلمتي «عملية» «وإجرائي» في نص ترجمتهما الإنجليزية لكتاب «عن الحرب» لكلاوزفيتز، على الرغم من عدم وجودهما في النسخة الأصلية باللغة الألمانية[28].

لقد أعطت مثل هذه التغييرات في ذلك الوقت مصداقية لفكرة «المستوى الإجرائي» - التي لوحظت أهميتها في تطوير مفهوم مستويات الحرب - على الرغم من انتشار مفهوم آخر، منذ ذلك الحين في كل الأوساط بما في ذلك الوسط الأكاديمي، مفاده أن هذه النمذجة ليست نتيجة تصور معين عن الحرب، ولكنها نتاج التنظيم الطبيعي للنظرية العسكرية على مر العصور - أو على الأقل حتى عصر من وضع هذه النظرية الأكثر تأثيرا.

صياغة يشوبها غموض

بيد أن التعبير عن هذه المستويات عند هؤلاء الكتاب يبدو مناقضا لما هو حادث الآن. وعلى العكس من ذلك، فعند فحص هذه المستويات تصاعديا، من المستوى التكتيكي إلى المستوى الاستراتيجي، فسنجد أنه من الممكن تسليط الضوء على حدود هذه الصياغة. غير أن «المستوى التكتيكي» يبدو الأسهل: فهو يدل على «مستوى الحرب الذي يجري من خلاله تخطيط وتنفيذ المعارك والالتزامات من أجل الوصول إلى الأهداف العسكرية المخصصة للوحدات التكتيكية أو فرق المهمات»[29] في ظل عقيدة القوات المشتركة الأمريكية، ومع ذلك فإن هذا الوضع لا يتعلق، من الناحية النظرية، إلا بالمعارك. ففي فرنسا يرتبط هذا المستوى «بمستوى تنفيذ القدرات العسكرية المحددة من أجل تحقيق الأعمال والمهمات المعينة بشكل خاص عن طريق المستوى الإجرائي»[30]: لذلك يُعرف المستوى التكتيكي قبل كل شيء من خلال تابعيته للمستوى الإجرائي التشغيلي. في الواقع، وتمكن قراءة هذا التفسير الثاني في عقيدة مكافحة التمرد الأمريكية من الدليل الميداني FM 3/24-3 33.5-MCWP بعنوان «مكافحة التمرد» (Counterinsurgency)[31]، والذي يخصص أحد أقسامه، على سبيل المثال، «للاعتبارات المشتركة بين العاملين على المستوى التكتيكي»[32]. بعيدا عن مضمون هذا المستوى، الذي صِيغ من بداية الأمر على أنه يعبّر عن مستوى المعركة، فإن المستوى التكتيكي يرتبط على وجه الخصوص بوحدات «القتال»، وهي الصيغة التي تطرح إشكالية: ما هو وضع الفرقة العسكرية في هذا السياق؟ وما هو وضع الألوية؟ هذا النوع من الأسئلة يعد الأكثر تعقيدا حيث لم تعد مهمات الفرقة العسكرية للعام 1980 هي بالضرورة مهمات الفرقة العسكرية نفسها للعام 2010.

من الضروري أن نعلم أن تعريف «المستوى الإجرائي للحرب» أو «المستوى التشغيلي» لا يوضح حقيقة المستوى التكتيكي عندما يتعلق الأمر بمستوى الحرب الذي يجري من خلاله التخطيط وإدارة ودعم الحملات والعمليات الرئيسية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية داخل المسارح أو غيرها من مناطق العمليات[33].

وقد يتعلق الأمر أيضا بتعريفات تصف المستوى التكتيكي بأنه يتمتع بمسؤولية جغرافية مجردة أقل من مستوى تنسيق الفعل الخاص بالقوة المشاركة في مكوناته

المختلفة من خلال إدارة تفاعله المشترك مع البيئة. وبذلك تتشكل العلاقة بين هذه القوة والجهات الفاعلة الأخرى الموجودة في مسرح الاشتباك. علما أن هذا المستوى يغطي الأبعاد العسكرية والسياسية العسكرية والمدنية العسكرية. إذن هو يعبر في الأساس عن القوات المشتركة التي غالبا ما تكون متحالفة فيما بينها[34].

ومن الممكن أن نلاحظ إلى أي درجة يمكن أن ينتج عن عقيدتين قراءتان مختلفتان تماما للمستوى نفسه، وأيضا تمكن ملاحظة إلى أي مدى يصبح تداخل النشاط العسكري في مستويات متعددة من دون التطرق إلى الحرب نفسها ليس له في الواقع أساس طبيعي. وفي الواقع، فإذا كان المستوى الإجرائي في الولايات المتحدة الأمريكية هو المجال الذي يقصر استخدامه على الجيش، وإذا كانت العلاقة السياسية العسكرية مقتصرة على المستوى الاستراتيجي، ففي فرنسا يعتبر «المستوى التشغيلي بمنزلة دلالة على المستوى الاستراتيجي عندما يتعلق الأمر بمسرح العمليات»: فالفاعلية «على الطراز الفرنسي» تركز على «المستوى التشغيلي» كمستوى يتيح تنفيذ المستوى الاستراتيجي غير المتميز بشكل واضح، مما يدل على استمرار وجود تمييز تقليدي في فرنسا بين الاستراتيجية المرتبطة بالسياسة والتكتيك المرتبط كليا بالعسكرية البحتة وبقابلية التنفيذ، بينما في الولايات المتحدة يوجد على العكس حل حقيقي للعمل المستمر ضمن المستوى الاستراتيجي بين السياسي والعسكري.

يظهر هذا الحل المستمر من خلال عديد من المستويات الاستراتيجية، التي سبق ذكرها: في الواقع، في النظام الأمريكي يعتبر المستوى الاستراتيجي للمسرح بمنزلة المحاور السياسي على المستوى الاستراتيجي العسكري الوطني وذلك منذ غولدووتر - نيكولز Goldwater-Nichols. أما في فرنسا، فكل شيء يمر من قبل هيئة الأركان العامة للجيوش. ومن ثم فإنه على الرغم من إمكانية إضافة هذه الاختلافات في التنظيم إلى المناقشات المفهومية الحقيقية التي تفسر الاختلافات في تعريف المستويات، فإنها تؤكد فرضية النمذجة المؤسسية والاصطناعية قبل كل شيء.

سيكون من الضروري إذن لكي لا نقع في خطأ نظري أن نهتم «بمستويات الحرب» بوصفها «مستويات لإدارة دفة الحرب» يمكنها تنفيذ واحد أو أكثر من مناهج فن الحرب. وبشكل عام، من المهم بالنسبة إلى الباحثين والممارسين ألا يسعوا

إلى تحويل الحرب إلى نموذج، بل عليهم أن يأخذوا هذه النماذج على حقيقتها، أو على أنها تعبر عن انعكاسات لمفهوم محدد للحرب. وبالنسبة إلى الباحثين في مجال الدراسات الاستراتيجية، يفترض عدم أخذ هذه المستويات بوصفها بيانات موجودة مسبقا، ولكن عليهم تناولها باعتبارها بنية داخلية مرتبطة بالمؤسسات العسكرية، وذلك قبل إعادة توظيفها وجعلها تتوافق ليس فقط مع تعريفات سابقة ولكن مع حقائق واقعية. لذلك سيكون من الضروري أن نضع في اعتبارنا أن مستويات الحرب ليست سوى واحد من النماذج المحتملة للحرب: فالانعكاس الذي يحدثه مفهوم الحرب (Kriegsanschauung)، بشكل خاص، أي المفهوم الذي يخص الولايات المتحدة الأمريكية المعاصرة ويقابله على نطاق واسع من جهة أخرى مفهوم العالم (Weltanschauung) يظهر التحليل النقدي بوصفه عنصرا أساسيا ضروريا للدراسات الاستراتيجية.

13

أنماط الحرب:
الاستراتيجيات غير النظامية
والاستراتيجيات المختلطة

ستيفان تايا

(Stéphane Tallat)

لقد أدى الصراع المعاصر، الذي تورطت فيه بعض الدول الغربية، إلى الاهتمام المتزايد بالدراسات الاستراتيجية الخاصة بالحرب غير النظامية. إذن القضية ليست بجديدة، والأدب الذي يدور حول هذا الموضوع كان دائما متورطا خلال فترة حروب التحرر من الاستعمار، بشكل خاص، وأيضا في أثناء حروب التسعينيات. تتعرض هذه الأعمال الأدبية في جانب منها بسبب انحرافاتها العقائدية لأسئلة تتعلق بهذه الصراعات التي تعتبر من بين أنواع الحروب

«تميل العناصر التأسيسية لبعض الثقافات الخاصة بالمؤسسات العسكرية الغربية إلى إبراز تفضيل استراتيجية الإبادة. وهكذا يعطي النظام العسكري الغربي الأولوية للحرب التقليدية في سياق المعركة الحاسمة التي تهدف إلى تدمير وحدات العدو»

الجديدة[1]. ويركز النقاش تحديدا على طبيعة الحرب غير النظامية مع طرح أسئلة تتعلق بارتباط هذه الحروب بنموذج كلاوزفيتز. فمن ناحية، ستكون الدوافع السياسية غائبة، ومن ناحية أخرى، سوف تتضرر الجيوش الغربية لمشاركتها في هذه الصراعات بسبب سوء تكيفها مع السياق الذي سيؤدي إلى خروج استخدام العنف عن سيطرة الجيوش. وسيكون الأثر الرئيسي لهذه الانعكاسات هو عدم تسييس الأطراف الفاعلة غير النظامية عن طريق الحد من أهدافها التي تسبب هذا التعصب أو الاستغلال الانتهازي للموارد أو مجرد استنساخ العنف اللاعقلاني.

من جهة أخرى، كانت الأدبيات العسكرية الاستراتيجية - الأمريكية خصوصا - تبحث من خلال الحروب الاستعمارية أو حروب التحرير الوطني السابقة عن حلول تقنية للمشاكل التي واجهتها في العراق وأفغانستان أو في أثناء الحروب التي فرضتها القاعدة.

لقد نتج عن مراجعة الأدبيات القديمة حول هذا الموضوع منع حدوث ظاهرة التمرد التي تتسم بالديمومة والإمعان في تبسيط الديناميكيات الاستراتيجية. وهكذا فإن الوثيقة الرئيسية التي تخص هذا المجال تتطرق إلى التمرد على أنه ناتج عن المظالم السياسية أو الاجتماعية أو أنه بسبب التعبئة السياسية الإجبارية، أو نتيجة لتصور متحيز للفعل الأمريكي[2].

إن التنظير للاستراتيجيات غير النظامية وطرح أسئلة تتعلق بأشكالها التاريخية يتطلب الإجابة عن ثلاثة أسئلة. الأول يتعلق بموضوع الدراسة ويقترح تصور العلاقة بين أنماط الحرب. والثاني يتعلق بالعوامل التي تفسر اختيار استراتيجية غير نظامية. بينما يتساءل الثالث عن الاستراتيجية غير النظامية وآثارها.

أنماط الحرب

في المقام الأول تشير مسألة تعريف أنماط الحرب وتعيين حدودها إلى دراسة مفهوم عدم الانتظام. فالاختلافات القديمة بهذا الشأن تتناول مجموعتين من المعايير حُدِّدَتا بطريقة أساسية[3]. تتعلق المجموعة الأولى بمركز المتحاربين. بالتالي ستكون الجهة الفاعلة التي ليست بدولة أو التي لا يمثلها أحد صاحب سيادة، جهة غير نظامية. وبشكل أكثر تحديدا، سيكون هناك عدم وجود اعتراف بشرعية استخدامها

للقوة. ويركز المعيار الثاني (المرتبط بالأول) على التكتيكات مادام اللجوء إلى حرب العصابات أو إلى الإرهاب من شأنه أنْ يُوصَف بعدم الانتظام. من هذا المنظور، يتعارض عدم الانتظام مع الحرب النظامية.

وبعيدا عن الأدلة التجريبية الواضحة، فإن صحة هذه المعايير تسبب إشكاليةً نتيجة لتطور ظروفها التاريخية والقانونية. وهكذا ساهمت عسكرة الحرب وإضفاء الطابع المهني على القوات المسلحة في رفض ما يسمى «غير المنتظم» في مجال المنظمات غير الدولية (القبائل ومنظمات المتمردين والحركات الإرهابية). في حين أن تكتيكات الحرب الصغيرة (الكمائن والضربات اليدوية وانتشار المقاتلين والقتال بين القوات المشتركة) قد دُمجت تدريجيا في المعرفة المهنية قبل أنْ تُهمَّش بواسطة القتال الميكانيكي أو باستخدام المدرعات.

إن تعريف مفهوم «غير المنتظم» من قبل الجهات الفاعلة أو من خلال تكتيكاتها يطرح أيضا إشكالية مادام يتعلق بمفاهيم يسهل اختراقها في كثير من الأحيان: يمكن لجيوش الدول أن تستخدم وسائل غير نظامية بينما تتفق المنظمات غير الحكومية على بعض الوسائل التقليدية[4]. وفي الواقع يُعتبَر الحديث عن أنماط الحرب بالتأكيد دقيقا للغاية: إذ يسمح هذا المصطلح بأن نأخذ في الاعتبار التطورات الخاصة باستراتيجيات الجهات الفاعلة (كما هي الحال في نموذج حرب ماو «Mao» الشعبية التي جرت على ثلاث مراحل). ومن هذا المنظور يمكن وصف نمط الحرب غير النظامية بأنها تعني استخدام والتهديد باستخدام القوة بطرق مبتكرة من قبل وحدات عسكرية صغيرة ضد منظمات كبيرة جدا، وبالتالي تحقيق تأثير استراتيجي لا يتناسب مع حجم الوحدات التي انتشرت[5].

ويريد البعض ضرورة شرح هذا التعارض بين الحرب غير النظامية والحرب التقليدية من خلال العامل الثقافي في أصله؛ حيث إنه يميز بشكل خاص النموذج الغربي للحرب الذي يرتكز على المعركة الحاسمة[6]. بينما يرى آخرون ضرورة مواصلة وديمومة الحرب غير النظامية، بما في ذلك داخل القوات المسلحة الغربية[7]. وقد أظهرت الأعمال المتعلقة «بالحرب الصغيرة» في القرن الثامن عشر، في الواقع، كيف أن التكتيكات والاستراتيجيات التي تتصف الآن بأنها غير نظامية تعد بشكل متكامل ضمن الصراعات التي قادها الأوروبيون[8]. وعندما تكون هناك حاجة إلى تقوية

العامل الثقافي، فربما يحدث ذلك من أجل شرح التطورات الخاصة بالمؤسسات العسكرية الأوروبية والأمريكية بداية من النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وعلى هذا النحو، يمكن اعتبار أن الحرب غير النظامية هي المرجعية للهوية التي تُشكَّل من خلالها الثقافات الخاصة بالمنظمات العسكرية، الأمر الذي يخلق توترا بين الضرورات التي تكون متناقضة في بعض الأحيان[9].

علاوة على ذلك تُعتبر هذه الاختلافات معيارية إلى حد ما: فهي ترسم مفهوما عن الأطراف الفاعلة وطرائق صناعة الحرب. إن الحركة التأسيسية الجديدة مفيدة بشكل خاص هنا. فبافتراض أن المؤسسات تعتبر متغيرات وسيطة بين الأطراف الفاعلة وسلوكياتها، فإنها توضح كيف تتكيف هذه السلوكيات مع السياق (أحيانا بطريقة وحشية وأحيانا ببطء شديد) وكيف أن الاستقرار النسبي في المقابل يقيد الأطراف الفاعلة أو يبني توقعاتهم. ويمكن استخدام مصطلح المؤسسات هنا من ناحيتين؛ من ناحية تعيين القوات المسلحة: الإصْرار على أولوياتهم من حيث الحروب التي يتعين عليهم شنها والمهام التي يتعين إنجازها، ولذلك يمكن طرح أسئلة حول التكيف أو شروط التكيف مع نمط الحرب الذي هو أبعد من التوقعات والأولويات[10]. ومن ناحية أخرى، يمكن أن ترتبط المؤسسات أيضا بما يسميه ستيفان كراسنر Stephen Krasner الأنظمة، أي «مجموعات المبادئ الصريحة أو الضمنية والمعايير والقواعد وإجراءات صنع القرار التي تتلاقى حولها توقعات الجهات الفاعلة»[11]. على هذا النحو تشير المعايير المذكورة أعلاه في المقام الأول إلى أن نمط الحرب غير النظامية يُعرَّف من خلال النظام العسكري الغربي. ومع ذلك، وبالإضافة إلى هذا التعريف السلبي، يجب علينا الانتباه إلى تطور واستمرار وجود تقليد بديل داخل النظام. وقد يتوافق هذا البديل مع محاولات إدراج الحرب غير التقليدية كعمل مشروع مكمل لدور ومهام القوات المسلحة، في حين أنه يُعرَّف بوصفه نمطا متميزا[12]. في المقابل، قد تسبب هذه المحاولات والتجارب المرتبطة «بالحروب الصغيرة» الإعراب عن رفضها بدرجات متفاوتة. وقد كان لهذا الرفض الشديد جدا داخل المؤسسات العسكرية الأمريكية أنْ ساعد في تقوية النظام العسكري الذي يسيطر من خلال تقييد حدود مهام القوات المسلحة والعمل على نشوب حروب غير نظامية غير مرغوب فيها[13].

باختصار، يجب اعتبار نمط الحرب غير النظامية من وجهة النظر الغربية (كأنها خارجة عن مجال مشروعية مهام القوات المسلحة والمهام الحربية)، ومن وجهة نظر الجهات الفاعلة الأخرى (هو الخيار المتاح لشن الحرب خارج إطار سيطرة النظام).

ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بالمجال الدولي - الذي تتعارض فيه الكيانات السياسية بسبب السيادة أو في ظل وجود حالة تنافسية على السيادة باستخدام قوة السلاح - فإن النظام العسكري الغربي يسهل حينئذ اختراقه[14]. فإذا لم يكن مفر من هذا الأمر، وفقا لمجموعة من المعايير، يمكن أنْ يكون المنافسُ لهذه الكيانات من الداخل أو من الخارج، ومن الممكن أنْ يتغير وفقا للأحداث. من الناحية العملية، هذا يعني أن المنظمات التي تدخل في حالة حرب تستعين بأساليب تقليدية وغير نظامية بنسب متفاوتة. ولهذا اضطلع بتحليل هذه الأنماط بشكل خاص ضابط مشاة البحرية المتقاعد فرانك هوفمان Frank Hoffman وأطلق عليها «حرب هجينة»[15]. ووفقا له، فإن التهديد الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية يأتي من الأعداء الذين يستخدمون جميع أنماط الحرب في الوقت نفسه، وعلى مسرح العمليات نفسه. ويستند مفهوم هوفمان الأصيل إلى ثلاثة عوامل. أولا وقبل كل شيء، على عكس ما حدث في الماضي، فإن استخدام وسائل غير نظامية من قِبل دولة ما لن يحصرها في دور ثانوي. توجد عملية التهجين لدرجة أن التفوق العسكري الأمريكي سوف يجبر الخصوم على تجنب المواجهة التقليدية وإعطاء الأفضلية لتوسيع العمليات في أماكن مختلفة. ثانيا، لم تعد المنظمات غير النظامية تهدف إلى الانتقال من مرحلة حرب العصابات إلى مرحلة تقليدية، ولكنها تجمع كل الوسائل في الوقت نفسه. أخيرا، أصبحت عملية التهجين متاحة من خلال التطورات التقنية التي تسمح بخلط أنماط الحرب.

وبالتالي، يبدو أن انتشار التهديدات الهجينة يؤكد الطابع المعياري للتمييز بين الحروب التقليدية والحروب غير النظامية. ومع ذلك، لا يزال تحليل هوفمان غير كافٍ من الناحية المفاهيمية مادام يحتفظ بمعيارين قديمين للتمييز بين هذه الأنماط[16]. وعلى الرغم من هذه العيوب، فإن منهجه يتميز بقدرته على إثبات أنه لا يمكن الربط بشكل طبيعي بين نمط الحرب ونوعية الجهة الفاعلة خوفا من تداخل بعضها في بعض بشكل أساسي. ويدل هذا المنهج على أن طريقة صناعة الحرب تنتج عن خيارات يجب فهم محدداتها.

أنماط الحرب والخيارات الاستراتيجية

يندرج اختيار نمط الحرب، أو ربما خليط من الأنماط، ضمن الظروف الإستراتيجية[17]. القضية الرئيسية هي الآلية السببية التي تسمح بربط الظروف الاستراتيجية مع القرارات الصادرة عن الجهات الفاعلة. ويمكن تناول هذه القضية بطرائق متعددة. الأولى تعني الإصرار على مكان الظروف الخارجية للجهة الفاعلة، وهذا يعني إعطاء أهمية كبيرة جدا للبنية. ومن هذا المنظور، ترتبط طريقة شن الحرب ارتباطا وثيقا بموقف الجهة الفاعلة في النظام السياسي المحلي أو الدولي. وهذا هو التمييز القديم بين القوي والضعيف: الحرب غير النظامية هي الخيار الوحيد للضعيف. وهكذا، فإن أنماط الحرب ستكون ضمن علاقة ثنائية بين خصمين لهما مواردهما الخاصة ووضع غير متماثل. علاوة على ذلك، فإن هذه الرؤية تتسق مع وجود نظام عسكري غربي موجود بنفسه في قلب مفهوم ويستفاليا (westphalenne) عن الحرب. بما أن الحرب يمكن تعريفها من خلال الصدام بين الكيانات السيادية، فإن أي جهة فاعلة أخرى ستقوم بالضرورة بحرب غير نظامية.

قد تكون هذه النتيجة دقيقة جدا بغض النظر عن الخصم الذي يجب أن يواجهه الأضعف (أي أن الأمر يتعلق بتمرد ضد الحكومة أو مقاومة للمحتل). وربما يكون لهذا النوع من التفسير أهمية أخرى: أي إظهار كيفية انتقال الجهة الفاعلة بنفسها تدريجيا إلى النمط الحرب التقليدية بمجرد استعادة التوازن، أو حتى عندما يميل هذا التوازن إلى مصلحتها. ومع ذلك فإن الرابط بين خيار نمط الحرب وبنية موازين القوى المادية والمعيارية غير كاف. في الواقع لا يسمح هذا الوضع بتفسير الحالات التي تدحض الفرضية التي تقول إن الدول التي يفترض أنها قوية قد تلجأ إلى الحروب غير النظامية حتى لو كان الأمر متعلقا بمسرح العمليات الثانوي أو المهمل. ولهذا السبب إذا أردنا أنْ نوضح اختيار أنماط الحرب من خلال الموارد المتاحة وعدم التناظر بين الخصوم، فيجب بالتأكيد أن نربط بين هذه الأخيرة وبين الأهداف التي يتعين تحقيقها. إن اختيار نمط الحرب ينشأ بالتأكيد من التصور الاستراتيجي مع إمكانية اللجوء إلى الطريقة التي تنتهجها الأطراف الفاعلة لهذا التصور، بصرف النظر عن مجرد البعد المادي أو المعياري. بعبارة أخرى، قد يتعلق الأمر بقضية النهج الذي يفترض وجود الطابع التقني - الاستراتيجي - غير النظامي أو الهجيني.

بإعادة تدخل العامل مع الاحتفاظ بأهمية التصور الاستراتيجي، سيكون من الممكن بناء ثنائيات تشتمل بشكل جزئي على المقابلة بين الاستراتيجية غير النظامية وبين الاستراتيجية التقليدية. يتعلق الثنائي الأول بعدم التماثل في الموارد المادية المتاحة وفي درجة تخصص تنظيم الكيانات المقاتلة[18]. من هذا المنظور، فإن الاستراتيجية غير النظامية سوف تميز الجهات الفاعلة ذات المهارات المتدنية والتجهيزات الضعيفة. واعتمادا على الوضع الأمني ونظرية النصر، يمكن لهذه الجهات الفاعلة أنْ تلجأ إلى أفعال حرب العصابات (ضد العسكريين) أو إلى العمليات الإرهابية (ضد المدنيين). هذا التعارض بين حالة التكنولوجيا وحالة انعدام التكنولوجيا ليست كافية. وفي الواقع، فهذا التعارض يوضح بطريقة ملتفة أن الجهة الفاعلة الضعيفة ستكون غير نظامية لأنها الأضعف.

من ناحية أخرى، لن يكون لهذا التعارض تأثير كبير في مستوى التنظيم أو التطور التكنولوجي الذي يمكن ملاحظته لدى العديد من الكيانات القتالية غير الحكومية.

وتشكل العلاقة الجدلية بين القوة والخديعة ثنائية مفاهيمية ثانية. إذ إنها تشير إلى نهج تكتيكي يسعى إلى تجاوز نقاط قوة الخصم أو التخلص من ضرباته. ووفقا لهذا المنطلق، سنجد أن هذا التعارض يسمح بتفسير الاختلافات التي ترتبط بالأولويات المترتبة على نوع استخدام القوة (لا سيما القوة الانتقائية مقابل القوة العشوائية) من دون تغطيتها بالكامل. علاوة على ذلك، فإن هذه الرؤية تتناقض بشكل مصطنع مع أنماط الحرب غير النظامية والتقليدية. وبالتالي، فإن الوقوع في كمائن أو تقديم يد العون يعبر في الواقع عن نوع من المناورات القديمة للوحدات في أدنى مستوياتها التكتيكية. فالتعارض بين الخديعة والقوة غالبا ما يحدث الخلط بينهما من منطلق مفهوم عدم التماثل الذي يُعتبر كأنه استغلال لنقاط الضعف لدى الخصم. ومع ذلك يسعى أي إجراء تكتيكي - يحدث بشكل مستقل عن الجهات الفاعلة ووسائلها - إلى مثل هذا التميز. ولكي يكون هذا التميز صحيحا، يجب النظر إلى ما يقوله إميل سيمبسون عن عدم التماثل الاستراتيجي، أي أن هناك صلة بين التفسير المختلف الذي يقدمه اثنان من المتحاربين حول ماهية الحرب وكيفية شن الحرب[19]. على الرغم من أن البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف يميز بوضوح شديد خديعة الحروب الغادرة (المادة 37)، حيث سيكون من غير الشائع حضورُ

منافسة بين المتحاربين تتعلق بتوصيف أفعالهم الخاصة. هنا تلعب الاستراتيجية غير النظامية على استغلال انعدام هذا التماثل.

يمكن أن نجد هذا النوع من التعارض من خلال الإطار المفاهيمي الثالث الذي يضع استراتيجية الإبادة وجها لوجه مع استراتيجية الاستنزاف.

تميل العناصر التأسيسية لبعض الثقافات الخاصة بالمؤسسات العسكرية الغربية إلى إبراز تفضيل استراتيجية الإبادة. وهكذا يعطي النظام العسكري الغربي الأولوية للحرب التقليدية في سياق المعركة الحاسمة التي تهدف إلى تدمير وحدات العدو. يمكن إدراك أهمية التقدم التكنولوجي في مجال التسليح عندما يتعلق الأمر بهذا المفهوم. وعلى النقيض من هذا النظام العسكري المسيطر، فإن استراتيجية الاستنزاف تسعى إلى إضعاف إرادة الخصم بشكل غير مباشر؛ من خلال التغطية الإعلامية للعديد من العوامل التي تصعُب السيطرة عليها، والتي تنتج عنها تأثيرات عسكرية محدودة مقارنة باستراتيجية الإبادة، ولكن على الرغم من ذلك يتوقع الحصول على فوائد سياسية تماثل هذه الاستراتيجية أو تفوقها. ومن ثم تتلاءم استراتيجية الاستنزاف بشكل جيد مع الضعف النسبي للموارد المادية أو لدرجة التنظيم. إذا كان الأمر كذلك، فإن التمييز الأكثر ملاءمة يعد أمرا استراتيجيا، أي أنه لا يتعلق بالوسائل ولكن بكيفية ارتباط هذه الوسائل بالأهداف السياسية.

يعمل النهج الثالث في عكس الاتجاه: فبدلا من البدء في تحليل موازين القوى، يمكن النظر إلى الطريقة التي يستند إليها منطق الجهات الفاعلة في الاختيارات ضمن سياقاتها المعينة. يمكن الاستدلال بهذا النهج، على سبيل المثال، من خلال أعمال ستاثيس كاليفاس (Staths Kalyvas) الأكاديمية عن الحرب الأهلية. ولأنه يهتم بالدوافع الفردية والديناميكيات الجماعية، فإن كاليفاس يؤكد الطبيعة الذرائعية للعنف: حتى عندما يستخدم المحارب القوة بشكل عشوائي، فيمكن تفسير ذلك بأن مثل هذه الحروب تُعتبر أقل تكلفة من الاستخدام الانتقائي[20]. وبالتالي، يؤدي اللجوء إلى التعامل بالإكراه دورا مهما في التأسيس لنظام سياسي[21]. يأتي في المقام الثاني اختيار الحرب غير النظامية التي تفرض تكلفة إضافية على الخصم مادام هذا الأخير يجب أن يظهر السيطرة المادية على منطقة معينة من أجل الحصول على معلومات من المحتمل أنْ تسمح له باستخدام القوة بشكل أكثر انتقائية.

وأخيرا يقترح كاليفاس فهمَ توجُّه الجهات الفاعلة الفردية مثل أداة للانقسامات الوطنية التي تصب في مصلحة المظالم الخاصة. هذا التحليل على المستوى الاجتماعي الصغير جدا مهم بسبب آثاره الاستراتيجية على المتحاربين. على الرغم من نقاط قوة هذه الآثار الاستراتيجية - وخاصة عند التركيز على نظرية الاختيار العقلاني - فإنها تتنبأ بسلوك الأفراد بشكل أفضل بكثير من الكيانات الحربية. على مستوى آخر، كمستوى الدول، من المثير للاهتمام أن نشير إلى ظهور وتطور المدرسة الاستراتيجية للفكر التي تثمن النمط غير النظامي في أوروبا الغربية في مطلع السبعينيات والثمانينيات. ويمكننا فهم هذه المبادئ الدفاعية غير الهجومية (NOD) في ضوء التفسيرات السلبية عن البيئة الاستراتيجية السائدة في أوروبا في ذلك الوقت[22]. ولكن هذا التفكير في الاستراتيجيات البديلة يعتبر أوسع نطاقا؛ ويشمل مسألة مرتبطة بمكانة الجيوش في المجتمع، وأيضا ما يتعلق بالتوجهات السياسية العامة لدول أوروبا الغربية. وأخيرا، فإن فكرة بناء نظام دفاعي يستند إلى وجود آلية تشجع على تسليح الناس، وعلى أفعال حرب العصابات يعد من ضمن التقليد الذي يرجع إلى كلاوزفيتز. ومع ذلك، لاتزال هذه المفاهيم هامشية. وبالطريقة نفسها فإن الانعكاسات داخل الحركات الثورية أو الاحتجاجية في أوروبا كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ليست كافية لمراعاة الخيارات الاستراتيجية[23].

يُعد مستوى التحليل الأكثر ملاءمة لموضوعنا هو المستوى الذي يتعلق بالمنظمات. وهكذا فإن الاعتماد على المقارنة في دراسة هذه المنظمات يبرز متغيرات أخرى غير التفاعل الاستراتيجي عند تفسير الخيارات[24].

هذه هي الحال بصفة خاصة في درجة التسلسل الهرمي لهذه المنظمات وللمركزية التي تتفاعل بها إلى حد كبير مع منطق الرقابة الداخلية عندما يتعلق الأمر بمقتضيات الأمن[25]. ووفقا لهذا الرأي، فإن التغيرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تفرض العديد من القيود، وقد تمنح الفرص للمحارب غير النظامي[26]. وأخيرا، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضا الترابط بين الأهداف السياسية وبناء نظام سياسي بديل على المستوى المحلي، كما أنه من الواجب الاهتمام أيضا بمراقبة الموارد من أجل تحديد الديناميكيات الخاصة بالجهات الفاعلة من غير الدول. هذه هي الحال على وجه الخصوص بالنسبة إلى هذه الفئة الخاصة جدا

من أمراء الحرب[27]. لذلك، تؤكد هذه العناصر حقيقة مُفادها أن الاختيارات الاستراتيجية هي نتيجة للتقارب بين هذه العوامل.

ترجمات وآثار استراتيجية:

التمرد ومكافحة التمرد والإرهاب

تتميز الاستراتيجيات غير النظامية بميول شديدة نحو عدم الخطية[28]. فمن جهة، لا تهدف هذه الاستراتيجيات إلى التدمير المادي للقدرات العسكرية للخصم، بل إنها تدعي تحقيق أهدافها بشكل غير مباشر (من خلال استنزاف إرادة العدو أثناء القتال أو عن طريق تهميشه السياسي). من الناحية التحليلية، فهذه الاستراتيجيات تعد الأكثر ميلا نحو الاستراتيجيات القسرية التي تهدف إلى تعديل حساب مصالح الخصم أو الشعوب. علاوة على ذلك، تسعى هذه الاستراتيجيات إلى عدم إضفاء الشرعية على الخصم بدلا من القضاء عليه.

كما يمكن لهذه الاستراتيجيات أن تكون دفاعية (مقاومة المعتدي أو المحتل) وأيضا هجومية (إسقاط واستيلاء على السلطة). من ناحية أخرى إنها تعكس المنطق القديم الذي يفترض أن وجود المدخلات المهمة في النظام ستنتج مخرجات كبيرة. ومن ناحية أخرى، فهي تستند إلى المبدأ الذي يعتبر أن الجهود الأصغر والأكثر استهدافا يمكن لها أنْ تحقق نتائج لا حد لها بالوسائل المستخدمة. وبسبب هذا الجانب غير الخطي، سيكون من الصعب تقييم فعاليتها بغض النظر عن مدى تأثيرها في الخطابات العقائدية، وذلك على الرغم من وجود أدبيات غزيرة تتعرض للإرهاب والتمرد أو مكافحة التمرد. فإذا تمكنت هذه الأدبيات من إطلاع الباحث على نظرية انتصار الجهة الفاعلة، فإنها لن تسمح بإنشاء آلية للسببية بين هذه النظرية وبين الأفعال، من ناحية، وأيضا التأثيرات والنتائج، من ناحية أخرى. وفي الواقع ليس من الممكن تجاهل تأثير نقل المعرفة والدراية المكتسبة أو المعتقدات السببية التي تتعلق بالحملات ضد الإرهاب والتمرد أو مكافحة التمرد التي تمضي على طريق تطوير وتنفيذ استراتيجية غير نظامية[29].

فباستهداف غير المقاتلين، يسعى الإرهاب إلى استخدام الخوف كمنصة لتحقيق أهدافه، بينما في حرب العصابات تستخدم الأسلحة لمعارضة سيطرة القوات النظامية

الفعلية على الأراضي والشعوب[30]. ولهذا السبب يجب أنْ نضيف درجات تسلسل الأولويات ومركزية الحركات: إن اختيار استراتيجية الإرهاب ينطوي ويخضع لشروط المنظمة التي تعمل ضمن خلايا معزولة، ويعتمد فيها مفهوم التمرد على زيادة حجم جماعات حرب العصابات. من الناحية العملية يمكن الجمع بين الاثنين أو التناوب بينهما من أجل تحقيق أهداف سياسية مطلقة. إن المنظمة صاحبة التوجه الإرهابي تحتاج إلى أن تتحول إلى منظمة متمردة إذا أرادت الاستيلاء على السلطة، في حين أنه في حالة وجود ما يهدد بقاء حروب العصابات، فإن عليها الرجوع إلى استراتيجية الإرهاب.

على أي حال يوجد تطور يتعلق باستراتيجيات الإرهاب في العقود الثلاثة الماضية يشير إليه روبرت باب (Robert Pape). ووفقا لهذا الأخير، فإن الأفعال الإرهابية تستغل النفور من الديموقراطيات الليبرالية عندما يتعلق الأمر بما تسببه من خسائر وتحفظات أو سوء تعامل يؤدي إلى القمع من أجل الحصول على تنازلات إقليمية أو سحب قوات مسلحة استكشافية[31]. وبالمثل، يبدو أن الغزو أو السيطرة على المناطق من قبل حركات التمرد أصبح من الصعوبة بمكان بسبب التطور المتزايد لاستراتيجيات مكافحة التمرد[32]. لكن وبسبب الفرص التي تقدمها التطبيقات الشبكية الجديدة (Web 2.0)، فإن الانتقال من استراتيجية إرهابية إلى استراتيجية التمرد لم يعد ضروريا للمنظمات غير النظامية التي ترغب في ضمان بقائها[33]. وأخيرا، من الممكن جدا اعتبار تنظيم القاعدة بمنزلة تمرد عالمي يمزج بين الخلايا الإرهابية ومجموعات حروب العصابات[34].

وعلى المستوى التكتيكي الأعلى، فإن درجة مقاومة حرب العصابات لمحاولات تدميرها عسكريا تبدو وكأنها تقع ضمن قدرته على السيطرة على ما يسميه ستيفان بيدل («النظام الحديث»[35]. ويدل هذا النظام الحديث على مجموعة من الأنماط التي تتعلق بالفعل وبالإجراءات على المستوى التكتيكي؛ بحيث تعتبر كوسيلة للحد من قابلية التعرض لقوة النيران أو لأجهزة الاستشعار الحديثة. ومع ذلك، فإنها تتطلب قدرا معينا من التسويات عندما يتعلق الأمر بالتحكم والتنسيق والتنظيم والوفود الخاصة بالمبادرة وكذلك النهج المرتبطة باستخدام النيران.

يمكن وضع تحليل لمكافحة التمرد تبعا لمتغيرين[36]. المتغير الأول يتعلق بدرجة مشاركة الجهة الفاعلة الرئيسية في مكافحة التمرد. من هذا المنظور، تتراوح التغيرات

الاستراتيجية بين احتلال كل الفضاء وبين حرب بالوكالة في سياق عملية خارجية. أما المتغير الثاني فيرتبط بآلية ميكانيكية يحدث من خلالها القضاء على التمرد بشكل مطلق. وهكذا، نظريا وعمليا، توجد حملات عسكرية تتأرجح بين الاستئصال التام لمنظمة المتمردين، وبين تنفيذ الانتعاش الاجتماعي والسياسي للإقليم من خلال مجموعة واسعة من الأفعال العسكرية والإجراءات المدنية العسكرية في الوقت نفسه. وتجدر الإشارة إلى أن الحملات العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد القاعدة شملت أفعالا تتراوح بين إعادة بناء الدولة وضربات مكافحة الإرهاب: لقد تحولت الاستراتيجية الأمريكية من المشاركة على أرض المعركة إلى النهج غير المباشر بشكل كبير. إن النقاشات الرئيسية حول مكافحة التمرد تتعلق بفعاليتها النسبية من جهة، وآثارها على المجتمعات المعنية من جهة أخرى[37]. وبما أن معظم الحملات العسكرية لمكافحة التمرد تشمل الدول التي تعمل خارج أراضيها، فإن المشاركة المباشرة تسمح بالسيطرة على الديناميكيات السياسية والأمنية المحلية على حساب التكلفة السياسية المتزايدة محليا أو داخليا. في حين أن اتباع نهج غير مباشر سيقلل من هذه التكلفة السياسية والمخاطرة بزعزعة الاستقرار المحلي. وأخيرا يجب أنْ نأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالجهة الفاعلة التي تقود عملية مكافحة التمرد. وبالتالي، فإن القواعد التي تحكم دورة الانتشار ومدة الفعل تؤدي إلى تشتت مكاني وزماني يتعلق بالقتال. لذلك يجب أن نميز بين عملية مكافحة التمرد الاستكشافية (الأمريكان في العراق) ومكافحة التمرد الوطني البحت (الحكومة الكولومبية ضد القوات المسلحة الثورية الكولومبية «Farc»)، والحالات التي تشارك فيها الدول الفاعلة في النضال من أجل فضاءات شبه وطنية (البريطانيين في أيرلندا الشمالية) عن طريق الاضطلاع بدور الوسيط. إذا كان الأمر كذلك، فإن الاستراتيجيات غير النظامية المعاصرة تكشف طبيعة علاقات القوة العسكرية. فمن ناحية، يبدو أن القوات المسلحة للدول، خاصة القوات الغربية، تعاني من أزمة فعالية ضد المنظمات غير النظامية[38]. ومن ناحية أخرى، تعتمد هذه الأخيرة على تكنولوجيات عسكرية لكي تظل مرنة الحركة، ولكن من دون أن تتمتع بالقدرة على تجاوز الوضع الاستراتيجي الدفاعي بالضرورة. في النهاية يفيد التهجين الجيوش النظامية من الناحية التكتيكية بما لا يسمح للمنظمات غير النظامية من الوصول

إلى أهدافها السياسية. وهكذا فإن انتصار حزب الله على إسرائيل في يوليو 2006 قد ضمن بقاء الحزب وساعد على زيادة سيطرته السياسية على لبنان من دون أن يؤدي ذلك إلى تدمير الدولة العبرية.

***

لذلك غالبا ما تعتبر الاستراتيجيات غير النظامية بمنزلة مرحلة متوسطة من مراحل تحقيق أهداف الحرب. ولأنه يتم تبني هذه الاستراتيجيات تحت الضغط وليس كنتائج لاختيار تعتمده الجهات الفاعلة، فإنها تحقق وظيفتين. أولا: تعكس الحاجة التي ترغب فيها الجهة الفاعلة في تجنب حدوث معركة حاسمة. ثانيا: تسعى هذه الاستراتيجيات إلى توسيع نطاق القتال على المجتمع بأكمله. ولأنها قد تتخذ مجموعة متنوعة من الأشكال، فإن الاستراتيجيات غير النظامية تهتم بشكل رئيسي بالأطراف الفاعلة من غير الدول. إن النجاحات التي يمكن أنْ تحققها الأطراف الفاعلة لا يمكن أنْ تنسب إلى اختياراتهم الاستراتيجية الوحيدة. لهذا تتمثل المميزات الرئيسية للدراسات الاستراتيجية في التشديد على حدود النهج المفرط في الحتمية الاستراتيجية من خلال التأكيد على تعدد العوامل الواجب مراعاتها. على هذا النحو يكون تحليل أنماط الحرب عبارة عن تذكير دائم بالأهمية الاستراتيجية.

الهوامش

مقدمة المترجم

(1) Lawrence Freedman, Strategy. A History, Oxford, Oxford University Press, 2013, p. 8.

الافتتاحية

(1) تستقي هذه الافتتاحية مادتها وتطور بعض مكوناتها من مقالة باسكال فانسون: «استراتيجية».

Cet avant-propos reprend et prolonge certains éléments issus de Pascal Vennesson, «Stratégie», in Thierry Balzacq, Frédéric Ramel (dir.), Traité de relations internationales, Paris, Presses de Sciences-Po, 2013, p. 717-745.

(2) Barry Buzan, Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, Cambridge, Cambridge University Press, 2009, p. 73, 77, 89, 187.

(3) Ibid., p. 2, 37; Rob Ayson, «Strategic studies», in Christian Reus-Smit, Duncan Snidal (éd.), The Oxford Handbook of International Relations, Oxford, Oxford University Press, 2008, p. 567.

(4) Rob Ayson, «Strategic studies», art. cit., p. 558-575, 558-559, 567-568.

(5) Ken Booth, «Critical explorations», in Ken Booth (éd.), Critical Security Studies and World Politics, Boulder, Lynne Rienner, 2005, p. 4-10.

(6) Paul Gédéon Joly de Maizeroy, Théorie de la guerre, Lausanne, Aux dépens de la société, 1777, p. 1.

(7) Pierre Vendryès, De la probabilité en histoire. L'exemple de l'expédition d'Égypte [1952], Paris, Économica, 1997; Lucien Poirier, Le Chantier stratégique. Entretiens avec Gérard Chaliand, Paris, Hachette, 1997, p. 72-73.

(8) Sur ces questions en science politique: Mathias Delori, Delphine Deschaux- Beaume, Sabine Saurugger (dir.), Le Choix rationnel en science politique. Débats critiques, Rennes, Presses universitaires de Rennes, 2009; Pierre Favre, «Des paradigmes dans la science politique Française?», Revue française de science politique, 2010, vol. LX, no 5, p. 997-1021.

(9) Christian Schmidt, Penser la guerre, penser l'économie, Paris, Odile Jacob, 1991; David Lake, Robert Powell (éd.), Strategic Choice and International Relations, Princeton, Princeton University Press, 1999.

(10) Lucien Poirier, Les Voix de la stratégie. Généalogie de la stratégie militaire, Guibert, Jomini, Paris, Fayard, 1985, p. 75-115.

(11) Prince Charles-Joseph de Ligne, Préjugés militaires [1783], Paris, Librairie ancienne Honoré Champion, 1914, p. 36.

(12) Carl von Clausewitz, De la guerre [1832-1834], Paris, Minuit, 1955, p. 69.

(13) Thomas C. Schelling, Arms and Influence, New Haven, Yale University

Press, 1966, p. vii, 180; id., Stratégie du conflit, Paris, Puf [1960], 1986, p. 162-167.
(14) Edward N. Luttwak, Le Paradoxe de la stratégie, Paris, Odile Jacob, 1989.
(15) Pierre Vendryès, De la probabilité en histoire. L'exemple de l'expédition d'Égypte, op. cit., p. 9-18, 267-300.
(16) Pascal Vennesson, «Bombarder pour convaincre? Puissance aérienne, rationalité limitée et diplomatie coercitive au Kosovo», Cultures et conflits, 2000, vol. II, no 37, p. 23-59.
(17) Paul-Gédéon Joly de Maizeroy, Théorie de la guerre, op. cit., p. xxxiv.
(18) Carl von Clausewitz, op. cit., p. 64-65; Raymond Aron, Penser la guerre. Clausewitz, vol. I. L'Âge européen, Paris, Gallimard, coll. «Tel», 1976, p. 195-235.
(19) Napoléon, De la guerre [1807], Paris, Perrin, 2011, p. 150.
(20) Ferdinand Foch, Des principes de la guerre [1903], Paris, Imprimerie nationale, 1996, p. 89.
(21) Stephen Biddle, Military Power. Explaining Victory and Defeat in Modern Battle, Princeton, Princeton University Press, 2004.
(22) Rob Ayson, «Strategic studies», art. cit., p. 558-559, 567-568.
(23) Bernard Brodie, War and Politics, New York, MacMillan, 1973, p. 433-496.
(24) Jules Lewal, Études de guerre. Partie organique, Paris, Imprimerie et librairie militaires J. Dumaine, 1873, p. 1-33; Julian S. Corbett, Principes de stratégie maritime [1911], Paris, Économica, 1993, p. 27-32; Lucien Poirier, Le Chantier stratégique. Entretiens avec Gérard Chaliand, op. cit., p. 20, 98-99.
(25) Edward N. Luttwak, Le Paradoxe de la stratégie, op. cit.

المقدمة

(1) Raymond Aron, Paix et guerre entre les nations, Paris, Calmann-Lévy, 2004, p. 98.
(2) Quincy Wright, A Study of War, vol. I et II, Chicago, University of Chicago Press, 1942.
(3) Lawrence Freedman, Strategy. A History, Oxford, Oxford University Press, 2013, p. 8.
(4) Hervé Coutau-Bégarie, Traité de stratégie, Paris, Économica/ISC, coll. «Biblio-thèque stratégique», 2011.
(5) «يمكن تعريف المكتبة الاستراتيجية بأنها تلك التي تتضمن مجموعة متكاملة من جميع المعارف الاستراتيجية المكتسبة، كما أنها تتضمن مجموعة الوسائط التي ترتبط بهذه المعارف، والتي ينبغي أن تعبّر عن هويتها من خلال تعدد الهويات الاستراتيجية التي

تملكها، بحيث تدلل على التطور التدريجي ولكن المنظم للأفكار التي تتطور بشكل أفضل من خلال ما تعكسه إسهامات الممارسين والمنظرين.

Lucien Poirier, Les Voix de la stratégie. Généalogie de la stratégie militaire, Guibert, Jomini, Paris, Fayard, 1985, p. 35.

(6) Hervé Coutau-Bégarie, Traité de stratégie, op. cit., p. 36.

(7) François Ost, Michel van de Kerchove, «De la scène au balcon. D'où vient la science du droit?», in François Chazel, Jacques Commaille (dir.), Normes juridiques et régulation sociale, Paris, LGDJ, coll. «Droit et société», 1991, p. 77.

(8) على النقيض من حركة «التاريخ الجديد - المعركة»، التي تتطلب مراعاة العوامل الاجتماعية والسياسية وأيضا الاقتصادية من أجل فهم حالة تاريخية معينة.

Voir Laurent Henninger, «La nouvelle histoire-bataille», Espace temps, 1999, vol. LXXI, no 71-73, p. 35-46.

(9) Charles-Philippe David, La Guerre et la paix. Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie, Paris, Presses de Sciences-Po, coll. «Références inédites», 2000, p. 21.

(10) نذكر على وجه الخصوص هذه الحالة لشخصيات تاريخية مؤثرة، مثل يوهان غالتونغ أو بيورن مولر.

انظر أيضا جوزيف هنروتين، تكنولوجيا حرب العصابات والحرب الهجينة. أسوأ ما في الحالتين.

Voir notamment Joseph Henrotin, Techno-guérilla et guerre hybride. Le pire des deux mondes, Paris, Nuvis, 2014.

(11) عمليا، تهدف كل العمليات العسكرية إلى تحقيق السلام وتحسين وضع عما كان عليه من قبل. بعبارات محددة، تشير هذه الأحداث إلى العمليات التي نُفذت برعاية الأمم المتحدة.

(12) Arthur John Richard Groom, «Paradigms in conflict. The strategist, the conflict researcher and the peace researcher», Review of International Studies, 1988, no 14, p. 97- 115.

(13) Voir les différentes éditions de John J. Baylis, James Wirtz, Colin S. Gray, Strategy in the Contemporary World, Oxford, Oxford University Press, 2013.

(14) Pierre Favre, Comprendre le monde pour le changer. Épistémologie du politique, Paris, Presses de Sciences-Po, 2005.

(15) Voir par exemple Robert del Picchia, «Rapport d'information sur le renforcement de la fonction d'anticipation stratégique depuis les Livres blancs de 2008», Paris, Commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées du Sénat, no 585, 8 juin 2011.

(16) Alain Bauer, Déceler, étudier, former. Une voie nouvelle pour la recherche stratégique, Paris, La Documentation française, mars 2008, p. 11.

(17) ربما لا تكون المشكلة الحقيقية، ذات طبيعة مادية- تتعلق بتوفير مراكز البحوث

وأدوات للاتصالات - أو حتى ذات طبيعة سياسية، بقدر ما ترتبط بحرية التعبير لدى رجال القوات المسلحة، حيث إن انخفاض مستويات التعبير منذ ستينيات القرن الماضي أدى، بدوره، إلى عدم أخذ نتائج البحوث أو مناقشتها بعين الاعتبار.

(18) Voir notamment Hervé Coutau-Bégarie, «La recherche stratégique en France», Annuaire français de relations internationales, vol. I, Paris, La Documentation française, 2000.

(19) Alain Bauer, Déceler, étudier, former. Une voie nouvelle pour la recherche stratégique, op. cit.

(20) Voir à ce sujet Olivier Schmitt, «De l'utilité des études stratégiques», Défense & sécurité internationale, février 2014, no 100 et une réponse : Benoist Bihan, «De la nécessité du débat stratégique», Défense & sécurité internationale, avril 2014, no 102.

الفصل الأول

(1) Pour une anthologie de cette littérature : Gérard Chaliand, Anthologie mondiale de la stratégie. Des origines au nucléaire, Paris, Robert Laffont, coll. « Bouquins », 1990.

Hervé Coutau-Bégarie aborde un panorama historique des pensées asiatiques et occidentales dans les différentes éditions de son Traité de stratégie (Paris, Économica/ISC, coll. «Bibliothèque stratégiqu», 2011).

(2) يجرنا الحديث إلى ما يتعلق بأبعاد وأزمنة السلام في «الاستراتيجيات الكبرى» عند ليدل هارت «والاستراتيجيات المتكاملة» عند ألكسندر سفيشين ولوسيان بوارييه «واستراتيجيات عامة» عند كاستكس. في الواقع، يعمل هذا الإفراط في الحديث عن الاستراتيجية على توسيع الفجوة مع الوسائل العسكرية على وجه التحديد من ناحية، والتكتيكات من ناحية أخرى.

(3) Pour une approche de la pensée et des penseurs stratégiques : Beatrice Heuser, The Evolution of Strategy. Thinking War from Antiquity to the Present, Cambridge, Cambridge University Press, 2010,

ainsi que l'anthologie qui l'accompagne, The Strategy Makers. Thoughts on War and Society from Machiavelli to Clausewitz, Santa Barbara, Praeger-ABC, coll. « Clio », 2011.

Toutefois, l'ouvrage de référence sur la pensée stratégique est celui de Lawrence D. Freedman, Strategy. A History, New York, Oxford University Press, 2013.

Sur les penseurs eux-mêmes, la somme d'Edward Mead Earle commencée en 1943 et poursuivie par Peter Paret à partir de 1986 reste incontournable : Peter Paret, Gordon A. Craig, Felix Gilbert (éd.), Makers of Modern Strategy. From Machiavelli to the Nuclear Age, Princeton, Princeton University Press, 1992.

(4) ينشأ التوتر فقط عندما يفضل عديد من المؤلفين البحث عن مبادئ أقل صرامة، سواء

تعلق الأمر بالحرب بشكل عام (فولر) أو تعلق بالاستراتيجية البحرية (كوربيت).

(5) Corollaire, pour Charles Tilly, « la guerre a fait l'État et l'État a fait la guerre ».

Sur cette question: Michel Fortmann, Les Cycles de mars. Révolutions militaires et édification étatique de la Renaissance à nos jours, Paris, Économica/ISC, 2010.

(6) تُرجمت معاهدته الخاصة بالتحصينات والهجوم والدفاع عن الأماكن إلى اللغة الفرنسية في العام 1872.

Son Traité de fortification, d'attaque et de défense des places a été traduit en français en 1872.

(7) يواصل زينوفون تحرير كتابه التاريخي: «الصعود» - الذي يتضمن اعتبارات تكتيكية - عن معاهدة فن الفروسية – واستراتيجية - وكتابه: «سايروبايديا».

C'est le cas de Xénophon qui poursuit son œuvre historique – l'Anabase– par des considérations tactiques – Traité de l'art équestre – et déjà stratégiques– La Cyropédie.

(8) Thucydide, Histoire de la guerre du Péloponnèse, Paris, Gallimard, coll. « Folio classique », 2000.

(9) Arthur M. Eckstein, « Thucydides, the outbreak of the Peloponnesian war, and the foundations of international systems theory », The International History Review, décembre 2003, vol. XXV, p. 757-774.

(10) Athanassios Platas, Constantinos Koliopoulos (dir.), Thucydides on Strategy. Grand Strategies in the Peloponnesian War and the Relevance Today, Londres, Hurst Publishers, 2010.

(11) Felix Gilbert, «Machiavelli. The renaissance of the art of war», in Peter Paret,

Gordon A. Craig, Felix Gilbert (dir.), Makers of Modern Strategy. From Machiavelli to the Nuclear Age, op. cit., p. 11-31.

يشير ميكيافيلي، بشكل خاص، إلى النموذج الروماني. أما عن عمل ميكيافيلي الآخر (التأملات التكتيكية التفصيلية إلى حد بعيد، أو التي تهتم بالاعتبارات السياسية والعسكرية بالتناوب)، فيتضمن خطابا يتعلق بالعقد الأول الذي كتبه تيتوس ليفيوس في العام 1531، في حين أهملته كثيرا الأجيال اللاحقة.

(12) Nicolas Machiavel, Le Prince, Paris, Puf, coll. « Quadrige », 2014.

(13) Pierre Manent, Les Métamorphoses de la cité. Essai sur la dynamique de l'Occident, Paris, Flammarion, 2010.

(14) Azar Gat, The Origins of Military Thought. From the Enlightenment to Clausewitz, Oxford, Oxford University Press, 1991.

(15) يضع هذا النقاشَ مؤيدو جناح (ما يسمى «تنظيم القوات في العمق») الملتفون حول القائد فولار وأتباع التيار المُسمى («وضع القوات على جبهة ممتدة») ومؤيدو «قوات التطويق» لفريدريك الثاني الذي نَظّر له جيبير. سيجري التغاضي عن هذا النقاش خلال حروب الثورة من خلال إنشاء نظام مختلط يجمع بين الفريقين. الأكثر لفتا للانتباه هو

غزارة واتساع رقعة الأدب الأوروبي المشارك في هذا النقاش، لذلك لا يُبدي فريدريك الثاني أنه يتجاهل المشاركة فيه.

انظر برونو كولسون: «فن الحرب من ميكيافيلّي إلى كلاوزفيتز».

Voir Bruno Colson, L'Art de la guerre de Machiavel à Clausewitz, Namur, Presses universitaires de Namur, 1999.

(16) في كتابه التاريخي عن بوليبيوس (الذي صدر في الربع الأول من القرن الثامن عشر)، تحدث القائد فولار عن البُعد الاستراتيجي للتخطيط الهجومي وطريقة المعركة الحاسمة.

(17) هذا المفهوم العقلاني قاد بولو إلى وصف الاستراتيجية بأنها تشمل «جميع التحركات خارج مدى رؤية أو مدى نيران العدو».

منقول عن بيتر باريت: «كلاوزفيتز والدولة. الرجل، النظريات والمراحل».

Cité par Peter Paret, Clausewitz and the State. The Man, His Theories and His Times, Princeton, Princeton University Press, 1983, p. 91.

(18) أُعيد نشر هذا الكتاب ضمن منشورات إكونوميكا في 2005 حيث كتب المقدمة جين - بيير بواس،

Livre réédité par les éditions Économica en 2005 et présenté par Jean-Pierre Bois.

(19) Lucien Poirier, Les Voix de la stratégie. Généalogie de la stratégie militaire, Guibert, Jomini, Paris, Fayard, 1985.

(20) التفسير الذي يقدمه كلاوزفيتز يساعد في إنتاج عديد من الأعمال. ففي العصر الحديث، لاتزال تلجأ المراجع إلى أعمال ريمون آرون.

Raymond Aron, Penser la guerre. Clausewitz, vol. I et II, Paris, Gallimard, coll. « Tel », 1976 ;

Michael Howard, Clausewitz. A Very Short Introduction, Oxford, Oxford University Press, 2003 ;

Antulio J. Echevarria, Clausewitz and Contemporary War, New York, Oxford University Press, 2007.

(21) لتكن هذه هي البداية التي يصبح بعدها أي التزام بالقوة غير مثمر.

(22) لتكن هذه هي «وسيلة» القوة المعادية. قد تحتفظ مناهج التخطيط المعاصرة بمنهجين اثنين: 1) على المستوى الإجرائي، فتحقيقها يتيح الوصول إلى 2) مركز الثقل الاستراتيجي. بعبارات محددة، مازالت تدور مناقشات حول طبيعتها الدقيقة، بما أن كلاوزفيتز نفسه لديه بعض الغموض.

(23) Sur la réception de Clausewitz : Christopher Bassford, Clausewitz in English. The Reception of Clausewitz in Britain and America (1815-1945), New York, Oxford University Press, 1994 ;

Benoît Durieux, Clausewitz en France. Deux siècles de réflexion sur la guerre, Paris, Économica/ISC, 2008.

(24) في تحولات الحرب 1911، يؤكد جين كولين، أيضا الحاجة إلى الانسحاب السياسي بمجرد انطلاق الأعمال العدائية.

(25) Jack L. Snyder, The Ideology of the Offensive. Military Decision Mak-

ing and the Disasters of 1914, Ithaca, Cornell University Press, 1984. Voir également Antulio J. Echevarria II, «The "cult of the offensive" revisited. Confronting technological change before the Great War», Journal of Strategic Studies, 2002, vol. XXV, no 1, p. 199-216.

(26) Jean-Vincent Holeindre, « Violence, guerre et politique : étude sur le retournement de la "formule" de Clausewitz », Res militaris, été 2011, vol. I, no 3.

(27) Bruno Colson, La Culture stratégique américaine. L'influence de Jomini, Paris, Économica/ISC, 1993.

(28) Jean-Jacques Langendorf, Faire la guerre. Antoine-Henri Jomini, vol. I et II, Genève, Georg, 2001 et 2004.

(29) John I. Alger, The Quest for Victory. The History of the Principles of War, Westport, Greenwood Press, 1982.

(30) Olivier Entraygues, Le Stratège oublié. J. F. C. Fuller (1913-1933), Bourges, Brèches, 2012.

(31) بسبب عمليات الاقتراض التي تصل إلى حد السرقة ولكن أيضا نتيجة للأحاديث الودية مع الجنرالات الألمان في أثناء الحرب العالمية الثانية.

انظر على سبيل المثال، سيرة جون ميرشيمر الحرجة للغاية، «ليدل هارت وأهمية التاريخ»،

Voir par exemple la biographie très critique de John Mearsheimer, Liddell Hart and the Weight of History, Ithaca, Cornell University Press, 1988.

(32) André Beaufre, Introduction à la stratégie, Paris, Armand Colin, 1963.

الفصل الثاني

(1) الكفاءة تعني العلاقة بين الوسائل التي نُفذت والنتيجة التي يُحصَل عليها، أما الفعالية فتعني العلاقة بين الأهداف التي تُحدَّد والآثار المترتبة عليها.

(2) Hervé Coutau Bégarie, Traité de stratégie, Paris, Économica/ISC, 1997.

(3) تُعرف العقلانية الذرائعية بالقدرة على إحداث الغايات والوسائل في الفعل وأيضا من خلال إيجاد أفضل علاقة بين نسبة التكلفة/ المنفعة. يمكن أن يتسع المعنى ليشمل العقلانية المحدودة (انظر الخاتمة).

(4) لنَنَحِّ جانبا الاستراتيجية العسكرية الإجرائية ومجالات عملها الثانوي، ولنحاول التركيز على الاستراتيجية من حيث المفهوم وليس من حيث أشكالها المتعددة.

Hervé Coutau-Bégarie, Traité de stratégie, op. cit., p. 73.

(5) الوضع الحقيقي يعني التنفيذ الفعال للعنف المسلح، أما الوضع الافتراضي فيعني التعبئة الوهمية في صورة تهديد على سبيل المثال.

(6) أي «الروح المعنوية»، بما يعني النفسية. فلا ينبغي الخلط مع الاعتبارات الأخلاقية.

(7) برنار بوين: «شروط ظهور وتطوير علم الاجتماع التخصصي: حالة علم الاجتماع العسكري في الولايات المتحدة».

Bernard Boëne, «Conditions d'émergence et de développement d'une

sociologie spécialisée: le cas de la sociologie militaire aux États-Unis», ;thèse d'État, Paris-V, 1995

لور بارديز: «قرنان من علم الاجتماع العسكري في فرنسا (1815 - 1991) العلوم الاجتماعية لعلم الاجتماع».

Laure Bardiès, «Deux siècles de sociologie militaire en France (1815-1991): sociologie d'une sociologie», thèse de doctorat, Toulouse-I, 2008.

(8) Bernard Boëne, «Méthodes, concepts et théories dans le champ militaire», Res militaris, hiver-printemps 2013, vol. III, no 2, p. 11.
Voir également id., «Method and substance in the military field», European Journal of Sociology, 2008, no 3, p. 367-398.

(9) Dominique Schnapper, La Compréhension sociologique, Paris, Puf, 1999, p. 15.

(10) «لا يعني هذا الأمر أن أخلاقيات الاعتقاد مُماثلة لغياب المسؤولية، كما أن أخلاقيات المسؤولية تُماثل غياب الاعتقاد. من الواضح أن الأمر غير مطروح للمناقشة. على أي حال هناك معارضة عميقة بين موقف الشخص الذي يتصرف وفقا لمبادئ أخلاق الاعتقاد - من المنطلق الديني نقول: «إن المسيحي يقوم بواجبه، أما ما يتعلق بنتيجة الفعل فهذا يعود إلى الله» - وموقف الشخص الذي يتصرف وفقا لأخلاقيات المسؤولية التي تقول: «يجب علينا الاستجابة للعواقب المتوقعة نتيجة لأفعالنا». سوف تفقد وقتك كي توضح، بشكل مُرض قدر المستطاع، لأحد النقابيين المقتنع بحقيقة أخلاقيات الاعتقاد، أن فعله لن يكون له تأثير آخر سوى زيادة فرص رد الفعل، عن طريق التقليل من مساعدة أتباعه ومن ثم استخدامهم فيما بعد، إنه الأمر الذي لا يمكن تصديقه. عندما تصدر عواقب الفعل المؤسفة عن اعتقاد صريح، فإن مؤيد هذه الأخلاق لن ينسب المسؤولية للعامل، بل إلى هذا العالَم وإلى حماقة البشر، وأيضا ستكون المسؤولية وفقا لإرادة الله التي خلقت الرجال. على العكس من ذلك، فإن أتباع أخلاقيات المسؤولية سيعتمدون، على وجه التحديد، على الإخفاقات العامة للإنسان (لأنه، كما قال فيخته Fichte صدقا، لا يملك المرء أن يفترض الخير والكمال في الإنسان)، كما أنه أشار إلى عدم قدرته على جعل الآخرين يتحملون عواقب أفعاله كي يمكن التنبؤ بها. ثم إنه أردف قائلا: «هذه العواقب تُنسب إلى فعلي الخاص». لن يشعر مؤيد أخلاق الاعتقاد «بالمسؤولية» إلا عند الحاجة إلى مراقبة النور الذي ينبعث من العقيدة الصريحة حتى لا تخبو أبدا، فعلى سبيل المثال، إن النور هو الذي يُغذي الاحتجاج ضد الظلم الاجتماعي. إنها الأفعال، التي لا يمكن ويجب ألا تتمتع إلا بقيمة مثالية، والتي تُعتبر من وجهة نظر الهدف المحتمل، غير عقلانية تماما ولا يمكن أن يكون لها سوى نهاية واحدة: الإشراق الدائم للنور من خلال الاعتقاد».
انظر ماكس فيبر: «العَالِم والسياسي»،

Max Weber, Le Savant et le Politique, Paris, Plon, 1995.

(11) Carl von Clausewitz, De la guerre, Paris, Minuit, 1955, p. 703.

(12) Thomas Schelling, The Strategy of Conflict, Harvard, Harvard University Press, 1981.

(13) من الصعب نفسيا إلى حد ما أن نَثني الآخرين عن التصرف بدلا من إقناعهم بالعودة إلى الأمر الواقع. لا يقتضي هذا التوقف سوى الامتناع عن تصرف محتمل لم يُتخَذ قراره

النهائي، وفقا لمشروع أُعِد له بشكل جزئي، أو لم يُشرع من البداية في تنفيذه [...]. على العكس، فالاقتناع يتطلب تبني القرار المفروض عليه من الخارج خلافا لما سبق [...]. لهذا يصعب على المنفعة المتوقعة للفعل الذي توقف أو الذي عُدل أن ترمي إلى الإقناع، كما أن خسائرها المادية أو ضياع هيبتها لن تكون بلا طائل. لكل هذه الأسباب المتقاربة، يكون تأثير العائق النفسي للمنع أسهل نظريا من التأثير القسري للإقناع.

انظر لوسيان بواريي: «الاستراتيجيات النووية».

Lucien Poirier, Des stratégies nucléaires, Paris, Hachette, 1977, p. 134.

(14) Julien Freund, L'Essence du politique, Paris, Dalloz, 2003.

(15) Jean Baechler, Les Phénomènes révolutionnaires, Paris, La Table ronde, 2006.

(16) يتناول هذا البحث موضوع السيطرة، على سبيل المثال، من خلال الجهاز العسكري (الذي يتمتع بدرجة عالية من مركزية القرار والتسلسل الهرمي الحقيقي والشكلي والمنهجية والأخلاقيات المهنية والتأهيل والتدريب... إلخ)، ومن خلال نموذج العقلنة لبعض الجوانب المتعلقة بالعنف العسكري (أي التخطيط والتفكير التكتيكي والاستراتيجي بشكل غير رسمي أو عقائدي). يجب عقلنة بعض الجوانب فقط لأن العوامل اللاعقلانية أو غير المنطقية تسهم في فاعلية الفعل العسكري: التأثيرات والتقاليد وأحيانا تسهم كاريزما الرؤساء في تماسك القوات وتكون هي الباعث على القتال. من وجهة النظر العملية، لا يتمثل الهدف المؤسسي في عقلنة ممارسة العنف العسكري بالكامل، بل في التمييز بين ما هو قابل لأن يكون عقلانيا وما هو غير ذلك، وكذلك في السيطرة بطريقة عقلانية على العوامل اللاعقلانية لجعلها تتحرك في إطار فعالية الفعل الجماعي.

(17) Raymond Aron, Penser la guerre. Clausewitz, vol. I et II, Paris, Gallimard, coll. « Tel », 1976.

Pour une introduction limpide à la pensée clausewitzienne, voir Benoît Durieux, Relire De la guerre de Clausewitz, Paris, Économica, 2005.

(18) Voir par exemple Ardant du Picq, Études sur le combat. Combat antique et combat moderne, Paris, Ivrea, 1978;

Paul Fussel, À la guerre. Psychologie et comportements des soldats pendant la Seconde Guerre mondiale, Paris, Seuil, coll. « Point », 2003.

(19) «خلال الحرب يكون كل شيء بسيطا للغاية، على الرغم من أن أبسط شيء قد يكون صعبا. تتراكم الصعوبات وتؤدي إلى الاحتكاك بحيث لا يمكن لأحد تجسيده بشكل صحيح إذا لم يشارك في الحرب [...] لذلك، خلال الحرب يكون انخفاض المستوى نتيجة لحالات طارئة ثانوية لا حصر لها ولا يمكن دراستها من كثب من خلال الأوراق فقط، الأمر الذي يجعلنا بعيدين عن الهدف [...] الآلة العسكرية، أي الجيش وكل ما له علاقة به، يبدو في الواقع بسيطا للغاية، ومن ثم يكون من السهل التعامل معه. ولكن يجب أن نتذكر أن وحداته لا تتكون من فصيل واحد، وأن الجميع مكون من أفراد [...] (تظل الكتيبة دائما هي التشكيلة المكونة من عدد معين من الرجال) وحيث إن الكتيبة الأقل تكوينا تكون قادرة، بفعل المصادفة، على أن تكون سببا وراء التوقف أو عدم الانتظام [...]، أما عن الاحتكاك المفرط، الذي لا يمكن للمرء، كما هي الحال مع الميكانيكا، اللجوء إليه من خلال التركيز على عدة نقاط، فهو مرتبط ارتباطا وثيقا

بالمصادفة، وهكذا تتولد ظواهر لا يمكن التنبؤ بها، على وجه التحديد لأنها تنتمي إلى حد كبير إلى المصادفة».

انظر كارل فون كلاوزفيتز: «عن الحرب»، جمّع هذه النصوص وعلّق عليها فيرنر هاهيويج وبون ديملرغ. «عن الحرب» ترجمها إلى الفرنسية دونيز نافيل، وكتب المقدمة بيير نافيل.

Carl von Clausewitz, Vom Kriege textes rassemblés et annotés par Werner Hahiweg, Bonn, Dûimmlerg (18e édition). Trad. fr.: De la Guerre, textes traduits par Denise Naville et présentés par Pierre Naville, Paris, Minuit, 1973, p.109.

(20) Alan D. Beyerchen, «Clausewitz nonlinearity and the unpredictability of war», International Security, hiver 1992-1993, vol. XVII, no 3, p. 59-90.

(21) Herbert Simon, Administrative Behavior, New York, MacMillan, 1947.

(22) Entre autres: Daniel Kahneman, Système 1/Système 2. Les deux vitesses de la pensée, Paris, Flammarion, 2012.

(23) من أجل تقديم وإعادة التناول النقدي من قِبَل علم الاجتماع لدراسات أجريت باستخدام علم النفس المعرفي حول «الانحرافات المعرفية».

voir Gérald Bronner, L'Empire de l'erreur. Éléments de sociologie cognitive, Paris, Puf, 2007.

الفصل الثالث

(1) Edward N. Luttwak, Le Grand Livre de la stratégie. De la paix et de la guerre, Paris, Odile Jacob, 2002, p. 22.
Voir aussi Williamson Murray, Mark Grimsley, «Introduction. On Strategy», in Williamson Murray, MacGregor Know, Alvin Bernstein (dir.), The Making of Strategy. Rulers, States and War, Cambridge, Cambridge University Press, 1994, p. 1.

(2) Robert Gilpin, War and Change in World Politics, Princeton, Princeton University Press, 1981;
Stephen Walt, The Origins of Alliance, Ithaca, Cornell University Press, 1987.

(3) John Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics, New York, Norton & Co, 2003, p. 138-145.

(4) بهذا المعنى، يندرج إيكنبيري ضمن المهتمين بالتقاليد الليبرالية وببعض الاستنتاجات الواقعية الكلاسيكية.

G. John Ikenberry, After Victory. Institutions, Strategic Restraint and the Rebuilding of Order After Major Wars, Princeton, Princeton University Press, 2001.

(5) voir International Security, été 2005, vol. XXX, no 1.

(6) David A. Lake, Hierarchy in International Relations, Ithaca, Cornell Uni-

versity Press, 2009.

المبدأ الملزم للنظام الدولي – عندما تعم الفوضى - يعني المبدأ الذي يتعرض لتغيرات جذرية ناتجة عن العلاقات الاجتماعية بين دولتين ذواتي سيادة اسمية.

(7) Margaret S. Archer, Realist Social Theory. The Morphogenetic Approach, Cambridge, Cambridge University Press, 1995.

(8) Stephen Van Evera, Causes of War. Power and the Roots of Conflict, Ithaca, Cornell University Press, 1999;

Robert Jervis, Perception and Misperception in International Politics, Princeton, Princeton University Press, 1976.

(9) Bear F. Braumoller, The Great Powers and the International System, Cambridge, Cambridge University Press, 2013.

(10) Charles O. Jones, An Introduction to the Study of Public Policy, Belmont, Wadsworth Publishing, 1970..

(11) Pour une mise au point en rapport avec les études stratégiques, voir Lawrence D. Freedman, Strategy. A History, Oxford, Oxford University Press, p. 575-588.

(12) Voir par exemple Charles Ostrom, Brian Job, «The president and the political use of force», American Political Science Review, 1986, vol. LXXX, no 2, p. 541-566.

(13) يتعلق الأمر بالميل إلى الشعور القوي بالخسارة أكثر من الاستمتاع بالربح. ولذلك ينعدم التناسق النوعي بين الأرباح والخسائر المتماثلة كميا.

Daniel Kahneman, Amos Tversky, «Prospect theory. An analysis of decision under risk», Econometrica, mars 1979, vol. XLVII, no 2, p. 263-291.

(14) من هنا تأتي أهمية الطريقة التي تتمحور حولها المشكلة.

Voir Alex Mintz, Steven B. Redd, «Framing effect in international انظر .213-relations», Synthese, 2003, vol. CXXXV, no 2, p. 193

(15) Jack Snyder, Myths of Empire. Domestic Politics and International Ambition, Ithaca, Cornell University Press, 1993;

Rose McDermott, Risk-Taking in International Politics. Prospect Theory in American Foreign Policy, Ann Harbor, University of Michigan Press, 1998.

(16) Alex Mintz, «The decision to attack Iraq. A noncompensatory theory of decision-making», Journal of Conflict Resolution, 1993, vol. XXXVII, no 4, p. 595-618.

«لا تعويضي» يعني أن ضعف البديل في أحد الأبعاد لا يمكن تعويضه بالقوة في بعد آخر.

(17) Pour une présentation de ces travaux, voir Charles-Philippe David, Au sein de la Maison Blanche. La formulation de la politique étrangère des États-Unis, Québec, Presses de l'université Laval, 2004;

Charles-Philippe David, «L'approche décisionnelle du président en politique étrangère», in Charles-Philippe David, Louis Balthazar, Justin Vaïsse, La Politique étrangère des États-Unis. Fondements, acteurs, formulation, Paris, Presses de Sciences-Po, 2008, p. 221-239;

Sébastien Barthe, «Le leadership et le style présidentiels», in Charles-Philippe David (dir.), Théories de la politique étrangère américaine, Montréal, Presses de l'université de Montréal, 2013.

(18) Graham Allison, Philip Zelikow, Essence of Decision. Explaining the Cuban Missile Crisis, New York, Longman, 1999.

(19) Jean Joana, Les Armées contemporaines, Paris, Presses de Sciences-Po, 2012, p. 71-97 et 134-148.

(20) Peter D. Feaver, «The right to be right. Civil-military relations and the Iraq surge decision», International Security, printemps 2011, vol. XXXV, no 4, p. 87-125.

(21) Barry Posen, The Sources of Military Doctrine. France, Britain and Germany Between the World Wars, Ithaca, Cornell University Press, 1984.

(22) Elizabeth Kier, Imagining War. French and British Military Doctrine Between the Wars, Princeton, Princeton University Press, 1997.

(23) Deborah Avant, Political Institutions and Military Change. Lessons from Peripheral Wars, Ithaca, Cornell University Press, 1994.

سيكون هذا الأمر هو حال الأنظمة الرئاسية عندما يُفصل بشكل قاطع بين السلطات التشريعية والتنفيذية.

(24) Jacob N. Shapiro, The Terrorist's Dilemma. Managing Violent Covert Organizations, Princeton, Princeton University Press, 2013.

(25) Stephen M. Saideman, David P. Auerswald, NATO in Afghanistan. Fighting Together, Fighting Alone, Princeton, Princeton University Press, 2014.

(26) Pour une synthèse de ces approches, Theo Farrell, Terry Terriff (dir.), The Sources of Military Change. Culture, Politics, Technology, Boulder, Lynne-Riener, 2002.

(27) Pour un exemple récent, Fred D. Kaplan, The Insurgents. David Petraeus and the Plot to Change the American Way of War, New York, Simon & Schuster, 2013.

(28) وفقا لإدوارد لوتواك، فإن هذا الانسجام مستحيل للغاية بسبب وجود المنطق الخاص بكل مستوى.

انظر

Edward N. Luttwak, Le Grand Livre de la stratégie, op. cit., p. 24.

(29) Laure Bardiès, «Raisonnement stratégique et outils conceptuels: de la guerre aux logiques de guerre», Res militaris, été 2012, vol. II, no 3.

(30) Thomas Schelling, Stratégie du conflit, Paris, Puf, 1986.

(31) بمعنى آخر، يتعلق الأمر بتحديد مركز ثقل الخصم.

(32) Richard K. Betts, American Force. Dangers, Dilemmas and Delusions in National Security, New York, Columbia University Press, 2011.

(33) David Kilcullen, The Accidental Guerrilla. Fighting Small Wars in The Midst of A Big One, Oxford, Oxford University Press, 2009.

(34) Emile Simpson, War From The Ground-Up. Twenty-First Century Combat as Politics, Londres, Hurst & Co, 2012, p. 67.

(35)Stephen Biddle, Jacob N. Shapiro, Jeffrey A. Friedman, «Testing the surge. Why did violence decline in Iraq in 2007?», International Security, été 2012, vol. XXXVII, no 1, p. 7-40.

(36) Adam Elkus, «Beyond strategy as a means to an end», Infinity Journal, hiver 2014, vol. III, no 4, p. 11-15.

(37) التحليل المعاكس للواقع عبارة عن تعديل بعض متغيرات الزمن الماضي من أجل التحكم بشكل أفضل في نتائج الزمن الحاضر.

Voir par exemple Richard Ned Lebow, Forbidden Fruits. Counterfactuals and International Relations, Princeton, Princeton University Press, 2008.

الفصل الرابع

(1) Peter Singer, "The level of analysis in international relations", World Politics, octobre 1961, vol. XIV, p. 77-92.

(2) New York, Columbia University Press, 1959.

(3) Francis Balle, "Communication", in Raymond Boudon (dir.), Traité de sociologie, Paris, Puf, 1992, p. 540.

(4) خلال هذا الخطاب المثير للجدل، يطرح ديفيد إيستون فكرة تبني المذهب السلوكي وما يقتضيه ذلك بالضرورة من وجود ثورة علمية وفكرية على حد سواء. فيجب على المتخصص في العلوم السياسية أن يعتمد ليس فقط على تطبيق النهج السلوكي على النموذج الإجرائي والتجريبي المماثل للعلوم التجريبية، ولكن عليه أيضا أن يتعهد بالمشاركة في حياة المدينة (وذلك باتخاذ موقف في مواجهة الاضطرابات المجتمعية). فالموجة السلوكية التي تظهر من خلال استبعاد فعل المتخصص في العلوم السياسية عن الحياة السياسية تتطلب وفقا لإيستون إعادة تقييم، من جانب هذا المتخصص، لالتزاماته. انتهى الخطاب بوضع تعريف لوظيفة المتخصص في العلوم السياسية على أنه «باحث وسياسي ومستشار». وفي النهاية، يَحث هذا الخطاب على الفعل والالتزام السياسي من جانب المتخصصين في العلوم السياسية وتبني سلوك سياسي عن طريق الباحث الذي يدرس من وجهة نظر علمية الوضع الراهن. انظر:

David Easton, "The new revolution in political science", American Political Science Review, décembre 1969, vol. LXIII, no 4, p. 1051-1061.

(5) ومع ذلك، نحن مدينون لسي. أ. ماكليلاند صاحب المحاولة الأولى لتطبيق المذهب النسقي من خلال:

"Applications of general systems theory in international relations", Main Currents in Moderm Thought, no12, novembre 1955.

(6) Morton Kaplan, Systems and Process in International Politics, New York, Wiley, 1957, p. 4 et 9; voir également Morton Kaplan et Innana Hamati-Ataya, Transcending Post-Modernism, Londres, Palgrave-Macmillan, 2014.

(7) Richard Rosecrance, Action and Reaction in World Politics. International Systems in Perspective, Boston, Little, Brown, 1963, p. 5-6.

(8) Ernst Haas, Beyond the Nation State, Stanford, Stanford University Press, 1964, p. 62-63.

(9) Marcel Merle, Sociologie des relations Internationales, Paris, Dalloz, 1982.

(10) Michael Brecher, "Système et crise en politique international", Études Internationales, 1984, vol. XV, no 4, p. 758.

(11) Hedley Bull, "International theory. The case for a classical approach", World Politics, 1966, vol. XVIII, p. 361-377.

(12) Morton Kaplan "A new great debate. Traditionalism versus science in international relations", World Politics, 1966, vol. XIX, p. 1-20.

(13) فيما يتعلق بالذريعة التي يقدمها كاليفي ج. هولستي، انظر:

Sur l'argumentation de Kalevi J. Holsti, voir son ouvrage The Dividing Discipline. Hegemony and Diversity in International Theory, Boston, Allen & Unwin, 1985.

(14) Boston, Addison-Wesley, 1979.

(15) حول طموح كينيث والتز ورغبته في خلق نظرية عن العلاقات الدولية، انظر:

voir Jean-Jacques Roche, "Les relations internationales : théorie ou sociologie?", Le Trimestre du monde, novembre 1994, p. 40.

(16) Jean-Jacques Roche, Théories des relations Internationales, Paris, Montchrestien, 2010, p. 41.

(17) Ibid., p. 41.

(18) يقارن والتز بين الفوضى وحرية المؤسسة، حيث تعمد الدول إلى حساب التكلفة/ الفائدة عند أي استخدام للقوة المسلحة... أما عن الروابط بين الاقتصاد ونظرية النسق المنهجي عند والتز، انظر:

voir Stéphane Paquin, "L'économie", in Thierry Balzacq, Frédéric Ramel (dir.), Traité de relations internationales, Paris, Presses de Sciences-Po, 2013.

(19) Kenneth Waltz, "The spread of nuclear weapons. More may better", Adelphi Papers, 1981, no 171.

(20) Lucien Poirier, "La guerre du Golfe dans la généalogie de la stratégie", 1991, Stratégique, no 51-52, p. 67.

(21) يتميز الاستقرار ببعد مزدوج في الاستدلال العقلي: حيث تظل البنية فوضوية ولن يكون

هناك اختلاف كبير في عدد وحدات الدولة التي يتكون منها النظام.

(22) Kenneth Waltz, "The stability of a bipolar world", Daedelus, été 1964, vol. XCIII,n° 3, p. 881-909.n

(23) Kenneth Waltz, "The emerging structure of international politics", International Security, 1993, vol. XVIII, no 2, p. 73.

(24) Jean Baechler, "La mondialisation politique", in "Aspects de la mondialisation politique", rapport établi par Jean Baechler et Ramine Kamrane, Paris, Académie des sciences morales et politiques, 2003, p.11. www.asmp.fr/travaux/gpw/mondialisation/ Baechler1.pdf.

(25) Bertrand Badie, La Diplomatie de connivence, Paris, La Découverte, 2011, p. 13.

(26) Jacques Roche, Le Système international contemporain, Paris, Montchrestien, 1994, p. 67 sq.

(27) Robert Gilpin, The Political Economy of International Relations, Princeton, Princeton University Press, 1987.

(28) Barry Buzan, From International to World Society? English School Theory and the Social Structure of Globalization, Cambridge, Cambridge University Press, 2004.

(29) Robert Jervis, "Systems and interactions effects", in Jack Snyder et al. (dir.), Coping With Complexity in the International System, Boulder, Westview Press, 1993, p. 26.

(30) Kenneth Boulding, the Image, Michigan, the University of Michigan Press, 1956.

(31) Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, Cambridge, Cambridge University Press, 1999.

(32) Frédéric Ramel, "De la puissance militaire: Aron revisité", "CERI-SCOPE Puissance", 2013 [en ligne], consulté le 06/01/2014, URL: http://ceriscope.sciences po.fr/puissance/content/part1/de-la-puissance-militaire-aron-revisite

(33) Raymond Aron, Paix et guerre entre les nations, Paris, Calmann-Lévy, 1992, p. 136.

(34) Jean Baechler, "Sociologie de la guerre", Res militaris, automne 2010, vol. I, no 1, p. 9-10.

(35) Sur l'évolution de ces postures, voir les travaux de Martha Finnemore, The Purpose of Intervention. Changing Beliefs about the Use of Force, Ithaca, Cornell University Press, 2004.

(36) Michael Brecher, "International relations and Asian studies. The subordinate state system of southern Asia", World Politics, janvier 1963, vol. XV, no 2, p. 217.

(37) التقرير العالمي عن التنمية البشرية 1994.

Rapport mondial sur le développement humain 1994, Paris, Économica, 1994, p. 24.

(38) Sur l'idée de sécurité humaine, voir Charles-Philippe David, La Guerre et la paix, Paris, Presses de Sciences-Po, 2013, p. 102 sq.

(39) Frédéric Ramel, "Les acteurs récalcitrants du système international", in Bertrand Badie, Dominique Vidal (dir.), Nouveaux acteurs. Nouvelle donne. L'état du monde 2012, Paris, La Découverte, 2011, p. 50 sq.

(40) وفقا لستيفن كراسنر، فإن لدى أصحاب الرؤية الضعفاء، مثل الأقوياء جدا، الرغبة في نشر فكرة عن العالم تدل على المفهوم الشامل لأفعالهم. انظر: ستيفن كراسنر: «الدفاع عن المصلحة الوطنية».

Voir Stephen Krasner, Defending the National Interest, Princeton, Princeton University Press, 1978.

(41) Pour plus de précision sur cette approche, voir la partie "Au-delà de la praxéologie", in Frédéric Ramel, "De la puissance militaire: Aron revisité", art. cit.

(42) Bertrand Badie, La Diplomatie de connivence, op. cit., p. 10.

(43) William C. Wolforth, "The stability of a unipolar world", International Security, été 1999, vol. XXIV, no 1, p. 5-41.

(44) Dario Battistella, Un monde unidimensionnel, Paris, Presses de Sciences-Po, 2012.

(45) Charles Kupchan, "After pax Americana", International Security, 1998, vol. XXIII, no 2, p. 40-79.

(46) Samuel Huntington, "The lonely superpower", Foreign Affairs, mars-avril 1994, vol. LXXVIII, no 2, p. 35-49.

الفصل الخامس

(1) هي العملية التي شنتها القوات الروسية ضد القوات الألمانية الموجودة في بيلاروسيا. [المترجم].

(2) Henri Poincaré, discours d'hommage prononcé lors des obsèques du général Langlois, ancien professeur et directeur de l'École de guerre, 12 février 1912.

الفصل السادس

(1) André Beaufre, Introduction à la stratégie [1963], Paris, Économica, 1985, p. 16.

(2) Alan D. Beyerchen, «Clausewitz, nonlinearity and the unpredictability of war», International Security, hiver 1992-1993, vol. XVII, no 3, p. 59-90.

(3) Sun Zi, L'Art de la guerre, Paris, Économica/ISC, p. 138.

(4) Voir John Lewis Gaddis, « Soviet unilateralism and the origins of the cold war », in Robert Griffith, Paul Baker (dir.), Major Problems in

American History Since 1945, New York, Houghton Mifflin, 2001, p. 96-108.

(5) Bernard Brodie et al., The Absolute Weapon. Atomic Power and World Order, New York, Harcourt, Brace and Company, 1946.

(6) Barry D. Watts, "Clausewitzian Friction and Future War", McNair Paper 68, Washington, DC, Institute for National Strategic Studies, National Defense University, 2004.

(7) Philippe Boulanger, Géographie et géostratégie militaires, Paris, Armand Colin, 2011.

(8) عملية عسكرية نفذتها القوات الفرنسية في مالي بهدف السيطرة على الميلشيات المتمردة في شمال مالي.]المترجم[.

(9) ISR: يعني الذكاء والمراقبة والمعرفة. يشير هذا الاختصار، من أصل أمريكي، إلى إطار - واسع للغاية على الرغم من حدوده الضيقة - من الأنشطة والقدرات، العسكرية والمزدوجة، التي تسهم في توفير المعلومة الاستخباراتية والمراقبة والرصد (في الوقت الفعلي «الحقيقي») للعمليات الإجرائية العسكرية والسياسية.

(10) Yves Lacoste, La Géographie, ça sert, d'abord, à faire la guerre [1976], Paris, La Découverte, 1988.

(11) Edward Luttwak, Le Grand Livre de la stratégie [1987, 2001], Paris, Odile Jacob, 2002, p. 197.

(12) يقصد بعملية الحرية الدائمة (Enduring Freedom) الاسم الرسمي الذي استخدمته الولايات المتحدة للحرب في أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.]المترجم[.

(13) يقصد بالدعم الجوي القريب (Close air support) العمل العسكري الجوي الذي يحدث باستخدام طائرات أو مروحيات ضد أهداف معادية قريبة من القوات البرية أو القوات البحرية الصديقة. [المترجم].

(14) Assemblée nationale, Commission de la défense nationale et des forces armées, Rapport d'information no 744, 26 février 2012. www.assemblee-nationale.fr/14/pdf/rap-info/i0744.pdf

(15) Martin Motte, « Une définition de la géostratégie », Stratégique, 2e trimestre 1995, no 58, p. 85-120. www.institut-strategie.fr/strat_058_Motte_tdm.html

(16) Lucien Poirier, postface aux Transformations de la guerre du général Colin, Paris, FEDN, 1979.

(17) المثال الوحيد لمفهوم الزمن الاستراتيجي، يتعلق بمجال بحثي حديث خارج المجال الاستراتيجي، ولكنه مهم للغاية. انظر:

Benjamin Fernandez : « Le temps du monde : critique de la chronostratégie planétaire à l'âge de la mondialisation », thèse de doctorat en philosophie, sous la direction de Denis Duclos, soutenue en 2011 (université de Paris-I).

De son côté, Joseph Henrotin, dans un article synthétique, découple la chronostratégie de la géostratégie : voir Joseph Henrotin, « "On est

dessus dans combien de temps ?" Quelques réflexions sur la chronostratégie », Défense nationale, mai 2006, no 686, p. 35-46.

في النهاية، نذكر المثال الأخير، من بين العديد من الأمثلة الأخرى التي تتعلق بهذا الرأي المعرفي، لهيرفي كوتو - بيجاري من خلال أطروحته عن المعاهدة الاستراتيجية لا غنى عنها، حيث إنه يختار أن يميز، من داخل الجيواستراتيجية، بين أربعة عوامل ثابتة (الطوبولوجيا الاستراتيجية، والمروفواستراتيجية، والطبيعة الاستراتيجية، والمناخ الاستراتيجي) وخمسة عوامل ديناميكية (مقسمة إلى عناصر «هجومية» - الموارد والطرق والبنية التحتية والقواعد - وعناصر «دفاعية»- العوائق السياسية والتحصينات).

للحصول على ملخص ممتاز لهذا المقترح التنظيري عند هيرفي كوتو، انظر:

voir Vincent de Gournay, « La géostratégie : les facteurs »,

(18) Edward Luttwak, Le Grand Livre de la stratégie, op. cit., chap. XI.

(19) Robert Burns, « Afghanistan war. Ex-commander Stanley McChrystal says US started war with "frighteningly simplistic" view of country », Associated press, 10 juin 2011.

(20) Thomas Friedman, The World Is Flat. A Brief History of the Twenty-First Century, New York, Farrar, Straus and Giroux, 2005.

(21) Hervé Coutau-Bégarie, Introduction à la stratégie, vol. II, Paris, CID, 1995, p. 44.

(22) Laurent Henninger, «Espaces fluides et espaces solides: nouvelle réalité stratégique?», Défense nationale, octobre 2012, no 753, p. 1-2 ;
Laurent Henninger, «Le fluide et le solide. De la compréhension de l'espace à une nouvelle révolution militaire?», Défense & sécurité internationale, février 2013, no 89.

(23) انظر جون جاك بافو: «مدخل إلى التحليل المكاني»، من المفيد دائما عند تناول التحليل المكاني، من أجل التنوع في عرض وجهات النظر، أن ننخرط في عمل متعدد المستويات [...]. من الضروري إذن أن نميز بين ثلاث مناطق جغرافية: منطقة الجغرافيا الكبرى التي تتميز بمساحات شاسعة بما في ذلك الكوكب بأكمله والبنية العامة، ومنطقة الجغرافيا المتوسطة التي تأخذ في الحسبان مجموعات متوسطة المستوى (المدن والمناطق)، ومنطقة الجغرافيا الصغيرة التي تهتم بأجزاء صغيرة من الفضاء».

Voir Jean-Jacques Bavoux, Introduction à l'analyse spatiale, Paris, Armand Colin, août 2010.

(24) Hugues Pérot, Yann Kervizic, «L'engagement des forces terrestres dans les milieux difficiles», Fantassins, novembre 2013, no 31, p. 10.

(25) انظر المرجع السابق.

(26) Voir Hervé Coutau-Bégarie, Introduction à la stratégie, op. cit., p. 71

(27) Paul Claval, Histoire de la géographie [1995], Paris, Puf, coll. « Que sais-je », 2011, p. 119.

(28) Marina Ottaway, Thomas Carothers, « Greater Middle East initiative. Off to a false start », Policy brief, Carnegie Endowment for International Peace, 2004

(29) Voir Emile Simpson, War from the Ground Up. Twenty-First-Century Combat as Politics, Londres, Hurst & Company, 2012.

(30) Nicholas J. Spykman, America's Strategy in World Politics. The United States and the Balance of Power, New York, Harcourt, Brace and company, 1942, p. 11.

Sur le parcours et les œuvres complètes de Nicholas Spykman, nous nous permettons de renvoyer à notre biographie : Olivier Zajec, Nicholas John Spykman. De la sociologie à la géopolitique, un hérétique au cœur du réalisme américain, Paris, Presses universitaires de Paris-Sorbonne, 2014.

(31) Robert Park, « The urban community as a spatial pattern and a moral order », in Ernest Burgess, Robert Park (dir.), The Urban Community, Chicago, University of Chicago Press, 1926.

Sur l'aspect spatial de la sociologie simmelienne, voir John Allen, « On Georg Simmel. Proximity, distance and movement », in Mike Crang, Nigel J. Thrift (dir.), Thinking Space, Londres/New York, Routledge, 2000, p. 54-70 ;

ainsi que Frank J. Lechner, « Simmel on social space », Theory, Culture, and Society, 1991, vol. VIII, no 3, p. 195-201.

(32) Halford J. Mackinder, «The geographical pivot of history», The Geographical Journal, avril 1904, vol. XXIII, no 4, p. 421-437.

لأول مرة يُذكر مصطلح قلب الأرض في صفحة 431 من المقال. للحصول على أفضل تحليل لهذا السياق، انظر:

Pascal Venier, «The geographical pivot of history and early 20th century geopolitical culture», Geographical Journal, décembre 2004, vol. CLXX, no 4, p. 330-336.

(33) Voir Olivier Zajec, Nicholas John Spykman. De la sociologie à la géopolitique, un hérétique au cœur du réalisme américain, op. cit., chap. X, «Les théories géopolitique de Spykman ont-elles réellement influencé la politique étrangère américaine ?».

(34) Pour la première citation : Napoléon Ier au roi de Prusse, 10 novembre 1804, in Correspondance de Napoléon Ier, vol. X, 60, no 8170, Paris, Imprimerie impériale, 1858-1862.

Pour la seconde, mention in Nicholas J. Spykman, »Geography and foreign policy I», The American Political Science Review, février 1938, vol. XXXII, no 1, p. 28.

(35) هذا التعبير مقتبس من كلاوزفيتز.

(36) يرفض نجوين تراي، وهو القائد الاستراتيجي الفيتنامي الذي عاش في القرن الخامس عشر وانتصر على الصينيين، التأثير الذي تفرضه الأرض: «النصر أو الهزيمة يعتمدان على قدرات القادة، وليس بسبب الأرض». عندما يشتبك جيشان على أرض وعرة، يبدو الأمر

كأن نمرين اختارا القتال في واد سحيق، عندئذ سينتصر الأفضل.

انظر نجوين تراي، «كتابات إلى الجيش».

Voir Nguyên Trai, «Écrits à l'armée», Europe, mai 1980, vol. VI, no 3, p. 78, cité in Hervé Coutau-Bégarie, Introduction à la stratégie, op. cit., p. 71

(37) مارتن موت: «تعريف الجيواستراتيجية».

.Martin Motte, « Une définition de la géostratégie », art. cit

(38) تيتوس ليفيوس: «تاريخ الرومان، الجزء الأول، الحرب البونيقية الثانية، من الفصل 21 إلى الفصل 25».

Tite-Live, Histoire romaine, vol. I, La Seconde Guerre punique, livres XXI à XXV, Paris, Garnier-Flammarion, 1993.

(39) جيمس هـ دوليتل: «لا يمكن أن أكون محظوظا مرة أخرى. سيرة ذاتية».

James H. Doolittle, I Could Never Be So Lucky Again. An Autobiography, New York, Random House Publishing Group, 2001.

(40) Fabrice Roubelat, Anne Marchais-Roubelat, «La sobriété et l'ostentation : règles, symboles et action stratégique», Stratégique, juin 2013, no 104, p. 1528-.

الفصل السابع

(1) Alfred T. Mahan, the Influence of Sea Power Upon History. 1660-1783 [1890], Londres, Sampson, 1918, p. 50-89.

(2) Basil H. Liddell Hart, the British Way in Warfare. Adaptability and Mobility [1932], New York, Penguin, 1942.

(3) Hew Strachan, "The British way in warfare revisited", The Historical Journal, juin 1983, vol. XXVI, no 2, p. 447-461.

(4) Russell F. Weigley, the American Way of War. A History of United States Military Strategy and Policy, Indiana, Bloomington, 1977.

(5) Don Higginbotham, "The early American way of war. Reconnaisance and appraisal", William and Mary Quarterly, avril 1987, vol. XLIV, no 2, p. 230-273;

Carol Reardon, Soldiers and Scholars. The US Army and the Use of Military History (1865-1920), Lawrence, University Press of Kansas, 1990, p. 89-108.

(6) Amos Perlmutter, John Gooch (dir.), Strategy and the Social Sciences, Londres, Frank Cass, 1981.

(7) Jack L. Snyder, the Soviet Strategic Culture. Implications for Limited Nuclear Operations, Santa Monica, Rand Corporation, 1977.

(8) المرجع السابق، ص8.

(9) Colin S. Gray, "Comparative strategic culture", Parameters, hiver 1984, vol. XIV, no 4, p. 26-33;

id., "National style in strategy", International Security, 1981, vol. VI, no 2, p. 21-47.

(10) Ken Booth, Strategy and Ethnocentrism, Londres, Croom Helm, 1979;

David T. Twining, "Soviet strategic culture. The missing dimension", Intelligence and National Security, janvier 1989, vol. IV, no 1, p. 169-187.

(11) Carnes Lord, "American strategic culture", in Fred E. Baumann, Kenneth M. Jensen, American Defense Policy and Liberal Democracy, Charlottesville, University Press of Virginia, 1989, p. 44-63.

(12) Jean Barrea, Cultures politico-stratégiques de "conviction" et de "responsabilité": essai d'analyse non stratégique de données militaires, 1990, Stratégique, vol. I, no 45, p. 49-84 ;

Yitzhak Klein, "A theory of strategic culture", Comparative Strategy, 1991, vol. X, no 1, p. 3-23;

George Tanham, "Indian strategic culture", The Washington Quarterly, hiver 1992, vol. XV, no 1, p. 129-142 ;

Alan Dupont, "Is there an "Asian way"?", Survival, été 1996, vol. XXX-VIII, no 2, p. 13-35;

Rajesh M. Basrur, "Nuclear weapons and Indian strategic culture", Journal of Peace Research, mars 2001, vol. XXX-VIII, no 2, p. 181-198.

(13) Hervé Coutau-Bégarie, "L'histoire militaire entre la pensée stratégique et la nouvelle histoire", Stratégique, 1985, vol. IV, no 28, p. 61-73.

(14) Pascal Vennesson, "Science politique et histoire militaire: comment (mieux) pratiquer l'interdisciplinarité?", in Laurent Henninger (dir.), Histoire militaire et sciences humaines, Bruxelles, Complexe, 1999, p. 155-198.

(15) Frederick M. Downey, Stephen Metz, "The American political culture and strategic planning", Parameters, septembre 1988, vol. XVIII, no 3, p. 34-42 ;

Martin Antonio Balza, "Changing Argentine military culture", Joint Forces Quarterly, hiver 1996, p. 64- 66;

Christopher Dandeker, James Gow, "Military culture and strategic peacekeeping", Small Wars and Insurgencies, 1999, vol. X, no 2, p. 58-79;

R. A. D. Applegate, J. R. Moore, "The nature of military culture", Defense Analysis, septembre 1990, vol. VI, no 3, p. 302- 305;

John Kiszely, "The British army and approaches to warfare since 1945", The Journal of Strategic Studies, décembre 1996, vol. XIX, no 4, p. 179-206;

Karen O. Dunivin, Military Culture. A Paradigm Shift? Maxwell, Air University Press, 1996;

Philippe Richardot, Végèce et la culture militaire au Moyen Âge, Paris,

Économica/ISC, 1998;

Thomas S. Langston, "The civilian side of military culture", Parameters, automne 2000, vol. XXX, p. 21-29.

(16) Bruno Colson, La Culture stratégique américaine. L'influence de Jomini, Paris, Économica/ISC, 1993 ;

John Shy, "The cultural approach to the history of war", The Journal of Military History, octobre 1993, vol. LVII, no 5, p. 13-26.

(17) John W. Dower, War without mercy. Race and power in the Pacific war, New York, Pantheon, 1987;

Michael J. Sherry, the Rise of American Airpower. The Creation of Armageddon, New Haven, Yale University Press, 1987;

Theo Farrell, "Memory, imagination and war", History, janvier 2002, vol. LXXXVII, no 285, p. 61-73;

Neitzel Sönke, Harald Welzer, Soldats. Combattre, tuer, mourir: procès-verbaux de récits de soldats allemands, Paris, Gallimard, 2013.

(18) Ralph K. White, "Misperception and the Vietnam war", The Journal of Social Issues, juillet 1966, vol. XXII, no 3, p. 1-156;

Robert Jervis, Perception and Misperception in International Politics, Princeton, Princeton University Press, 1976;

Thomas Lindemann, Les Doctrines darwiniennes et la guerre de 1914, Paris, Économica/ISC, 2001;

Mark Hewitson, "Images of the enemy. German depictions of the French military, 1890-1914", War in History, 2004, vol XI, no 1, p. 4-33.

(19) John S. Duffield, "Political culture and state behavior. Why Germany confounds neorealism", International Organization, automne 1999, vol. LIII, no 4, p. 769.

(20) Peter J. Katzenstein (dir.), the Culture of National Security. Norms and Identity in World Politics, New York, Columbia University Press, 1996;

Pascal Vennesson, "Idées, politiques de défense et stratégie: enjeux et niveaux d'analyse", Revue française de science politique, octobre 2004, vol. LIV, no 5, p. 749-760;

Theo Farrell, "Culture and military power", Review of International Studies, 1998, vol. XXIV, p. 407-416;

Jeffrey S. Lantis, "Strategic culture and national security policy", International Studies Review, automne 2002, vol. IV, no 3, p. 87-113.

(21) Alastair Iain Johnston, Cultural Realism. Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History, Princeton, Princeton University Press, 1995.

(22) Bradley S. Klein, "Hegemony and strategic culture. American power projection and alliance defence politics", Review of International Stud-

ies, 1988, vol. XIV, no 2, p. 133-148;

id., Strategic Studies and World Order. The Global Politics of Deterrence, Cambridge, Cambridge University Press, 1994.

(23) تتحدث هذه المناهج عن «الخطاب الاستراتيجي» بالقدر نفسه الذي تُتناول فيه «الثقافة الاستراتيجية»، انظر:

Michael J. Shapiro, Violent Cartographies. Mapping the Cultures of War, Minneapolis/Londres, University of Minnesota Press, 1997.

(24) Dima Adamsky, the Culture of Military Innovation. The Impact of Cultural Factors on the Revolution in Military Affairs in Russia, the US, and Israel, Stanford, Stanford University Press, 2010.

Voir aussi les contributions culturalistes dans Thierry de Montbrial, Jean Klein (dir.), Dictionnaire de stratégie, Paris, Puf, 2000.

(25) Thomas U. Berger, "From Sword to Chrysanthemum. Japan's culture of antimilitarism", International Security, vol. XVII, no 4, hiver 1993, p. 119-150;

Beatrice Heuser, Nuclear Mentalities? Strategies and Beliefs in Britain, France and the FRG, Londres, MacMillan Press, 1998;

Arthur Hoffmann, Kerry Longhurst, "German strategic culture in action", Contemporary Security Policy, août 1999, vol. XX, no 2, p. 31-46;

Thomas Lindemann, "Les "néo-idéalistes" et l'étude de la guerre", Revue française de science politique, juin 2000, vol. L, no 3, p. 515-530;

253Vejas Gabriel Liulevicius, War Land on the Eastern Front. Culture, National Identity and German Occupation in World War I, Cambridge, Cambridge University Press, 2000.

(26) Michael D. Schaffer, Deadly Paradigms. The Failure of US Counterinsurgency Policy, Princeton, Princeton University Press, 1988;

Jack Snyder, the Ideology of the Offensive. Military Decision Making and the Disaster of 1914, Ithaca, Cornell University Press, 1984;

Jeffrey W. Legro, "Military culture and inadvertent escalation in World War II", International Security, hiver 1994, vol. XVIII, no 4, p. 108-142;

Elizabeth Kier, "Culture and military doctrine. France between the wars", International Security,

hiver 1995, vol. XIX, no 4, p. 65-93;

Theo Farrell, "Figuring out fighting organizations. The new organisational analysis in strategic studies", The Journal of Strategic Studies, mars 1996, vol. XIX, no 1, p. 122-135;

Thomas Lindemann, "Faire la guerre, mais laquelle? Les institutions militaires des États-Unis entre identités bureaucratiques et préférences stratégiques", Revue française de science politique, octobre 2003, vol. LIII, no 5, p. 675-706.

(27) Lynn Eden, Whole World on Fire. Organization, Knowledge, & Nuclear Weapons Devastation, Ithaca, Cornell University Press, 2004.

(28) Linda R. Robertson, the Dream of Civilized Warfare. World War I Flying Aces and the American Imagination, Minneapolis, University of Minnesotta Press, 2003;
Isabel Hull, Absolute Destruction. Military Culture and the Practice of War in Imperial Germany, Ithaca, Cornell University Press, 2005;
Priya Satia, "The defense of inhumanity. Air control in Iraq and the British idea of Arabia", American Historical Review, février 2006, vol. CXI, no 1, p. 16-51.

(29) Franco Cardini, La Culture de la guerre. Xe-XVIIIe siècle, Paris, Gallimard, 1992.

(30) Joël Cornette, Le Roi de guerre. Essai sur la souveraineté dans la France du Grand Siècle, Paris, Payot, 2000.

(31) Frédéric Rousseau, La Guerre censurée. Une histoire des combattants européens de 14-18, Paris, Seuil, 2003.

(32) Benjamin Stora, Imaginaires de guerre. Les images dans les guerres d'Algérie et du Viêt-nam, Paris, La Découverte, 2004;
Paul Boyer, By the Bomb's Early Light. American Thought and Culture at the Dawn of the Atomic Age, New York, Pantheon, 1985.

(33) Victor D. Hanson, Le Modèle occidental de la guerre. La bataille d'infanterie dans la Grèce classique, Paris, Les Belles Lettres, 1990;
Adam J. Hirsh, "The collision of military cultures in seventeenth-century New England", The Journal of American History, mars 1988, vol. LXXIV, no 4, p. 1187-1212.

(34) Theo Farrell, "Transnational norms and military development. Constructing Ireland's professional army", European Journal of International Relations, 2001, vol. VII, no 1, p. 63-102.
Voir aussi: Theo Farrell, Terry Terriff (dir.), The Sources of Military Change. Culture, Politics, Technology, Londres/Boulder, Lynne Rienner, 2002.

(35) Sarah Léonard, Thierry Balzacq, "L'impact de la révolution dans les affaires militaires sur la "culture stratégique" de l'OTAN", in Thierry Balzacq, Alain De Nève (dir.), La Révolution dans les affaires militaires, Paris, Économica/ISC, 2003, p. 157-185.

(36) Alessia Biava, "The emergence of a strategic culture within the common security and defence policy", European Foreign Affairs Review, 2011, vol. XVI, no 1, p. 41-58.

(37) Martin Shaw, the New Western Way of War. Risk Transfer and its Crisis in Iraq, Cambridge, Polity Press, 2006.

(38) Keith Krause, Andrew Latham, "Constructing non-proliferation and arms control. The norms of Western practice", in id. (dir.), Culture and Security. Multilateralism, Arms Control and Security Building, Londres, Frank Cass, 1999, p. 1-22.

(39) Eyal Ben-Ari, "Masks of soldiering. The Israeli army and the Palestinian uprising", Cultural Anthropology, décembre 1989, vol. IV, no 4, p. 372-389;

André Thiéblemont, Expériences opérationnelles dans l'armée de Terre. Unités de combat en Bosnie (1992-1995), 3 tomes, Paris, Les documents du C2SD, no 42, novembre 2001;

Claire Mauss-Copeaux, Appelés en Algérie. La parole confisquée, Paris, Hachette, 1998;

Keith Brown, "All they understand is force". Debating culture in operation Iraqi freedom, American Anthropologist, 2008, vol. CX, no 4, p. 443-453.

الفصل الثامن

(1) Philippe Braud, Sociologie politique, Paris, LGDJ, 2008, p. 790.

(2) من الممكن لفت الانتباه إلى أن تحليلات الرأي عن دولة ما يمكن أن تكون قابلة للتطبيق على رأي دولة أخرى عند استيفاء معايير معينة: أولا، عرض هذا الرأي في وسائل الإعلام من خلال وجهات نظر متعددة. ثانيا، قدرة الجمهور على إعلان رأيه لدى حكومته. ثالثا، وجود دراسات استقصائية تسمح بقياس الرأي، انظر:

Hector Perla, «Explaining public support for the use of military force. The impact of reference point framing and prospective decision making», International Organization, hiver 2011, vol. LXV, no 1, p. 139-167.

(3) Bertrand Badie, «L'opinion à la conquête de l'international», Raisons politiques, 2005, vol. III, no 19, p. 9-24.

(4) العقيدة الأمريكية التي يقال لها «عقيدة واينبرغر» في العام 1984 تجعل من الدعم المقدم إلى الرأي العام أحد الشروط المسبقة لأي تدخل؛ كما أن الاستراتيجية الوطنية للنصر في العراق في العام 2004 تعتبر أيضا أن «الدعم المستمر للشعب الأمريكي» من بين الشروط الستة للنصر. تندرج الأوراق البيضاء الفرنسية للدفاع في العام 2008 ضمن منطق مشابه: إن الانتماء للأمة هو الشرط الأساس لفعالية الفعل العسكري.

(5) Vladimir O. Key, Public Opinion and American Democracy, New York, Knopf,

1961, p. 14.

(6) Walter Lippmann, Le Public fantôme [1925], Paris, Demopolis, 2008.

(7) Gabriel A. Almond, The American People and Foreign Policy [1950], New York, F. E. Praeger, 1961.

(8) بنيامين اي. باج وروبرت يي. شابيرو: «السياسة الخارجية والجمهور العقلاني»، .Resolution, juin 1988, vol. XXXII, no 2, p. 213

(9) Philip Converse, «Nouvelles dimensions de la signification des réponses dans les sondages», in Jean Padioleau (dir.), L'Opinion publique. Examen critique, nouvelles directions, Paris, Mouton, 1981.
Converse nuance cependant son analyse: les variations seraient dues à l'ignorance du public qui répondrait «au hasard».

(10) Thomas W. Graham, «The pattern and importance of public knowledge in the nuclear age», Journal of Conflict Resolution, 1988, vol. XXXII, no 2, p. 319-334;
Bruce M. Russet, «Democracy, public opinion and nuclear weapons», in Philip E. Tetlock et al. (dir.), Behavior, Society and Nuclear War, vol. I, New York, Oxford University Press, 1989.

(11) Philip Everts, «War without bloodshed? Public opinion and the conflict over Kosovo», in Philip Everts, Pierangelo Isernia (dir.), Public Opinion and the International Use of Force, Londres/New York, Routledge, 2001.

(12) Peter D. Feaver, Christopher Gelpi, Choosing your Battles. American Civil- Military Relations and the Use of Force, Princeton, Princeton University Press, 2004.

(13) تتناقض العديد من الدراسات مع هذا التحليل خصوصا عندما يتعلق الأمر بتأثير التجمع حول العلم الذي يدل على أن الرأي العام أقل تحفظا من القادة عند اللجوء إلى استخدام القوة، وأن القائد الذي يلجأ إلى استخدام القوة يكتسب شعبية كبيرة.
انظر وليام دي باكر وجون أر. أونيل: «حب الوطن أم قيادة الرأي العام؟ طبيعة وأصول تأثير «التجمع حول العلم».
William D. Baker, John R. Oneal, «Patriotism or opinion leadership? The nature and origins of the "rally round the flag" effect», Journal of Conflict Resolution, 2001, vol. XLV, no 5, p. 661-697;
Jong R. Lee, «Rallying "round the flag"», Presidential Studies Quarterly, 1977, vol. VII, p. 252-256;
John Mueller, War, Presidents and Public Opinion, New York, Wiley, 1973.
Pour une analyse critique, voir: Bradley Lian, John R. Oneal, «Presidents, the use of military force, and public opinion», Journal of Conflict Resolution, juin 1993, vol. XXXVII, no 2, p. 277-300.

(14) James Pattison, «Legitimacy and humanitarian intervention. Who should intervene?», International Journal of Humanitarian Rights, 2008, vol. XII, no 3, p. 395-413.

(15) Charles Moskos, «Armed forces in a warless society», Forum, 1992, vol. XIII, p. 3-10.

(16) Ole Holsti, Public Opinion and American Foreign Policy, Ann Arbor, University of Michigan Press, 2004.

(17) بينما يجب علينا عدم إهمال إمكانية إحجام صانعي القرار عن القبول بوضعهم

الحساس لدى الرأي العام، فإن هذا النهج يظل السبيل الوحيد الذي يدعو إلى الأمل في الوصول إلى جوهر القرار والذي يمكن تعزيزه من خلال تداخل روايات الجهات الفاعلة المختلفة.

(18) أظهر كوهوت وتوث أنه إذا كان نصف السكان منقسمين إلى «مناصر للتدخل» «وغير مناصر للتدخل»، فإن النصف الآخر يبدو أنه متردد ولا يعبر عن تفضيل عام لهذا الموضوع،

انظر أندرو كوهت وروبرت سي. توث: «الأسلحة والشعب»،

Andrew Kohut, Robert C. Toth, «Arms and the people», Foreign Affairs, 1994, vol. LXXIII, no 6, p. 47-61.

من غير الممكن تكوين أي ملاحظة تجريبية عن الطبيعة العامة للداعين إلى الحرب أو المناصرين للسلم خصوصا أنها لن تكون غير متجانسة نهائيا، بما أن الملاحظات ستكون مختلفة وفق الطبقات الاجتماعية وكذلك وفقا لفرضيات استخدام القوة (كالإرهاب والأزمة الإنسانية والصراع بين الدول...). ولذلك فمن المستحيل تكوين تصنيف ثابت،

انظر رونالد هينكلي: «المواقف العامة تجاه مفاتيح الأحداث السياسة الخارجية»،

Ronald H. Hinckley, «Public attitudes toward key foreign policy events», Journal of Conflict Resolution, juin 1988, vol. XXXII, no 2, p. 295-318.

يميز هينكلي، عندما يتعلق الأمر بفرضية تهديد السلام الدولي، بين «المرونة» «والتشدد»،

Hinckley distingue plutôt, dans l'hypothèse d'une menace à la paix internationale, entre «accommodants» (accomodationnists) et «durs» (hardliners).

(19) Miroslav Nincic, «A sensible public. New perspectives on popular opinion and foreign policy», Journal of Conflict Resolution, 1992, vol. XXXVI, no 4, p. 772-789.

(20) Natalie La Balme, Partir en guerre. Décideurs et politiques face à l'opinion publique, Paris, Autrement, 2002.

(21) Bruce W. Jentleson, «The pretty prudent public. Post post-Vietnam American opinion on the use of military force», International Studies Quarterly, 1992, vol. XXXVI, no 1, p. 49-74.

(22) Richard C. Eichenberg, «Victory has many friends. US public opinion and the use of military force, 1981-2005», International Security, 2005, vol. XXX, no 1, p. 140-177.

(23) Bruce W. Jentleson, Rebecca L. Britton, «Still pretty prudent Post-Cold War American opinion on the use of military force», Journal of Conflict Resolution, 1998, vol. XLII, no 4, p. 395-417.

(24) Son influence est cependant discutée. Voir par exemple: Piers Robinson, «CNN effect. Can the news media drive foreign policy?», Review of International Studies, avril 1999, vol. XXV, no 2, p. 301-309.

(25) Steven Kull, Clay Ramsay, «The myth of the reactive public. American public attitudes on military fatalities in the post-Cold War period», in Philip Everts, Pierangelo Isernia (dir.), Public Opinion and the Interna-

tional Use of Force, Londres/New York, Routledge, 2001;

Karl W. Eikenberry, «Take no casualties», Parameters, 1996, vol. XXVI, no 2, p. 109-118;

Christopher Gelpi, Peter Feaver, Jason Reifler, Paying the Human Costs of War. American Public Opinion and Casualties in Military Conflicts, Oxford, Princeton University Press, 2009;

Hugh Smith, «What costs will democracies bear. A review of popular theories of casualty aversion», Armed Forces & Society, 2005, vol. XXXI, no 4, p. 487-512.

تؤدي الخسائر دورا أساسيا في تعزيز المواقف ووضع الصراع في صلب النقاش العام من خلال زيادة اهتمام وسائل الإعلام، الأمر الذي يثير الكثير من علامات الاستفهام - وبالتالي الانتقادات - الجديدة.

انظر:

William A. Boettcher, Michael D. Cobb, «Don't let them die in vain. Casualty frame and public tolerance for escalating commitment in Iraq», Journal of Conflict Resolution, 2009, vol. LIII, no 5, p. 677-697.

(26) Miroslav Nincic, Democracy and Foreign Policy. The Fallacy of Political Realism, New York, Columbia University Press, 1992.

(27) ومع ذلك، يبدو أن وسائل الإعلام لا يمكن أن يكون لها تأثير حقيقي في السياسي إلا عندما يكون هذا الأخير متذبذبا، انظر:

Piers Robinson, «The policy-media interaction model. Measuring media power during humanitarian crisis», Journal of Peace Research, septembre 2000, vol. XXXVII, no 5, p. 625-645.

Barbara Allen et al., «The media and the Gulf War. Framing, priming and the spiral of silence», Polity, hiver 1994, vol. XXVII, no 2, p. 255-284;

Eytan Gilboa (dir.), Media and Conflict. Framing Issues, Making Policy, Shaping Opinions, New York, Transnational, 2002;

Steven Kull, «Misperceptions, the media and the Iraq war», Program on International Policy Attitudes/Knowledge Networks, 2 octobre 2003.

الفصل التاسع

(1) Bernard Brodie, War and Politics, Londres, Cassell, 1973, p. 45-46.

(2) Colin S. Gray, "Moral advantage, strategic advantage?", The Journal of Strategic Studies, 2010, vol. XXXIII, no 3, p. 334.

(3) David J. Lonsdale, Alexander. Killer of Men. Alexander the Great and the Macedonian Art of War, Londres, Constable, 2004, p. 3-4.

(4) Knut Midgaard, "Strategy and ethics in international politics", Cooperation and Conflict, 1970, no 5, p. 224-240.

(5) Colin S. Gray, Modern Strategy, Oxford, Oxford University Press, 1999, p. 68.

(6) Michael Walzer, Guerres justes et injustes, Paris, Gallimard, 2006, p. 45-46.

(7) André Beaufre, Introduction à la stratégie, Paris, Hachette, 1998, p. 49-51.

(8) Antoine-Henri de Jomini, Précis de l'art de la guerre, Paris, Anselin, 1838, p. 114.

(9) Vincent Desportes, "La stratégie en théories", Politique étrangère, 2014, no 2, p. 173.

(10) Paul-Gédéon Joly de Maizeroy, Théorie de la guerre, Lausanne, Aux dépens de la société, 1777, p. xxvi-xxvii.

(11) Cités par Vincent Desportes, "La stratégie en théories", art. cit., p. 172-173.

(12) Voir Frederic C. Iklé, "The role of character and intellect in strategy", in Andrew W. Marshall, James John Martin, Henry S. Rowen (dir.), on not confusing ourselves. Essays on national strategy in honor of Albert and Roberta Wohlstetter, Boulder, Westview, 1991, p. 312-316.

(13) Cités par Vincent Desportes, "La stratégie en théories", art. cit., p. 174.

(14) انظر المرجع السابق.

(15) 5. Michael Walzer, Guerres justes et injustes, op. cit., p. 47.

(16) André Beaufre, Introduction à la stratégie, Paris, Hachette, 1998, p. 49-51.

(17) Klaus-Gerd Giesen, L'Éthique des relations internationales. Les théories anglo-américaines, Bruxelles, Bruylant, 1992, p. 8.

(18) David Kennedy, Of War and Law, Princeton, Princeton University Press, 2006, p. 132.

(19) Philippe Braillard, dans sa préface à Klaus-Gerd Giesen, L'Éthique des relations internationales. Les théories anglo-américaines, op. cit., p. xii.

(20) Basill H. Liddell Hart, Stratégie, Paris, Perrin, 2007, p. 513.

(21) Colin S. Gray, "Moral advantage, strategic advantage?", art. cit., p. 333.

(22) Jean Guitton, La Pensée et la Guerre, Paris, Desclée de Brouwer, 1969, p. 211.

(23) Paul-Gédéon Joly de Maizeroy, Théorie de la guerre, op. cit., p. xx-vi-xxvii.

(24) Basil H. Liddell Hart, Stratégie, op. cit., p. 517-518.

(25) André Beaufre, Introduction à la stratégie, op. cit., p. 72.

(26) Colin S. Gray, "Moral advantage, strategic advantage?", art. cit., p. 336.

(27) Voir Jean-Baptiste Jeangène Vilmer, Ryoa Chung (dir.), Éthique des relations internationales, Paris, Puf, 2013.

(28) Surtout anglophone. En français, voir par exemple les travaux du Groupe européen de recherche en éthique et renseignement: Éthique

et renseignement. La difficile cohabitation du bien et de la nécessité, Paris, Eska, 2011.

(29) Basil H. Liddell Hart, Stratégie, op. cit., p. 516.

(30) المرجع السابق، ص518.

(31) Charles de Gaulle, La France et son armée, Paris, Plon, 1938, p. 196.

(32) Jean-Jacques Wunenburger, "Fins", in Monique Canto-Sperber (dir.), Dictionnaire d'éthique et de philosophie morale, vol. I, Paris, Puf, 2004, p. 731.

(33) Michael Walzer, "Political action. The problem of dirty hands", Philosophy and Public Affairs, vol. II, no 2, 1973, p. 160-180.

(34) Michael Walzer, Arguing about War, New Haven, Yale University Press, 2004, p. 46.

(35) Carl von Clausewitz, De la guerre, Paris, Minuit, 1955, p. 52.

(36) Général MacArthur, lettre du 20 mars 1951 à Joseph W. Martin.

(37) Raymond Aron, Penser la guerre. Clausewitz, vol. II. L'Âge planétaire, Paris, Gallimard, p. 9.

(38) Basil H. Liddell Hart, Stratégie, op. cit., p. 546 et 559

(39) André Beaufre, Introduction à la stratégie, op. cit., p. 34.

(40) Sun Zi, L'Art de la guerre, Paris, Hachette, 2000, p. 131.

(41) Basil H. Liddell Hart, Stratégie, op. cit., p. 521.

(42) Raymond Aron, Penser la guerre. Clausewitz, vol. II, op. cit., p. 183.

(43) Raymond Aron, Études politiques, Paris, Gallimard, 1972, p. 491.

(44) Raymond Aron, Le Grand Débat, Paris, Calmann-Lévy, 1963, p. 139

(45) Raymond Aron, Paix et guerre entre les nations, Paris, Calmann-Lévy, 1962, p. 687.

(46) المرجع السابق، ص 666.

(47) Jean-Vincent Holeindre, "Ruse", in Michela Marzano (dir.), Dictionnaire de la violence, Paris, Puf, 2011, p. 1145.

(48) Basil H. Liddell Hart, Stratégie, op. cit., p. 526.

(49) Carl von Clausewitz, De la guerre, vol. III, chap. X.

(50) Jean-Vincent Holeindre, "Ruse", art. cit., p. 1145.

(51) Pierre-Joseph Proudhon, La Guerre et la Paix, vol. III, chap. VI, Paris, Librairie internationale, tome second, 1869, p. 2.

(52) Voir Jean-Baptiste Jeangène Vilmer, "Légalité et légitimité des drones armés", Politique étrangère, 2013, no 3, p. 119-132 et "Idéologie du drone", La Vie des idées, 4 décembre 2013, en ligne: http://www.laviedesidees.fr/Ideologie-du-drone.html.

(53) Sheldon M. Stern, Averting "The Final Failure". John F. Kennedy and the Secret Cuban Missile Crisis Meetings, Stanford, Stanford University Press, 2003, p. 108.

(54) Jean-Baptiste Jeangène Vilmer, La Guerre au nom de l'humanité. Tuer ou laisser mourir, Paris, Puf, 2012.

(55) Jean-Baptiste Jeangène Vilmer, "Les justifications de la guerre préventive et leurs impasses", in Julie Saada (dir.), La Guerre. Entre faits et normes, Lyon, Presses universitaires de Lyon, 2015.

(56) Par exemple Russell Hardin et al. (dir.), Nuclear Deterrence. Ethics and Strategy, Chicago, the University of Chicago Press, 1985;
Joseph S. Nye, Nuclear Ethics, New York, Free Press, 1988;
Henry Shue (dir.), Nuclear Deterrence and Moral Restraint. Critical Choices for American Strategy, Cambridge, Cambridge University Press, 1989.

(57) Hérodote, Histoires, livre V, § 78.

(58) Colin S. Gray, "Moral advantage, strategic advantage?", art. cit., p. 357.

(59) Richard J. Overy, Why the Allies Won, New York, W. W. Norton, 1995, p. 22.

(60) Colin S. Gray, "Moral advantage, strategic advantage?", art. cit., p. 355.

(61) Colin S. Gray, Modern Strategy, op. cit., p. 73.

(62) André Beaufre, Introduction à la stratégie, op. cit., p. 151.

(63) Colin S. Gray, "Moral advantage, strategic advantage?", art. cit., p. 361.

(64) André Beaufre, Introduction à la stratégie, op. cit., p. 151.

(65) The US Army, Marine Corps, Counterinsurgency Field Manual, Chicago, The University of Chicago Press, 2007, p. xxiv.

(66) المرجع السابق، ص 101.

(67) État-major de l'armée de Terre, L'Exercice du métier des armes dans l'armée de Terre. Fondements et principes, Paris, Armée de Terre, janvier 1999, p. 17.

(68) Jean-René Bachelet, "La formation des militaires à l'éthique dans le métier des armes", Droits fondamentaux, 2006, no 6, en ligne: http://www.droits-fondamentaux.org/spip.php?article128, p. 5.

(69) Thomas Lindemann, "Faire la guerre, mais laquelle? Les institutions militaires des États-Unis entre identités bureaucratiques et préférences stratégiques", Revue française de science politique, juin 2003, vol. LIII, no 3, p. 675-706.

(70) Stephen Deakin, "Counter-insurgency ethics at the Royal Military Academy Sandhurst", in Don Carrick et al. (dir.), Ethics education for irregular warfare, Abingdon, Routledge, 2009, p. 130.

(71) Bastien Irondelle, "L'armée française et l'éthique dans les conflits de post-guerre froide", Critique internationale, 2008, no 41, p. 128.

(72) État-major de l'armée de Terre, L'Exercice du métier des armes dans l'armée de Terre. Fondements et principes, op. cit.

(73) Jean-René Bachelet, "La formation des militaires à l'éthique dans le métier des armes", art. cit., p. 9.

(74) Albert Pierce in "Journées internationales des écoles de Saint-Cyr Coëtquidan. Éthique et forces morales", actes abrégés du colloque des 18-20 juin 2008, en ligne, p. 196.

(75) Knut Midgaard, "Strategy and ethics in international politics", art. cit., p. 239.

الفصل العاشر

(1) Sur l'affrontement franco-prussien, voir Peter Paret, The Cognitive Challenge of War. Prussia 1806, Princeton, Princeton University Press, 2009.

(2) Carl von Clausewitz, Notes sur la Prusse dans la grande catastrophe, Paris, Ivréa, 1976.

(3) Raymond Aron, Penser la guerre. Clausewitz, vol. I, L'Âge européen, particulièrement p. 76-107.

(4) انظر المرجع السابق، ص. 94.

(5) Par exemple art militaire (stratégie et tactique), posture stratégique (offensive/ défensive), forces matérielles et forces morales, moyens et fins. Carl von Clausewitz, De la guerre, Paris, Ivrea, 2000.

(6) تُعتبر الحرب الفرنسية - البروسية 1870 - 1871 مناسبة لإعادة إنتاج، ولكن بتغيير في وضعية الأدوار، الأحكام المسبقة حتى العام 1806، حيث أصبح الجيش الفرنسي، المحترف، فخورا بانتصاراته السابقة (في ظل الإمبراطورية الأولى) كما كان يحتفي بانتصاراته الحديثة (في القرم وإيطاليا وخلال حروبه الاستعمارية)، بيد أن هذا التفوق قد تحول إلى إخفاق أمام تشكيلات من الجيش البروسي - الألماني، ولهذا فقد حاول تحسين وضعه في ساحة المعركة (فقط في العام 1866 في مواجهة خصم متوسط القوة، النمسا).

انظر مايكل هوارد: «الحرب الفرنسية - البروسية».

Michael Howard, The Franco-Prussian War, Londres, Routledge, 2001.

(7) وهكذا، فيما يخص بريطانيا العظمى وألمانيا، كانت تكتيكات جيوش الاتحاد خلال الحرب الأهلية الأمريكية (1861 - 1865) هي التي اهتم بها المراقبون، أما عن معظم التحليلات في فرنسا، فهي تركز على التنظيم والإدارة.

حول هذا الموضوع، انظر جاي لوفا: «الإرث العسكري للحرب الأهلية والميراث الأوروبي (1959).

Voir à ce sujet Jay Luvaas, The Military Legacy of the Civil War The European Inheritance [1959], Lawrence, University Press of Kansas, 1988.

(8) إن تحليل الجيوش اليابانية والروسية في أثناء الصراع بينهما في منشوريا وكوريا في العام 1904 - 1905 يختلف اختلافا كبيرا بين البلدان وأيضا بين المراقبين العسكريين من البلد نفسه ولكن بشكل نادر.

انظر انتيوليو ج. إيشفاريا: «ما بعد كلاوزفيتز. المفكرون العسكريون الألمان قبل الحرب العظمى».

Voir Antulio J. Echevarria, After Clausewitz. German Military Thinkers

Before the Great War, Lawrence, University Press of Kansas, 2000;
Patrick Porter, «Military orientalism? British observers of the Japanese way of war, 1904-1910», War & Society, 2007, vol. XXVI, no 1, p. 1-25.
Voir aussi Olivier Cosson, Préparer la Grande guerre. L'armée française et la guerre russo-japonaise (1899-1914), Paris, Indes savantes, 2013, qui est davantage une étude sur l'armée française que sur la guerre russo-japonaise.

(9) وهكذا، في فرنسا، هناك المجلات العسكرية، ولكن أيضا المجلات الخاصة بالأسلحة: المشاة والفرسان والمدفعية والهندسة... إلخ. في ألمانيا، تُركز الصحف العسكرية على المناقشات. في الولايات المتحدة، توجد منشورات مثل مجلة معهد الخدمة العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية... إلخ.

(10) تمتلك فرنسا منذ الأول من أغسطس 1791 لائحة تتعلق بتدريبات المشاة ومناوراتهم ونصوص مماثلة تخص سلاح الفرسان والمدفعية. بروسيا بدورها لديها مثل هذه اللوائح منذ حكم فريدريك الثاني. أما عن المملكة المتحدة، فلم تكن لديها لوائح خلال حروب نابليون.

(11) توجد هذه القائمة التي تخص فرنسا في سلسلة ديميتري كيلوز: «من مناورة نابليون إلى الهجوم الشامل. التكتيك العام للجيش الفرنسي (1871 - 1914)،

Dont une liste pour la France est donnée in Dimitry Queloz, De la manœuvre napoléonienne à l'offensive à outrance. La tactique générale de l'armée française (1871-1914), Paris, Économica/ISC, 2009, p. 543 sq.

(12) Antulio J. Echevarria, After Clausewitz. German Military Thinkers Before the Great War, op. cit,.
et Dimitry Queloz, De la manœuvre napoléonienne à l'offensive à outrance. La tactique générale de l'armée française (1871-1914), op. cit.

(13) وينطبق هذا أيضا على الثنائي كارل ماركس وفريدريك إنجلز. انظر هانز ديلبروك: «استراتيجية بيركليس وتفسيرها من خلال استراتيجية فريدريش العظيم»،

C'est aussi vrai du duo Karl Marx-Freidrich Engels. Hans Delbrück, Die Strategie des Perikles erläutert durch die Strategie Friedrichs des Grossen, Berlin, Georg Reimer, 1890;
id., History of the Art of War, 4 vols., Lincoln/Londres, University of Nebraska Press, 1975-1985.

(14) Ces interactions sont mises en évidence, pour prendre l'exemple français, in André Bach, L'Armée de Dreyfus. Histoire politique de l'armée française, Paris, Tallandier, 2004 et Jean Doisse, Maurice Vaïsse, Politique étrangère de la France. Diplomatie et outil militaire (1871-1991), Paris, Seuil, 1992.

(15) حتى إن البحرية الملكية البريطانية تجعلها واحدة من ركائزها العقائدية المبنية على أساس التفوق التكنولوجي. انظر:

La Royal Navy en fait même l'un des piliers de sa doctrine, fondée sur la suprématie technologique. Jon Tetsuro Sumida, In Defence of Naval

Supremacy. Finance, Technology, and British Naval Policy (1889-1914) [1993], Newport, Naval Institute Press, 2014.

(16) Paul Bracken, «Net assessment. A practical guide», Parameters, printemps 2006, p. 92-93.

(17) ORSA Committee, Operations Research/Systems Analysis. Fundamental Principles, Techniques, and Applications, US Army Logistics University, 2011, p. 6.

(18) Joseph F. McCloskey, «British operational research in World War II», Operations Research, mai-juin 1987, vol. XXXV, no 3, p. 453-470.

(19) Terry Copp (dir.), Montgomery's Scientists. The Work of No.2 Operational Research Section with 21 Army Group June 1944 to July 1945, Laurier Center for Military Strategic and Disarmament Studies, Waterloo, Wilfrid Laurier University, 2000.

(20) المرجع السابق، ص 8.

(21) Paul K. Davis, Aggregation, Disaggregation, and the 3: 1 Rules in Ground Combat, Santa Monica, Rand Corporation, 1995, p. 3.
إن قوانين أو معادلات لنشيستر، التي أطلقت على اسم مخترعها فريدريك لنشيستر (1868 - 1946) العالم والمهندس البريطاني، تُعتبر معادلات تفاضلية تقيس التطور النسبي الزمني للقوات التابعة لمعسكرين متعارضين.

(22) سيكون بشكل عام هناك تدفق (لوجيستي، على سبيل المثال). انظر:
Voir Antoine Bousquet, The Scientific Way of Warfare. Order and Chaos on the Battlefields of Modernity, New York, Columbia University Press, 2009, chap. IV et V.

(23) Sharon Ghamari-Tabrizi, The Worlds of Herman Kahn. The Intuitive Science of Thermonuclear War, Cambridge, Harvard University Press, 2005, p. 149,
cité par Antoine Bousquet, The Scientific Way of Warfare. Order and Chaos on the Battlefields of Modernity, op. cit., p. 121.

(24) المرجع السابق، ص 122.

(25) Paul Bracken, «Net assessment. A practical guide», art. Cit;.
Eliot A. Cohen, «Net Assessment. An American Approach», Jaffee Center for Strategic Studies (JCSS), Memorandum no 29, 1990;
Office of Net Assessment and Institute for Defense Analyses, «Net Assessment. The Concept, Its Development, and Its Future», 22 mai 1990.

(26) تقاعد مارشال في يناير 2015 عن عمر يناهز الثالثة والتسعين سنة. من خلال حياته المديدة واسمه الحركي - يودا - يمكن تسليط الضوء على تأثيره المتميز في التخطيط في مجال الدفاع الأمريكي.
www.washingtonpost.com/world/national-security/yoda-still-standing-office-of-pentagon-futurist-andrew-marshall-92-survives-budget-ax/2013/12/04/df99b3c6-5d24-11e3-be07-006c776266ed_story.html

(27) Paul Bracken, «Net assessment. A practical guide», art. cit., p. 92.

(28) Paul Bracken, «Net assessment. A practical guide», art. cit., p. 99-100.

(29) اشتغل بالتدريس في العام 1952 في جامعة هارفارد ثم في جامعة أوهايو قبل أن يلتحق بالعمل في معهد تحليل الدفاع، وبعد ذلك أسس مركزا خاصا.

انظر سوزان ريتش: «تريفور إن. دوبوي».

Voir Susan Rich, «Trevor N. Dupuy», sur le site du Trevor Nevitt Dupuy Institute à l'adresse www. dupuyinstitute.org/tndupuy.htm

(30) Dont les plus notables sont, dans l'ordre chronologique: Trevor N. Dupuy, Numbers, Predictions and War. Using History to Evaluate Combat Factors and Predict the Outcome of Battles, New York, Bobbs-Merril, 1978;

The Evolution Of Weapons And Warfare, New York, Paragon House, 1980;

Understanding War. History and Theory of Combat, New York, Paragon House, 1987;

Understanding Defeat. How to Recover from Loss in Battle to Gain Victory in War, New York, Paragon House, 1990;

et Attrition. Forecasting Battle Casualties and Equipment Losses in Modern War, auto-édité, 1990.

(31) Trevor Nevitt Dupuy Institute, «The Tactical, Numerical, Deterministic Model», disponible sur internet à l'adresse www.dupuyinstitute.org/tndm.htm

(32) يؤكد معهد تريفور نيفيت دوبوي على موقعه على الإنترنت أنه يستطيع أن يتنبأ بهامش خطأ يصل إلى 5% لمعدلات الخسائر والأرباح الأمريكية خلال حرب الخليج،

Le TNDI affirme ainsi sur son site avoir prédit avec une marge d'erreur de 5% les taux de pertes et d'avance américains lors de la guerre du Golfe. TNDI, «The Tactical, Numerical, Deterministic Model», art. Cit.

(33) المرجع السابق.

(34) Stephen Biddle, Military Power. Explaining Victory and Defeat in Modern Battle, Princeton, Princeton University Press, 2004.

(35) المرجع السابق، ص 35.

(36) المرجع السابق، ص 44.

(37) المشروع بأكمله وتاريخه وقواعد البيانات الخاصة به مُتاح على الإنترنت على الموقع أدناه:

L'ensemble du projet, son historique et l'accès à ses bases de données sont accessibles sur Internet à l'adresse www.correlatesofwar.org

(38) Voir par exemple la réalité nettement plus complexe de l'armée pakistanaise, telle que la décrit C. Christine Fair, Fighting to the End. The Pakistan Army's Way of War, Oxford, Oxford University Press, 2014.

ولكن يمكن للمرء أيضا أن يذكر الثقل في أداء القوات البحرية لمهماتها من أجل

السيطرة على البحار والديبلوماسية البحرية وبالتأكيد هي ميادين للقتال مختلفة.

Voir Hervé Coutau-Bégarie, Le Meilleur des ambassadeurs. Théorie et pratique de la diplomatie navale, Paris, Économica/ISC, 2010
et Joseph Henrotin, Les Fondements de la stratégie navale au XXIe siècle, Paris, Économica, 2011.

(39) سيرة ذاتية مختصرة عن ستيفان بيدل على موقع مجلس العلاقات الخارجية على الإنترنت على الموقع أدناه:

Biographie succincte de S. Biddle sur le site du Council on Foreign Relations, accessible sur Internet à l'adresse http://i.cfr.org/content/bios/Biddle_Bio_4-17.pdf

(40) المثال الممتاز على ذلك هو اللوحة التي رسمها ديفيد ام. جلانتز عن الجيش الأحمر عشية عملية «بارباروسا» الغزو الألماني للاتحاد السوفييتي، انظر:

David M. Glantz, Stumbling Colossus. The Red Army on the Eve of World War, Lawrence, University Press of Kansas, 1998.

يمكن تناول ما يلي تباعا: التطويق والقوات والانتشار والخطط الحربية وحالة القوات (الأرض والدعم والطيران) والاحتياطيات الاستراتيجية والاستخبارات.

Sont successivement abordés l'encadrement, la troupe, le déploiement et les plans de guerre, l'état des forces (terrestres, de soutien, et aviation), les réserves stratégiques, le renseignement.

(41) إن ضعف سيطرة الأغلبية العظمى من المؤرخين «العسكريين» خصوصا في فرنسا فيما يتعلق بالأساسيات الاستراتيجية والفن العسكري يُشكل إزعاجا شديدا في عديد من الأعمال التي غالبا ما يكتفي مؤلفوها باختيارهم الذريعة الأكثر إقناعا من بين كل المصادر المتاحة التي تذكر مزايا أحد المذاهب. الاستثناء من هذه القاعدة هو تحليل البحرية الإمبراطورية اليابانية حتى العام 1941.

انظر ديفيد سي. إيفانز ومارك ار. بيتي وكايجون: «الاستراتيجية والتكتيكات والتكنولوجيا في بحرية الإمبراطورية اليابانية (1887 - 1941).

Voir David C. Evans, Mark R. Peattie, Kaigun. Strategy, Tactics, and Technology in the Imperial Japanese Navy (1887-1941), Newport, Naval Institute Press, 1997, et
Mark R. Peattie, Sunburst. The Rise of Japanese Naval Air Power (1909-1941), Newport, Naval Institute Press, 2007.

الفصل الحادي عشر

(1) Pour un vision globale de la diffusion de cette technicisation : Martin Van Creveld, Technology and War. From 2000 b.c. to the Present, New York, The Free Press, 1989.

(2) Robert S. Merrill, «The study of technology», in David L. Sills (dir.), International Encyclopaedia of the Social Sciences, New York, McMillan and The Free Press, 1968,
cite par Andrew L. Ross, «The dynamics of military technology», in

David Dewitt, David Haglund, John J. Kirton, Building a New Global Order. Emerging Trends in International Security, Toronto, Oxford University Press, 1993, p. 108.

(3) Hervé Coutau-Bégarie, Traité de stratégie, Paris, Économica/ISC, 2011.

(4) Cité par Chris H. Gray, Postmodern War. The New Politics of Conflict, Londres, Routledge, 1997, p. 213.

(5) Voir Daniel R. Headrick, The Tools of Empire.
Technology and European Imperialism in the Nineteenth Century, Oxford University Press, Oxford, 1981;
Kurt Mendelsshon, The Secret of European Domination. How Science Became the Key to Global Power and What it Signifies for the Rest of the World, Praeger, New York, 1976.

(6) Cité par Bruno Colson, «Culture stratégique française», in Gérard Chaliand, Arnaud Blin, Dictionnaire de stratégie militaire, Paris, Perrin, 1999, p. 152.

(7) Stefan T. Possony, Jerry E. Pournelle, Francis X. Kane, The Strategy of Technology. Winning the Decisive War, Cambridge, Cambridge University Press, 1970.

(8) David F. Noble, Forces of Production. A social History of Industrial Automation, New York, Alfred Knopf, 1984, p. XIII.

(9) Bruno Latour, Pierre Lemonnier (dir.), De la préhistoire aux missiles balistiques. L'intelligence sociale des techniques, Paris, La Découverte, 1994.
Voir également John Law, Michel Callon, «Engineering and sociology in a military aircraft project. A network analysis of technological change», Social Problems, juin 1988, no 35, p. 284-297.

(10) Jacques Sapir, «Information, décision, coordination : enseignements de l'histoire militaire pour l'économist», in Laurent Henninger (dir.), Histoire militaire et sciences humaines, Bruxelles, Complexe, 1999, p. 129.

(11) Élie Cohen, Le Colbertisme «high tech». Économie des télécoms et du grand projet, Paris, Hachette, 2002.

(12) Joseph S. Szyliowicz (dir.), Technology and International Affairs, Praeger, New York, 1991.

(13) Paul Bracken, «Sidewise technologies. National security and global power implications», Military Review, septembre-octobre 2005.

(14) Martin Van Creveld, Technology and War. From 2000 b.c. to the Present, op. cit.

(15) Michael I. Handel, «Clausewitz in the age of technology», Journal of Strategic Studies, 1986, vol. IX, no 2-3, p. 229-282.

(16) Voir John W. R. Lepingwell, «The laws of combat? Lanchester reexami-

nated», International Security, été 1987, vol. XII, no 1, p. 89-134.

(17)Voir notamment Chris H. Gray, Postmodern War. The New Politics of Conflict, op. cit.

(18) François Géré, Demain, la guerre. Une visite guidée, Paris, Calmann-Lévy, 1997, p. 242.

(19) François Géré, «Stratégie des moyens», in Thierry de Montbrial, Jean Klein (dir.), Dictionnaire de stratégie, Paris, Puf, 2000, p. 552.

(20) وهكذا، في العام 2009، أكثر من نصف ميزانية صيانة معدات القوات البرية استُخدمت فقط لمصلحة دبابات من نوع Leclerc ومروحيات من نوع Tiger.

(21) Pour un état de l'art sur les études américaines, voir Bastien Irondelle, Jean Joana, «État de l'art sur la sociologie des politiques d'armement. Les approches anglo-saxonnes», in William Genieys (dir.), Le Choix des armes. Théories, acteurs et politiques, Paris, CNRS, 2004.

(22) لقد استغرق تصميم الطائرة المقاتلة من طراز P-51 تقريبا 102 يوم ما بين توقيع عقد تطويرها وأول رحلة لها. وبالمثل استغرق تصميم البارجة دريدونوت التابعة للبحرية الملكية البريطانية، الأولى من نوعها والمجهزة بأول توربينات بخارية، أقل من عام بين رسوها ورحلتها البحرية الأولى.

(23) Joseph Henrotin, La Technologie militaire en question. Le cas américain et ses conséquences en Europe, Paris, Économica, 2012.

(24) Olivier Zajec, « Le "paradigme ROVER" : paradoxes de la standardisation en coalition », Défense & sécurité internationale, mars 2010, no 57.

(25) Robert Jervis, « Cooperation under the security dilemma », World Politics, janvier 1978, vol. XXX, no 2, p. 167-214.

(26) Pour une synthèse des travaux sur la question: Charles-Philippe David, «Le culte de l'offensive», in Charles-Philippe David et al., Les Études stratégiques. Approches et concepts, Québec/Paris, Centre québécois des relations internationales/Méridien/Fondation pour les études de défense nationale, 1989.

(27) Alexander Wendt, «Constructing international politics», International Security, 1995, no 20, p. 71-81.

(28) Colin S. Gray, Weapons Don't Make War. Policy, Strategy and Military Technology, Lawrence, Kansas University Press, 1993.

(29) هذه الثورات الأخيرة لها طابع اجتماعي وتدعو إلى إحداث تغيير في طبيعة الحرب.

الفصل الثاني عشر

(1) نحن نعمل على نقل هذه الكلمة المستحدثة عن المفهوم (Weltanschauung). هذه الكلمة الألمانية مركبة من لفظ Welt «العالم» ولفظ Anshauung «الرؤية والتمثيل» وتمكن ترجمتها إلى «مفهوم العالم». تصف هذه الكلمة بدقة شديدة المفهوم السياسي والثقافي الذي يمكن أن يحوزه الفرد أو الجماعة في كل العالم. لقد استعرنا هذه الكلمة عن طريق استبدال Krieg («الحرب») بـ Welt من أجل التعبير عن فكرة المفهوم

السياسي والثقافي التي تخص الحرب والدولة والمؤسسة (العسكرية في العادة) أو الفرد.

(2) Headquarters, Department of the Army, Field Manual 100-5. Operations, Washington DC, 20 août 1982 (abrégé ci-après en FM 100-5/1982).

(3) Voir à ce sujet Joseph Henrotin, La Technologie militaire en question. Le cas américain et ses conséquences en Europe, Paris, Économica, 2013.

(4) عقيدة القوات المشتركة DIA-01 - عقيدة استخدام القوات الرقم 127 / / DEF CICDE / NP، مركز القوات المشتركة للمفاهيم والعقائد والتجارب (CICDE) / رئاسة أركان القوات المسلحة (EMA)، باريس، 2011. الصيغة الفرنسية من الناحية النظرية الصارمة تعبر عن «مستويات فهم وإدارة التعهدات الإجرائية»، ومن الناحية العملية تعبّر عن التقسيم إلى مستويات عالمية أيضا – بحيث يجري تجاوز مجرد الجوانب الإجرائية – وبدرجة أقل دقة - تجاوز مجرد تقاسم المسؤوليات القيادية.

(5) Voir comme exemple du premier cas Jonathon P. Riley, Napoleon and the World War of 1813. Lessons in Coalition Warfighting, Londres, Routledge, 2000.

من الممكن قراءة بعض عبارات مثل: «على الرغم من أن حرب التحالف يمكن أن تُفرض على المستوى السياسي، فقد يأتي اليوم الذي يتعين فيه إقرار الضوابط الوظيفية على المستوى الإجرائي» (ص 414). أما فيما يتعلق بالحالة الثانية، فيمكن قراءة كتاب - على درجة عالية من الجودة:

Emile Simpson, War From the Ground Up. Twenty-First Century Combat as Politics, Londres, Hurst & Co, 2012. Riley et Simpson sont d'anciens officiers de l'armée britannique.

(6) Justin Kelly, Michael Brennan, Alien. How Operational Art Devoured Strategy, Carlisle Barracks, US Army Strategic Studies Institute, septembre 2009, p. 59 sq.

voir également Justin Kelly, Michael Brennan, «The leavenworth heresy and the perversion of operational art », Joint Forces Quarterly, 2010, no 56, p. 109-116.

(7) «القيادة العامة، إدارة الجيش، لوائح الخدمة الميدانية 100-5. العمليات، واشنطن، 22 مايو 1941. كُتبت لوائح الخدمة الميدانية 100-5 بشكل مؤقت في العام 1939. أما عن الطبعة 1941، فهي النسخة النهائية. بيد أنه كانت توجد لوائح للخدمات الميدانية منذ العام 1923، ولكنها لوائح عامة، في حين أن طبعة العام 1941 تعتبر النشرة الأولى التي تركز بشكل واضح على العمليات.

(8) يمكن تفسير هذه النقطة الأخيرة، من بين عوامل أخرى، ليس فقط من خلال شمولية النطاق التي تمنح للعقيدة من قبل القوات البرية - على عكس، النطاق الخاص جدا بالقوات الجوية التابعة لسلاح الجو - ولكن أيضا من خلال الخدمات العليا الأخرى، كالبحرية التي تتحفظ كما هو معلوم تاريخيا عن إضفاء الطابع الرسمي على عقيدتها، وهكذا فقد تأخرت الهيئات العقائدية التابعة للبحرية بسبب تصميمها على اتباع سياسة الهيئات التابعة للقوات البرية والتي تعتبر مصدر إلهام. يلاحظ أن نطاق قوات مشاة البحرية الأمريكية، من الناحية المنطقية جدا، يمثل نقطة تقاطع لهذين النطاقين.

Michael R. Matheny, Carrying the War to the Enemy. American Oper-

ational Art to 1945, Norman, The University of Oklahoma Press, 2011.

(9) الترجمة مذكورة في متن النص.

(10) الترجمة مذكورة في متن النص.

(11) الترجمة مذكورة في متن النص.

(12) الترجمة مذكورة في متن النص.

(13) Gordon A. Craig, The Politics of the Prussian Army. 1640-1945, Oxford, Oxford University Press, 1955.

(14) يرجع هذا الانبهار الكبير إلى الانتصار الوحشي لألمانيا على البلد الذي كان جيشه حتى ذلك الوقت المرجع العقائدي للجيش الأمريكي، إنها فرنسا.

Michael Andrew Bonura, «French thought and the American military mind. A history of French influence on the American way of war from 1814 through 1941», these de doctorat d'histoire de la Florida State University, 2008 (Electronic theses, Treatises and dissertations, Paper 3548).

(15) تشكل هذه الجيوش الثلاثة، لأنهم الأقرب من الناحية المفاهيمية والإجرائية داخل حلف الناتو، مجموعة الحلفاء الأساسيين على مستوى مسرح العمليات الرئيسي في وسط أوروبا. أما عن البريطانيين والألمان، فإنهم يشكلون القوات الأقرب ضمن مجموعة جيوش الشمال (مجموعة قوات الشمال).

Voir A. I. Greg Kennedy, «The operational art of war. National or international evolution? », in J. Jeremy Mackenzie, Brian Holden Reid (dir.), The British Army and the Operational Level of War, Londres, Tri-Service Press, 1989, p. 127-147, et Hew Strachan, The Direction of War. Contemporary Strategy in Historical Perspective, Cambridge, Cambridge University Press, 2013, p. 211-212.

(16) نص القانون الذي أصدره غولدووتر - نيكولز متاح على الإنترنت على الموقع التالي:

Le texte du Goldwater-Nichols Act est accessible en ligne à l'adresse www.au.af. mil/au/awc/awcgate/congress/title_10.htm

(17) Headquarters, Department of the Army, Field Manual 100-5. Operations, Washington DC, 5 mai 1986, p. 9-10 (ci-après FM 100-5/1986).

(18) Eliot Cohen, Supreme Command. Soldiers, Statesmen and Leadership in Wartime, New York, Free Press, 2002, en particulier p. 229.

كاسبار واينبيرغر (1917-2006) وزير الدفاع 1981-1987

كولن باول (من مواليد العام 1937)، رئيس هيئة الأركان المشتركة من 1989 إلى 1993.

(19) Joseph Henrotin, La Technologie militaire en question. Le cas américain et ses conséquences en Europe, op. cit.

(20) الترجمة مذكورة في متن النص،، FM 100-5/1993، p. 1-3.

(21) Milan Vego, Joint Operational Warfare. Theory and Practice, Newport, US Naval War College, 2007, p. II-17.

(22) لنستعر في هذه الحالة المفهوم الذي يهم «المدرسة» البريطانية التي أسسها، من بين مدارس أخرى، باسل ليدل هارت (استراتيجية النهج غير المباشر). ظهرت طبعة ثانية منقحة في العام 1967 عن دار النشر نفسها، ولكن من دون العنوان الفرعي حيث

يعرف الكتاب الآن ببساطة بعنوان «الاستراتيجية».

فيما يتعلق بالمستوى الاستراتيجي الكبير، انظر على سبيل المثال جون تي. كوهن، «نقاش حول الاستراتيجية الكبرى»

Sur le niveau grand stratégique, voir par exemple John T. Kuehn, «Talking grand strategy», Military Review, septembre-octobre 2010, p. 74.

(23) بالإضافة إلى الإصلاحات التي أدت إلى النتيجة المرجوة الآن في هيئة الأركان العامة المشتركة للقوات والتدريب (EMIA-FE)، فإن النظام الفرنسي معقد بسبب الوضع غير الدقيق للغاية لمركز التخطيط وإدارة العمليات (CPCO) التابعة لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة.

حول هذا الموضوع، انظر:

Benoist Bihan, «La défense de la France sur la corde raide. Première partie : l'impéritie stratégique », Défense & sécurité nationale, février 2014, no 100, p. 74-81, et «Deuxième partie : l'épuisement d'un modèle», Défense & sécurité internationale, mars 2014, no 101.

(24) بمعنى أن المنطقين المالي والبيروقراطي يسيطران على التنظيم الإداري والإجرائي للقوات أكثر من المنطق الإجرائي نفسه. ولهذا فإن الزيادة والقوة النسبية للقوات المسلحة الأمريكية خلال حرب العراق (2003-2010) كانت من دون أي تأقلم كبير من وجهة نظر مؤسسية.

(25) حتى داخل الولايات المتحدة الأمريكية، لم يعد فحوى الكلام ضروريا، في نهاية الخطاب [...] عندما وصل أوباما إلى السلطة، قال وزير الدفاع روبرت غيتس إنه حتى البنتاغون كان في حالة حرب. انظر:

`Hew Strachan, The Direction of War. Contemporary Strategy in Historical Perspective, op. cit., p. 277 :

انظر أيضا:

Voir également Robert Gates, Duty. Memoirs of a Secretary at War, New York, Alfred A. Knopf, 2014.

(26) لن نستشهد إلا بمثال واحد، وهو المثال الذي يفي بالغرض: عن المقدم السابق ديفيد ام. غلانتز الذي أصبحت أعماله التاريخية عن الفن الإجرائي السوفييتي في الجيش الأمريكي تؤدي دورا مهما في انتشار مفهوم «المستوى الإجرائي للحرب»، وقد شغل غلانتز، بعد تقاعده عن العمل، منصب أستاذ في جامعة كنساس، إذ إنه يعد واحدا من أفضل المتخصصين في الحرب الألمانية - السوفييتية خلال الحرب العالمية الثانية (على «الجبهة الشرقية»).

(27) Michael R. Matheny, Carrying the War to the Enemy. American Operational Art to 1945, op. cit.

(28) Hew Strachan, The Direction of War. Contemporary Strategy in Historical Perspective, op. cit., p. 213.

(29) الترجمة مذكورة في متن النص.

وهذا النص متاح على شبكة الإنترنت على: www.dtic.mil/doctrine/dod_dictionary

(30) DIA-01, op. cit., p. 21.

(31) Headquarters, Department of the Army, Field Manual 3-24/Marine Corps Warfighting Publication 3-33.5. Counterinsurgency, Washington DC, 15 décembre 2006 (ci- après FM 3-24/2006).

(32) FM 3-24/2006, sections 2-55 et 2-56.

(33) الترجمة مذكورة في متن النص:

«The level of war at which campaigns and major operations are planned, conducted, and sustained to achieve strategic objectives within theaters or other operational areas», JP 1-02/2014, p. 196.

(34) DIA-01, op. cit., p. 20.

الفصل الثالث عشر

(1) يتجسد «علم اجتماع الحروب الجديدة» بشكل خاص في أعمال ماري كالدور، الحروب الجديدة والقديمة. أعمال العنف المنظمة في عصر العولمة»،

ans que ceux de Martn Shaw, The Theory of the Global State, Cambrdge, Cambrdge Unversty Press, 2000,

et War and Genocde. Organzed Kllngs n Modern Socety, Cambrdge, Polty Press, 2003.

(2) يتعلق الأمر بالدليل الميداني 3 24-FM الخاص بمكافحة التمرد والصادر في ديسمبر 2006 في القسمين 1-5 و1-6. على أي حال، من غير المحبذ الاطلاع على أهمية العلاقة (أو التفاعل الاستراتيجي) بين الجهات الفاعلة.

(3) Vor notamment Hervé Coutau-Bégare, «Guerres rrégulères: de quo parle-t-on?», Stratégque, 2009, no 93-94-95-96, p. 13-30.

(4) وهكذا يحاول ماكس بوت إعادة بناء تاريخ «الحروب الصغيرة» التي يشنها الجيش الأمريكي المحترف منذ نهاية القرن التاسع عشر، وبالتالي الإصرار على استخدام الوحدات الصغيرة في سياق الصراعات المحدودة.

Max Boot, The Savage Wars of Peace. Small Wars and the Rse of Amercan Power, New York, Basc Books, 2002.

(5) Olver Schmtt, «Les théores de la guerre rrégulère», Journée d'étude «Les penseurs de la stratége», programme «Guerre et socété», Pars, 29 ma 2013.

(6) C'est le cas de l'hstoren amércan Vctor Davs Hanson, Le Modèle occdental de la guerre. La batalle d'nfantere dans la Grèce classque, Pars, Tallander, 2007;

d., Carnage et culture. Les grandes batalles qu ont fat l'occdent, Pars, Flammaron, 2009.

Pour une réévaluaton de l'apport culturalste, John A. Lynn, Battle. A Hstory of Combat and Culture, New York, Basc Books, 2003.

(7) John Grener, The Frst Way of War. Amercan War Makng on the Fronter (1607- 1814), Cambrdge, Cambrdge Unversty Press, 2005,

التقدم ومهاجمة السكان المدنيين وممتلكاتهم يعتبر جزءا لا يتجزأ من النموذج الأمريكي

للحرب. يعتمد هذا النموذج على دراسة أشكال الحرب التي استعملها المستعمرون في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وعلى إظهار كيفية إصابة الجنود غير المحترفين للأهداف المطلقة نسبيا باستخدام أساليب «الحرب الصغيرة».

(8) Sandrne Pcaud-Monnerat, La Pette Guerre au XVe sècle, Pars, Économca/ SC, 2010.

يسعى توماس ريد إلى إثبات كيف أن الفرنسيين قد تبنوا الغارة الساحقة خلال غزو الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر،

Thomas Rd, « Razza. A turnng pont n modern strategy», Terrorsm and Poltcal Volence, 2009, vol. XX, no 4, p. 617-635

(9) Robert M. Cassdy, « Prophets or praetorans ? The uptonan paradox and the powell corollary », Parameters, automne 2003, vol. XXX, no 3, p. 130-143.

(10) John A. Nagl, Learnng to Eat Soup wth a Knfe. Counternsurgency Lessons from Malaya and Vetnam, Chcago, Chcago Unversty Press, 2002;

James A. Russell, nnovaton, Transformaton and War. Operatons n Anbar and Nnewa Provnces, raq (2005-2007), Stanford, Stanford Unversty Press, 2011.

Theo Farrell, Frans Osnga, James A. Russell (dr.), Mltary Adaptaton n Afghanstan, Stanford, Stanford Unversty Press, 2013;

Chad C. Serena, A Revoluton n Mltary Adaptaton. The US Army n raq, Washngton, Georgetown Unversty Press, 2011.

(11) Stephen Krasner (dr.), nternatonal Regmes, thaca, Cornell Unversty Press, 1983, p. 62.

(12) Sur l'hstore et les enjeux de ce processus, Douglas Porch, Counternsurgency. Exposng the Myths of the New Way of War, Cambrdge, Cambrdge Unversty Press, 2013.

(13) في التسعينيات، كانت هناك علاقة قوية بين رفض نمط الحرب غير التقليدي (الذي يمكن أن يفهم بشكل أوسع، لأنه يشمل أيضا عمليات الاستقرار وعمليات حفظ السلام)، ومذهب التدخل. وعلى العكس، فإن تعزيز مكافحة التمرد في داخل القوات المسلحة الأمريكية يصاحبه خطاب حول حتمية التدخلات العسكرية.

Davd H. Ucko, The New Counternsurgency Era. Transformng the US Mltary for Modern Wars, Washngton, Georgetown Unversty Press, 2009;

Gan Gentle, Wrong Turn. Amerca's Deadly Embrace of Counternsurgency, New York, The Free Press, 2013.

(14) Joseph Henrotn, «Guerre hybrde : de quo parle-t-on?», Défense & sécurté nternatonale, novembre 2012, no 86, p. 60-66.

(15) Frank G. Hoffman, Conflct n the 21st Century. The Rse of Hybrd Wars, Arlngton, Potomac nsttute for Polcy Studes, 2007.

(16) بأسلوب غير مقنع، فإن هذا التحليل يعني ضمنا أنه يجب على الولايات المتحدة

الأمريكية توسيع مهام قواتها المسلحة لتشمل كل أنماط الحرب. لذلك من الضروري فهم هذا النص في ضوء المناقشات الاستراتيجية التي تناولها هذا المؤلف.

(17) Coln S. Gray, «rregular warfare. One nature, many characters», Strategc Studes Quarterly, hver 2007, p. 35-67.

(18) Sur la queston de l'asymétre, lre Jan Angstrom, « Evaluatng rvalng nterpretatons of asymmetrc war and warfare », n Karl-Erc Haug, Ole Jorgen Maao (dr.), Conceptualsng Modern War, New York, Columba Unversty Press, 2011, p. 29-49.

(19) Emle Smpson, War From The Ground-Up. Twenty-Frst Century Combat as Poltcs, Londres, Hurst & Co, 2012, p. 38.

وفقا لإميل سيمبسون، تعتبر الحرب مثل المحكمة حيث يكون كل فريق هو القاضي الذي يقضي لنفسه. يترتب على ذلك أن تسمح المعايير بالفصل في الانتصار أو الهزيمة لمصلحة كل منها. فإذا كانت هذه المعايير مشتركة (متماثلة)، فإن الفريقين المتحاربين يمكنهم أن يتوهموا وجود قاعدة بعيدة الأثر. لكن من المرجح أنْ يلجأ كل فريق محارب إلى محاصرة أو اختراق هذا الوهم، وفي هذه الحالة يمكنه أن يخلق وضعا غير متماثل.

(20) Joseph Henrotn, « Prncpes de la techno-guérlla : de Brossolet au Hezbollah », Défense & sécurté nternatonale, janver-févrer 2009, no 15.

(21) Lawrence Freedman, Strategy. A Hstory, Oxford, Oxford Unversty Press, 2013.

(22) Joseph Henrotn, « Prncpes de la techno-guérlla: de Brossolet au Hezbollah », Défense & sécurté nternatonale, janver-févrer 2009, no 15.

(23) Lawrence Freedman, Strategy. A Hstory, Oxford, Oxford Unversty Press, 2013.

(24) هذه هي الحال بالنسبة إلى الدراسة التفصيلية التي أجراها شاد سيرينا حول تنظيم القاعدة في العراق،

Chad C. Serena, t Takes More Than a Network. The raq nsurgency and Organzatonal Adaptaton, Stanford Unversty Press, 2014.

من جانبه، يهتم بول ستانيلاند بالبنية الداخلية (وبالتالي بعامل التماسك) لعمليات التمرد في شبكات التمرد. «تفسير تماسك وانسحاب المتمردين».

(25) Jacob N. Shapro, The Terrorst's Dlemma. Managng Volent Covert Organzatons, Prnceton, Prnceton Unversty Press, 2013.

(26) Marc Hecker, Thomas Rd, War 2.0. rregular Warfare n the nformaton Age, Westport, Praeger Securty nternatonal, 2009.

(27) Kmberly Marten, « Warlordsm n comparatve perspectve », nternatonal Securty, hver 2006-2007, vol. XXX, no 3, p. 41-73;

Antono Gustozz, Empre of Mud. Wars and Warlords n Afghanstan, Londres, Hurst & Co, 2012.

(28) Alan D. Beyerchen, «Clausewtz, nonlnearty and the unpredctablty n war», nternatonal Securty, hver 1992, vol. XV, no 3, p. 59-90.

(29) Mchael W. S. Ryan, Decodng Al-Qaeda's Strategy. The Deep Battle Aganst Amerca, New York, Columba Unversty Press, 2013.

(30) Mchael Lawrence Rowan Smth, Peter R. Neumann, The Strategy of Terrorsm. How t Works and Why t Fals, Londres, Routledge, 2008.

في ضوء هذا المعيار، يمكن وصف دولة ما بأنها إرهابية.

(31) Robert A. Pape, Dyng to Wn. The Strategc Logc of Sucde Terrorsm, New York, Random House, 2006.

(32) تشير إحصائيات مؤشر الإرهاب العالمي إلى أن الغالبية العظمى من الهجمات الإرهابية ينتج عنها أقل من 10 ضحايا. ولهذا يكون التأثير الرئيسي نفسيا بالدرجة الأولى، لا سيما عندما يتعلق الأمر بحجم الهجمات الكبيرة. ومن ثم تظل آثارها السياسية (من حيث زعزعة الاستقرار) غير قابلة للتنبؤ بها وغير مؤكدة.

(33) Marc Hecker, Thomas Rd, War 2.0. rregular Warfare n the nformaton Age, op. ct., p. 218-220.

علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي الحفاظ على منظمة كمصدر للإزعاج إلى تمكينها من تحقيق بعض أهدافها السياسية. لكن هذا الأمر لا يُعتبر شرطا كافيا لإحراز النصر حتى الآن.

(34) Davd Klcullen, The Accdental Guerrlla. Fghtng Small Wars n the Mdst of a Bg One, Oxford, Oxford Unversty Press, 2009.

(35) Stephen Bddle, Mltary Power. Explanng Vctory and Defeat n Modern Battle, Prnceton, Prnceton Unversty Press, 2004.

(36) تجدر الإشارة إلى أنه لا ينبغي الخلط بين مكافحة التمرد وبين أي نوع من المشاريع الاستعمارية. يجب فهم مكافحة التمرد في سياق صراع سياسي داخل دولة ما في إطار عملية تكوينية أو من أجل توطيد أركانها.

(37) Pour un aperçu de certans de ces débats, vor Davd H. Ucko, «Crtcs gone wld. Counternsurgency as the root of all evl», Small Wars & nsurgences, 2014, vol. XXV, no 1, p. 161-179.

(38) Mchel Goya, « Dx mllons de dollars le mlcen : la crse du modèle occdental de guerre lmtée de haute technologe », Poltque étrangère, 2007, no 1, p. 191-202.

ببليوغرافيا

Raymond ARON, Penser la guerre. Clausewitz, vol. I et II, Paris, Gallimard, coll. "Tel", 1976.

Bruno COLSON, L'Art de la guerre de Machiavel à Clausewitz, Namur, Presses universitaires de Namur, 1999.

Hervé COUTAU-BÉGARIE, Traité de stratégie, Paris, Économica /ISC,coll. "Bibliothèque" stratégique, 2011.

Antulio J. ECHEVARRIA, Clausewitz and Contemporary War, New York, Oxford University Press, 2007.

Lawrence D. FREEDMAN, Strategy. A History, New York, Oxford University Press, 2013.

Azar GAT, the Origins of Military Thought. From the Enlightenment to Clausewitz, Oxford, Oxford University Press, 1991.

Beatrice HEUSER, the Evolution of Strategy. Thinking War from Antiquity to the Present, Cambridge, Cambridge University Press, 2010 (traduction française: Penser la stratégie de l'Antiquité à nos jours, Paris, Picard, 2013).

The Strategy Makers. Thoughts on War and Society from Machiavelli to Clausewitz, Santa Barbara, Praeger-ABC, coll. "Clio", 2011.

Peter PARET, Gordon A. CRAIG, Felix GILBERT (dir.), Makers of Modern Strategy. From Machiavelli to the Nuclear Age, Princeton, Princeton University Press, 1992.

Laure BARDIÈS, "Raisonnement stratégique et outils conceptuels: de la guerre aux logiques de guerre", Res militaris, été 2012, vol. II, no 3.

Bernard BOËNE, "Méthodes, concepts et théories dans le champ militaire", Res militaris, hiver-printemps 2013, vol. III, no 2, p. 11.

Gérald BRONNER, L'Empire de l'erreur. Éléments de sociologie cognitive, Paris, Puf, 2007.

Benoît DURIEUX, Relire De la guerre de Clausewitz, Paris, Économica, 2005.

Julien FREUND, L'Essence du politique, Paris, Dalloz, 2003.

Paul FUSSEL, À la guerre. Psychologie et comportements des soldats pendant la Seconde Guerre mondiale, Paris, Seuil, coll. "Point", 2003.

Daniel KAHNEMAN, Système 1/Système 2. Les deux vitesses de la pensée, Paris, Flammarion, 2012.

Dominique SCHNAPPER, La Compréhension sociologique, Paris, Puf, 1999.

Max WEBER, Le Savant et le Politique, Paris, Plon, 1995.

Graham ALLISON, Philip ZELIKOW, Essence of Decision. Explaining the Cuban Missile Crisis, New York, Longman, 1999.

Deborah AVANT, Political Institutions and Military Change. Lessons from Peripheral Wars, Ithaca, Cornell University Press, 1994.

Bear F. BRAUMOLLER, the Great Powers and the International System, Cambridge, Cambridge University Press, 2013.

G. John IKENBERRY, After Victory. Institutions, Strategic Restraint and the Rebuilding of Order After Major Wars, Princeton, Princeton University Press, 2001.

Robert JERVIS, Perception and Misperception in International Politics, Princeton, Princeton University Press, 1976.

David A. LAKE, Hierarchy in International Relations, Ithaca, Cornell University Press, 2009.

John MEARSHEIMER, the Tragedy of Great Power Politics, New York, Norton & Co., 2003.

Williamson MURRAY, MacGregor KNOW, Alvin BERNSTEIN (dir.), The

Making of Strategy. Rulers, States and War, Cambridge, Cambridge University Press, 1994.

Emile SIMPSON, War From The Ground-Up. Twenty-First Century Combat as Politics, Londres, Hurst & Co, 2012.

Raymond ARON, Paix et guerre entre les nations, Paris, Calmann-Lévy, 1992.

Bertrand BADIE, La Diplomatie de connivence. Les dérives oligarchiques du système international, Paris, La Découverte, 2011.

Hedley BULL, the Anarchical Society, Londres, MacMillan, 1977.

Morton KAPLAN, Systems and Process in International Politics, New York, Wiley, 1957.

Jean-Jacques ROCHE, Le Système international contemporain, Paris, Montchrestien, 1994.

Kenneth WALTZ, Theory of International Politics, Boston, Addison-Wesley, 1979.

Cahiers du CEHD, Paris, 1999, no 9, Nouvelle histoire bataille I.

Cahiers du CEHD, Paris, 2000, no 16, L'Utilité de l'histoire militaire pour les militaires.

Cahiers du CEHD, Paris, 2004, no 24, Nouvelle histoire bataille II.

Correlli BARNETT et al., Old Battles and New Defences. Can We Learn From Military History?, Londres, Brassey's Defence Publishers, 1986.

David A. CHARTERS, Marc MILNER, J. Brent WILON (dir.), Military History and the Military Profession, Londres, Praeger, 1992.

Laurent HENNINGER (dir.), Histoire militaire et sciences humaines, Bruxelles, Complexe, 1999.

John E. JESSUP Jr., Robert W. COAKLEY (dir.), A Guide to the Study and Use of Military History, US Army, Center of Military History, Washington, DC, 1988.

Lloyd J. MATTHEWS, Dale E. Brown (dir.), the Parameters of War. Military History from the Journal of the US Army War College, McLean, Pergamon-Brassey, 1987.

Williamson MURRAY, Richard Hart SINNREICH (éd.), The Past as Prologue. The Importance of History to the Military Profession, Cambridge, Cambridge University Press, 2006.

Jean-Michel SANDEAU, L'Histoire militaire comme mémoire des systèmes d'aide à la décision, Paris, Économica/FEDN, 1990.

Jean-Jacques BAVOUX, Introduction à l'analyse spatiale, Paris, Armand Colin, août 2010.

Philippe BOULANGER, Géographie et géostratégie militaires, Paris, Armand Colin, 2011.

Laurent HENNINGER, "Espaces fluides et espaces solides: nouvelle réalité stratégique ?", Défense nationale, octobre 2012, no 753, p. 1-2.

Yves LACOSTE, La Géographie, ça sert, d'abord, à faire la guerre [1976], Paris, La Découverte, 1988.

Martin MOTTE, "Une définition de la géostratégie", Stratégique, 2e trimestre 1995, no 58, p. 85-120.

Olivier ZAJEC, Nicholas John Spykman. De la sociologie à la géopolitique, un hérétique au cœur du réalisme américain, Paris, Presses universitaires de Paris-Sorbonne, 2014.

Keith BROWN, "All they understand is force". Debating culture in operation Iraqi freedom, American Anthropologist, 2008, vol. CX, no 4, p. 443-453.

John W. DOWER, War Without Mercy. Race and Power in the Pacific War, New York, Pantheon, 1987.

Colin S. GRAY, "Comparative Strategic Culture", Parameters, hiver 1984, vol. XIV, no 4, p. 26-33.

Victor D. HANSON, Le Modèle occidental de la guerre. La bataille d'infanterie dans la Grèce classique, Paris, Les Belles Lettres, 1990.

Isabel HULL, Absolute Destruction. Military Culture and the Practice of War in Imperial Germany, Ithaca, Cornell University Press, 2005.

Alastair Iain JOHNSTON, Cultural Realism. Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History, Princeton, Princeton University Press, 1995.

Peter J. KATZENSTEIN (dir.), the Culture of National Security. Norms and Identity in World Politics, New York, Columbia University Press, 1996.

Bradley S. KLEIN, "Hegemony and strategic culture. American power projection and alliance defence politics", Review of International Studies, 1988, vol. XIV, no 2, p. 133-148.

Michael D. SCHAFFER, Deadly Paradigms. The Failure of US Counterinsurgency Policy, Princeton, Princeton University Press, 1988.

Russell F. WEIGLEY, the American Way of War. A History of United States Military Strategy and Policy, Indiana, Bloomington, 1977.

Samy COHEN (dir), L'Opinion, L'humanitaire et la Guerre. Une perspective comparative, Paris, Fondation pour les études de défense, coll. "Perspectives stratégiques", 1996.

Philip EVERTS, Pierangelo ISERNIA (dir.), Public Opinion and the International Use of Force, Londres /New York, Routledge, 2001.

John MUELLER, Policy and Opinion in the Gulf War, Chicago, University of Chicago Press, 1994.

Brigitte L. NACOS, Robert Y. SHAPIRO, Pierangelo ISERNIA (dir.), Decisionmaking in a Glass-House. Mass-Media, Public Opinion and American and European Foreign Policy in the 21st Century, Lanham, Rowman & Littlefield Publishers, 2000.

Dan REITER, Allan C. STAM, Democracies at War, Oxford, Princeton University Press, 2002.

Don CARRICK et al. (dir.), Ethics education for irregular warfare, Abingdon, Routledge, 2009.

Jean-Baptiste JEANGÈNE VILMER, Ryoa CHUNG (dir.), Éthique des relations internationales, Paris, Puf, 2013.

Colin S. GRAY, "Moral advantage, strategic advantage?", The Journal of Strategic Studies, 2010, vol. XXXIII, no 3, p. 333-365.

Jean GUITTON, La Pensée et la Guerre, Paris, Desclée de Brouwer,1969.

Bastien IRONDELLE, "L'armée française et l'éthique dans les conflits de post-guerre froide", Critique internationale, 2008, no 41, p. 119-136.

Jean-Baptiste JEANGÈNE VILMER, La Guerre au nom de l'humanité. Tuer ou laisser mourir, Paris, Puf, 2012. "Légalité et légitimité des drones armés", Politique étrangère, 2013, no 3, p. 119-132.

David KENNEDY, Of War and Law, Princeton, Princeton University Press, 2006.

Knut MIDGAARD, "Strategy and ethics in international politics", Cooperation and Conflict, 1970, no 5, p. 224-240.

Julie SAADA (dir.), La Guerre. Entre faits et normes, Lyon, Presses universitaires de Lyon, 2015.

Michael WALZER, Arguing about War, New Haven, Yale University Press, 2004, Guerres justes et injustes, Paris, Gallimard, 2006.

Stephen BIDDLE, Military Power. Explaining Victory and Defeat in Modern Battle, Princeton, Princeton University Press, 2004.

Antoine J. BOUSQUET, the Scientific Way of Warfare: Order and Chaos on the Battlefield of Modernity, Londres, Hurst & Co., 2008.

Paul BRACKEN, "Net assessment. A practical guide", Parameters, printemps 2006, p. 92-93.

Hervé COUTAU-BÉGARIE, Traité de stratégie, Paris, Économica /ISC, 2011.

Trevor N. DUPUY, Numbers, Predictions and War. Using History to Evaluate Combat Factors and Predict the Outcome of Battles, New York, Bobbs-Merril, 1978.

David M. GLANTZ, Stumbling Colossus. The Red Army on the Eve of World War, Lawrence, University Press of Kansas, 1998.

William GENIEYS (dir.), Le Choix des armes. Théories, acteurs et politiques, Paris, CNRS, 2004.

Colin S. GRAY, Weapons do not Make War. Policy, Strategy and Military Technology, Lawrence, Kansas University Press, 1993

Joseph HENROTIN, "Mars et Vulcain. Technologie et art de la guerre", Histoire et stratégie, Paris, 2011, no 12, La Technologie militaire en question. Le cas américain et ses conséquences en Europe, Paris, Économica, 2012.

Stefan T. POSSONY, Jerry E. POURNELLE, Francis X. KANE, the Strategy of Technology. Winning the Decisive War, Cambridge, Cambridge University Press, 1970.

Andrew L. ROSS, "The dynamics of military technology", in David DEWITT, David HAGLUND, John J. KIRTON, Building a New Global Order. Emerging Trends in International Security, Toronto, Oxford University Press, 1993.

Martin VAN CREVELD, Technology and War. From 2000 b.c. to the Present, New York, The Free Press, 1989.

Justin KELLY, Michael Brennan, Alien. How Operational Art Devoured Strategy, Carlisle Barracks, US Army Strategic Studies Institute, September 2009.

Michael R. MATHENY, Carrying the War to the Enemy. American Operational Art to 1945, Norman, the University of Oklahoma Press, 2011.

Hew STRACHAN, The Direction of War. Contemporary Strategy in Historical Perspective, Cambridge, Cambridge University Press, 2013.

Milan VEGO, Joint Operational Warfare. Theory and Practice, New- port, US Naval War College, 2007.

Gérard CHALIAND, Les Guerres irrégulières. XIX-XXIe siècles, Paris, Gallimard, coll. "Folio", 2008.

Hervé COUTAU-BÉGARIE, Stratégies irrégulières, Paris Économica, 2009.

Antonio GIUSTOZZI, the Art of Coercion, New York, Columbia University Press, 2011.

Joseph HENROTIN, Techno-guérilla et guerre hybride. Le pire des deux mondes, Paris, Nuvis, 2014.

David KILCULLEN, Counterinsurgency, Londres, Hurst & Co., 2009.

Michael LAWRENCE, Rowan SMITH, "Escalation in irregular war. Using strategic theory to examine from first principles", Journa of Strategic Studies, November 2012, vol. XXXV, no 5, p. 613-637.

ستيفان تيلات: «التاريخ والإستراتيجية، مكافحة التمرُّد في القرن الحادي والعشرين».

Stéphane TAILLAT, Histoire et stratégie, La Contre-Insurrection au XXIe siècle, octobre-décembre 2013, no 16.

David UCKO, Robert EGNELL, Counterinsurgency in Crisis. Britain and the Challenge of Modern Warfare, New York, Columbia University Press, 2013.

باسكال فانسون (Pascal Vennesson)

■ أستاذ العلوم السياسية في جامعة بانتيون آساس باريس - 2 (-Panthéon Assas-Paris-II) وفي كلية إس. راجاراتنام للدراسات الدولية (S. Rajaratnam School of International Studies) بجامعة نانيانغ التكنولوجية (Nanyang Technological University).

■ نَشر بالتعاون مع شيارا روفا (Chiara Ruffa)، كتابا بعنوان: «المعركة والمساعدة؟ التفسير التاريخي من الناحية المؤسساتية للعلاقات بين المنظمات غير الحكومية والقوات المسلحة» (الدراسات الأمنية، المجلد الثالث والعشرون، العدد 3، يوليو - سبتمبر 2014).

جوزيف هنروتين (Joseph Henrotin)

■ حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية.

■ باحث في معهد الاستراتيجية المقارنة (ISC) وفي مركز التحليل والتنبؤ بالمخاطر الدولية (Capri)، ومتخصص في النظرية الإستراتيجية.

■ رئيس تحرير مجلة «الدفاع والأمن الدولي»، ويعمل في العديد من المدارس الحربية.

■ مؤلف لثمانية كتب ولمئات من المقالات، ونشر حديثا كتابا بعنوان «من تكنولوجيا حرب العصابات إلى الحرب الهجينة. أسوأ ما في الحالتين» (باريس، نوفيس، 2014).

أوليفيي شميت (Olivier Schmitt)

- دكتوراه في العلاقات الدولية (قسم دراسات الحرب في جامعة الملك بلندن (King's College London).
- باحث دراسات عليا ما بعد الدكتوراه في مركز الدراسات والبحوث الدولية بجامعة مونتريال (CERIUM)، وباحث مشارك في مركز دراسات السلام والأمن الدولي (جامعة مونتريال/ جامعة ماكجيل). عسكري احتياط في البحرية الوطنية.
- يُدرِّس الأمن الدولي والإستراتيجية في كلية العلوم السياسية.

ستيفان تايات (Stéphane Taillat)

- دكتوراه في التاريخ العسكري والدراسات الدفاعية (جامعة مونبلييه III).
- باحث في مركز أبحاث مدارس (Coëtquidan).
- حاصل على شهادة مبرِّز في التاريخ، ويُدرِّس العلاقات الدولية والإستراتيجية في مدارس سان سير العسكرية (écoles de Saint-Cyr Coëtquidan).

لور بارديز (Laure Bardiès)

- عالِمة اجتماع.
- معلمة وباحثة في مدرسة سان سير العسكرية (écoles de Saint-Cyr Coëtquidan) (التي انفصلت عن مدرسة الأساتذة العليا في كاشان Cachan).
- مجال اهتمامات لور بارديز يكاد ينحصر بشكل خاص في البنية المعرفية بغرض فهم القضايا العسكرية والإستراتيجية (الفعل والتنظيم المهني والمؤسسي والعلاقات التي تجمع بين الجيش والمجتمع والدولة).

فريديك رام (Frédéric Rame)

■ أستاذ جامعي متخصّص في العلوم السياسية في كلية العلوم السياسية بباريس.

■ باحث في مركز الدراسات والبحوث الدولية (CERI).

■ شغل منصب المدير العلمي في معهد البحوث الإستراتيجية التابع للمدرسة العسكرية (Irsem) حتى العام 2013.

■ من بين أحدث منشوراته: «الجاذبية العالمية» (باريس، منشورات كلية العلوم السياسية، 2012)، كما أنه نشر بالتعاون مع تييري بالزاك (Thierry Balzacq) «معاهدات العلاقات الدولية» (باريس، منشورات كلية العلوم السياسية، 2013).

لوران هينينغر ((Laurent Henninger

■ باحث في التاريخ في وزارة الدفاع.

■ مسؤول الدراسات في مركز دراسات تاريخ الدفاع (مدير لجنة الأبحاث الجديدة عن تاريخ المعركة)، وفي معهد الأبحاث الإستراتيجية التابع للمدرسة العسكرية (Irsem).

■ في الوقت الحالي يدير حلقات نقاش عن جدلية الأفضِية السائلة والأفضِية الصلبة في مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية EHESS.،كما أنّه عضو في هيئة تحرير مجلة «علِم وحياة، حروب وتاريخ». يعكف منذ عدة سنوات على دراسة الثورات العسكرية عبر التاريخ.

أوليفييه زاجاك (Olivier Zajec)

■ مدرِّس في جامعة جان مولان (ليون - 3).

■ باحث في مركز ليون للدراسات الأمنية الدولية والدفاعية (CLESID) وفي

معهد الإستراتيجية المقارنة.

■ نشر بالتعاون مع نيكولاس جون سبيكمان (Nicholas John Spykman) «من علم الاجتماع إلى الجغرافيا السياسية، هرطقة في قلب الواقعية الأمريكية» (باريس، مطابع جامعة باريس السوربون، 2014).

كريستوف واسينسكي (Christophe Wasinski)

■ حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية (العلاقات الدولية).

■ يُدرِّس في الجامعة الحرة في بروكسل (ULB).

■ أحد أعضاء مركز الأبحاث والتعليم في السياسة الدولية (REPI).

■ تتمحور اهتماماته حول النقد الدولي والثقافات والصراعات والدراسات الدولية وعلم الاجتماع السياسي الدولي والحوار الأمني.

- مؤلِّف كتاب بعنوان «أنْ تكون الحرب ممكنة». بِنية المعنى المشترك الإستراتيجي (بروكسل، بيتر لانغ، 2010).

إلينكا ماتيو (Ilinca Mathieu))

■ حاصلة على الدكتوراه في العلوم السياسية (جامعة أوفيرن Université d'Auvergne)

■ عضو في الحلقات النقاشية للباحثين الشباب في معهد البحوث الاستراتيجية التابع للمدرسة العسكرية (Irsem).

■ تخرجت في مدرسة الأساتذة العليا.

■ حاصلة على شهادة مبرِّز في الاقتصاد وحاصلة على الماجستير في الأمن الدولي والعلوم السياسية بباريس.

جون بابتيست جونغين فيلمر (Jean-Baptiste Jeangène Vilmer)

■ حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية والفلسفة.

■ محامٍ ومسؤول شؤون القطاعات الأمنية في مركز التحليل والتنبؤ الاستراتيجي (CAPS) التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية.

■ يُدرِّس العلاقات الدولية والأخلاق وقانون الحرب في في كلية العلوم السياسية بباريس، وفي مدرسة سان سير العسكرية (l'École spéciale militaire de Saint-Cyr)، كما أنه شغل درجة باحث في جامعة ييل (Yale) وجامعة مكجيل (McGill) ومحاضر في قسم دراسات الحرب في جامعة الملك بلندن (King's College London).

■ مؤلف لخمسة عشر كتابا من بينها كتاب «الحرب باسم الإنسانية. اقتله أو اتركه يَمُت» (باريس، بوف، 2012، جائزة المارشال فوش، الأكاديمية الفرنسية)، وكتاب «أخلاقيات العلاقات الدولية» (باريس، بوف، 2013).

بنواست بيهان (Benoist Bihan)

■ مؤرخ، حائز جائزة التاريخ العسكري من وزارة الدفاع في العام 2008، وباحث في الدراسات الإستراتيجية.

■ أنهى أطروحة دكتوراه بعنوان «المكوِّن الإجرائي».

■ نائب رئيس تحرير مجلة الدفاع والأمن الدولي ومسؤول التنسيق والنشر في مجلة «التاريخ والإستراتيجية» ومستشار التحرير لمجلة «حروب وتاريخ».

■ أجرى لقاءات منتظمة من خلال القوات المسلحة، ومؤلف للعديد من الدراسات، نخص بالذكر الأحدث منها «العمليات العسكرية المستقبلية. المنهج الاستشرافي» (التاريخ والإستراتيجية، الرقم 18)، نُشر في مايو 2014.

د. أيمن محمد منير

- مترجم فوري، حاصل على الدكتوراه في علوم اللغة من جامعة لوميير ليون 2، فرنسا.
- عضو هيئة التدريس بجامعة أسيوط، مصر.
- اشتغل بالتدريس في عدد من الجامعات العربية أكثر من عشرين سنة.
- تتنوع مجالات اهتمامه بين الترجمة وعلم اللغة الاجتماعي والتحليل اللغوي العام وتحليل الخطاب الصحافي.

هذا الكتاب...

لقد مارس التفكير الاستراتيجي بأشكال مختلفة - ولايزال يُمارس - تأثيراً كبيراً في دراسة مجموعة متنوعة من الظواهر الاجتماعية والسياسات المحلية والدولية، كما أنه ساعد على فك شفرة العلاقات الاجتماعية والسياسية وتمكن من أن يكون جزءا من المشروع النقدي الذي يحلل الوضع الراهن ويغير من موازين القوى. تُعرفنا النصوص التي تضمُّها دفتا هذا الكتاب على جيل جديد من الباحثين أفاد من هذا الإرث الاستراتيجي وبنى عليه وحدَّث بأسلوب جذاب وجهات النظر المختلفة بطريقة متميزة. ولأن الحروب كانت ولاتزال الشغل الشاغل للعديد من الكتابات الأدبية التي يعود تاريخها إلى آلاف السنين وتشمل جميع الحضارات، فإن الجانب الاستراتيجي على وجه التحديد؛ أي الجانب الذي يهتم باستخدام القوة في الغرض السياسي أو الذي يسعى إلى وضع نظرية الحرب، سرعان ما عرف تطورا كبيرا يُستعرَض على صفحات كتاب «حرب واستراتيجية».

ISBN 978 - 99906 - 0 - 638 - 6



إصدارات المجلس متوافرة إلكترونيا على موقعنا:
WWW.NCCAL.GOV.KW/PUBLICATIONS